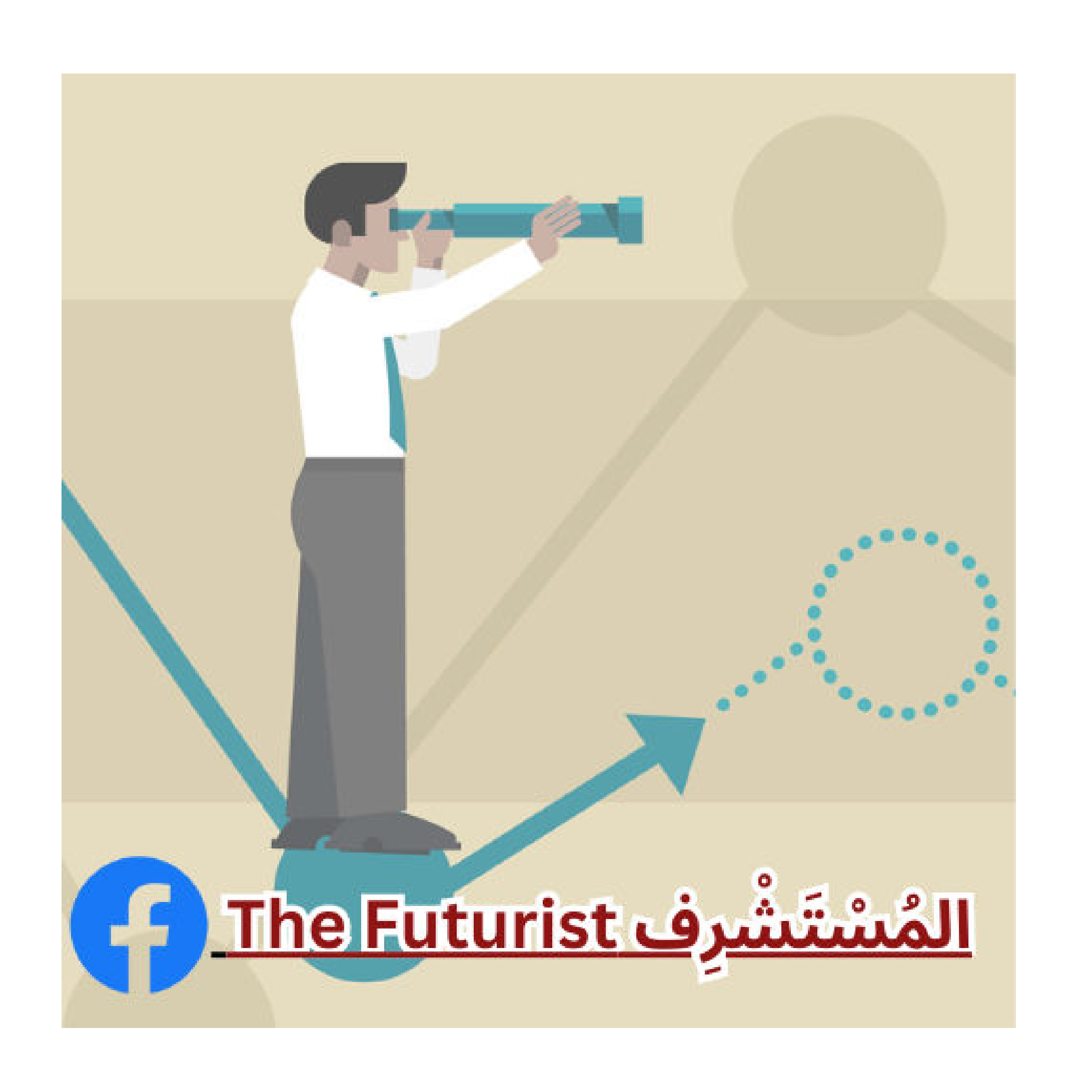
طارق رشاد محمود

العنف السياسي

العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية




The Futurist المُسْتَشْرِف

العنف السياسي

العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية

طارق رشاد محمود

طارق رشاد محمود

العنف السياسي

العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز حرمون للدراسات المعاصرة
طارق رشاد محمود
العنف السياسي، العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية
272 ص؛ 24 سم.



Printed Book ISBN:978-605-7964-21-2
E-Book ISBN:978-605-7964-20-5

العنوان بالإنكليزية
Political Violence, Economical, Ideological and Psychological Factors
Author: Tariq Rashad Mahmoud

الآراء الواردة في هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز حرمون للدراسات المعاصرة

الناشر



هاتف:
الدوحة، قطر: 97444885996+
إسطنبول، تركيا: 902125240404+

صندوق البريد:
22663 الدوحة، قطر
34091 إسطنبول، تركيا

البريد الإلكتروني: info@harmoon.org
الموقع الإلكتروني: www.harmoon.org

الطباعة والتوزيع



هاتف:
الدوحة، قطر: 97444885996+
إسطنبول، تركيا: 902125240405+

صندوق البريد:
22663 الدوحة، قطر
34091 إسطنبول، تركيا

البريد الإلكتروني: info@maysaloon.com
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.com

Elma basım – Elma Printing & Finishing
Sefaköy, 34295 Küçükçekmece/ Istanbul
+90 212 697 30 30

الطبعة الأولى
إسطنبول، تركيا – كانون الأول/ ديسمبر 2018

المحتويات

مقدمة

ما إن بدأ عقد التسعينيات من القرن المنصرم، حتى تجلت في مسرح الأحداث ثلاث قضايا، ولذلك شغل عدد من الباحثين في التخصصات الاجتماعية والإنسانية بها، وهي:

1. بروز النزعة القومية بصورة واضحة، بعد انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي غذّى كثيرًا من النزاعات العرقية، فخلال هيمنة موسكو لم تكن تسمح ببروز الإثنيات على حساب الأيديولوجية الاشتراكية، لكن ما إن قطع الخيط الذي ينظم هذا العقد، حتى تبعثرت حبيباته، وعادت إلى أصولها العرقية، الأمر الذي أوحى بأن العرق أقوى من الأيديولوجية.

2. العولمة وما تبعها من انسياب رأس المال الدولي، ليشمل معظم دول العالم وتركيز رؤوس الأموال، الأمر الذي قد يوحي بسيطرة الاقتصاد على السياسة، وبأن الأولى هي المتغير المستقل والثانية هي المتغير التابع.

3. اكتساح الأصولية الدينية، من الأديان جميعها، في كثير من دول العالم، وظهورها وكأنها هي التي تسيّر السياسة، نحو المسيحية في الولايات المتحدة الأميركية، واليهودية في إسرائيل، والإسلام في كثير من الدول العربية والإسلامية، والهندوسية في الهند.

تجلّت هذه القضايا الثلاث أو ترسخت وبدت بمظهر يوحي بأن كل واحدة منها المهيمنة على السياسة الدولية والمحلية، بما في ذلك استخدام العنف، فكانت مرحلة حرجة دفعت بكثير من الباحثين إلى دراسة الأسباب الجوهرية للعنف السياسي، الدولي منه والداخلي.

غير أن دراسة العنف السياسي ليست ظاهرة جديدة، فقد اهتم المؤرخون والمفكرون بدراستها منذ فجر التاريخ، وقد حاول المؤرخ اليوناني هيرودوتس Herodotus (484–425ق.م) أن يتوصل إلى أسباب الحرب الفارسية- اليونانية، لا الوقوف على

وصفها فقط، وقد أدرك أن هناك أسبابًا مباشرة للأحداث وأخرى كامنة، ولذلك تتبع المرحلة الزمنية السابقة للحرب، وكذلك شخصيات الحكام وسلوكهم، وكان يسعى من وراء ذلك لتعليل السبب وتفسيره. أما ثوسيديدس Thucydides (395 –460 ق.م)، فقد درس أسباب الحرب البيلوبونيزية وتوصل إلى نتيجة مفادها أن السبب المباشر للحرب لم يكن معلنًا، وهو نمو القوة العسكرية للأثينيين، إضافة إلى الذعر الذي أثاره في نفوس الإسبرطيين، غير أن ثوسيديدس كان يطمح من هذه الدراسة إلى معرفة عامة لتعليل التاريخ بصورة عامة، بما فيها تفسير أسباب الحروب بمقتضى ثبات الطبيعة الإنسانية، فتشابه الأوضاع والأسباب يفضي إلى نتائج متشابهة، وأما بوليبيوس Polybius (120 –203ق.م) فقد شدد على القول إن الحكم السببي هو جوهر الكتابة التاريخية، وإن الحقائق لا قيمة لها إذا لم يرافقها بحث في أسبابها[1].

بناءً على ما ذكره إبراهيم مدكور الذي خلف طه حسين في رئاسة مجمع اللغة العربية في القاهرة، فإن ابن خلدون 1332(– 1406)، وهو مؤسس علم الاجتماع، قد أخذ بمبدأ السببية في تفسيره فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع، إذ "رأى أن الحوادث ترتبط بعضها ببعض ارتباط العلة بالمعلول، وأن العلة ليست مقصورة على عالم الطبيعة، بل تمتد إلى عالم الإنسان، فظواهر المجتمع البشري تخضع لقوانين ثابتة، ويمكن أن يعين حاضرها على تفسير ماضيها"، ومع ذلك، فإن ابن خلدون قد رأى أن الإحاطة بالأسباب جميعها أمر مستحيل. أما مونتيسكيو Montesquieu (1689– 1755)، فقد كان يرى أن سلوك الناس يتبع دائمًا قوانين معينة، وعلى مدار مئتي عام بعده انهمك فلاسفة التاريخ في البحث عن العلل والقوانين التي تتحكم في التاريخ[2].

بالفعل، فقد تفاءل بعض المفكرين بإمكان صياغة العلوم الاجتماعية، ومن ضمنها العنف بطبيعة الحال، ضمن قوانين محددة؛ مقلدين بذلك العلوم الطبيعية، فقدم الفيلسوف الفرنسي فوريه Charles Fourier (1772– 1837) نفسه على أنه "نيوتن السياسة"، وقد اكتشف مبدأ اتساقها، وقدمت الاشتراكية نفسها على أنها "علمية"، كما أن أنغلز نظر إلى ماركس على أنه "دارون العلوم الاجتماعية" الذي اكتشف قانون تطور

(1) جعفر حسن الشكرجي، «السببية التاريخية عند اليونان»:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/fileshare/articles/السببية20%التاريخية20%عند20%اليونانpdf

(2) زينب الخضيري، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، (القاهرة: دار الثقافة،1989)، ص -129 131.

التاريخ الإنساني، مثلما اكتشف داروين قانون الطبيعة العضوية[3]. بالمقابل، فقد نظر بعضهم إلى صعوبة ذلك، ومن ثم فقد أعلن كوبدن Richard Cobden (1804–1865)، وهو رجل السياسة البريطاني، أنه ''عند النظر في مئة سنة إلى الوراء، فإنه يكاد يكون مستحيلًا علينا أن نعرف بالضبط الشأن الذي من أجله قامت أي حرب''[4].

استنادًا إلى ذلك، فإنه إذا كان من الصعب معرفة ما وقع في الماضي، فكيف يتسنّى لنا معرفة ما سيقع في المستقبل؟ فمعرفة القوانين تعني القدرة على التنبؤ، أو على الأقل إمكان وقوع الحدث من عدمه، أي وضع احتمالات لذلك. على ما يبدو، فإن العلوم الاجتماعية ما زالت بعيدة جدًا من قولبتها في صيغ رياضية Mathematical Formulas –إن كان ذلك ممكنًا– تحاكي بذلك العلوم الطبيعية التي بقيت لمرحلة طويلة تقع ضمن الفلسفة أو التفسير الوصفي، وإذا قيل في تلك المرحلة إن تلك العلوم يمكن صياغتها ضمن قوالب رياضية، فلعل بعضهم نظر إلى ذلك على أنه نوع من الهرطقة أو الكفر.

ربما باستثناء علم الاقتصاد، وهو العاجز أيضًا عن القدرة على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية، فإن العلوم الاجتماعية لم تتجاوز إلى الآن استعمال بعض الصيغ الإحصائية، مثل عوامل الارتباط، بل من ثم الاختلاف في الرأي حول تفسير النتائج، فالحدث الاجتماعي، ومن ضمنه السياسي وما يرافقه من عنف وسلام، ليس دالة خطية، ولا يمكن أن يكون كذلك، إذ يتأثر بالعوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية، وكل عامل من هذه العوامل يصعب حصره ومعرفة أبعاده، علاوة على التفاعلات والمركبات المعقدة الناتجة عن هذا الأمر. حينما نفصل بين هذه العناصر، فإنما يكون ذلك لتسهل دراسة كل عنصر على حده، مع أن هذا الفصل، بحد ذاته، يقلل من مستوى التحليل وعمقه.

لقد ساد، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نموذج النظام Paradigm of Order الذي استند إلى أربعة مبادئ رئيسة، وهي النظام والاختزال Reductionism والقدرة على التنبؤ Predictability والحتمية Determinism، وبموجب هذا النموذج فإن المدخلات تحدد المخرجات، بصورة حتمية يمكن التنبؤ بها داخل النظام، فسلوك النظام يمكن تحديده من خلال مجموع سلوك الأجزاء، وقد أخذ بهذا النموذج

(3) ريمون رويه، الممارسة الأيديولوجية، عادل العوا (مترجماً)، ط 2، (بيروت وباريس: منشورات عويدات، 1989)، ص 29.

(4) كينيث. ن. والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، عمر التل (مترجماً)، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2013)، ص 445.

علماء الطبيعة وفلاسفة العلوم الإنسانية[5]. تعود جذور هذا النموذج إلى علم الفيزياء، وتحديدًا نيوتن Isaac Newton (1643– 1727) الذي استطاع "قولبة" الأحداث الفيزيائية ضمن صيغ رياضية تشير أو توحي بحتمية الأحداث المستقبلية، الأمر الذي انعكس في أساليب التفكير في ميادين العلم جميعها، بما فيها العلوم الاجتماعية.

يبدو أن الفيزياء تبقى دائمًا حبلى بالمفاجآت، في المستويين النظري والعملي، فمرة أخرى حملت الفيزياء مفاجآت كبيرة في المستوى الإبستيمولوجي، فقد كان للثورات الفيزيائية في القرن العشرين إعادة نظر، لتفسير الأحداث، فانبثاق النظرية النسبية ونظرية الكوانتم ونظرية الشواش/ الفوضى Chaos Theory كان لها الأثر البالغ في طرق التفكير، وهذه النظريات جميعها تعارضت ومبدأ الحتمية الذي نادت به "الثورة النيوتونية".

لقد استندت نظرية الفوضى إلى عدد من المبادئ، ومنها مبدأ "الحساسية تجاه الشروط الابتدائية"، وهو الذي يعرف بمبدأ "أثر الفراشة". مضمون هذا المبدأ هو أن أي تغير، مهما كان طفيفًا في الشروط الابتدائية، يمكن أن ينتج عنه تغير كبير وبعيد المدى في سلوك المنظومة المرصودة. هذا الأمر يحتم على العلماء ألا يهملوا أي سبب، مهما كان تافهًا؛ لأنه يمكن أن تكون له نتائج هائلة، ولذلك فأول صعوبة أو مشكل ينتج عن هذا المبدأ هو غياب إمكان التنبؤ، مع توفر مبدأ الحتمية. هكذا يحدث، أول مرة، نوع من انعدام التلازم بين مبدأ الحتمية وإمكان التنبؤ[6].

من هذه المبادئ "علاقة الكل بالأجزاء"، فالنزعة الاختزالية للعلم قد جعلته ينظر إلى الظواهر الطبيعية بوصفها بنى مركبة، وأن تفسير حقيقة هذه البنى قائم على تحليلها وتفكيكها إلى أجزائها، وذلك لأن المفهوم التقليدي لمصطلح البنية يقوم أساسًا على فكرة أن الكل يساوي تمامًا مجموع الأجزاء. من ثم، إذا أردنا فهم الكل، يجب فهم حقيقة الأجزاء وخصوصياتها كل على حدة، ولكن عيوب هذا المنهج تكمن في إهمال تلك الروابط التي تحكم الأجزاء، وما تعكسه هذه الروابط من حقائق على الكل؛ لأن

---

(5) Plaza y Font Joan Pere and Régis Dandoy "Chaos Theory and its Application in Political Science" (2006):

(6) سعيدي عبد الفتاح، "البعد الاجتماعي لنظرية الكاوس»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مارس 2016).

النظـر إلى الكل، على أنه مجموع أجزاء، فيه نظرة تجميعية إلى البنية[7]، ومن ثم كان هناك ثلاثة معايير تتحكم في عمل تفكير النظم محل البحث[8].

1 . الترابطية Inter Connectivity: تعني أن خصائص الأجزاء المكونة للنظام يتم التعرف عليها من خلال التفاعل الكلي للنظام، فالجزء بمفرده لا يمكن الاعتماد عليه لبيان خصائص الكل.

2 . التفاعلية: تعني التركيز في البحث على النشاط والتفاعل داخل النظام، وليس الوقوف على البناء فقط، فالجزء منفردًا من دون التفاعل مع المجموع لا يعطي الصورة الحقيقية للنظام.

3 . القوى الخفية: هناك قوى خفية Hidden Forces غير ملاحظة تؤثر بقوة في النظام، وقد تكون هذه العناصر تافهة من وجهة نظر بعضهم، إلى الدرجة التي لم يلتفت إليها أحد.

من ثم، فإن البحث، أي بحث، سواء أكان في العلوم الطبيعية أم الإنسانية، حتى يقدم صورة واضحة عن القضية موضوع الدراسة، فلا بد أن يستند إلى هذه المعاير، إلا إذا كان هدف الدراسة هو الكشف عن تأثير عنصر معين، في ظل غياب العناصر الأخرى، وقد يكون متوافرًا في العلوم الطبيعية، ومتعذرًا غالبًا في العلوم الإنسانية، فدراسة العلوم الإنسانية بصورة عامة تواجه تعقيدات وصعوبات كبيرة، فإذا كانت الطبيعة خاضعة للتجربة، داخل المختبرات في الأحيان معظمها، فإن دراسة العلوم الإنسانية بصورة عامة غير خاضعة للتجربة، وغير خاضعة لفصل العوامل عن بعضها، بل تبقى ضمن الملاحظات والمشاهدات وما يترتب عليها من استقراء التاريخ الماضي والحاضر.

بما أن العنف بصورة عامة، والعنف السياسي بصورة خاصة، ظاهرة إنسانية تتأثر بعوامل متعددة وديناميكية يتعذر الفصل في ما بينها في معظم الأحيان، فإن ذلك شكل عقبة كأداء أمام الباحث في هذه الدراسة، خاصة أن معظم الدراسات التي اطلع عليها تناولت أحد العوامل بعيدًا من التفاعل مع العوامل الأخرى.

---

(7) عبد الفتاح، "البعد الاجتماعي».

(8) جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 38– 42.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة التي تعالجها الدراسة في معرفة أسباب العنف السياسي، في مستوياته الفردية والمجتمعية والدولية جميعها، وفي المستويات المادية والأيديولوجية والسيكولوجية، وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل العوامل المادية هي المسؤولة الأولى عن إثارة العنف السياسي؟ وهل هذه العوامل منفردة كافية لهذا الأمر، أم إنه لا بد من توافر أسباب أخرى أيديولوجية وسيكولوجية؟

2. كيف تعمل العوامل الأيديولوجية في إثارة العنف السياسي؟ وهل يمكن أن تكون عوامل مستقلة في العنف السياسي؟ وهل هذه العوامل منفردة كافية لهذا الأمر، أم إنه لا بد من توافر أسباب أخرى، مادية وسيكولوجية؟

3. هل يمكن إدراج دالة قادرة على الجمع بين العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية، وهي تستطيع تفسير العنف السياسي؟

4. هل العنف السياسي يعبر عن الإرادة العامة ولمصلحة الأمن القومي في المجتمع، أم لمصلحة فئة معينة، أم يعود إلى عوامل هيكلية، وليس لأحد القدرة على التحكم بها؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج إحدى القضايا التي شغلت البشرية منذ فجر التاريخ، فقد انبرى لها مفكرون، من التخصصات المختلفة، وعلى مرّ الوقت، ومع ذلك ما زالت تثير كثيرًا من التساؤلات بحثًا عن جواب. لقد ازداد الاهتمام بهذه القضية مع ظهور الثورة التكنولوجية التي أصبحت تقدم صور الموت والدمار للجمهور مباشرة ومن قلب الأحداث، الأمر الذي قد يؤثر في تفكير هذا الجمهور ونفسيته، وتزداد الأهمية في كونها تمس الأفراد والمجتمعات والدول بصورة مباشرة، وتؤثر في شؤون

حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية والصحية، وبذلك فهي تسهم في رفع الوعي النظري بالأسباب الكامنة التي تؤدي إلى العنف السياسي.

من ناحية أخرى، تبحث الدراسة في عوامل متعددة تنتمي إلى تخصصات متعددة، في المستويين النظري والتطبيقي وبصورة مكثفة، في عرض المعلومات، والأمثلة من أزمنة وأمكنة مختلفة، وفي المستوى الفردي والجمعي والدولي، وإن كان بصورة مختصرة توضح من خلالها مدى التعقيد في الأسباب التي تؤدي إلى العنف السياسي، وهي بذلك تقدم تحليلاً متعدد الجوانب، وتؤكد من خلاله انتماء هذه القضية إلى نظرية الشواش/ الفوضى Chaos Theory.

فرضيات الدراسة

1. يعود العنف السياسي معظمه، في المستويات الفردية والجمعية والدولية جميعها، إلى عوامل مادية معلنة أو غير معلنة، ويعد هو العامل المستقل.

2. العنف السياسي يحتاج إلى مسوغات أيديولوجية معلنة ذات قيم عالية، وهي توحي بأنها السبب الرئيس للعنف.

3. العنف السياسي يحتاج إلى تعبئة سيكولوجية تستند إلى أسس أيديولوجية تدفع إلى التضحية بالنفس والممتلكات، وقبول العنف بما يحمله من موت ودمار إلى الطرف الآخر.

4. ليس هناك دالّة يمكن إدراجها، وتكون قادرة على الجمع بين العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية، ولكل حالة خصوصيتها.

5. تؤدي نخبة المجتمع، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة، الدور الرئيس في العنف السياسي ولمصالحها الخاصة، وذلك من خلال التعبئة الأيديولوجية والسيكولوجية.

حدود الدراسة، زمنيًا ومكانيًا

التاريخ الإنساني المكتوب عبر العالم.

مصادر الدراسة

اعتمد الباحث، في جمع المعلومات، على:

1. المصادر المنشورة: كتب ومجلات وصحف ورسائل جامعية، باللغتين العربية والإنكليزية، سواء أكان ذلك ورقيًا أم إلكترونيًا.

2. اعتمد الباحث، في توثيق الأسماء الواردة في الدراسة، على الشبكة العنكبوتية، وغالبًا على موقع ويكيبيديا.

منهج الدراسة

تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تجمع بين النظرية والتطبيق، أي تحليل الوقائع التاريخية المتعلقة بالعنف السياسي، ومحاولة تفسير أسبابها ومسوغاتها وصياغتها ضمن نظريات عامة، وهي تلجأ إلى عدد من التخصصات العلمية، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على عدد من مناهج البحث العلمي، وهي:

1. المنهج التاريخي: وهو من أهم المناهج التي تتعلق بدراسة الظواهر الاجتماعية، فإذا كان المعمل هو مختبر العلوم الطبيعية، فإن التاريخ يعد معمل الدراسات الاجتماعية مع وجود فرق مهم، وهو أن مختبر العلوم الطبيعية يكون خاضعًا لإجراء التجارب وتكرارها في كل زمان ومكان. في حين إن صناعة التاريخ أو الظاهرة الاجتماعية لا يمكن صناعتها أو إعادة صناعتها تحت الأوضاع نفسها، ويقتصر استعمالها على الملاحظة واستعمال الدراسات الإحصائية، إضافة إلى استقراء التاريخ، وهو أسلوب مهم قاد إلى نظريات رائدة، مثل نظرية العصبية الخلدونية والنظرية الماركسية. وكان لا بد من اللجوء إلى هذا المنهج في هذه الدراسة، للاستشهاد

بالوقائع التاريخية وربطها بالنظرية أو العكس.

2. المنهج الوصفي: وهو يعني وصف الظاهرة موضوع البحث، كيفيًا وكميًا، ويعتمد على الملاحظة والتصنيف والإحصاء، مع بيان العمليات وتفسيرها. بذلك فهو يتكامل، ويتقاطع أحيانًا، والمنهج التاريخي في تحليل الظاهرة. لقد استعان الباحث بهذا المنهج لوصف الأفراد والجماعات والدول في أثناء سعيها إلى العنف السياسي.

3. المنهج المقارن: وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة، حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين[9] أو فكرتين أو أكثر، وكان لا بد من استعمال هذا المنهج، للمقارنة بين المدارس المختلفة التي حاولت تفسير أسباب العنف السياسي، مثل الواقعية والمثالية والليبرالية والماركسية والسيكولوجية وغيرها.

دراسات سابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت أسباب العنف السياسي، وهي تشكل أدبيات هائلة العدد، بحيث لا يمكن حصرها، غير أن هذه الدراسات اختلفت في ما بينها، بصورة عامة، في التركيز على جانب من دون غيره في الأحيان معظمها، ويمكن تصنيف بعض هذه الدراسات التي اطلع عليها الباحث، إلى:

1. **دراسات تناولت الجانب المادي**، حيث بحثت في:

الأسباب البنيوية: إحدى المدارس المهمة في العلاقات الدولية، وهي تفسر الحروب الدولية، استنادًا إلى البناء الدولي، وتشكل الدولة اللبنة الأساسية فيه، مثل:

النعيمي. أحمد نوري، "البنيوية العصرية فيالعلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013، ص 39– 72.

(9) ويكيبيديا.

Waltz. Kenneth N, “Structural Realism after the Cold War”, International Security, Vol. 25, No. 1 (Summer 2000), Pp. 5– 41.

الأسباب الاقتصادية: تناولت هذه الدراسات الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى العنف السياسي، سواء أكان على المستوى الدولي أم المستوى الداخلي، وبالتفسير الماركسي أو الليبرالي، ومن هذه الدراسات التي اطلع عليها الباحث:

غلبين. روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

Brinkman. Henk- Jan and Hendrix Cullen S, “Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences and Addressing the Challenges”, World Food Program (Africa Center for Strategic Studies, Occasional Paper n° (24 July 2011).

Collier. Paul, “Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy”, April 2006.

Draman. Rasheed, “Poverty and Conflict in Africa: Explaining a Complex Relationship”, Prepared For Experts Group Meeting on Africa-Canada Parliamentary Strengthening Program (Addis Ababa, May 2003), Pp.19- 23.

الأسباب الجغرافية والديموغرافية: تبحث في الموقع بحد ذاته، أو ما يحتويه من موارد طبيعية وقوة بشرية، وأثر ذلك في توليد العنف، سواء أكان على المستوى الدولي أم المحلي. من هذه الدراسات:

كلير. مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن (نسخة إلكترونية).

كرباج. يوسف، ''هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ نموذجا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا''، مجلة عمران (المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 3، شتاء 2013.

Le Billon. Philippe, "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts", Political Geography 20 (2001), Pp. 561– 584.

الأسباب التي تتعلق بالأنظمة السياسية: غالبًا تركز على الأنظمة القمعية، وما يتبعها من ظلم وغياب العدالة والحرية، وتوليد الأحوال المساعدة أو المحفزة على العنف السياسي. من هذه الدراسات:

توفيق. إبراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

Crawford. Beverly and Lipschutz. Ronnie D (Eds), The Myth of "Ethnic Conflict": Politics, Economics and "Cultural" Violence, Research Series, No. 98 (Book 98), University of California at Berkeley Intl & (March 1999).

2. **دراسات تناولت الجانب الأيديولوجي،** سواء أكانت أيديولوجية دينية أم قومية أم فكرية. من هذه الدراسات:

لورنس. بروس، تحطيم الأسطورة: تخطي الإسلام للعنف، ترجمة غسان علم الدين (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

حنفي. حسن، ''الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة''، ضمن: الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002).

3. **دراسات تناولت الجانب السيكولوجي**، وتمثلت أيضًا في عدد من الجوانب، مثل:

دراسات تناولت أثر العامل السيكولوجي في صنع القرار السياسي، في المستوى الدولي، وهي الدراسات التي تتعارض والمدرسة الواقعية، في تحليلها الصراعات الدولية وما ينتج عنها من عنف سياسي. من هذه الدراسات:

ليبو. ريتشاردنيد، لماذا تتحارب الأمم: دوافع الأمم في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013).

سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد، الجماعة والدولة، ترجمة عبد الكريم ناصيف (عمان: دار منارات للنشر، 1986).

دراسات ركزت على الجمهور وكيفية تأثره بالعامل السيكولوجي، من هذه الدراسات:

لوبون. غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1991).

دراسات تناولت أثر العامل السيكولوجي على الأفراد، وبخاصة الذين يسلكون طريق الإرهاب. من هذه الدراسات:

Borum. Randy, “Psychology of Terrorism”, Tampa: University of South Florida (2004).

4. **دراسات تناولت دراسة حالة** Case Study. من هذه الدراسات:

القصاب. عبد الوهاب، الحرب العراقية- الإيرانية (1980- 1988): قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

5. **دراسات تناولت أحد جوانب العنف،** مثل الثورة أو الإرهاب:

برينتن. كرين، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجلبي (بيروت: دار الفارابي، 2009).

الحيدري. إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب (بيروت: دار الساقي، 2015).

تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، إضافة إلى المقدمة وفصل تمهيدي، والخاتمة التي تشمل أهم نتائج البحث. تضم المقدمة مدخلًا للبحث يضع الدراسة في أطار نظرية الشواش، من خلال البحث عن الأسباب، إضافة إلى تحديد المشكلة التي تتناولها الدراسة وأهميتها ومنهجها.

يحدد الفصل التمهيدي المصطلحات والمفهومات التي تتقاطع ومفهوم العنف السياسي، من خلال تحديد المفهومات الآتية: الصراع، العنف السياسي، النزاع، السلطة، العدوان، الحرب، الحرب الأهلية، الصراع العرقي، الثورة، الاغتيالات السياسية، الإرهاب، التعذيب. يبحث الفصل الأول العوامل المادية التي تحض على العنف السياسي، واستعراض أهم المدارس التي لها باع طويل في تفسر هذا الموضوع الشائك، مثل الواقعية والماركسية، من خلال البحث في الأسباب البنائية الدولية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والجغرافية، والنظام السياسي السائد ومدى الديمقراطية أو الشمولية وما يشمله من عدل أو ظلم.

يتناول الفصل الثاني الأسباب الأيديولوجية الباعثة على العنف السياسي، وتحديد أهمية المثل الإنسانية، مثل الأديان وحقوق الإنسان والعدالة، إضافة إلى الروح القومية ذات البعد السيكولوجي، واستغلالها من قبل النخب السياسية في زج المجتمع أو الدولة برمتها في العنف السياسي. يتناول الفصل الثالث الأسباب السيكولوجية التي تحض على العنف السياسي، من خلال استعراض أهم المدارس التي تناولت هذا الموضوع، مثل الغريزية ونظريات التعلم والنظرية الإنسانية وتأثير النواحي السيكولوجية على العقلانية، إضافة إلى شرح كيفية صنع الصورة الذهنية وبيانها، وتفسير الحروب الأهلية ذات البعد العرقي، وظاهرة الإرهاب، من خلال البعد السيكولوجي.

فصل تمهيدي

في تعريف العنف السياسي وما يتصل به من مصطلحات

"المصطلحات هي مفاتيح العلوم، وفق ما ذكر الخوارزمي. لقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم؛ لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفهومات التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. ولقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة"، حتّى إنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتّخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح"[1].

ترجع أهمية تحديد المعنى الاصطلاحي للكلمات إلى عدد من العوامل، ومن أهمها:

1. المعنى اللغوي للكلمة، أي كلمة، قد لا يحمل بالضرورة معناها الاصطلاحي، فكلمات مثل الصلاة والزكاة والحج يختلف معناها اللغوي عن معناها الاصطلاحي في الشريعة الإسلامية، ومفهوم الحرب في اللغة العربية يختلف عن مفهومها الاصطلاحي في القانون الدولي.

2. إن المصطلح نفسه قد يختلف مفهومه من علم إلى آخر، فمصطلح "القوة" مثلًا حين يستخدم في علم الفيزياء، فإنه يختلف في دلالته عند استخدامه في العلوم السياسية.

3. إذا كان من الممكن تحديد المعنى الاصطلاحي بدقة في العلوم الطبيعية، نظرًا إلى استنادها إلى صيغ رياضية، في مجال معين، فإن ذلك يكون أكثر صعوبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، نظرًا إلى التأثيرات الأيديولوجية والسياسية وغيرها، فمثلًا مصطلحات مثل الإرهاب والعدوان والمقاومة تختلف في معانيها، بحسب الوضع الذي تستخدم فيه، فكان لا بد من تحديد المفهوم المناسب للدراسة.

---

(1) علي القاسمي، علم المصطلح :أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008).

مع أن هذه الدراسة تعنى بالعنف السياسي، غير أن هذا المفهوم مُحتوى في مفهوم أعلى منه، بحيث يستوعبه في داخله، وهذا المفهوم هو "الصراع"، فكان من الأفضل البدء بالمفهوم الأشمل الكلي ومن ثم الجزئي، ثم التعرض للمفهومات التي تقترب، وأحيانًا تتقاطع، ومفهوم العنف السياسي. لعل أبرز هذه المفهومات التي صيغت بصورة مصطلحات: النزاع والعدوان والسلطة، ومن ثم التعرض للمفهومات التي تعد من أشكال العنف السياسي: الحرب والحرب الأهلية والثورة والحرب العرقية والاغتيالات السياسية والإرهاب والتعذيب.

الصراع Conflict

يشير مصطلح الصراع عادة إلى حالة أو وضع تقوم فيهما جماعة من البشر بالاشتباك، في نوع من المعارضة الواعية، مع جماعة أخرى أو أكثر، على أساس أن الجماعات المناوئة تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة، أي إن الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر، ومن صور الصراع المعقدة: الأزمة والتوتر والنزاع. الصراع هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول (أو الجماعات) وإمكاناتها، وهو لا يتخذ شكل المواجهة المسلحة بالضرورة، وإن كانت أشكاله ومظاهره تتعدد، كأن يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو عالميًا أو تكنولوجيًا. إن الصراع تتعدد وسائله، كأن تكون حصارًا أو تهديدًا أو تحالفًا أو تحريضًا، وتتعدد أسبابه كأن تكون سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو اجتماعية[2].

بوجه عام، فإن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه، بعدّه ظاهرة ديناميكية، فالمفهوم يقترح، من جانب، موقفًا تنافسيًا معينًا يكون كل من المتفاعلين فيه عالمًا بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرًا أيضًا إلى اتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. من هنا، كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع، بعدّه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس

---

(2) الأزهر ضيف وجميلة زيدان، «نقد نظرية الصراع واسقاطها على الواقع العربي»، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (كانون الثاني/ ديسمبر 2016)، ص189.

فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء أكانت تلك الأهداف حقيقة أم متصورة أم حول الموارد المحدودة.

بتعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه عملية منافسة ظاهرة أو محتملة بين أطرافه، وهنا تثار أهمية التمييز بين الصراع وبعض أنواع المنافسة -كالتي تحدث في المجالات الرياضية على سبيل المثال- ففي المنافسة يتعاون الأفراد أو يتنافسون من أجل المرح وقضاء وقت طيب وممتع، بينما في الصراع، فإن إحداث أو إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين، إنما يعد هدفًا محددًا للصراع نفسه"[3].

الصراع هو خلاف أساسي بين طرفين ويعبر عن "حالة State أكثر من كونه عملية Process"، فالأشخاص، الذين لديهم مصالح أو قيم أو احتياجات متعارضة، هم في حالة صراع قد تكون كامنة أو ظاهرة، وقد يتم تقديمها في صورة نزاع، ومن ثمّ من الممكن وجود الصراع من دون النزاع، ولكن العكس غير ممكن[4].

من خلال مفهوم الصراع، يمكن استخلاص جملة من النتائج، ولعل أهمها[5]:

1. الصراع يحدث بين طرفين أو أكثر.

2. الصراع ينطلق من بواعث الوعي والعقلانية لطرفي أو أطراف الصراع.

3. جوهر الصراع يتمثل أساسًا في تصادم أو تضارب الإرادات واختلاف الأهداف بين طرفي أو أطراف الصراع.

---

(3) منير محمود بدوي، «مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع»، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط)تموز/ يوليو 1997)، ص 37.

(4) Arie Perliger "The Rationale of Political Assassinations": http://ctc.usma.edu/wp-content/uploads/201502//CTC_The-Rationale-Of-Political-Assassinations-February20151.pdf

(5) سميحة دعاس، الصراعات والحــــروب الأهلية في الســـودان: دارفور أنموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسيكرة (2015)، ص 10.

4. القيم المادية والمعنوية، بصورها ومستوياتها المختلفة، تشكل المواضيع أو الأساليب الرئيسة للظواهر الصراعية.

5. القتال هو أحد مظاهر الصراع وليس مظهره الوحيد.

6. هدف كل طرف من طرفي أو أطراف الصراع هو تحطيم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، جزئيًا أو كليًا.

هذا يعني أن "الصراع الخالص الذي تكون فيه مصالح الخصمين متعارضة بصورة كاملة، ليس إلا حالة خاصة قد تظهر في حالة حرب تهدف إلى التدمير الشامل"، ويتبنى شيلينج Thomas Schelling (1921– 2016)، في دراسته (استراتيجية الصراع The Strategy of Conflict) الرؤية القائلة إن "أغلب حالات[الصراع] هي في أساسها حالات مساومة"، وتعتمد فيها قدرة أحد الأطراف، في تحقيق أهدافه، على الخيارات أو القرارات التي يتخذها الطرف الآخر[6].

لكل طرف من أطراف الصراع أهدافه الخاصة، وهي ما قد تختلف أو تتشابه مع الأطراف الأخرى في الصراع، وكل طرف يمكن أن يتصرف بطريقة مختلفة عن الآخرين، وهذا يؤثر في تركيبة الصراع وفرص منع تفاقمه أو التخفيف من أثاره وحله عند اشتعاله، فهناك مثلًا في الصراع بين القوميات قومية هجومية وأخرى دفاعية. الأولى قد تكون إقصائية ومهيمنة، وهي تلجأ إلى فرض قيمها على المجموعات الأخرى في داخل المجتمع أو العمل على إقصائها عن السلطة على أساس العرق، وهذه القومية تقوم في الأساس على الكراهية و/ أو الشعور العميق والمتجذر بالتفوق على الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك سياسة الأبارتايد التي طبقها السكان البيض على السود في جنوب أفريقيا، وسياسة هتلر ضد القوميات غير الآرية. أما القومية الدفاعية، فتقوم في الأساس على الكرامة واحترام الذات للدفاع عن كيانها، وهذه القيم تدفع باتجاه التضحية عالية الثمن ولمدة طويلة، غير أن الواقع لا ينقسم إلى أبيض وأسود، بل إن أهداف الصراع أو العنف ومستواها تراوح ما بين المعتدل والراديكالي. لعل أهم هذه المستويات:[7]

(6) توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، نزهت طيب وأكرم حمدان (مترجمان)، (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، 2010)، ص 13.

(7) Bjørn Møller "Conflict Theory" International and Social Studies Aalborg University- Denmark Working Paper No. 122 DIR & Institute for History (2003) Pp. 33- 43.

1. الاعتراف: أكثر الأهداف اعتدالًا هو النضال من أجل حصول أحد أطراف الصراع على اعتراف بكونه طرفًا في الصراع. قد يبدو هذا الأمر بدهيًا، ولكنه ليس كذلك دائمًا، فالنضال الفلسطيني للحصول على اعتراف بأنه طرف في الصراع وأن منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي قد استغرق وقتًا طويلًا.

2. الحقوق: هي محاولة الحصول على استحقاقات معينة، سواء أكان ذلك في مجال حقوق الإنسان أم السلع المادية.

3. المساواة: هي طلب معتدل، خصوصًا بين الأقليات والأكثرية في المجتمع.

4. الحصول على ميزة Privilege أعلى، في داخل المجتمع من طرف على حساب الأطراف الأخرى.

5. الهيمنة: هي هدف راديكالي يهدف إلى السيطرة على الطرف أو الأطراف الأخرى، غير أنه لا يمنع حقوق معينة للطرف المهيمن عليه.

6. الإقصاء: هو هدف راديكالي جدًا، وفيه يسعى أحد الاطراف إلى أن يكون وحده في أعلى القمة، فيلجأ إلى التطهير العرقي، كما حدث في يوغسلافيا السابقة، ويظهر في الصراعات التي طال أمدها، وتتسم بالعنف على نطاق واسع أو بالإبادة الجماعية، ويكون لدى طرفي الصراع ارتياب شديد من التعايش مع الآخر. مع ذلك، يمكن الحصول على حل وسط في الصراع، من خلال توزيع المناصب.

7. الإبادة: هي الهدف الأكثر تطرفًا، وفيه يسعى أحد الأطراف إلى التخلص نهائيًا من الطرف الآخر مرة واحدة وإلى الأبد، كما حاول الهوتو مع التوتسي في رواندا عام 1994، وهذا الصراع لا يمكن أن يصل إلى حل وسط أو يكون فيه تقديم تنازلات.

وفقًا لرأي أستاذة علم النفس السياسي، كرستين مونرو Kristen Monroe

(1946 –)، فإن الإبادة الجماعية "تشير إلى التدمير المقصود والممنهج للبشر، ليس بسبب أفعال فردية أو ذنوب ارتكبوها، وإنما بسبب انتمائهم إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية". يبدو أن الإنسان يحمل نزعة إلى طاعة السلطة، ومن دون هذه النزعة فإن الإبادة الجماعية لا تكون ممكنة، إذ لا بد من توفر عدد كبير من الناس المستعدين للقتل، لتنفيذ الإبادة الجماعية[8] أو بسبب التعبئة، كما سنرى لاحقًا عند الحديث عن الصراع العرقي.

أغلب الصراعات لا تحوي طرفين فحسب، بل أكثر من ذلك، كما أن الأهداف متنوعة ومتعددة وبعضها غير معلن، ولا تحدد مرة واحدة وإلى الأبد، بل يمكن أن تتطور بمرور الوقت، وينطبق ذلك على الصراعات بين المجموعات في داخل الدولة، وكذلك في الصراعات الدولية. من ناحية أخرى، فإن الصراع لا ينشأ في فراغ، بل ضمن سياق محلي أو إقليمي أو دولي، وهذا السياق يتغير بمرور الوقت، مما يلقي تبعات غير متوقعة على هيكل الصراع والأطراف المتصارعة.

بذلك، يعد الصراع مركبًا أكثر من كونه عنصرًا بسيطًا. لقد مثّل ذلك النرويجي يوهان غالتونغ Johan Galtung (1930 –)، عالم الاجتماع والرياضيات، في نموذج عرف باسمه، وهو مثلث غالتونغ Galtung's Triangle (ABC)، كما هو موضح في الشكل أعلاه. بناءً على هذا النموذج، فإن الصراع يتحدد بثلاثة عناصر أساسية، وهي: أولًا، السلوك الذي يمثل سلوك الأطراف المتصارعة، ما إذا كانوا في حالة دفاع أم هجوم ومستوى ذلك، من حيث اللجوء إلى الإهانات والهجمات؛ ثانيًا، التناقض الذي يهتم بموضوع الصراع؛ ثالثًا، الاتجاهات/ المواقف التي تتأثر بالمعتقدات والمشاعر والقناعات والتصورات. هذه العناصر تحول دون حل الصراع، ولا يكون ذلك إلا بحل العناصر كافة، في الوقت نفسه[9].

الفعل ورد الفعل من الأمور المعقدة في الصراع، فليس كل فعل يأتي برد الفعل نفسه، وفي حالات التمرد العنيف قد تلجأ الدولة إلى القمع، غير أن رد الفعل لا يأتي دائمًا بالصيغة نفسها، إذ إن عنف الدولة قد يعمل على تفاقم العنف على أساس "أن العنف يولد العنف". لكن في بعض الحالات، فإن عنف الدولة وضرب قيادات التمرد

(8) دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ياسمين حداد (مترجمة)،)بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015(، ص 294، 300.

(9) Giorgio Gallo "Conflict Theory: Complexity and Systems Approach" Systems Research and Behavioral Science (2012): wileyonlinelibrary.com

قد يعملان على شل التمرد من أساسه[10]. إن الربط بين الأهداف ومستوى العنف لا يعني أن أهداف الصراع هي العنصر الوحيد الذي يؤثر في مستوى العنف، بل هناك أيضًا عناصر أخرى تؤثر في مستوى العنف، مثل الوسائل المتاحة لدى كل طرف[11] ومستوى التعبئة، سواء أكانت بالوسائل الأيديولوجية أم السيكولوجية. بصورة عامة، فإن عوامل الصراع المؤدية إلى العنف تقسم إلى قسمين:[12]

1. العوامل الأساسية الكامنة Underlying Causes: هي عوامل طويلة الأجل أو عوامل هيكلية Structural تخلق الشروط العامة للعنف السياسي، مثل الجغرافيا والتاريخ والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومثل هذه العوامل ليس لأحد القدرة على التأثير في مجرياتها.

2. الأسباب المباشرة Proximate Causes: هي أمور من صنع البشر في داخل الدولة، مثل نوعية الخدمات العامة أو شدة القمع الذي تمارسه الدولة أو تغير سريع ومفاجئ في الحكم أو تدخل خارجي أو انتخابات أو انقلابات عسكرية أو احتجاجات أو أعمال عنف، وهذه من شأنها إثارة وحشية الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

إن الصراعات، حتى تنشب، يجب أن تحتوي على الأسباب البنيوية الكامنة، إضافة إلى الأسباب المباشرة للصراع، فلا يمكن لحدث واحد أن يعجل في صراع مفتوح، ما لم يكن هناك أسباب بنيوية لذلك، فضلًا على أن الأسباب البنيوية لا تشعل الصراع، في ظل غياب سبب مباشر[13]. من المهم أن نلاحظ أن العوامل الأساسية الكامنة غالبًا ما ترتبط بالانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية، بينما ترتبط الأسباب المباشرة غالبًا بالانتهاكات المدنية والسياسية للمواطنين.

---

(10) Gallo "Conflict Theory: Complexity".

(11) Møller "Conflict Theory" P. 43.

(12) Oskar N.T. Thoms and James Ron "Do Human Rights Violations Cause Internal Conflict?" Human Rights Quarterly (August 2007) P. 682.

(13) Møller "Conflict Theory".

من الناحية التاريخية، فإن ردود الفعل على الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت ردودًا باهتة، مقارنةً بردود الفعل الخطرة على الانتهاكات المدنية والسياسية. مع ذلك، فهناك دلائل تشير إلى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أخذها على محمل الجد، بل إن هناك دعوات تنادي برصد الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية بدقة تمامًا، مثل رصد الانتهاكات المدنية والسياسية[14].

العنف السياسي Political Violence

هناك اتجاهات عدة في تعريف العنف بصورة عامة، وهي[15]:

الاتجاه الأول، وهو يعرف العنف بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية، أي إن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن الاستخدام الفعلي للقوة المادية، لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات، للتأثير في إرادة المستهدف.

الاتجاه الثاني، وهو يعرف العنف بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، وهذا الاتجاه يوّسع المفهوم الأول ليشمل التهديد باستعمال القوة، إلى جانب استخدامها الفعلي، أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث، وهو يرتكز إلى الهيكلية/ البنائية، وينظر إلى العنف بعدّه مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، لذلك يطلق عليه اسم ''العنف الكلي'' أو ''البنائي''، ويتخذ أشكالًا عدة، منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات إلى الانفصال عن الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية، وعدم إشباع الحاجات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمأكل، لقطاعات عريضة من المواطنين، والتبعية في المستوى الخارجي. ويطلق بعضهم على العنف الهيكلي اسم ''العنف الخفي''، وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات. في ذلك تمييز له من العنف الظاهر،

(14) Thoms and Ron Pp. 685- 686 682.

(15) إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 22- 25.

وهو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة.

في تقرير بعنوان ''التقرير العالمي حول العنف والصحة World Report on Violence and Health'' الصادر عن منظمة الصحة العالمية عام 2002، عرفت المنظمة العنف: ''بأنّه الاستعمال المتعمَّد للقوة الفيزيائية (الماديّة) أو القدرة، سواء أكان بالتهديد أم الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد الآخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء نماء أو الحرمان''، أي إن مفهوم العنف يشمل الناحية البدنية والجنسية والسيكولوجية والحرمان.

هناك ''شبه اتفاق بين أغلب دارسي ظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيًا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، على الرغم من الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها، وطبيعة القوى المرتبطة بها، ولذلك فإن أغلب الباحثين والدارسين يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية''[16]، أي عند منطقة التقاطع بين السياسة بمفهومها الواسع والعنف بمعناه الواسع كذلك، فالسياسة لا تكون عنفًا بالضرورة، والعنف ليس بالضرورة أن يكون سياسيًا، غير أن هناك منطقة تتلاقى فيها السياسة بالعنف، وهي العنف السياسي، وذلك عندما يصبح العنف أداة لتنفيذ غاية سياسية.

يعد العنف إحدى آليات إدارة الصراع وحسمه، إذ إن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، فمن الممكن أن تتعدد صور الصراع وآلياته، وتتوقف شدة الصراع على كم العنف المستخدم فيه وكيفه. من هنا، فإن الصراع من الممكن أن يكون عنيفًا أو غير عنيف[17]. في هذا السياق، من الضروري التفريق بين مفهومي العنف السياسي والقوة Power بالمعنى السياسي، إذ إن مفهوم القوة لا يعني بالضرورة استخدام العنف دائمًا، وإن كان أحد البدائل المطروحة للاستعمال. القوة، بحسب التعريف الشائع في العلاقات الدولية، هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، إما لحثهم على تنفيذ عمل ما مفيد للطرف الذي يمارس القوة أو ثنيهم عن عمل يضر بالطرف الذي يمارس القوة أيضًا، ومن ثم يمكن أن تكون القوة بطرائق متعددة، مثل الإكراه أو الاقناع أو العقاب أو الحرمان أو المكافأة أو استعمال العنف، بطبيعة الحال.

---

(16) توفيق، ظاهرة العنف، ص 31.

(17) توفيق، ظاهرة العنف.

من الناحية الوظيفية، فإن "السلطة والقدرة والقوة والتسلط والعنف، وكلها ليست سوى كلمات تشير إلى الوسائل التي يحكم بها الإنسان الإنسان، عدت مترادفات لأن لها الوظيفة نفسها"[18]. يختلف العنف السياسي، من حيث الكم والكيف، بحسب الطرف الذي يمارِس العنف أو يمارَس ضده العنف، ابتداءً من الفرد ومرورًا بالجماعة، بصورة حرب العصابات أو الثورات الشعبية، ووصولًا إلى عنف الدولة ضد الدول الأخرى أو ضد الأفراد والجماعات في داخل الدولة نفسها. من ثم، فإن أشكال العنف السياسي مختلفة ومتعددة أيضًا، ولعل أبرز هذه الأشكال: الحروب والحروب الأهلية والثورات والإرهاب والاغتيالات والتعذيب الجسدي والنفسي. في الصفحات الآتية، سوف نعرض هذه المفهومات بعد الوقوف على مفهوم لصيق بمفهوم الصراع، وهو مفهوم النزاع.

النزاع Dispute

يفرق كمال حماد، أستاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية، بين النزاع والصراع بقوله: إن النزاع "هو خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة، مثل الحدود أو المياه بين دولتين، يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرًا للتدخل الخارجي فيه. أما الصراع، فيتناول الوجود الآخر، سواء أكان شعبا أم دولة، ويمكن الصراع أن يكون على الحدود أو الثروات، ولكن يتناول بعدًا أيديولوجيا أو دينيًا، أو عقائديًا"[19]. في الأدبيات المتخصصة، يعرّف النزاع بأنه "تعارض في الحقوق القانونية"، وهو ما "قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية"، ويفترض أيضًا وجود طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، ويبدي أحد هذه الأطراف على الأقل استعداده ورغبته في حل المشكلة.

في ضوء ذلك، فإن النزاع يشير إلى موقف صراعي يواجه أطرافه أحد موقفين، وأحدهما قابل للتفاوض، بينما الآخر لا يحتمل التوفيق، ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل المشكلة موضع النزاع وحلها. في هذه الحالة، فإن مفهوم النزاع إنما يشير إلى الأسلوب أو الطريقة التي يتناول بها متخصصو العلوم الاجتماعية الحديث

(18) حنة أرندت، في العنف، إبراهيم العريس (مترجمًا)، (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص 38.

(19) دعاس، الصراعات والحروب، ص 7.

عن الإجراءات القانونية وشبه القانونية والمؤسسية المتعلقة بتسوية النزاع أو حله[20]، والفرق بين الصراع والنزاع يتجلى في نقاط عدة:[21]

1. النزاع هو خلاف قصير الأجل، في حين إن الصراع طويل الأجل.

2. إن الصراعات، خلافًا للنزاعات، ليس من السهولة حلها واحتمال حلها بعيد المنال، بينما النزاعات يمكن حلها من خلال اللجوء إلى القضاء أو غيره من الوسائل.

3. يشير مفهوم الصراع إلى مجال واسع من القضايا، وبسبب هذه القضايا يمكن أن تنشأ نزاعات.

4. يمكن حل النزاعات بسهولة نسبيًا، عن طريق التعامل مع القضية المحددة، والتوصل إلى قرار نهائي بخصوصها؛ لأنها تنطوي على مصالح قابلة للتفاوض، وهذا الأمر لا ينطبق على الصراع.

5. الصراعات بطبيعتها أكثر خطرًا وحساسية من النزاعات.

السلطة Authority

على الرغم من الاهتمام الكبير والاستخدام الواسع لمفهوم السلطة، في إطار الدراسات والأبحاث السوسيولوجية، إلا أننا نلاحظ بوضوح التداخل في استخداماته، وإحلاله بديلًا من مصطلحات ومفهومات أخرى، مثل الدولة والحكومة والقوة والنفوذ والسيطرة، فاستعمله بعضهم مرادفًا، بل بديلًا في بعض الأحيان من مفهوم الدولة، في حين إن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشروعة، فإن السلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط، بل على شرعيتها أيضًا، فعلى الرغم من أن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة بين آمر ومأمور، إلا أن ذلك

(20) بدوي، «مفهوم الصراع»، ص 47.

(21) Brad Spangler and Heidi Burgess "Conflicts and Disputes": http://www.beyondintractability.org/essay/conflicts-disputes.

لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر، وأن ينصاع هذا الطرف الآخر للأوامر فحسب، وعند ذلك تكون العلاقة علاقة قوة يسودها الإجبار والإكراه[22].

هذا الاتجاه يرى أن السلطة هي "قوة في خدمة فكرة"، ومن القائلين بهذا الرأي الفقيه الدستوري الفرنسي جورج بيردو Georges Burdeau (1905-1988) الذي عرف السلطة بأنها "قوة في خدمة فكرة. إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي، وتتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع، للبحث عن الصالح العام المشترك، وهي قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به، ويرى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة، ولكنها قوة ذات الفكرة نفسها. هنا، تكون السلطة مرادفة لمفهوم القوة، إلا أنها ليست القوة القهرية، بل القوة المقبولة اجتماعيًا؛ لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهم كل أفراد المجتمع، لذا فإنها حق لبعض الأفراد في ممارسة القوة وإصدار الأوامر والتعليمات"[23].

هناك اتجاه آخر يرى أن "السلطة هي الأمر في ذاته ولذاته"، ومن القائلين بهذا الرأي الفيلسوف الفرنسي بيرتراند دي جوفينيل Bertrand de Jouvenel (1903-1987) الذي يرى أن جوهر السلطة هو الأمر، أي القوة البحتة، فلولا هذه القوة لا تكون سلطة، وأن هذه السلطة قامت بالقوة وفرضت نفسها على الغير، وأنها بطبيعتها سلطة أنانية واستغلالية. لهذا، عرَّف السلطة بقوله: إن "السلطة المَحْضة هي الأمر، أمرٌ يوجد بذاته ولذاته"، بغض النظر عن كونها عادلة أم ظالمة[24].

ويذهب الفيلسوف الفرنسي جاك مارتان Maritain Jacques (1882-1973) إلى ضرورة التفرقة بين القوة والسلطة السياسية، فالقوة هي التي يمكن بواسطتها إجبار الآخرين على الطاعة، بينما السلطة السياسية هي الحق في توجيه الآخرين وأمرهم وإلزامهم بالطاعة. توجد مشكلة التداخل أيضًا بين مفهومي السلطة والنفوذ، فإذا كانت السلطة تعني القوة الشرعية، فإن النفوذ هو الاستطاعة والقدرة على

(22) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي (الزاوية: جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص 74.

(23) الطيب، علم الاجتماع، ص 76.

(24) الموسوعة العربية.

التأثير، فالسلطة هي نفوذ مشروع، بينما النفوذ هو سلطة غير مشروعة. يذهب هانز مورجنثاوا Hans Morgentha، وهو مؤسس المدرسة الواقعية، إلى أن السلطة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسون السلطة ومن تمارَس عليهم السلطة، وهي تعطي للحاكمين حق مراقبة أفعال المحكومين، من خلال التأثيرات التي تباشرها في عقول المحكومين وأفكارهم، كما أن أساس خضوع هؤلاء لتأثير السلطة ينبع من مصادر ثلاثة، وهي:[(25)]

1. توقّعهم الحصول على منافع أو مزايا.

2. خوفهم من ضرر عدم الخضوع أو مساوئه.

3. حبهم النظام أو احترامهم الحاكمين.

أما ممارسة هذه السلطة، فقد تكون من خلال الأوامر، أو التخويف والتهديد أو الإقناع، أو قد تكون من خلال هيبة الحكام أو سطوة جهاز أو هيئة، وقد تكون خليطاً من هذه الوسائل مجتمعةً. وتقوم السلطة على ثلاثة أعمدة أساسية لا بد منها لاكتمال بناء السلطة، وهي:

1. طرفا السلطة: بعدّ أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة آمر بمأمور، فلا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد، ومن البدهي أن يوجد طرفان؛ يمثل الطرف الأول الجهة الآمرة، ويمثل الثاني الجهة المأمورة.

2. وجود الإطار المؤسسي للعلاقة السلطوية: هنا، تبرز أهمية الإطار المؤسسي، وهو الوعاء الحقوقي الذي تنتظم فيه علاقة طرفي السلطة، من حيث إن هذه العلاقة تخضع لجملة من المحددات، في ما يتعلق بسلوك كل منهما تجاه الآخر. هذه المحددات هي جملة من القواعد والمعايير المنظمة تلك العلاقة، فلا يمكن أن نتصور بناءً للسلطة، مهما كان شكل هذه السلطة، من دون مؤسسات وقواعد وأنظمة رسمية قانونية وتشريعية تتضمن كل ما من شأنه أن ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بصورة يسهل بها التفاعل بينهما، في إطار النظام الاجتماعي العام، وبقدر ما يكون هذا الإطار المؤسسي قويًا، تكون السلطة قوية، وأما إذا ضعف

(25) الطيب، علم الاجتماع، ص 74، 79.

هذا الإطار من القوانين والقواعد والمعايير، فإن السلطة تضعف كذلك أو تنهار، ولذلك فإن الحكومات تعمل دائمًا على ألا يصيب الخلل نظامها المؤسسي.

3. الشرعية: من المقومات الأساسية لبناء السلطة، بعدّها علاقة مقبولة من أفراد المجتمع بمالكي السلطة الذين يحصلون على الشرعية الاجتماعية، من منطلق فكرة الضرورة الاجتماعية من جهة، ومسألة تسويغ تلك الضرورة في إطار منطق الحق من جهة أخرى، أي العمل بمبدأ الرضا والقبول من الجماعة لهذه الضرورة الاجتماعية، وهي وجود السلطة بوصفها أمرًا مهمًا لتنظيم حياة الجماعات، ومن ثم يكتسب ذلك صفة الحق، ثم صفة الشرعية[26].

لقد صنف فيبر السلطات إلى ثلاثة أنواع، استنادًا إلى الشرعية التي تتمتع بها:[27]

1. السلطة الكاريزمية: هي السلطة التي تستمد شرعيتها من اعتقاد مؤيدي القائد أنه يمتلك صفات خارقة، فهو مبعوث العناية الإلهية، وهو يمتلك الإلهام، وذو بطولة مثالية، ويمثل النمط المعياري من الحكم.

2. السلطة التقليدية: هي السلطة التي تستمد شرعيتها من العادات والتقاليد المتوارثة، حيث يؤمن غالبية أفراد المجتمع بقدسية النظام.

3. السلطة العقلانية- القانونية: هي السلطة التي تستمد شرعيتها من القانون، استنادًا إلى قواعد محددة، وبتنفيذ سياستها اعتمادًا على أسس بيرقراطية واضحة، تضمن الخضوع الهرمي، ضمن قواعد محددة تناط بمسؤولين ينفذون مهماتهم، بحيادية ومن دون محاباة الأصدقاء، وهؤلاء يتم تعينهم استنادًا إلى مؤهلاتهم، أي إنها أنظمة ديمقراطية ليبرالية.

هناك "سلطات" لم يذكرها فيبر وتستمد "شرعيتها" من فوهة البندقية، وهي الغالبية العظمى على مدار التاريخ، فعلى الرغم من أن أنظمة الحكم، جميعها أو معظمها، تبحث دائمًا عن الشرعية، إلا أن "الشرعية" غير القانونية تستند، دائمًا وبالدرجة الأولى، إلى العنف.

(26) الطيب، علم الاجتماع، ص 74، 79.

(27) حنان علي عواضة، «السلطة عند ماكس فيبر»، مجلة الأستاذ، عدد 206، جامعة بغداد (2013)، ص 271- 274.

العدوان Aggression

تكمن صعوبة تعريف العدوان في كونه يستخدم في عدد من التخصصات الأكاديمية، مثل علوم النفس والاجتماع والسياسة. من الناحية السيكولوجية، فإن العدوان وفقًا لتعريف باندورا Albert Bandura (1925-)، عالم النفس الأميركي: "سلوك يهدف إلى إحداث نتائج تخريبية أو مكروهة أو إلى السيطرة، من خلال القوة الجسدية أو اللفظية على الآخرين"، وهو يؤكد أن السيرورات Processes المستخدمة في تعلم العدوان مطابقة، في جوهرها، السيرورات المستخدمة في تعلم معظم أنواع السلوك الاجتماعي.

في تعريف آخر، فإن العدوان هو "سلوك هجومي ينطوي على الإكراه والإيذاء، وبهذا يكون اندفاعيًا هجوميًا، ويصبح ضبط الشخص نوازعه الداخلية ضعيفًا، وهو اندفاع نحو التخريب"[28]. من ناحية سيكولوجية أيضًا، فقد صنف إريك فروم Erich Fromm (1900– 1980)، عالم النفس الألماني، العدوان إلى صنفين؛ فالأول دفاعي غير خبيث وتشترك فيه الحيوانات كلها، وهو في خدمة بقاء الفرد والنوع ويزول عندما يزول التهديد، والثاني هو الخبيث الذي يتصف بالقسوة والتدميرية، وهذا الصنف من العدوان خاص بالنوع البشري ويغيب إجمالًا عن الحيوانات معظمها، وهو ليس مبرمجًا وفقًا للنشوء النوعي، ولا متكيفًا بيولوجيًا ولا مآرب له وإشباعه شهواني[29].

أما من الناحية السياسية، ففي المستوى الدولي اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1974 التعريف الآتي: "العدوان هو استعمال القوة المسلحة من دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى تتنافى وميثاق الأمم المتحدة، وفقًا لنص هذا التعريف"، ووفقًا للمادة الثالثة تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال الآتية، سواء أكان بإعلان حرب أم من دونه:

1. قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي

(28) نجاة أحمد الزليطي، «سيكولوجية العدوان والنظريات المفسرة له»، المجلة الجامعة (نوفمبر 2014)، ص 170.

(29) إريك فروم، تشريح التدميرية البشرية، محمود منقذ الهاشمي (مترجمًا) (دمشق: وزارة الثقافة، 2006)، مجلد1، ص 39.

احتلال عسكري ولو مؤقتًا، وينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه، باستعمال القوة.

2. قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل أو استعمال دولة ما أي أسلحة ضد إقليم دولة أخرى.

3. ضرب حصار على موانئ دولة ما أو سواحلها من القوات المسلحة لدولة أخرى.

4. قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.

5. قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى، بموافقة الدولة المضيفة، بوجه يتعارض والشروط التي ينص عليها الاتفاق، أو أي تمديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق.

6. سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة، لارتكاب عمل عدوان ضد دولة ثالثة.

7. إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من دولة ما أو باسمها، وتقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطر، بحيث تعادل الأعمال المذكورة أعلاه أو اشتراك الدولة في ذلك، بدور ملموس.

ووفقًا للمادة الرابعة، فإن "الأعمال المذكورة أعلاه ليست جامعة مانعة، ولمجلس الأمن أن يحكم بأن أعمالًا أخرى تشكل عدوانًا بمقتضى الميثاق". إن العدوان، سواء أكان استخدم بالمفهوم السيكولوجي أم الاجتماعي أم السياسي، وسواء أكان بصورة اندفاعية وغير عقلانية أم بتروٍ وتخطيط عقلاني، فإنه ينطوي على استخدام العنف بصورة مخالفة للقوانين والأعراف. في المستوى الدولي، فإن العدوان هو استخدام العنف بطريقة تخالف القوانين الدولية. أما العنف الدفاعي أو الذي يستند إلى تفويض من الأمم المتحدة، فلا ينطبق عليه مفهوم العدوان، وإن كانت النوازع

السياسية تؤدي إلى خلاف حول تفسير القانون بحد ذاته، وفي المستوى الداخلي، فإن استخدام العنف من طرف السلطات، تنفيذًا لحكم القانون، فلا يعد عدوانًا، ولا مكان للقانون إلا بوجود العنف، والسلطة من أساسها قائمة على العنف الشرعي، بحسب المفهوم الفيبري.

في المستوى الفردي أيضًا، فإن العدوان ينطوي على استخدام العنف بطريقة ظالمة أو تخالف الأعراف، فبعض المجتمعات تجيز للأب ضرب الأبناء والزوجة ولا تعد ذلك عدوانًا، بينما لا تجيز مجتمعات أخرى هذا التصرف، ومن ثم فما يميز مفهوم العدوان من العنف هو أن الأول مخالف للقوانين والأعراف، بينما الثاني هو عنف بحد ذاته، بغض النظر عن الحق سواء أكان شرعيًا أم غير ذلك.

الحرب War

الحرب "حالة قانونية تسمح [..] لعدوين أو أكثر بالاستمرار في صراعهما، باستخدام القوة المسلحة"، وفي تعريف آخر هي "أعمال عنف مسلح بين دولتين –أو أكثر– ذاتي سيادة"، أو هي "أقصى صور الصراع عنفًا وأكثرها وضوحًا وسفورًا"[30]. لقد عرّفها الفيلسوف الفرنسي سوريل Georges Sorel (1847– 1922) بأنها "عمل سياسي تقوم به الدولة لحل الخلافات، وفقًا لمصالحها وحقوقها، باستعمال القوة المسلحة التي تحدد الطرف الأقوى، ومن ثم يفرض إرادته على الآخر[31]. أما الموسوعة العربية، فتعرف الحرب بأنها صراع مسلح عنيف مفتوح ومعلن بين وحدتين سياسيتين، ممثلتين في دولتين أو حلف دول أو بين عصبتين في الدولة الواحدة أو الأمة، ولكل طرف منهما مصالح متعارضة ومصالح الطرف الآخر". وفقًا لقاموس وبستر Webster's Dictionary، فإن الحرب "حالة مفتوحة ومعلنة من الصراع المسلح بين الدول أو القوميات"، وقد ركز روسو Jean- Jacques Rousseau (1712– 1778) على الفكرة نفسها، في كتابه (العقد الاجتماعي)، بقوله: "إن الحرب تتشكل من علاقة بين أشياء وليس بين أشخاص [...] الحرب علاقة، ولكن ليس بين إنسان وإنسان، بل بين

(30) بدوي، «مفهوم الصراع»، ص 48.

(31) Johan M.G. van der Dennen "On War: Concepts Definitions Research Data- a Short Literature Review and Bibliography»: https://core.ac.uk/download/pdf/12857871.pdf

دولة ودولة". هذا الاتجاه يفترض أن الحرب مسألة عقلانية منظمة تشارك فيها الدول، بحيث تكون هناك بدايات معلنة ونهايات متوقعة، ووجود مقاتلين يمكن التعرف إليهم بسهولة، ومستويات عالية من الطاعة من قبل المرؤوسين، وبذلك يكون شكل الحرب العقلانية محدود بصورة ضيقة، ولا ينطبق ذلك على الوحدات التي لا ترقى إلى مستوى الدول. وفقًا لهذه الرؤية، لا مجال لذكر الحروب القبلية أو المجموعات الأخرى "ما دون الدولة"، وبالمقابل فإن قاموس أكسفورد قد وسع مفهوم الحرب، ليشمل "أي نشاط عدائي أو صراعي بين الكائنات الحية. صراع بين القوى المتعارضة أو المبادئ المتعارضة"، وهذا التعريف يتجنب حصر الحرب في الجانب السياسي، بل يشمل إمكان الاشتباكات المجازية غير العنيفة بين نظم الفكر، أو حتى الشركات التجارية[32].

وفقًا للقانون الدولي، فإن الحرب، من حيث المبدأ، لا تتم إلا بين الكيانات السياسية ذات السيادة، أي بين الدول، وهي وسيلة لحل الخلافات بين أعلى الوحدات في التنظيم السياسي، وبما أنها تحدث ضمن الفوضى السياسية في سياقها الدولي، فإن خطورتها قد تكون مسألة حياة الدولة أو موتها ذاتها، وهناك اتجاه يعد الحرب سلسلة من الأحداث تفي بالمعايير الآتية:[33]

1. الحجم: عدد القتلى لا يقل عن 1000 شخص، وذلك لا يشمل الموت بطرق غير مباشرة، من خلال المجاعة أو المرض.

2. الإعداد: أي الإعداد المسبق والمحافظة على هذا الإعداد على صعيد واسع، مثل التجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة وتوزيع الأسلحة والذخائر وإعداد الخطط العسكرية.

3. الشرعية: يجري إضفاء الشرعية من الحكومة، بحيث لا ينظر إلى القتل على أنه جريمة، بل هو مهمة وتُعدّ السياسة الخارجية للدول أهم أسباب الحروب، من وجهة نظر الكثير من المفكرين الذين درسوا طبيعة الحرب وأسبابها، فإذا أردنا أن نفهم أسباب الحرب، علينا أن نفهم دوافع السياسة الخارجية وأهدافها التي

(32) Internet Encyclopedia of Philosophy: https://www.iep.utm.edu

(33) Johan van der Dennen "On War."

تؤدي إليها[34]، وما الحرب إلا وسيلة أو أحد وسائل تنفيذ هذه السياسة، وبناء على مقولة كلوزوفيتز Clausewitz (1780 -1831) الشهيرة، ما الحرب إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى، فالعلاقة بين الحرب والدولة علاقة تكافل، إذ إن الدولة بنيت أساسًا على الحرب[35]، وما بني على الحرب لا يمكن أن يسلم إلا بالحرب. هذا ما يتفق وقول الشاعر، وإن كان بمفهوم معكوس:

وَمَن مَلك البلادَ بغير حرْب يهونُ علَيْهِ تسْلِيمُ البلادِ

إذا كانت الحرب أداة من أدوات السياسة، فإن هذا يعني أن الأهداف السياسية هي التي تشكل أهداف العمليات العسكرية ونطاقها وكثافها. إن الحرب في اللغة العربية لا تكتفي بالمفهوم القانوني، بل تشمل القتال والنزال بين فئتين أو قبيلتين، وهي الفئات الاجتماعية التي ألفها العرب على مدى تاريخهم، مثل حربي البسوس وداحس والغبراء، وقد كثر استعمالها في الشعر العربي، وليس عسيرًا على القارئ أن يدرك المفهوم المقصود من السياق، عند استخدامها في مواضع متنوعة.

الحرب الأهلية Civil War

يمكن تعريف الحرب الأهلية بأنها ”قتال مسلح داخل كيان سيادي معترف به، بين أطراف تخضع لسلطة مشتركة، في بداية الأعمال العدائية“. هذا التعريف يتضمن عسكرة الصراع من ناحية، ووجود طرفين على الأقل في الصراع من ناحية أخرى[36]، وهناك من يعتمد الأسلوب الكمي في تعريف الحرب الأهلية، فيعرفها بأنها القتال الذي ينتج عنه 1000 قتيل سنويًا على الأقل، وهذا العدد لا يشمل الذين يموتون بسبب المرض أو التشرد أو الجوع، على الرغم من أن هذه الوفيات غالبًا ما تكون أكبر من عدد الذين يسقطون في الصراع بصورة مباشرة، ففي الحرب الأهلية السودانية (1982-

(34) ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم: دوافع الأمم في الماضي والمستقبل، إيهاب عبد الرحيم علي (مترجمًا) ، عالم المعرفة، عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 23.

(35) Møller "Conflict Theory".

(36) Stathis N. Kalyvas "The Ontology of Political Violence: Action and Identity in Civil Wars" American political science)September 200 (Pp. 449- 475.

2002) سقط في المعارك 55 ألف مقاتل، غير أن الموت غير المباشر والناجم عن الصراع رفع العدد إلى مليوني قتيل، وبالمثل فإن الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أودت بحياة 145 ألف شخص في المعارك، بينما كان العدد غير المباشر مليون قتيل[37].

تبوأت الحرب الأهلية مكانًا مهمًا في الدراسات، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بسبب تأجج الحروب الأهلية من جهة وانخفاض مستوى عدد الحروب الدولية من جهة أخرى، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي دفع عددًا من الباحثين إلى دراسة هذه الظاهرة. من ناحية أخرى، كانت الدراسات الاقتصادية المختصة بالشأن الإفريقي، وهي المدعومة من البنك الدولي، قد بينت أن الحروب الأهلية كانت عائقًا كبيرًا أمام النمو الاقتصادي في القارة السمراء[38].

هناك عدد من معايير تصنيف الحروب الأهلية قد تعتمد صفة النزاع أو طبيعة الأطراف المتنازعة أو أسباب النزاع، فمن حيث الصفة يمكن أن يتخذ النزاع صفة العمليات العسكرية التقليدية أو حرب العصابات، ومن حيث طبيعة الأطراف المتنازعة، فإنه يمكن أن تتمثل في الكتل السياسية أو الطبقات الاجتماعية أو العنصرية أو الدينية. أما من حيث أسباب النزاع، فإنه يمكن أن تهدف إلى إزالة النظام السياسي أو خلق دولة جديدة عن طريق الانفصال[39]. لقد أصبحت هذه الحروب تشكل نسبة عالية، مقارنةً بالحروب الدولية، والضحايا المدنيون هم النسبة الأعلى، فبحسب بعض التقديرات تجاوز عدد ضحايا العنف السياسي في القرن العشرين وحده مائتي مليون، ما بين عسكريين ومدنيين[40]، غير أن نسبة الحروب الداخلية قد ازدادت على حساب الحروب الخارجية بعد عام 1945، حيث قفزت النسبة من 1/2 إلى 1/5[41]، وبينما كان هناك 9 قتلى من الجنود مقابل قتيل واحد من المدنيين في الحرب العالمية الأولى، أصبح

---

(37) Thoms and Ron "Do Human Rights" Pp. 676- 679.

(38) Kalyvas "The Ontology".

(39) الفاتح الحسن المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكنغو، رواندا، بورندي، الصومال) نماذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2014)، ص 32.

(40) http://necrometrics.com/all20c.htm

(41) Jack S. Levy and William R Thompson Causes of War (U.K: Wiley- Blackwell 2010) P. 12.

هناك قتيل واحد من العسكريين مقابل 10 قتلى من المدنيين في نهاية القرن العشرين[42].

يكمن السبب في انتشار الحروب الأهلية في صعوبة التوصل إلى إنهائها بعد أن تندلع، فمتوسط أمد هذه الحروب في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية يقدر بعشر سنوات، ونصف هذه الحروب تجاوز سبع سنوات، ويعود السبب في هذه المدة الطويلة إلى الطريقة التي يتقاتل بها أطراف الصراع، وهي المتمثلة في حرب العصابات واتخاذ الأرياف معاقلًا، في ظل ضعف الحكومة المركزية التي ترث في الغالب الحكم الاستعماري. إن حرب العصابات الريفية تتميز بقدرتها على امتلاك تكتيك قوي جدًا وتسمح لعدد قليل من المتمردين بالسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي لسنوات عدة، على الرغم من تعرضهم لحملات عسكرية عنيفة[43].

لقد درجت العادة على تصنيف الحروب الأهلية على أنها صراعات ثنائية، غير أن هذا التصنيف أكثر صعوبة مما كان متوقعًا، إذ إن الحروب الأهلية تنطوي على مزيج من الهويات Identities والإجراءات Actions، ففي حرب الاستقلال الأميركية، في ساوث كارولينا، كان هناك إلى جانب الوطنيين الحقيقيين مجموعة من الزائفين اللصوص المتغلغلين في طرفي الصراع، والأمر ذاته حصل في الحرب الأهلية الصينية، إذ خاضتها تحالفات متنوعة من مليشيات محلية إلى جانب مجموعات يشير تاريخها إلى أنها من قطاع الطرق واللصوص. في منشوريا، على سبيل المثال، كان من الصعب جدًا التفريق بين أفراد المقاومة ضد الدولة اليابانية الغازية وقطاع الطرق، لكون الانتقال من واحدة إلى أخرى كان أمرًا شائعًا، وتشير التقديرات إلى أن 140.000 من مجموع 300.000 من أعضاء المقاومة كانوا يعملون في السابق قطاع طرق ولصوص، الأمر الذي يشير إلى الغموض الذي يكتنف الحروب الأهلية.

لقد أيد أستاذ التاريخ الأميركي المتخصص في تاريخ الصين الحديث بيتر سيبلت Peter Seybolt (1934– 2012)، هذا التعقيد والغموض في تحليله بشأن الحرب الأهلية الصينية، في أثناء الاحتلال الياباني، حيث كشف عن الانفصال ما بين المركز والأطراف، فكان الصراع يدور حول السلطة والمغانم الاقتصادية بين الصينيين أنفسهم،

(42) "People on War: International Committee of the Red Cross": https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc_002_0758.pdf. n.d.

(43) James D. Fearon "Iraq's Civil War" Foreign Affairs (March- April 2007) Pp. 4- 6.

في الوقت الذي عمل فيه اليابانيون على تغذية هذه النزاعات ضد السلطات المحلية، والسلطات المحلية ضد بعضها بعضًا، وقطاع الطرق ضد التجار والملاك، وهكذا[44].

في إثر الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، نشبت مقاومة ضد الاحتلال، غير أن هذه المقاومة لم تكن على الطريقة الماوية، فلم تكن هذه المقاومة حرب شعبية للتحرير الوطني بقدر ما كانت حرب أهلية، فالتمرد ضد القوات الأميركية لم يوجد غالبًا في المناطق الكردية والشيعية، بل تمركز في "المثلث السني" فقط، إذ إن المحافظات السنية الأربع وقع فيها 85 في المئة من هجمات المتمردين، بينما لم تقع في باقي المحافظات العراقية الأربع عشرة، حيث الأكراد والشيعة، سوى 15 في المئة من تلك الهجمات. كان معظم العنف قد استهدف مراكز الجيش والشرطة العراقية، حيث يشكل الشيعة والأكراد فيهما الأغلبية، فكانت الحرب الأهلية قد جاءت في المقام الأول ومقاومة الاحتلال الأميركي في المقام الثاني[45]، ولا عجب أن تأتي المقاومة بالدرجة الأولى من الجانب السني الذي فقد نفوذه، بعد إطاحة النظام السني المغلف بالأيديولوجية البعثية، بينما كان الشيعة ينتظرون لحظة خروج الولايات المتحدة من العراق للانقضاض على الحكم والسيطرة الكاملة عليه، كما حصل بالفعل في ما بعد، وما دام أن الأطراف جميعهم لم يتفقوا على الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وتطبيق القانون على الجميع، ستبقى الأزمة قائمة، وقد تبرد ولكنها قابلة للاشتعال في أي لحظة.

في الفلبين، لم يختلف الأمر كثيرًا، ففي الوقت الذي اندلعت فيه المقاومة ضد اليابانيين الغزاة، وقف بعض الفلبينيين إلى جانب هؤلاء الغزاة. لقد وجد ماكوي Alfred McCoy (1945-)، وهو أستاذ التاريخ في جامعة ويسكنسن University of Wisconsin، عند تحليله بشأن منطقة فيسياس الغربية Western Visayas، أن القادة السياسيين بقوا بالوتيرة نفسها على الصراع الفئوي الضيق مع خصومهم المحليين، ولم يكن أي من هؤلاء المتنافسين يعير أي اهتمامٍ للأخبار القادمة من مانيلا[46]، وهذا ما يعزز فكرة البعد عن الثنائية في النزاعات.

في فلسطين، في أثناء مرحلة الانتداب البريطاني، كان للخلافات العائلية أو بين

(44) Kalyvas "The Ontology" P. 476.

(45) Stephen Biddle "Seeing Baghdad Thinking Saigon" Foreign Affairs (March- April 2006).

(46) Kalyvas "The Ontology" P. 476.

الوجهاء دور في تشتيت المقاومة ضد بريطانيا وربيبتها الحركة الصهيونية، بل إن هذه الخلافات اتخذت طابعًا عنيفًا تمثل في الاغتيالات السياسية الداخلية، خلال المرحلة الأخيرة من ثورة 1936– 1939، وقد استغلت بريطانيا هذه الخلافات وعملت على تسعيرها من خلال التعيينات في المناصب الرسمية، ويقال إن الحركة الصهيونية عملت على تقديم "إعانات لبعض الشخصيات القيادية الفلسطينية، لتوسيع الفجوة بين النخب الفلسطينية المتصارعة"[47].

الهوة، بين ما تملكه الدولة من أدوات العنف وما يمكن أن يملكه الشعب، شاسعة، ويعد تفوق الحكومات على الدوام تفوقًا مطلقًا، غير أن هذا التفوق والقدرة على سحق التمرد يظلان مرهونين بمدى تماسك السلطة ومقدار ما تظل أجهزة الأمن مستعدة لاستخدام السلاح[48]. هذا الأمر قد يفسر كيف تنتهي معظم الحروب الأهلية غالبًا بحسم عسكري ساحق لأحد أطراف الصراع، وهو ما يشكل 75 في المئة من هذه النزاعات الممتدة منذ عام 1955، علمًا أن 55 في المئة من هذه النزاعات كانت حول الاستيلاء على الحكومة المركزية، بدلًا من الانفصال أو المطالبة بتشكيل حكم ذاتي. إذا كانت 40 في المئة من النزاعات قد حسمت لمصلحة الحكومة المركزية، فإن 35 في المئة كانت لمصلحة المتمردين، غير أن التوصل إلى اتفاق تقاسم السلطة بين أطراف النزاع شكل 16 في المئة فقط، وعلى سبيل المثال السلفادور عام 1992 وجنوب أفريقيا عام 1994 وطاجكستان عام 1997. اللافت للنظر هنا أن فشل التوصل إلى تقاسم السلطة لا يعود إلى قلة الجهد المبذول الذي تقوم به أطراف أو مؤسسات دولية عادة، بل بسبب الطريقة التي يفكر بها أطراف النزاع وعدم الثقة في الخصم الذي ينظر إليه بطريقة واحدة: إنه يريد السلطة بوسائل العنف فقط، فيقوم هو نفسه باتباع هذه الطريقة، وكما يرى فيرون James D. Fearon (1963–) أستاذ العلوم السياسية في جامعة ستانفورد، فإن التوصل إلى تقاسم السلطة يتطلب شرطين:[49]

1. مرحلة من القتال يتضح من خلالها القوة النسبية لأطراف النزاع، ويصل كل طرف إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن الحصول على ما يريد كله عن طريق

(47) نردين الميمي، "دور العوامل الخارجية في تشكيل النخبة الفلسطينية في أواخر الدولة العثمانية وفترة الانتداب»، سلسلة أوراق عمل (35)، جامعة بيرزيت ومعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ((2011، ص10.

(48) أرندت، في العنف، ص ‎-24 43.

(49) Fearon "Iraq's Civil War" Pp. 8- 9.

العنف. على سبيل المثال، إن اتفاق دايتون الذي قسم السلطة في البوسنة لم بكن فقط بسبب تدخل حلف الناتو الذي أخذ بأطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات، بل الأهم من ذلك هو القتال العنيف لمدة ثلاث سنوات، ما أوصل أطراف النزاع إلى طريق مسدودة عند حلول صيف 1995.

2. أن يكون هناك تماسك داخلي نسبي داخل كل طرف من أطراف النزاع، بحيث يستطيع كل طرف السيطرة على أعضائه والالتزام ببنود الاتفاق المبرم، فقد فشلت لسنوات عدة محاولات تقاسم السلطة في الصومال وبروندي، بسبب التشظي داخل القبائل المتصارعة.

الحرب العرقية/ الإثنية Ethnic War

هي إحدى أشكال الحرب الأهلية التي تدور رحاها بين إثنيتين مختلفتين أو أكثر، ويمكن تعريف الجماعة العرقية الإثنية بأنها تجمع بشري يرتبط أفراده في ما بينهم من خلال روابط فيزيائية أو بيولوجية، مثل وحدة الأصل أو السلالة، أو أن تكون روابط ثقافية، مثل وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة. يعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب؛ مشكلًا إطارًا ثقافيًا حضاريًا يغاير الإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين تمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم؛ عاملين من أجل المحافظة على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل[50]، ومن ثم فهناك سمات للمجموعة العرقية، ولعل أهمها:[51]

1. الانتماء المشترك: يشكل عاملًا مهمًا في تكوين الجماعة.

2. التفرد الثقافي: يتمثل في اللغة والدين وغيرهما.

3. العضوية الإجبارية: يعني أنه لا خيار للفرد في الانتماء إلى مجموعة إثنية محددة.

(50) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، ط 5 (الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007)، ص107.

(51) المهدي، النزاعات والحروب، ص36.

4. الجهوية: حيث تتركز المجموعة الإثنية عادة في إقليم معين في داخل وحدة سياسية أكبر . لكن الملاحظ هو أن أهمية هذه العناصر تتفاوت من مجتمع إلى آخر، فهناك بعض الجماعات تهتم بموضوع الدين مثل الأقباط في مصر، وبعض آخر يهتم بالجانب العرقي مثل نيجريا، كما يهتم بعضهم باللغة مثل الأكراد في المشرق العربي.

الثورة

الثورة، كما يعرفها هنتنغتون Samuel Huntington (1927–2008)، هي "تغير جذري سريع وعنيف يؤدي إلى تغير في القيم المهيمنة وأساطير المجتمع والمؤسسات السياسية والهياكل الاجتماعية والقيادات والسياسات والنشاط الحكومي". من ثم، فإن الثورة تختلف عن الانقلابات العنيفة التي تؤدي إلى تغير في الأشخاص، مع المحافظة على الهياكل السياسية، وتختلف عن حروب الاستقلال التي تعمل على نقل السيادة من المستعمِر إلى الدولة المستقلة، في حين تحافظ على الهياكل الاجتماعية والسياسية، فالثورات تشكل انقطاعًا هيكليًا وفكريًا عن النظام السابق، حيث تعمل على تغير في الهياكل السياسية والاجتماعية– الاقتصادية، وهي تنطوي على حركة شعبية عنيفة في معظم الأحيان لقلب النظام السابق، فضلًا على أنها تمتلك عناصر أيديولوجية مشتركة والتزام يعي التغير، إذ يصر الثوار على الانقطاع عن الماضي وبدء مرحلة جديدة.

من ناحية أخرى، فإن التغيرات "السريعة" التي تحدثها الثورة تقاس بالسنوات وليس بالأشهر، أو كما أشار أستاذ علم الاجتماع في جامعة نيويورك، غودوين Jeffrey Goodwin (1958–)، فـ "الثورات من الأفضل تصورها ليست أحداثًا، ولكن سيرورات Processes تمتد عادة لسنوات أو حتى عقود"[52].

(52) Steven Pincus "Rethinking Revolutions: A Neo- Tocquevillian Perspective" in: The Oxford Handbook of Comparative Politics edited by Carles Boix and Susan C. Stokes)Oxford: Oxford University Press 2007(Pp. 398- 399.

الاغتيالات السياسية Assassination

الاغتيال مصطلح يستعمل لوصف عملية قتل منظمة ومتعمدة تستهدف شخصية مهمة ذات تأثير فكري أو سياسي أو عسكري أو قيادي، ويكون مرتكز عملية الاغتيال عادة أسباب عقائدية أو سياسية أو اقتصادية أو انتقامية تستهدف شخصًا معينًا يعده منظمو عملية الاغتيال عائقًا في طريق انتشار أوسع لأفكارهم أو أهدافهم، ويتراوح حجم الجهة المنظمة لعملية الاغتيال من شخص واحد فقط إلى مؤسسات عملاقة وحكومات. لا يوجد إجماع على استعمال مصطلح الاغتيال، فالذي يعده المتعاطفون مع الضحية عملية اغتيال قد تعده الجهة المنظمة عملًا بطوليًا. إن الكلمة الإنكليزية لمصطلح الاغتيال Assassination مشتقة من جماعة الدعوة الجديدة أو من ذاع صيتهم بالحشاشين في الإنكليزية Hashshashin ، وهم مجموعة من الطائفة الإسماعيلية، نشطت واستمرت قائمة من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر.

هناك كثير من الجدل حول هذه المجموعة، واستنادًا إلى بعض المصادر فإن الرحالة الإيطالي ماركو بولو (1254– 1324) هو أول من أطلق تسمية الحشاشين على هذه المجموعة، عند زيارته معقلهم المشهور بقلعة الموت التي تبعد 100 كم عن طهران، وذكر أن أعضاء هذه الحركة كانوا يقومون بعمليات انتحارية واغتيالات، تحت تأثير تعاطيهم الحشيش، بينما يري بعضهم أن في هذه القصة تلفيقًا وسوء ترجمة لاسم زعيم القلعة حسن بن صباح الملقب بشيخ الجبل. بغض النظر عن هذه التناقضات التاريخية، فإن هذه المجموعة قامت بعمليات اغتيال دقيقة في التنظيم ضد الصليبيين والعباسيين والسلاجقة، واستمرت على هذا المنوال حتى قضى عليهم المغول.

يعود أقدم استخدام لكلمة اغتيال بالإنكليزية إلى سنة 1605، عندما ظهرت في مسرحية مكبث Macbeth لويليام شكسبير William Shakespeare (1564– 1616)[53]، ويشمل الاغتيال السياسي ثلاثة عناصر:[54]

1. الهدف هو فرد قيادي يعمل في المجال السياسي، سواء أكان في الحكومة

---

(53) ويكيبيديا.

(54) Perliger "The Rationale."

أم في المعارضة، وسواء أكان منتخبًا أم غير منتخب.

2. الهدف من عملية الاغتيال يجب أن يكون هدفًا سياسيًا، كأن يكون تعزيزًا أو منع سياسات وقيم محددة.

3. العمل بطريقة تؤدي إلى قتل الفرد المستهدف.

على الرغم من أن العقدين الأولين بعد الحرب العالمية الثانية قد تميزا بعدد محدود من الاغتيالات السياسية، إلا أن العدد قد ارتفع بصورة دراماتيكية منذ أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، ومعظم هذه الاغتيالات عملت على تنفيذها الأنظمة القمعية ضد خصومها، في الوقت الذي رأت فيه المعارضات المسلحة أن عمليات الاغتيال تعد أداة شرعية وفعالة ضد هذه الأنظمة[55].

الإرهاب Terrorism

الإرهاب هو "استخدام أو التهديد باستخدام العنف، بصورة غير اعتيادية أو غير مألوفة، لتحقيق غايات سياسية أو أفعال إرهاب عادة ما تكون رمزية، لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه مادي"[56]، ووفقًا لبريان جنكيز Brian Jenkins (1942-) الخبير في شؤون الارهاب، "فإن ما يميز الإرهاب من غيره من أشكال العنف هو أن الإرهاب يتضمن أفعالًا ترتكب بطريقة دراماتيكية لجذب الانتباه العام، وخلق مناخ من الرعب يتجاوز الضحايا الذين تعرضوا له. الحقيقة أن هوية الضحايا تكون ثانوية أو غير مهمة للإرهابيين؛ لأن عنفهم يتجه إلى الناس الذين يشاهدون ذاك العنف، والتفريق بين الضحايا والجمهور المستهدف هو المَعلَم الرئيس للإرهاب"، فهو يرمي إلى قتل عدد محدود من الناس للتأثير على جمهور أوسع[57]. وتعرف وزارة الخارجية الأميركية الإرهاب بأنه "العنف المتعمد، بدوافع سياسية، ضد أهداف غير مقاتلة من طرف مجموعات وطنية أو عملاء دولة سريين، ويقصد به عادة التأثير في جمهور ما"[58].

(55) Perliger "The Rationale" P. 4.

(56) إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 32.

(57) هوتون، علم النفس السياسي، ص 335.

(58) Clare Richardson "Relative Deprivation Theory in Terrorism: A Study of Higher Education and

إن ما يميز الإرهاب إذًا من باقي الجرائم وأشكال العنف السياسي هو اتساع حجم ما يمكن أن يترتب عليه، من فوضى ورعب وهلع وخوف، وينعكس على الأفراد والجماعات، ما يقدم إلينا إحساسًا بعدم الاستقرار والأمن، واستبطان الشعور بغياب سلطة الدولة ماديًا ورمزيًا. هنا، يكمن خطر الإرهاب التأثيري والمعنوي، ومن الطبيعي أن الغايات تختلف بحسب أهداف منفذيها واستراتيجياتهم، ولكنها تستمد قوتها من ما قد تخلفه، من ارتباك وذعر وضحايا[59]، فالإرهاب "عدو مجهول لا تعلم متى وأين وكيف يظهر ولماذا وإلى من يوجه ضرباته القاسية"[60].

يمكننا التمييز مبدئيًا بين شكلين من أشكال الإرهاب السياسي، وهما:

1. **الإرهاب من القمة: إرهاب الدولة**

المقصود بإرهاب الدولة توظيف بعض الأنظمة ما يسمى باستراتيجيات الرعب والتخويف، لتدجين المجتمع والهيمنة التامة والمطلقة عليه سياسيًا وأيديولوجيا، ومراقبته والتحكم فيه، فيصبح من المحال إيجاد مشروعات وتصورات مجتمعية بديلة، فنصبح أمام تركيز لتصور وحيد يضفي على نفسه القدسية، فهو الذي يعرف ما يحتاج إليه المجتمع، وما يصلح له وما قد يتعارض معه، كما أن وجود معارضة سياسية أمر محال، وإن وجدت فتصنف ضمن الفئات المخربة والمهددة أمن الدولة.

تعد الأنظمة الشمولية والتسلطية الأكثر تجسيدًا للإرهاب السياسي الممارس من طرف الحكم على المجتمع، بمسوغات إضفاء الشرعية على استعمالاته، تحت غطاء بناء الدولة والقضاء على المؤامرات الأجنبية التي تهدف إلى تقويض أسس الدولة والقضاء عليها، أو وحدة الجسم السياسي. لقد تطورت وسائل الأنظمة الشمولية والتسلطية، من إرهاب يأخذ شكلًا بسيطًا ومباشرًا، من خلال الاغتيالات والتصفيات والإعدامات، إلى إرهاب غير مباشر، عبر تكوين ميليشيات ومنظمات سرية مسلحة تابعة لأجهزتها الأمنية والاستخبارية، لتنفيذ مخططاتها وإسكات خصومها[61]. ولا يقتصر إرهاب

Unemployment as Predictors of Terrorism" New York University)2011(P. 16.

(59) رشيد مقتدر، «الإرهاب والعنف السياسي: مقاربة مفاهيمية ونظرية»، فكر ونقد (مارس 2006)، ص 61- 70.

(60) الحيدري، سوسيولوجيا العنف، ص 9.

(61) مقتدر، «الإرهاب والعنف السياسي».

الدولة على مناوئيها في الداخل، بل يتعدى ذلك إلى خارج حدودها، وذلك بذريعة الأمن القومي، بل بذريعة محاربة الإرهاب كذلك.

2. **الإرهاب من القاعدة: إرهاب الأفراد والجماعات**

هو الإرهاب الذي يقوم به الأفراد والجماعات بهدف التأثير السياسي في الحكومات، وهو موضوع المبحث الأخير من الفصل الثالث من هذه الدراسة. للإشارة، فإن التأطير الأيديولوجي وتعبئة الأفراد والجماعات وشحنهم عاطفيًا للقيام بالفعل الإرهابي، السياسي منه أو المجرم المستقبح، كان منذ القدم، إلا أن ما تطور واستجد هو إيجاد صيغة نظرية تأصيلية وتحث على القيام به واعتناقه. برز ذلك مع الاتجاه الفوضوي Anarchiste، وهو حركة فكرية وعملية تدعو إلى تحرير الفرد من سلطة الحكومة ووصايتها، كما ترفض كل هيمنة أو سيطرة على الإنسان من خارج ذاته، حيث غيرت هذه الحركة مفهوم الإرهاب، كما هو عند الجاكوبيين (إرهاب الدولة الفرنسية إبان الثورة)، فأضحى الأفراد والمجموعات متخصصين في هذا الدور[62].

لقد استخدم مصطلح الإرهاب أول مرة عام 1795، لوصف أساليب استخدمتها مجموعة اليعاقبة السياسية بعد الثورة الفرنسية، كما كانت تعني أساليب إسكات معارضي هذه المجموعة السياسية واعتقالهم. مع بداية القرن العشرين، كانت كلمة الإرهابي تستخدم عامة لوصف الأشخاص أو الجهات من الذين لا يلتزمون بقوانين الحرب، وكذلك المعارضين الذين ينضمون إلى منظمتي شتيرن وأرغون[63] من المنظمات الصهيونية، وهما تشكلان نواة الجيش الإسرائيلي.

التعذيب Torture

صدر عن الأمم المتحدة "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وقد اعتمدتها عام 1984. يرد في المادة الأولى: "يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، سواء أكان جسديًا أم

(62) مقتدر، «الإرهاب والعنف السياسي».

(63) الحيدري، سوسيولوجيا العنف، ص 32.

عقليًا Mental يلحق عمدًا بشخص ما، بقصد الحصول منه أو من شخص ثالث على معلومات أو اعترافات أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب، لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية".

ساد التعذيب في العصور القديمة كلها، ونجده مستمرًا حتى عصرنا الحالي، من دون انقطاع، وهو لم ينقطع في تاريخ الحضارات كلها، إذ نرى أن التعذيب أصبح ظاهرة متفشية في أنحاء بقاع الأرض كلها، وضحاياه من الجنسين كليهما، كبارًا وصغارًا وسياسيين وعسكريين ومدنيين، وإن أغلب عمليات التعذيب تتم في مراكز الشرطة. من التعذيب الذي يمارس الصدمات الكهربائية والإيذاء الجنسي والحرمان والاضطهاد والتعذيب النفسي بأنواعه. لقد أقرت جلّ الشرائع القديمة بمشروعية التعذيب من الناحية القانونية، فكان يستعمل في حالة الحروب، كما يستعمل في حالة السلم، وكان يمارس علانية. أما في العصر الحديث، فقد اتفقت الأنظمة القانونية الموجودة في العالم على جعل التعذيب محرمًا ولا يجوز اللجوء إليه، أسلوبًا قانونيًا، ولكن الواقع العملي أثبت أن تحريم التعذيب لا يعدو أن يكون نظريًا؛ لأنه ما زال يمارس بسرية، وبصورة مستمرة ومتصاعدة[64]. في السجن يتعرض الإنسان لأفظع أشكال التعذيب الجسدي والنفسي. وفقًا لفوكو Michel Foucault (1926– 1984) الفيلسوف الفرنسي، فإن "الهدف من شراسة هذا العقاب هو تطويع الأجساد وتذويب العقول وغرس الرعب في النفوس، بهدف قبر كل نزوع إلى العصيان والتمرد والقضاء بصفة نهائية على كل روح نقدية، وعندما يفرج عن إنسان من السجن يكون مغتربًا قد فقد ذاته ووعيه الاجتماعي"[65].

هناك أنظمة تعتمد على التعذيب، أداةً أساسية لتأمين وجودها، فالحكومة السورية مارست التعذيب والاختفاء القسري لعقود متتالية، وسيلةً لقمع المعارضة. لقد سبق لمنظمة العفو الدولية في الماضي، ومن العام 1987 تحديدًا، أن وثقت استخدام الحكومة السورية 35 أسلوبًا من أساليب التعذيب، بصورة ممنهجة، في مختلف سجونها، وسجلت

(64) عزي زهيرة، مناهضة التعذيب في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة (2011)، ص 22.

(65) الحيدري، سوسيولوجيا العنف، ص 90.

منذ العام 2011 زيادة ملحوظة في حجم الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية وقسوتها بحق المحتجزين. وفق ما أفادت به مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان، فقد قتل ما لا يقل عن 17723 في الحجز لدى الحكومة، خلال المرحلة ما بين آذار/ مارس 2011 وكانون الأول/ ديسمبر 2015، أي بمعدل نحو 300 وفاة في الحجز يوميًا. وبناء على ما أجرته من تحقيقات، تقدر منظمة العفو الدولية أن ممارسات القتل العمد والتعذيب والاختفاء القسري والإبادة المرتكبة في السجون السورية منذ 2011 قد جاءت ضمن سياق هجوم واسع النطاق وممنهج على السكان المدنيين، بغية فرض سياسات الدولة، وخلصت المنظمة من ثم إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية في سجن صيدنايا ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية[66].

لا يقتصر استخدام التعذيب على الدول القمعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الدول الديمقراطية، وهو ليس أخطاء جنود فحسب، بل إن الدولة تأمر به من خلال القادة العسكريين الذين يتلقون الأوامر من السلطات السياسية العليا، وليس بالضرورة أن يكون السجانون ساديين، بل هم محض منفذي أوامر عليا. في ما جادل آخرون في أن التعذيب سلوك في حاجة إلى تدريب، تؤكد دراسات أن الناس في المجمل يمكن أن يتحولوا إلى سجانين وحوش في مرحلة قصيرة من الزمن، إذا تعرضوا لأحوال ملائمة، وهي أحوال السجن بحد ذاته[67]، وكانت الأساليب المهينة والقاسية في سجني أبو غريب وغوانتنمو قد أكدت مدى الهمجية وتورط المسؤولين في أعلى المستويات في قضايا التعذيب.

(66) منظمة العفو الدولية، المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا (7شباط/ فبراير 2017)، الوثيقة رقم MDE 24/5415/2017، ص5.

(67) Erin M. Kearns "The Study of Torture: Why it Persists Why Perceptions of it are Malleable and Why it is Difficult to Eradicate" Laws: www.mdpi.com/journal/laws/.

الفصل الأول

الأسباب المادية

تشكل الفلسفة المادية البنية الفكرية التحتية أو النموذج المعرفي الكامن لعدد من الفلسفات الحديثة، الماركسية والبرجماتية والداروينية، وهي تشكل الإطار المرجعي لتفسير التاريخ والعلاقات الدولية، وتؤمن هذه الفلسفة بوحدة الطبيعة التي تخضع لقوانين صارمة وحتمية، وبأنه لا يوجد غائية في العالم المادي الذي يتحرك بصورة تلقائية. إن المادة هي ما تتعامل معه الفيزياء، ومن ثم فهي ليس لها صفة من صفات العقل، مثل الوعي والغاية والقصد والرغبة والإرادة والأهداف وغيرها، وهي التي تمنح العقل منزلة، ولذا فإن العقل ليس له فعالية سببية، وحتى الأخلاق تأتي انعكاسًا للمادة، حيث تفسر تفسيرًا ماديًا ووفقًا لقانون الطبيعة. إضافة إلى ذلك، فإن المادة تسبق التاريخ، فكل تطور يتوقف على الظروف المادية والاقتصادية[1].

يرى الماركسيون الغارقون في التفكير المادي أن العالم المادي هو واقع موضوعي موجود، بصورة مستقلة عن إدراك الناس، بينما الإدراك هو انعكاس هذا الواقع الموضوعي، ومن ثّم فإن حياة المجتمع المادية هي واقع موضوعي موجود، بصورة مستقلة عن إرادة الإنسان، بل إن الأفكار الاجتماعية والآراء السياسية والأوضاع السياسية تنبثق في ظل شروط الحياة المادية للمجتمع[2]. وينظر البراغماتيون إلى الصراع وما ينتج عنه من عنف بوصفه صراعًا عقلانيًا ماديًا، فالمحافظة على البقاء، إلى جانب الحصول على أعلى المنافع أو أقل الخسائر الممكنة، هي الأهداف الحقيقية للصراع، فالمحافظة على بقاء الدولة وقوتها في المستوى الدولي، وفقًا للواقعيين، والمحافظة على البقاء في السلطة في المستوى الداخلي، إضافة إلى الموارد الاقتصادية والجيوسياسية والجيواستراتيجية، تعد عوامل أساسية في الصراع وما ينتج عنه من عنف سياسي، الأمر الذي يتناوله هذا الفصل.

---

(1) عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط 2، (دمشق: دار الفكر، 2007)، ص 1.

(2) ستالين، المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، خالد بكداش (مترجماً)، (دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، بلا ت)، ص 54- 55.

المدرسة الواقعية

تعود جذور المدرسة الواقعية إلى ثيوسيديدس، وهو أول من تناول جذور الحرب، بوصفه موضوعًا قائمًا بذاته[3]، فقد بحث الحرب البلبونيزية بين أثينا وأسبارطة في القرن الخامس قبل الميلاد، ثم تشكلت هذه المدرسة في ما بعد على يد ميكافيلي Machiavelli (1469– 1527) وهوبز Hobbes (1588– 1679) وروسو، وبعد الحرب العالمية الثانية أصدر مورجانثو Hans Morgenthau (1904– 1980) كتابه الموسوم بـ (السياسة بين الأمم Politics among Nations) الذي أحيا هذه المدرسة من جديد.

الواقعية ليست نظرية واحدة، ولكنها نظريات عدة تشترك جميعها في الاعتماد على عدد من الفرضيات، وأهمها: أن الجهات الفاعلة الرئيسة في العالم هي الدول ذات السيادة التي تعمل بعقلانية، من أجل الأمن والقوة والثروة، في نظام دولي تسوده الفوضى، حيث لا وجود لسلطة شرعية تنظم النزاعات وتنفذ الاتفاقيات بين الدول[4]، أي إن الفوضى المقصودة في هذا المجال هي ما يعبر عنه بالمصطلح Anarchy. هذا المصطلح لم يستخدمه الإغريق بمعنى فوضى الفلتان Chaos، ولكنه يعني باليونانية جملة "من دون حاكم"، أي انعدام وجود سلطة مسيطرة قادرة على فرض النظام[5]، ومعظم الواقعيين ينظرون إلى الفوضى التي تسود النظام الدولي، بالتزامن مع عدم اليقين بشأن نيات الدول الأخرى، على أن لها عواقب هائلة، فهو يدفع باتجاه انعدام الأمن والمنافسة المستمرة على السلطة، ما يجعل النظام الدولي بطبيعته في حالة صراع دائم.

غير أن الفوضى لا تقود إلى الحرب بصورة آلية، ولكنها تخلق بيئة تساعد على ذلك، ضمن نظام يسوده انعدام الأمن وتضارب المصالح والمنافسات الدولية، وتميل الواقعية إلى التشكيك والنظرة المتشائمة، في ما يتعلق بالخطط الهادفة إلى إنشاء نظام دولي سلمي والمحافظة عليه. في هذه الحالة، فإن الشيء الذي يحدد النتائج الدولية في الأزمات والنزاعات، بما في ذلك الحرب والسلم، هو توزيع القوة في النظام الدولي، أو كما قال ثيوسيديدس: "القوي يفعل ما يستطيع، والضعيف يعاني كما يجب The strong take

(3) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 22.

(4) Levy and Thompson Causes of War . P. 28.

(5) بروس راسيت، «الليبرالية»، في: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، ديما الخضرا (مترجمة)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 251.

"what they can and the weak suffer what they must". إن الطريق إلى الحرب قد تكون بصورة متعمد ومقصودة، وذلك عندما تظن إحدى الدول أن مقصدها يمكن تحقيقه عن طريق الحرب، بطريقة أفضل من التفاوض، غير أن الحرب يمكن أن تساق إليها الدولة، بطريقة غير مقصودة وغير متوقعة في بداية الأزمة، فالفوضى الدولية والتنافس على السلطة والخوف، وعدم اليقين حول نيات الدول الأخرى، يقود إلى السلوك العنيف[6].

دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل: إن طبيعة الإنسان، إلى جانب ما تمليه الفوضى في النظام الدولي، تؤدي إلى ما أسماه ملك بروسيا فريدريك الأكبر Frederick II (1712– 1786) "المبدأ الدائم للحكام"، وهو بتوسع الحكام إلى أقصى حد تسمح به قوتهم[7]. ويرى مورجينثاو Hans Morgenthau (1904– 1980)، وهو أحد رواد المدرسة الواقعية التقليدية في القرن العشرين "أن الطبيعة الإنسانية التي تجد قوانين السياسة جذورها فيها، لم تتبدل عما كانت عليه منذ أيام فلاسفة الصين والإغريق، عندما حاولوا اكتشاف هذه القوانين، وتمتاز هذه الطبيعة بالأنانية، ويبحث الناس عن مصلحتهم الخاصة ويحاولون الهيمنة على الآخرين، ولايمكن الاعتماد عليهم في التعاون، ويوقفون التعاون -إن وجد- عندما لا يتماشى مع مصالحهم الخاصة والضيقة [...] والمسوغ الفلسفي الذي ينطلق منه النموذج الواقعي هو أنه يفترض أن القوة وشهوة التسلط تعد أمورًا غريزية في الشخصية الإنسانية، ولا بد أن تبرز في أشكال السلوك الإنساني". ويذهب مورجينثاو "إلى أنه ليست السياسات الداخلية والدولية إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة، هي الصراع من أجل القوة، ويكون الفرق بين السياسات الداخلية والدولية في الكم لا في الكيف[8]".

انتقد والتز Kenneth Waltz (1924– 2013)، وهو المؤسس الفعلي لنظرية الواقعية الجديدة Neorealism/ الواقعية البنيوية Structural Realism في العلاقات الدولية الواقعية الكلاسيكية التي عزت الحروب إلى الطبيعة البشرية، فالطبيعة البشرية

(6) Levy and Thompson Causes of War Pp. 28- 29.

(7) أحمد نوري النعيمي، «البنيوية العصرية في العلاقات الدولية»، مجلة العلوم السياسية، عدد 46 (2013)، ص 39- 72.

(8) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص222، 246.

بزعمه ثابتة. من ثم، فهي غير قادرة على تفسير الاختلافات الواضحة في الحرب والسلم، عبر الزمان والمكان، وفي ما أكدت الواقعية الكلاسيكية أن القوة غاية بحد ذاتها، أكد والتز أن تحقيق الأمن والقوة هو وسيلة وليست غاية. ركز والتز على الفوضى الدولية وتوزيع القوة بين الدول، خصوصًا الدول الكبرى، بوصف ذلك سبب للحرب والسلم، وعدّ أن توزيع القوة بين الدول له التأثير الأكبر في سلوكيات الدول والنتائج الدولية، وذلك بصورة تفوق تأثير الخصائص الداخلية للدولة أو خصائص القادة السياسيين.

من ثم، فإن الدول المختلفة، بموجب مكونات متشابهة في القوة، تتصرف بصورة متماثلة[9]، ووفق هذا التحليل فإن الحرب الباردة كان لا بد أن تقع، لو كانت الدولتان العظميان هما الولايات المتحدة وفرنسا أو الولايات المتحدة وكندا، على سبيل المثال، أي إن المنافسة الشديدة لا بد أن تقع، حتى في ظل غياب التنافس الأيديولوجي؛ لأن السياسة الدولية لا تتعلق بالأفكار، إنما هي صراع من أجل الأمن القومي، بالدرجة الأولى وقبل كل شيء[10]. يرى كينيث أن فهم الحروب أسهل من فهم شروط السلام، فإذا سأل أحد عن سبب الحرب، تكون الإجابة بكل بساطة "أي شيء"، وهذا ما تطرق إليه الفيلسوف الألماني كانت Immanuel Kant (1724– 1804) الذي رأى أن "طبيعة الدولة أن تكون دولة حرب"، وفي ظل الأوضاع الدولية فإن الحروب لا بد أن تستمر، والطريقة الوحيدة لإلغاء الحروب هي إلغاء السياسة الدولية نفسها، والمهمة الأولى للدولة هي الدفاع عن نفسها من أجل البقاء، وفي ظل غياب نظام قضائي أو سلطة قادرة على فض النزاعات بين الدول، فإن الدولة نفسها هي التي تحدد الإجراءات المطلوبة، ومن ضمنها بطبيعة الحال استعمال القوة[11].

بما أن احتمال الحرب في السياسة الدولية دائمًا موجود، إلا أنه كلما كانت الدولة أقوى، مقارنةً بمنافسيها، قلّ احتمال مهاجمتها من الدول الأضعف، وهذا المنطق يدعو الدول إلى السعي دائمًا لحيازة المزيد من القوة[12]، ووفقًا لوالتز يتسم النظام السياسي الدولي

(9) Levy and Thompson Causes of War P. 32.

(10) هوتون، علم النفس السياسي، ص 360.

(11) Kenneth N. Waltz "Structural Realism after the Cold War" International Security (Summer 2000) Pp. 8- 9.

(12) جون ميرشايمر، «الواقعية البنيوية»، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، ديما الخضرا (مترجمة)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص -218 219.

بنظام فوضوي للدول ذات السيادة، وحدٍ أدنى من التمايز الوظيفي بين الفاعلين وتوزيع القدرات بين الدول. تقوم الواقعية الجديدة عنده على الفرضيات الآتية:[13]

1. إن الدولة القومية هي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية، وذلك لاحتكارها حق استخدام القنوات القتالية، بصورة قانونية.

2. إن النظام الدولي نظام فوضوي لا تراتبي ويعزى سبب ذلك إلى كون الدول هي أعلى سلطة موجودة داخل النظام، ولا توجد سلطة لها القدرة على فرض أي قانون على الدول.

3. إن الهدف الأسمى للدول هوسعيها إلى المحافظة على بقائها.

4. إن الدول لا تثق في بعضها، ولايمكن لإحداها أن تعرف نيات الدول الأخرى، بصورة مؤكدة.

5. إن الدول، في سعيها إلى البقاء، تفكر جديًا في كيفية تحقيق ذلك. من ثم، فهي فاعل عقلاني، ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق، مع معلومات منقوصة في ظل إخفاء النيات الحقيقية للدول.

بحسب فكر الواقعيين، تعطي القوة منزلة أو موقعًا للدولة في النظام الدولي الذي يحدد سلوك الدولة ودورها في السياسة الدولية، ولا يكتفي والتز فقط بافتراض إمكان حساب مقدار القوة لدى أي دولة من الدول، بل يفترض أيضًا أن هذا التقدير يتوقف حتمًا على مقدار القوة التي تملكها الدول الأخرى في النظام. من ثم، فإن مقدار قوة أي دولة لايمكن التعبيرعنه إلا في صورة نسبة مئوية من مقدار القوة الإجمالي الكائن داخل النظا. بناءً عليه، إذا زادت قوة دولة ما، فإن قوة الدول الأخرى ستنقص بالضرورة بمقدار ملائم. "مما يؤخذ على هذه الفكرة أن الواقعية تفترض أن تكون القوة قابلة للقياس، وأن يكون لها دور مماثل لدور المال في نظرية المنفعة، غير أن القوة لها مكونات عدة، وفي الوقت نفسه يتعذر إيجاد محصلة عددية لهذه المكونات[14].

(13) النعيمي، «البنيوية العصرية».

(14) النعيمي، «البنيوية العصرية».

في دراسة إحصائية حول أسباب الحروب الدولية في المرحلة ما بين عامي 1648 و2008، قدم ريتشارد ليبو Richard Ned Lebow (1942-)، أستاذ النظرية السياسية، تحليلًا لـ 94 حربًا، ووجد أن المنزلة شكلت 58 في المئة من دوافع الحرب، بينما شكل الانتقام 10 والأمن 18 في المئة، وشكلت المصلحة (المصلحة التجارية) 7 في المئة فقط من دوافع الحرب و6 في المئة لعوامل أخرى[15]. هذه النتائج تبدو مفاجئة، فالمنزلة والانتقام شكّلا معًا 68 في المئة من أسباب الحرب وفقًا للدراسة، وهي تعود في الأساس إلى عوامل أيديولوجية أو سيكولوجية، بعيدة البعد كله من العقلانية كما يتوهم بعضهم، بينما شكل الأمن والمصلحة التجارية معًا 25 في المئة فقط، وهما يصنفان على أنهما أسباب عقلانية.

هذه العقلانية تعد حجر زاوية في المدرسة الواقعية، فهل تعد هذه النتائج زلزالًا لهذه المدرسة التي صمدت قرونًا عدة؟ الواقع أن مورجانثو نفسه لم يغفل عن قضية منزلة الدولة، وهو يذهب إلى القول: "الهدف من تطبيق سياسات المنزلة هو التأثير في الدول الأخرى، بالقوة التي تملكها الدولة فعلًا أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يظنوا أنها تملكها، ويرى أن مايراه الناس فينا لا يقل أهمية عن ما نحن فعلًا عليه في الصراع من أجل الوجود والقوة، "ولا تخلو منزلة الدولة من مصالح عملية: في المقام الأول الحصول على المنزلة، في حد ذاتها، وفي المقام الثاني الحصول على المنزلة، دعمًا لسياسة الوضع القائم أو الإمبريالية.

"إن سياسات المنزلة تحقق نصرها الحقيقي، عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنها قوية، وبالشكل الذي يمكنها من تجنب استخدام العنف فتتحقق أهدافها[16]""، فمثلًا على مدى تاريخها الطويل، لم تكن الصين تملك رؤية تحفز على تغير العالم، ولم تكن حريصة على التصدير الفعال لمثلها العليا وقيمها، ولكن ما كان يهم الصين، بوصفها حضارة عظمى، أنها لم تكن تسمح للدول المجاورة بأن تعدّ نفسها مكافئة للصين. هذا ما حصل بالفعل، إذ لم تكن الدول المجاورة، وهي كوريا وفيتنام واليابان، تعمل على تحدي الصين، وهو ما لم يكن تحديًا نظريًا للكونفوشيوسية حتى القرن التاسع عشر، وهي تعدّ أساس الحضارة الصينية.

(15) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 149.

(16) فرج، نظرية الواقعية، ص 250.

لقد دأب النظام الكونفوشيوسي على تأكيد التراتب الهرمي الرسمي بين الأمم-الدول؛ فاتحًا المجال في الوقت نفسه لقدر غير قليل من المساواة غير الرسمية. طوال بقاء التراتبية معتمدة والاعتراف للصين بأنها المسيطرة، لم يكن ثمة ما يدعو إلى نشوب حروب بين الدول، وبالفعل فعلى مدار خمسة قرون (1368– 1894) لم ينشب في المنطقة سوى حربين فقط: أحدهما غزو الصين لفيتنام (1407– 1428) والآخر غزو اليابان لكوريا (1592– 1598)[17]. أما في المناطق البعيدة من الصين، فقد وجدت المنزلة تعبيرًا عنها ضمن إطار التنافس بين الأسر الحاكمة، فقد سعى الحكام إلى تحقيق المجد عن طريق الغزو، وقد قاد كثير منهم جيوشهم بأنفسهم في المعارك، مثل لويس الرابع عشر وفريدريك الأول والثاني وبطرس الأكبر، غير أنه مع حلول القرن التاسع عشر تغير هذا الأمر، فكان نابليون آخر حاكم مهم يظهر بصورة منتظم في ساحة المعركة، وأصبح البحث عن المنزلة همًا وطنيًا على نحوٍ متزايد[18].

بناءً على تفسير المدرسة الواقعية، فإن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبين، يكمن في الهيمنة العالمية، بحيث تجعل من المتعذر على أي جهة مواجهتها أو تحديها، وكان لا بد من المحافظة على سمعة الولايات المتحدة ومنزلتها، دولةً قويةً، وجاء إسقاط نظام صدام حسين في العراق عام 2003 لتعزيز هذه السمعة التي لوّثتها هجمات 11 سبتمبر، وأظهرتها بمظهر ضعيف، فكان التصلب الأميركي وعدم المساومة، بل الإصرار على إسقاط النظام، لاستعراض القوة والمحافظة على سمعة الولايات المتحدة التي عدّها بوش لمصلحة الأمن القومي الأميركي.

كان العراق هو الهدف لا كوريا الشمالية أو إيران؛ لأنه ببساطة الطرف الأضعف، وما اتفق ومبدأ بأول Colin Powell (1937-) وزير الخارجية الأميركي في المرحلة الرئاسية الأولى من عهد الرئيس جورج دبليو بوش، بعدم زج الجيش الأميركي في أي حرب قابلة للخسارة[19]. نعم، منزلة الدولة وهيبتها لا للمجد والفخار فقط، ولكن

(17) ديفيد سي كانغ، «الحضارة وتشكيل الدولة في الصين»، في: الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، كاتز نشتاين (محررًا)، فاضل جتكر (مترجمًا)، عالم المعرفة، العدد 385 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 150، 173، 176.

(18) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 133- 134.

(19) Daniel Lieberfeld "Theories Of Conflict and The Iraq War" International Journal of Peace Studies

أيضًا لتحقيق أهداف عملية ربما تكون منخفضة التكاليف، وهذا يذكرنا بكيفية تخلص الرئيس الليبي معمر القذافي (1942– 2011) من برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، عندما رأى ما حل بالعراق وإطاحة نظام صدام حسين، نتيجة تلك الحرب المدمرة، ما يذكرنا أيضًا بقول عنترة العبسي، شاعر الفروسية:

ولوأرْسلْتُ رُمحي معْ جَبانٍ لكانَ بهيْبتي يلْقى السِّباعا

وعنترة نفسه كما يقال قد هرب من ثور هائج، فسئل: أين شجاعتك؟ أتخاف من ثور وأنت عنترة؟ قال: وما يدري الثور أني عنترة؟ بالفعل، فإن الثور لا يدرك منزلة عنترة وهيبته.

العامل الاقتصادي

هناك من يرى أن الحروب المنظمة المستمرة كانت قد بدأت نتيجة الصراع بين جماعتين: جماعة الفلاحين المستقرين، وجماعة البدو الرحل، فالتفاعل بين هاتين الجماعتين كان تفاعلًا سلميًا أحيانًا، وعنيفًا في أغلب الأحيان. من ثم، فإن الأسباب المؤدّية إلى الحرب، عبر التاريخ الإنساني في القرون الخمسة والأربعين من القرون الخمسين الأخيرة، هي الاختلاف بين أسلوبين في الحياة: حياة الاستقرار والترحال، فكانت مظاهر "الترف" في المدينة والأرض تغري البدو الرحل، للإغارة على تلك المدن. هؤلاء البدو الذين أتقنوا فن امتطاء الجياد التي تساعدهم على الكرّ والفرّ، بقيت بيدهم المبادرة إلى سنة 1500 للميلاد، حين بدأ استخدام البارود وتكنولوجيا الأسلحة النارية، فانقلب ميزان القوى إلى غير مصلحتهم[20].

تاريخيًا، شكلّت الحرب في عهدي الإغريق والرومان جزءًا من الحياة الطبيعية، في مرحلة زادت على قرنين وكانت الحرب عنصرًا أساسيًا في تنظيم الإمبراطورية الرومانية، فكانت الدولة في حالة حرب مستمرة، وكثير من هذه الحروب كانت توسعيّة، وناتجة

(Autumn- Winter 2005) P. 3 17.

(20) كاڤين رايلي، الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، عبد الوهاب المسيري وهدى حجازي (مترجمان)، عالم المعرفة، العدد 90 (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص -126 128.

غالبًا عن طموح القادة الشخصي لجلب ثروة ضخمة إلى الدولة. أصبحت عاملًا أساسيًا في تنظيمها الاقتصادي[21]، وساعد على ذلك طبيعة النظام الاقتصادي السائد آنذاك، فلم يكن متوقعًا من الأشراف في روما أن يقوموا بتوزيع أراضيهم على العامة، مما جعل هؤلاء العامة على قناعة بأن تحسّن أحوالهم المعشية متوقف على نتائج الحرب، فكان الجيش إمبرياليًا بالضرورة، وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات مع الأقاليم المستنزفة، "وتعلم الرومان أن يعتمدوا على الأسلاب أكثر من اعتمادهم على إنتاجهم، وأصبحت الحرب هي القوة المتحكمة في السياسة الرومانية، والجيش محركها، ومن الواضح أن أسباب هذه الحروب كانت اقتصادية، غير أن الرومان كانوا ينظرون إلى توسعاتهم تلك —في اليونان وقرطاجة— على أنها حروب دفاعية، إذ افترضوا أن هؤلاء أعداء رغبوا في قهر روما، وهم قادرون على ذلك، فكان من الضروري أن تسدد روما الضربة الأولى، بوصفها حربًا استباقية[22].

في بلاد الرافدين، كان الافتقار إلى المواد الأولية التي احتاجت إليها الحضارات العراقية دافعًا إلى الغزو والسيطرة على الطرق التجارية. من جهة أخرى، فإن الفيضانات التي كانت تدمر المحاصيل الزراعية والحيوانات والبشر تعد أحد أسباب تشكيل الشخصية العراقية العنيفة، وذلك وفق تحليل عالم الآثار العراقي طه باقر (1912— 1984) الذي قارنها بحضارة وادي النيل المعتمدة أيضًا على الري، فقد بذل سكان العراق جهدًا جبارًا للسيطرة على نهرين من أشد أنهار العالم عنفًا، فكان الطابع العام لمزاج حضارة وادي الرافدين العنف والتشاؤم والتوتر والتأزم وتوقع المفاجآت.

في حضارة النيل، حيث هدوء النيل، كان الطابع العام يتسم بطابع الاعتداد بالإنجازات وشعور بالطمأنينة، من خلال السيطرة على البيئة، بل انعكس ذلك على أساطير كل من الحضارتين، فأساطير الخلق في وادي الرافدين تشير إلى حدوث الخلق بالصراع في ما بين الآلهة، بينما في وادي النيل تشير إلى أن عملية الخلق تمت بهدوء[23]. إذا كانت تلك الحضارة محكومة بقوانين الآلهة التي علمتهم قداسة الروح البشرية، كما تصوروها، فلعل هذا التصور قد أثر في العقلية القتالية في وادي النيل، فلا توجد صور

(21) روبرت هندي وجوزيف رتبلات، أوقفوا الحرب: إزالة النزاع في العصر النووي، أمل حمود (مترجمة)، (بيروت: الحوار الثقافي، 2005)، ص 108.

(22) رايلي، الغرب والعالم، ص 132، 135، 138.

(23) عزيز الحاج، «عن جذور العنف السياسي العراقي»، جريدة الزمان (2002/1/22).

تدل على القسوة وخشونة المعاملة بين صور الجداريات المصرية القديمة، وهم من عرف عنهم أنهم كانوا يعاملون أعداءهم المهزومين وأسراهم بكياسة ووفاء بالعهد[24].

كان الجهد المبكر لتكديس الثروة قد انطوى على العنف، في كثير من الأحيان، إذ بدا أسهل وأرخص للمرء أن يستحوذ على ممتلكات الآخرين من انتاجها بنفسه، أو إيجاد رأس المال اللازم لشرائها، ويبدو أن هذا الأمر قد انطبق على الدول، مثلما هو حال الأفراد والجماعات، فالغزو والتوسع والاستعمار أمور بقيت لقرون طويلة أدوات سياسية فعالة تخدم الاقتصاد، ولعل النظرية الماركسية كانت من أكثر النظريات التي ربطت الاقتصاد بالسياسة، فعد لينين Vladimir Lenin (1870– 1924) أن المصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيس للسياسة الخارجية، وفسر الحرب العالمية الثانية على أنها تنافس على الأسواق والمواد الخام[25]، "فالاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، وهو امتداد خارج الحدود للطبقية [...] والمستعمرات ليست إلا بروليتاريا السياسة الدولية"، فـ "إذا كان الانقلاب التجاري هو الجد الأعلى للاستعمار الحديث، فإن الانقلاب الصناعي هو أبوه المباشر".

تمخض الانقلاب الصناعي عن الرأسمالية، وخلق المجتمع البرجوازي الرأسمالي الذي هو في صميمه تنافسي وتملكي، وتوسعي. إضافة إلى ذلك، فإن الصناعة في حاجة إلى المواد الخام والأسواق، وقد خلقت الصناعة بذلك المجتمع الذي يحض على الاستعمار[26]. لقد "جادل لينين بأن الإمبريالية الاستعمارية باتت ميزة ضرورية للرأسمالية المتقدمة، ومع تطور [..] القوى الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي [ونضوجها]، كان عليه أن يتسع إلى الخارج وأن يستولي على مستعمرات، وإلا كان عليه أن يعاني ركودًا اقتصاديًا وثورة داخلية [...] بل جادل أيضًا [...] بأن الجماهير سوف تثور ضد الرأسمالية، بوصفها نظامًا سياسيًا حربي النزعة، عوضًا عن كونها نظامًا اقتصاديًا فاشلًا"[27].

---

(24) كولن ولسون، التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف البشري، رفعت السيد علي (مترجمًا)، (القاهرة: جماعة حوز الثقافية، 2001)، ص 163- 164.

(25) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 91، 94.

(26) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر (القاهرة وبيروت: دار الشروق، 1983)، ص 105- 106.

(27) روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 60، 87.

تصر المادية التاريخية على أن تغير وسائل الإنتاج هو الأمر الحاسم في صناعة التاريخ الاجتماعي والسياسي، لا الجغرافيا أو نمو السكان، فالمادية التاريخية، وفقًا لتفسير ستالين، لا تقر بأن للجغرافيا دورًا حاسمًا في صناعة التاريخ، فقد توالت على العالم أنظمة اقتصادية واجتماعية عدة في ثلاثة آلاف سنة ماضية، مع أن الواقع الجغرافي يكاد أن يكون ثابتًا[28]. لقد أكد ماركس أن الثورة العنيفة ضرورة غير مشروطة للانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى، غير أنه نظر إلى هذا العنف على أنه ذو دور ثانوي، فالأساس هو التناقض الاجتماعي الذي لا يمكن التوفيق بين أضداده، ويوضح ذلك بقوله: "إن أي ولادة لمجتمع جديد لا بد أن يسبقها العنف، ولكنه شبه العنف بالآلام التي تسبق المخاض، من دون أن تكون الولادة ناتجة عنه. وفق ما يرى أنغلزFriedrich Engels (1820– 1895)، فإن العنف سابق وجود الدولة، إذ يعيده إلى الصراع حول ملكية الأراضي، فهو ناتج عن الواقع الاجتماعي ولا يمثل أحد المكونات الطبيعية للسلطة، بل إن السلطة ذاتها ليست من المكونات الطبيعية للاجتماع البشري ولا ترتبط وجوديًا بالإنسان، بل هي مترتبة على صيرورة تاريخية معينة[29]، وهي إلى زوال في المرحلة الشيوعية، بحسب التصور الطوباوي للماركسية.

في تحليل آخر للثورات وفي كتابه (تشريح الثورة)، حلل كرين برينتين Crane Brinton (1898– 1968) الثورات الإنكليزية والفرنسية والأميركية والبلشفية، وقد توصل إلى أن المجتمعات الأربعة في تلك الدول لم تشهد في سنواتها التي سبقت الثورات مشكلات اقتصادية أو مالية خطرة، واللافت للنظر أن الحكومات في تلك الدول هي التي كانت تواجه مشكلات مالية، لا المجتمعات نفسها. من ثم، فلم تنشب تلك الثورات في ظل اقتصاد متدهور أو مجتمعات تشهد بؤسًا أو كسادًا اقتصاديًا واسع الانتشار وطويل الأمد، بل إن الأثرياء في فرنسا هم الشريحة التي كانت أكثر انتقادًا للحكومة الفرنسية، والأكثر ترددًا في إنقاذها بتسديد الضرائب أو إقراضها المال. كذلك، في أميركا لم يكن هناك طبقة مسحوقة من الفقر، والملاحظ أن أسوأ مجاعة في التاريخ الغربي الحديث كانت مجاعة البطاطس في إيرلندا في عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر، ومع ذلك لم تسفر هذه المجاعة عن ثورة.

يبدو أن ما يستثير مجموعة ما إلى مهاجمة حكومتها ليس محض الفاقة أو البؤس، بل

(28) ستالين، المادية الديالكتيكية، ص 64- 74.

(29) الحيدري، سوسيولوجيا العنف، ص 65- 66.

كما صرح عالم الاجتماع الأميركي جيمس ديفيز James Davies (1918-) وجود "فجوة بين ما يريد الناس وما يحصلون عليه" فعلًا، وإن الثورات غالبًا ما تنشأ في أثناء فترات الكساد الاقتصادي التي تعقب فترات ارتفاع مستويات المعيشة عمومًا. لقد أكد تروتسكي Leon Trotsky (1879–1940) من قبل هذه الفكرة، بقوله: "في الواقع إن مجرد وجود الفاقة لا يكفي لإحداث عصيان مسلح، ولو أن الأمر كذلك لكانت الجماهير دومًا في حالة تمرد"، فالأمر الأكثر أهمية هو وجود شعور لدى مجموعة أو مجموعات ما بأن الأوضاع السائدة تقيد نشاطها الاقتصادي أو تعيقه[30].

يعد العامل الاقتصادي عنصرًا استراتيجيًا في الحرب، كما هو الحال في السيطرة على آبار النفط، فكثير من المعارك التي دارت رحاها في في أثناء الحرب العالمية الثانية كانت بفعل محاولة دول المحور السيطرة على مناطق نفطية خاضعة لخصومهم، فكانت الحاجة الماسة إلى النفط الوفير في منطقة باكو أحد الأسباب المهمة التي دفعت ألمانيا نحو الأراضي السوفياتية، كما أن أحد أسباب الغزو العراقي للكويت عام 1990 محاولة للسيطرة على عائد أكبر من النفط، وهو الأمر الذي أثار رد فعل هائلة لدى الولايات المتحدة[31] وتمثلت في حرب غير مسبوقة، منذ صدور مبدأ نيكسون في إثر حرب فيتنام.

هناك أدلة من تاريخ أميركا، وهي أكبر دولة رأسمالية، إذ تظهر من خلالها جدلية العلاقة بين السياسة والاقتصاد، ففي عام 1947 أبلغ السيناتور الجمهوري فاندنبرغ Arthur H. Vandenberg (1884 -1951) الرئيس ترومان Harry S. Truman (1884 –1972) أن بمقدوره عسكرة الاقتصاد، وذلك بعد أن يجعل الشعب الأميركي يرتجف فزعًا من التهديد السوفياتي[32]، وهذا ما قامت به الإدارة الأميركية قبيل غزوها العراق عام 2003، وذلك بشن حملة علاقات عامة شاملة لربط الرئيس العراقي صدام حسين بهجمات 11 سبتمبر، وإقناع الشعب الأميركي بأنه يمتلك أو يوشك أن يمتلك أسلحة دمار شامل، لذلك أيد 72 في المئة منه قرار الغزو[33].

(30) كرين برينتن، تشريح الثورة، سمير الجلبي (مترجمًا)، (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 54- 59.

(31) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، عدنان حسن (مترجمًا)، (نسخة إلكترونية، بلا تاريخ)، ص 32، 36.

(32) ديفيد كين، حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب، معين الإمام (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008)، ص 112.

(33) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 17.

ما يهمنا في هذا السياق هو أن الآلة الإعلامية المؤيدة للحرب قد جنت مبالغ طائلة من هذا الترويج، فقد استغل روبرت مردوخ Keith Rupert Murdoch (1931-)، وهو أحد أقطاب التجارة والإعلام الدولي، الصراع في العراق، فعمل على تسعيره، فكانت صحفه الشعبية تبيع مئة وأربعين مليون نسخة في الأسبوع، كما أن المحطات الإخبارية ارتفع عدد مشاهديها في أثناء الحرب، ورافق ذلك المزيد من العائدات الإعلانية. أما الصناعات الحربية، فهناك صلة وثيقة بينها وبين عدد من كبار المسؤولين الأميركيين خلال غزو العراق، فعلى سبيل المثال، شغل جيمس روش James Gerard Roche (1939-) مناصب رفيعة عدة في شركة الدفاع العملاقة نورثروب غرومان Northrop Grumman، قبل أن يصبح وزيرًا للقوى الحربية، كما عمل بول وولفوفيتز Paul Wolfowitz (1943-) مستشارًا للشركة نفسها، قبل أن يصبح نائبًا لوزير الدفاع[34].

أما المدرسة الليبرالية، فهي لا ترى أن هناك صلة ضرورية بين عملية النمو الاقتصادي والتطورات السياسية، مثل الحرب والإمبريالية، إذ إن هذه الآفات السياسية تؤثر في الأنشطة الاقتصادية وقد تتأثر بها، ولكنّها تحدث بصورة رئيسة نتيجة عوامل سياسية لا اقتصادية، فمثلًا لا يظن الليبراليون وجود علاقة سببية بين تقدم الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر وجيشان الإمبريالية بعد سنة ١٨٧٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى. يرى هؤلاء عدم وجود دليل تاريخي يؤيد عزو لينين سبب الحرب العالمية الأولى إلى منطق الرأسمالية ونظام السوق، إذ إن أهم النزاعات الإقليمية بين القوى الأوروبية التي أشعلت الحرب لم تكن النزاعات على المستعمرات في ما وراء البحار، بحسب ما جادل لينين، وإنما كانت في داخل أوروبا نفسها، وكانت إعادة توزيع أقاليم البلقان العائدة إلى الإمبراطورية العثمانية المتلاشية هي التي أدت إلى الحرب.

بقدر ما كان مصدر هذا النزاع اقتصاديًا، فقد كان كامنًا في رغبة الدولة الروسية في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ويجادل هؤلاء في أن الماركسية لا تستطيع أن تفسر وقوف المتنافسين الإمبرياليين الرئيسين الثلاثة (بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا) جنبًا إلى جنب في النزاع التالي ومحاربتهم معًا ضد ألمانيا التي لم يكن لديها سوى القليل من مصالح السياسة الخارجية خارج أوروبا نفسها. في السياق نفسه، قد يكون الخصوم السياسيون شركاء تجاريين رئيسين، كما كان عليه الحال في ما يخص بريطانيا العظمى

(34) كين، حرب بلا نهاية، ص 112- 118.

وألمانيا في الحرب العالمية الأولى أو كما كان عليه حال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بعد الحرب العالمية الثانية.

من ثم، فإن التجارة وغيرها من العلاقات الصناعية ليست عوامل حاسمة في حد ذاتها، من أجل إقامة علاقات دولية تعاونية أو صدامية[35]. مع أن الليبراليين يقرون بأن الشركات عادة ما تتصرف بطريقة انتهازية، غير أنهم يؤكدون أنها ليست سببًا للحرب، ففي الحرب العالمية الثانية اقتفت الشركات الألمانية أثر الجيوش النازية عبر المناطق المحتلة؛ مطبِّقةً بذلك المقولة "العمل يتبع العلم"، واستحوذت على ما تستطيع في فرنسا وأوروبا الشرقية وروسيا، ولكن هذا لا يعني أن حروب هتلر كانت موجهة من قبل الشركات التجارية الكبرى[36].

لا يقف الليبراليون عند هذا الحد، بل إن جوزيف شومبيتر Schumpeter (1883– 1950)، الذي روج لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، جادل في أن الرأسماليين لا يميلون إلى القتال أصلًا، وأن الحروب الحديثة ناجمة عن الاحتفاظ بـ "البقية الضئيلة" من الهياكل الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الرأسمالية، كما أكد أن السياسة الخارجية تكون مسالمة في مجتمع رأسمالي حقيقي[37]، وأكد الكثير من الفلاسفة والمفكرين، قبل شومبيتر، المعنى نفسه الذي جاء به لاحقًا، على الأقل عند بداية القرن الثامن عشر، فهذا مونتسكيو يقول :"إن السلام هو الأثر الطبيعي للتجارة "، كما جادل كانت Kant في "أن روح التجارة لا تتفق مع الحرب"، وأكد جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806– 1873) أن "التجارة هي التي تعمل على جعل الحرب شيئًا من الماضي"، وجادل ريتشارد روز كرانس Richard N. Rosecrance (1930–)، وهو أحد المختصين في العلاقة بين الاقتصاد والعلاقات الدولية، في أن الدول التجارية لا تمتلك حافزًا لخوض الحروب؛ لأن الحصول على المواد الخام وغيرها من السلع، عن طريق التجارة، يكون أرخص دائمًا عن طريق الغزو[38].

---

(35) غلبين، الاقتصاد السياسي، ص50، 76، 80 - 81.

(36) Mark Harrison "How May Economic Factors Influence War?": https://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/economics/staff/mharrison/comment/wareconomics.pdf. n.d.

(37) غلبين، الاقتصاد السياسي، ص 82.

(38) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 163 - 164.

على الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية في التوسع الإمبريالي، في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن بعض المحللين يرون أن هذه العوامل مبالغ فيها، ففي كثير من الحالات تجاوزت تكلفة الغزو والسيطرة على المستعمرات العوائد إلى حد كبير، بل إن التبادلات التجارية والتدفقات السكانية والاستثمارات المالية كانت أكثر كثافة بين الدول المستعمِرة، مما كان قائمًا بين القوى الاستعمارية ومستعمراتهم. لذلك، بحث المحللون عن أسباب أكثر تعليلًا، فأعادها بعضهم إلى أسباب سياسية، فالقرن التاسع عشر هو "قرن القومية"، حيث واجهت القوى الأوروبية فيه سباقًا على القوة والهيبة اللتين أديتا في نهاية المطاف إلى الحرب العالمية الأولى.

من ثم، كانت الهيبة الوطنية دافعًا للتوسع الاستعماري، ففرنسا أرادت أن تنسى هزيمتها في مواجهة بروسيا عام 1870، وألمانيا وإيطاليا ولدتا حديثًا على أساس قومي، فكانت كل واحدة منهما تبحث عن عظمة الدول الأوروبية القديمة. وترتبط بالعوامل السياسية الأبعاد الجيوسياسية، فالغزو يكون أحيانًا لعرقلة توسع قوة منافسة أو تسهيل التواصل بين المناطق المتبعثرة من الإمبراطورية، كما كان الحال في جبل طارق ومالطة وقبرص وقناة السويس لدى البريطانيين[39]، وهذه العلاقة الجدلية بين العوامل الاقتصادية والسياسية شدد عليها القوميون الاقتصاديون، إذ عدوا الصراع بين الدول من أجل الموارد الاقتصادية منتشرًا ومتأصلًا في طبيعة النظام الدولي ذاته، وبما أن الموارد الاقتصادية ضرورية للقوة الوطنية، فإن كل نزاع هو في الوقت نفسه اقتصادي وسياسي، وتسعى الدول على المدى البعيد إلى حيازة الثروة والقوة الوطنية، في آن معًا[40].

حتى مجيء آدم سميث Adam Smith (1723- 1790)، وهو مؤسس علم الاقتصاد الحديث، كان يظن أن ثروات العالم متناهية، ما يجعل العلاقات بين الدول تشبه لعبة صفرية المحصلة Zero Sum Game، أي إن الزيادة في ثروة إحدى الدول لا بد أن تكون على حساب الدول الأخرى. وبمحض أن تعلمت النخب السياسية، وفق التفسير الليبرالي، أنه يمكن زيادة الثروة الإجمالية عن طريق تقسيم العمل واستخدام مصادر الطاقة الميكانيكية وغيرها، أصبح التعاون الاقتصادي الدولي علمًا، وأصبح ينظر إليه بعده وسيلة أخرى لتوليد الثروة، وإن كانت الحروب بين الدول لم تنته وفق هذا

(39) Juan Carlos Ocaña Aybar "Colonialism and Imperialism": http://www.historiasiglo20.org/4ESO/imperialism.pdf. n.d.

(40) غلبين، الاقتصاد السياسي، ص 53.

المفهوم، غير أنها انخفضت بصورة ملحوظة[41]. وفق المدرسة الليبرالية، فإن الدول الديمقراطية تميل أكثر إلى السلام والمكاسب الاقتصادية، فالدولة الاقتصادية حلت مكان الدولة السياسية- العسكرية، وقوة السوق تنافس قوة الدولة أو تتجاوزها[42].

يرى هؤلاء أيضًا "أن السلام الديمقراطي يعتمد على الجدل القديم الذي يرى أن الغريزة العدوانية عند القادة السلطويين وسياسات الأحزاب الشمولية في الحكم تؤدي إلى الحرب، أما الدول الليبرالية الناتجة عن المساواة، في حقوق الأفراد وتطبيق القانون وحرية التعبير والحريات المدنية الأخرى والملكية الخاصة والانتخابات التمثيلية، هي أساسًا ضد الحرب. ولأن الحكومة منتخبة من الشعب الذي لا يحب الحرب، فإنها ستكون مستحيلة؛ لأن الشعوب تعتقد بأن المكاسب التجارية يمكن أن تستقر فقط في ظل السلام دون الحرب[43]".

غير أن المدرسة الواقعية ترى خلاف ذلك، فالاعتماد المتبادل Interdependence بين الدول، في جزء منه، يعزز فرص السلام؛ لأنه يضاعف من الاتصال بين الدول، ومن ثم فإن هذا يسهم في التفاهم المتبادل، إلا أنه من ناحية أخرى يعزز من فرص النزاعات التي قد ترقى إلى مستوى الحرب، كما أن الاعتماد المتبادل يعد عنصرًا ضعيفًا من بين العناصر التي تشكل السياسة الدولية، وهو نتيجة أكثر من كونه سببًا وعنصر تابع أكثر من كونه مستقلًا، فالسلام بين الدول هو الذي يزيد من الاعتماد المتبادل بصورة تفوق الرأي القائل إن الاعتماد المتبادل يزيد من فرص السلام[44].

من ناحية أخرى وفي مقارنة بين الماركسية والمدرسة الواقعية، "يعتقد الماركسيون أن الدولة هي في نهاية المطاف خادم للطبقة الاقتصادية المهيمنة. ويرى الواقعيون الدولة بمثابة كيان مستقل نسبيًا يسعى إلى تحقيق مصالح وطنية لا يمكن تحويلها إلى مصالح تخصيصية لأية طبقة. بالنسبة إلى الماركسيين، يحدد هيكل الاقتصاد المحلي النظام الدولي والسياسة الخارجية. أما بالنسبة إلى الواقعيين، فإن طبيعة النظام الدولي هي المحدد

---

(41) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 29.

(42) Waltz "Structural Realism" P. 14.

(43) فرج، نظرية الواقعية، ص 298.

(44) Waltz "Structural Realism" P. 15.

الجوهري للسياسة الخارجية. باختصار، يعد الماركسيون الإمبريالية والدولة بمثابة ظاهرتين شريرتين للرأسمالية ستزولان مع اندلاع الثورة الشيوعية، بينما يرى الواقعيون فيهما سمتين حتميتين لنظام سياسي دولي فوضوي[45]".

يبدو أن تكاليف الغزو تزداد يومًا بعد يوم، ففي الحربين العالميتين في القرن العشرين زجّت الدول بما يقارب نصف مواردها في المجهود الحربي، وكانت الدول الأكثر ثراءً هي التي كسبت الحرب[46]. أما الغزو الأميركي للعراق عام 2003، فقد كلّفها أكثر من 3 تريليون دولار، إذا تضمنت هذه التكلفة المزايا الاجتماعية والرعاية الصحية التي سيحصل عليها قدامى المحاربين[47]. إضافة إلى ذلك، فإن الروح القومية التي عمّت أرجاء العالم في القرن العشرين، وما رافقه من انتشار السلاح، أدى إلى صعوبة استتباب الأمن أو استحالته في الدول المحتلة. لقد اتضح ذلك في حربي فيتنام 1965– 1973 والعراق 2003– 2011، بعد تعرضهما للغزو الأميركي، ومع ذلك لم تستطع الدول التخلص من ويلات الحروب.

بعد أن توطدت ظاهرة العولمة رأى بعضهم أنهم يعيشون في عالم معولم؛ مؤكدين تراجع دور الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك في إطار تنامي ظاهرتي الاندماج والاعتماد الاقتصاديين[48]. هذا ما أكده أيضًا أستاذ علم الاجتماع فالرشتاين Immanuel Maurice Wallerstein (1930–)، فالاقتصاد الرأسمالي العالمي يعد الوحدة الرئيسة في التحليل، فهو أكثر أهمية من المجموع الإجمالي للدول القومية الرأسمالية، فالنظام الرأسمالي يغطي قارات العالم كافة، الأمر الذي يجعله نظامًا اجتماعيا فريدًا وشاملًا، وتتم إدارة العالم عمليًا بحسب هذه النظرية بالاقتصاد وليس بالسياسة[49].

---

(45) غلبين، الاقتصاد السياسي، ص 65.

(46) Harrison "How May Economic".

(47) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 12.

(48) عبد الناصر جندلي، «النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة»، مجلة المفكر (بلا تاريخ)، ص -118 143.

(49) بروس بي لورنس، «الإسلام في أفرو– أوراسيا: حضارة جسرية»، في: الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ص 265.

أما المحلل الاستراتيجي فيليب بوبيت Philip Bobbitt (1948-)، فقد رأى أن مفهوم "الدولة- السوق"، كما أطلق عليه، هو الذي طغى على مفهوم "الدولة- الأمة"، ووفقًا لهذا المفهوم، فإن الدولة سوف تستمد شرعيتها من خلال قدرتها على تأمين المكافآت التي تقدمها السوق وحدها لمواطنيها، لا على الرعاية الاجتماعية أو الرفاه -دولة الرفاه- أو المبادئ الديمقراطية، ودور "الدولة- السوق" يكون في تأمين القوة العسكرية اللازمة لإحباط التحديات التي تواجه المجتمعات القائمة على مبدأ السوق، "وتستهدف الجولة الراهنة من الإمبريالية تصدير علاقات الملكية الاجتماعية الرأسمالية في مختلف أرجاء العالم وتحصينها وخندقتها، وهي تتمحور حول تعميم الرأسمالية وتدويلها".

كما هو الحال على مدى تاريخ الرأسمالية، كان لا بد من القوة العسكرية لحراستها، غير أن الوضع الحالي لم يعد في الاستعمار المباشر، بل في الجاهزية العسكرية الساحقة للاستخدام في أي زمان ومكان من العالم لحراسة المصالح الرأسمالية، أي التأهب للحرب الدائمة "حرب بلا نهاية"[50]. ينقل سمير أمين (1931-)، وهو من أعلام نظرية التبعية ما بين المركز والمحيط، عن توماس فريدمان مستشار وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت، قوله: "لا تستطيع يد السوق الخفية أن تعمل أبدًا من دون القبضة الظاهرة. لا يزدهر ماكدونالد من دون ماك دوغلاس الذي بنى طائرة إف 15، والقبضة الخفية، التي تضمن عالمًا آمنًا لتكنولوجيا وادي السيلكون، تدعى جيش الولايات المتحدة وطيرانها وبحريتها ومشاة البحرية". يضيف أمين أن "الوظائف الفعلية لحلف الناتو، في المرحلة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، يكمن في أن يفرض على شعوب الجنوب ديكتاتورية الرأسمال العابر للقوميات، وذلك عن طريق التهديد العسكري الدائم"[51].

من أجل ذلك أنشأت الولايات المتحدة "الإمبراطورية غير الرسمية"، وذلك بفعل قدرتها على فرض قوى السوق والتلاعب بها لمصلحة رأس المال الأميركي، فكان هدف القوة العسكرية الأميركية الجبارة "حراسة النظام العالمي، لجعله آمنًا لحركة رأس المال"،

---

(50) مجموعة مؤلفين، الإمبرياليون الجدد: أيديولوجيا الإمبراطورية، معين الإمام (مترجمًا)، كولن مويرز (محررًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008)، ص 19، 171.

(51) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرة (مترجمتان)، (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 157، 158، 165.

وإمكان وصوله إلى أي مكان في العالم. هذا يتطلب نظامًا عالميًا مستقرًا من دول متعددة، للحفاظ على نمط من النظام والقدرة تحتاج إليه الرأسمالية، أكثر من أي شكل اجتماعي آخر، الأمر الذي يعني حماية الدول وسيادتها، وذلك بخلاف ما يدعيه منظرو العولمة من اختفاء الدول ذات السيادة على أراضيها[52].

هذا الأمر قد يكون بديلًا من إنشاء الولايات المتحدة إمبراطورية، على غرار الاستعمار القديم الذي تعززه أسباب داخلية. وفق المؤرخ البريطاني نيل فيرجسون Niall Ferguson (1964-)، "يعمل النظام الانتخابي الأميركي على كبح جماح الإدارات الأميركية، إذ يطالب بأن تظهر عمليات التدخل الخارجي نتائج إيجابية خلال سنتين، وأربعة سنوات على أبعد تقدير. إضافة إلى ذلك، فإن قلة من خريجي الجامعات الأميركية المرموقة يطمحون إلى قضاء العمر في محاولة لتحويل البلاد الخارجية مثل العراق إلى (ديموقراطيات- رأسمالية مزدهرة)، إذ إن ألمع الأميركيين وأكفأهم يطمحون إلى إدارة MTV ولا يطمحون إلى حكم بلاد ما بين النهرين، خلافًا لنظرائهم البريطانيين قبل قرن من الزمان، وهم الذين تركوا نخبة الجامعات البريطانية؛ مدفوعين بباعث إمبراطوري مهيمن وسافر".

عدم الاهتمام هذا أدى إلى جهل مطبق بثقافات الشعوب، فعلى الرغم من أن بول بريمر Lewis Paul Bremer (1941-)، وهو "الحاكم المدني الأميركي" بعد سقوط بغداد عام 2003، يعد دبلوماسيًا محنكًا، إلا أنه كان يفتقر إلى الخبرة اللازمة في شؤون الشرق الأوسط، إلى جانب موظفيه. هذا الأمر ذاته حدث في الحرب العالمية الثانية، عندما احتلت الولايات المتحدة اليابان، فقد كانت تجهل لغة اليابانيين وثقافتهم، فالكولونيل تشارلز كادزCharles Louis Kades (1906- 1996)، الذي لعب دورًا محوريًا في صياغة مسودة دستور 1947، اعترف في وقت لاحق أنه لم يكن يملك أدنى معرفة بتاريخ اليابان أو ثقافته أو أساطيره، وكذلك كان الحال في ألمانيا[53].

في سنة 1910 كانت أوروبا تتمتع بنمو وازدهار لا سابق لهما، ما جعل كثيرًا من المحللين والسياسيين يستبعدون فكرة نشوب حرب تكون الدول الكبرى أحد أطرافها.

---

(52) مجموعة مؤلفين، الإمبرياليون الجدد، ص 34.

(53) نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، معين الإمام (مترجمًا) (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 116، 300، 310، 120.

هذه الحرب التي من شأنها إعاقة سير الازدهار، ولذا فإن حدثت فسوف تتوقف بسرعة، وقد صيغت هذه الأفكار في كتاب (الوهم الكبير: دراسة لعلاقة القوة العسكرية بالمصلحة الوطنية) للصحافي البريطاني نورمان أنجيل Norman Angell (1872-1967) الذي قال إن الحرب أصبحت شيئًا من الماضي وأنها عمل لا عقلاني. من جهة أخرى، فقد صرح الفيلسوف الأميركي وليام جيمس "بأن الرجل العصري يرث حب القتال المتأصل وحب المجد من أجداده، ولا يؤثر فيه أن يرى الحرب لا عقلانية ومرعبة، فمخاوفها تجعلها ساحرة[54]". مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 توضح أن الازدهار الاقتصادي لا يحول دون اندلاع الحروب، فالعامل الاقتصادي منفردًا لا يشعل حربًا، ولا يحول دون اشتعالها في الوقت نفسه.

في المستوى الداخلي للدول، ترى النظرية الاقتصادية أن السبب الجذري للصراع يكمن في الاقتصاد وضعف الدولة، وهي الدول الفقيرة ذات التوزيع غير العادل للدخل ويتولى زمام الحكم فيها، في معظم الأحيان، نظام استبدادي، فيعمل أمراء الحرب وأصحاب المشاريع السياسية على تنظيم الشباب العاطلين عن العمل في الجماعات المسلحة. تفترض هذه النظرية أن جوهر الصراع يكمن في فشل التنمية الاقتصادية، ففي ظل أوضاع اقتصادية سيئة لا يمكن المؤسسات السياسية الجيدة ولا التجانس الديني أو الاثني أن يمنع العنف في المجتمع[55].

هناك عدد من الدراسات النظرية والتجريبية التي أكدت وجود رابط بين الفقر والصراع، وتبين هذه الدراسات أن الفقر وعدم المساواة وندرة الموارد تتضافر في ما بينها، ليكون لها تأثير مزلزل للاستقرار السياسي[56]. غير أن هذه الدراسات اختلفت في تعريفها للفقر، فإحداها استند إلى الفقر المطلق والآخر استند إلى الفقر النسبي، فالأول Absolute Poverty هو انتهاك حاد للحقوق الأساسية، بحيث لا يحصل الفرد على الحد الأدنى من الطعام والمأوى والرعاية الصحية، بينما الفقر النسبي Relative

(54) روبرت مكنامارا وروبرت بلايت، شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، هشام الدجاني (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 38-39.

(55) Oberschall "Conflict Theory" Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective edited by K.T. Leicht and J.C. Jenkins)N.Y. 2010(P. 181- 182.

(56) Rasheed Draman "Poverty and Conflict in Africa: Explaining a Complex Relationship" Experts Group Meeting on Africa-Canada Parliamentary Strengthening Program Addis Ababa (May 2003(P. 8.

Poverty هو شكل من أشكال عدم المساواة بين المجموعات، وغالبًا ما تقاس النسبة داخل الدولة وليس في مستوى إقليمي أو عالمي.

من الناحية المنهجية، ليس من السهل التفريق بين نوعي الفقر، ولكنه يعد أمرًا مهمًا لعملية التحليل، فالفقر المطلق ينطوي على انتهاكات أساسية، مثل التغذية والماء والمأوى والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية، بينما قد ينطوي عدم المساواة على انتهاك حقوق الإنسان، بصورة متعمدة مقصودة وبتصميم، وفي جزء منه هو تمييز صاغته الدولة. إن المساواة وعدم التمييز مبادئ أساسية في القانون الدولي، والأساس لإنقاذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وإن لم يكن هناك اتفاق حول الحد الأدنى مما يجب الحصول عليه من العائد الاجتماعي والاقتصادي، غير أنه يوجد حق واضح في المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية[57].

لم يجد علماء الاجتماع تأكيدًا تجريبيًا (إحصائيًا) يؤكد الفكرة القائلة إن الفقر المدقع يحفز على استخدام العنف، فهذه النظرية لا تصمد أمام الامتحان، فكثير من الجماعات الإنسانية عاش في فقر مدقع عبر التاريخ، من دون أن يرافقه حالات تمرد، والتصور السائد على نطاق واسع بأن التمرد يحصل بصورة عفوية ويسمى انتفاضة الفقراء هو "نموذج شعبوي" مضلل مستمد من التفسيرات الرومانسية للتاريخ، كما أن الدارسين للمجتمعات الزراعية لم يتوصلوا إلى مؤشرات قوية تربط بين الفقر المدقع والتمرد، بل أثبتت الدراسات أن الفئات ذات الفقر المدقع أقل ميلًا إلى النشاط السياسي، فالفقر ومستوى التعليم المنخفض هما حاجزان وليسا حافزين على التعبئة، إذ إن التمرد لا يمكن أن يبدأ من حالة العجز الكامل.

الفلاحون الفقراء والعمال المعدمون لا يوجد لديهم القوة التكتيكية ولا الموارد اللازمة التي تساعدهم في الصراع على السلطة. من ثم، فمن غير المحتمل أن يشقوا طريقهم إلى الثورة بأنفسهم، إلا إذا اعتمدوا على قوة خارجية، ويمكن تجنيدهم وقودًا للثورة من الجماعات الميسورة، كما أن إطالة أمد الصراع وشظف العيش يمكن أن يزيدا تورط الفقراء في الصراع، بفعل الاضطرار ولقمة العيش. هذا الأمر قد يدفع بعضهم إلى استنتاج أن الفقر المدقع هو السبب الجوهري للصراع، وهو استنتاج غير صحيح[58]،

(57) Thoms and Ron "Do Human Rights" P. 23.

(58) Thoms and Ron "Do Human Rights" Pp. 25- 26.

بل على العكس من ذلك وفي معظم الحالات، فإن الأفراد المنخرطين في العنف السياسي هم من صفوف الميسورين نسبيًا وذوي التعليم الجيد، وإن كان العنف السياسي في إيرلندا الشمالية استثناءً ملحوظًا، فالأفراد أصحاب الدخل المنخفض يضعون قيمة عالية جدًا للسلع الأساسية الاستهلاكية، ومن المرجح أن يكرسوا جّل وقتهم للنشاط الاستهلاكي، وترك القليل جدًا من الوقت للانخراط في العمل السياسي، بما في ذلك العنف والانتقام.

الانتقام يصنف على أنه سلعة من الكماليات لا يقبل عليه الفقراء، ففي المجتمعات التي فيها الرعاية الاجتماعية قليلة، مثل عدد من دول الشرق الأوسط، فإن أصحاب الدخل الجيد هم الذين ينخرطون في العنف السياسي. بالمقابل، في البلدان ذات النظم التي تؤمن الرعاية الاجتماعية، مثل إيرلندا الشمالية، فإن الأفراد من الفئات جميعها يستطيعون الانخراط في العنف السياسي؛ لأنه من الضروريات الأساسية للحياة آمنة. هذا التفسير يحل لغز إيرلندا الشمالية، لكونها واحدة من النزاعات التي لم يكن فيها مرتكبو العنف السياسي من أصحاب الدخل المرتفع نسبيًا[59].

أما بخصوص الحرمان النسبي، فعلى الرغم من وجود علاقة سببية بينه وبين العنف، فإنه قد يكون من الصعب إثباتها، غير أنه يوجد ارتباط كبير بين الاثنين، فأكبر النزاعات المسلحة التي تحدث الآن هي في العالم الثالث، حيث الحرمان النسبي واضح، بصورة لا تقبل الجدل، فالتفاوت في الدخل والثروة يتزايد في كثير من البلدان، عدا عن اتساع الهوة بين البلدان الغنية من جهة والبلدان الفقيرة من جهة أخرى، فتوزيع الدخل في الدول النامية فيه فجوة كبيرة تزيد على تلك الفجوة الموجودة داخل الدول المتقدمة، ففي دول مثل غينيا- بيساو وسيراليون إن 10 في المئة من السكان يملكون 80 ضعف ما يملكه أفقر 10 في المئة من السكان، بينما في الدول الأوروبية، مثل الدنمارك والنرويج والسويد وفنلندا، فإن أغنى 10 في المئة من السكان يملكون من 5 إلى 6 أضعاف ما يملكه أفقر 10 في المئة من السكان[60].

مع ذلك، فهناك تحذيرات من انعدام الأمن الغذائي وعلاقته بالعنف، وكان الشاعر

---

(59) Jeremy Bray "Rational Choice Models of Political Violence: The Role of Injustice and Retribution") September 2009(. Pp. 4- 8: http://sites.duke.edu/ihss/files/201112//IHSS-RBv7.pdf.

(60) Møller "Conflict Theory" Pp. 10- 11.

الروماني جوفينال Juvenal الذي عاش في القرن الأول للميلاد قد قال إن توفير "الخبز والسيرك" (وربما السينما والمسرح وكرة القدم في الوقت الحالي) للجماهير يعد آلية فعالة للحصول على الدعم الشعبي وكبح جماح الجماهير في التعبير عن سخطها. في القرن الواحد والعشرين، هناك دراسات دقت ناقوس الخطر، حين ربطت بين انعدام الأمن الغذائي والعنف، فـ 65 في المئة من الناس الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي يعيشون في سبع دول، وهي: الهند والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبنغلادش وإندونيسيا وباكستان وإثيوبيا.

هذه الدول جميعها، باستثناء الصين، شهدت صراعات داخلية في العقد الأول من القرن الحالي، كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الدول الفقيرة، وخاصة الغذاء، يمكن أن يؤدي إلى الصراع، إذ إن هذا الارتفاع يعمل على تآكل الدخل الحقيقي للفرد. على الرغم من قلة الأدلة الإحصائية، إلا أن هناك شواهد تدل على ذلك، ففي عام 1788 كان موسم الحصاد سيئًا في فرنسا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومن ثم ساهم في حدوث أعمال الشغب التي تفاقمت حتى بلغت مرحلة الثورة عام 1789، كما أن هناك موجة أخرى من الاضطرابات السياسية التي اجتاحت أوروبا عام 1848 وكان جزء منها استجابة لندرة الغذاء، كما أن البحوث التي أجريت حديثًا ربطت بين ارتفاع المواد الغذائية الرئيسة (القمح والذرة والأرز) من جهة وأعمال الشغب والاحتجاجات في عدد من الدول النامية من جهة أخرى.

هذه العلاقة يمكن التخفيف من حدتها، من خلال التدخلات السياسية الرامية إلى حماية المستهلكين من ارتفاع هذه الأسعار، كما أن العكس صحيح، فرفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية يمكن أن يؤدي إلى أعمال شغب، ففي عام 1977 كان القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية، برفع الدعم عن المواد الغذائية الرئيسة، استجابةً لما قرره صندوق النقد الدولي، قد أدى إلى "انتفاضة الخبز"، حيث قتل فيها 800 مواطن. بالمقابل، فإن ارتفاع أسعار القهوة المصدرة في كولومبيا، حيث الكثافة العمالية في الإنتاج ومصدر الدخل الأساسي في الأرياف، يبين أن مستوى العنف قد انخفض في تلك المناطق التي تصدر القهوة. أما ارتفاع أسعار البترول، حيث كثافة رأس المال ومصدر الدخل للمتمردين أو رجال البرلمان في كولومبيا، فقد زاد من مستوى العنف في المناطق ذات الاحتياطات النفطية وخطوط الإنتاج[61].

---

(61) Henk- Jan Brinkman and Cullen S Hendrix "Food Insecurity and Violent Conflict: Causes Consequences

في هذا السياق، فإن الصدمات المناخية العابرة، مثل الجفاف أو الفيضانات، قد تعمل على فشل المحاصيل الزراعية، وخفض فرص العمل في القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، حيث شح الغذاء من جهة وقلة القدرة الشرائية من جهة أخرى. هذه الظروف قد تدفع الشباب من المناطق الريفية، من محدودي التعليم غالبًا، إلى الالتحاق بالجماعات المقاتلة، ومع أن الروابط التجريبية بين الصدمات المناخية العابرة والصراع الأهلي ما زالت غامضة، فإن بعض الدراسات وجدت أن الصراعات الأهلية من المرجح أن تبدأ بعد سنوات من النمو السلبي في هطول الأمطار. لقد حاول بعضهم الربط بين الارتفاع في درجات الحرارة وزيادة حدة الصراعات الأهلية، كما حاول بعضهم أن يربط بين الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير والعواصف.

غير أن الذي تبين هو أن الرابط الإيجابي بين هذه الكوارث والحروب الأهلية ازداد في الدول التي تتسم بعدم المساواة والنمو الاقتصادي البطيء وانعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد. هذه الدول أكثر احتمالًا في تفسير هذا الرابط، كما تبين أن استجابة الحكومة كان لها دور فعال في تفاقم حدة العنف، فمثلًا خلال تمرد الطوارق في شمال مالي، فإن الجفاف كان مصدرًا مهمًا للتذمر والتظلم، الأمر الذي دفع الشباب إلى حمل السلاح، غير أن الأمر المهم الذي فاقم الأزمة كان بسبب برنامج الحكومة، في اختلاس إمدادات الإغاثة والمعونات الغذائية القادمة إلى البلاد[62].

في ما يخص موارد الدولة، فإن التنافس على الموارد الطبيعية قد يدفع إلى صراع دام، خصوصًا في الدول النامية التي تعتمد في دخلها القومي على هذه السلع، مثل الماس في أنغولا وسيراليون والخشب في ليبيريا. وقد ذكر باحثون في البنك الدولي أن احتمال الحرب في الدول ذات الموارد المهمة، مثل النحاس والماس والخشب، يزيد أربعة أضعاف عن الدول التي لا تحوي مثل هذه السلع. لقد مثّل الصراع في أنغولا (1975– 2002) مثالًا بارزًا حول القتال من أجل الموارد والثروة، ففي البداية كانت الحرب أيديولوجية وسياسية بين حركة MPLA ذات الأيديولوجية الماركسية– اللينينية من جهة وحركتي UNITA & FNLA من جهة أخرى، غير أن النزاع تحول في تسعينيات القرن الماضي

and Addressing the Challenges" World Food Program)2011(Pp. 5- 8: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/newsroom/wfp238358.pdf.

(62) Brinkman and Hendrix "Food Insecurity".

إلى صراع حول النفط والماس، وقد أظهرت تقارير من الأمم المتحدة ومنظمات أخرى غير حكومية أن قادة طرفي النزاع كانوا يبيعون هذه السلع ويحولون ثمنها المقدر بالملايين إلى حسابهم الخاص، ويقولون لأتباعهم إن المال يذهب إلى شراء السلاح والدعم اللوجستي(63).

يبدو أن العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراع علاقة متبادلة، فقد يكون الصراع ناتج بفعل السيطرة على هذه الموارد، كما أن الصراع يمكن أن يكون سبب السيطرة على الموارد، وذلك لتمويل العمليات العسكرية. من الناحية الاقتصادية النظرية، فإن الندرة تخلق القيمة والوفرة تخلق الثروة، ولكن من الناحية العملية فالأمر غير صحيح دائمًا، فأنغولا مثلًا فيها وفرة من الماس النادر في مستوى العالم، ولكنه جلب الخراب إلى البلاد، كما هو الحال أيضًا في الكونغو وسيراليون، إذ لم يعد الماس "أفضل صديق للفتيات فقط، بل أصبح أفضل صديق للمحاربين أيضًا". مع ذلك، فإن وفرة الموارد الطبيعية أو شحها بمفردها لا تعد عنصرًا كافيًا وضروريًا لتفسير أي صراع، فهناك من الدول الغنية بمواردها قد استطاعت تعبئة هذه الموارد للتنمية السلمية، كما هو الحال في النرويج الغنية بالنفط أو بوتسوانيا الأفريقية الغنية بالماس، كما هناك أيضًا من الدول الفقيرة بموارها واستطاعت تجنب الصراع، بل إنها أصبحت دولًا متقدمة مثل اليابان. يبدو أن خلق الموارد من الهبات الطبيعية هو عملية تاريخية للبناء الاجتماعي، فهناك من الموارد غير الضرورية للحياة مثل الماس، ولكن القدرة على إقناع بعضهم بأهميته جعله من السلع الثمينة وموردًا أساسيًا للدولة(64).

من ناحية أخرى، فإن الفقر وحده ليس شرطًا كافيًا للصراع، كما يرى عدد من الباحثين، ووفقًا لجون نيلسون Joan M. Nelson (1934-)، وهو الباحث في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، فإن الصلات الدقيقة بين المظالم الاقتصادية والصراعات العرقية هي بمنزلة كبيرة من الصعوبة لتظفر بها، وهي متغيرة ومشروطة بصورة قوية بعوامل أخرى غير اقتصادية، كما أن العوامل الاقتصادية نفسها لا تعمل بالاتجاه نفسه، كما لاحظ إسمان Milton J. Esman (1918- 2015)، وهو

(63) كلير، الحروب على الموارد، ص 18، 200، 201.

(64) Philippe Le Billon "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts" Political Geography 20 (2001) Pp. 561– 584.

متخصص في الصراعات الإثنية، فالنظرة الشائعة أن تفاقم الضائقة الاقتصادية تفاقم من حدة الصراع، بينما النمو الاقتصادي يعمل على تخفيف حدة الصراع. لكن هذا الرابط ليس بهذه البساطة، فالنمو الاقتصادي القوي في كندا، خلال مرحلة الستينيات من القرن الماضي، أثار توقعات عالية لدى الشعب في مقاطعة كيبك Québec، الأمر الذي رفع من حدة الصراع من أجل استقلال المقاطعة. بالمقابل، فإن الركود الاقتصادي في أواخر السبعينيات أثار شكوكًا حول قدرة الكيبك من أجل البقاء أمةً، الأمر الذي خفض من مستوى المطالبة بالانفصال[65].

لقد حاول بعض الباحثين الربط بين العامل الاقتصادي والديموغرافي من جهة والعنف السياسي من جهة أخرى، فوجود أعداد كبيرة من فئة الشباب ارتبط تاريخيًا بالأزمات السياسية، كما هو الحال في الجريمة بصورة عامة، فقد عد هنتنغتون أن الأعداد الكبيرة للشباب هي السبب الرئيس للعنف في الدول الإسلامية، كما أن فريد زكريا (1964-)، وهو أحد تلاميذ هنتنغتون، يرى أن الكتلة الشبابية الكبيرة ارتبطت بالنمو الاقتصادي المنخفض والتغيير الاجتماعي، بصورة أساسية، لتفسير التمرد في العالم العربي.

مع أن الشباب يتميزون "بروح التغيير"، سواء أكان في المستوى السياسي أم الاقتصادي أو حتى العلمي –معظم الثورات العلمية، بما فيها الفيزياء، كانت على أيدي فئة الشباب– وكذلك تمتعهم بالقدرة الجسدية للعمل، إلا أن ربطهم بالنواحي الاقتصادية والعنف السياسي استند إلى تفسيرين[66]:

1. توجه انتهازي ناتج عن الطمع Greed Perspective: دوافعه سياسية واقتصادية، فحين تلوح فرصة مناسبة لشحن التمرد ضد الحكومة، فإن وجود كتلة كبيرة من الشباب تساعد على ذلك، ويجادل بول جولير Paul Collier (1949-)، وهو الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي، في أن الأفواج الكبيرة من الشباب هي أحد العوامل التي تنقص تكاليف التجنيد اللازم للتمرد، فزيادة العرض، أي اليد العاملة للمتمردين، مقابل الفرص الضعيفة للعمل في مجالات

(65) Draman "Poverty and Conflict" Pp. 7- 8.

(66) Urdal Henrik "The Demographics of Political Violence: Youth Bulges Insecurity and Conflict" in: Too Poor for Peace? Global Poverty Conflict and Security in the 21st Century edited by Brainard and D. Chollet D. Chollet)Washington DC: Brookings Institution Press 2007(Pp. 90- 93.

أخرى في داخل الاقتصاد، تعمل على إنقاص تكلفة التجنيد اللازم للتمرد.

2. دوافع ناتجة عن التظلم Grievance: تكمن جذور هذا التحليل في نظرية الحرمان النسبي سابقة الذكر.

هناك من يجادل في أن المناطق التي يحصل فيها انخفاض في مستوى الخصوبة تحقق مستوى أفضل في التنمية الاقتصادية، فتزداد المدخرات بسبب قلة الأفراد المُعالين، وهذا يحد من العنف السياسي، فحيثما يقل عبء الإعالة، فإن تكاليف التجنيد لدى المجموعات المسلحة تزداد، كما أن الحد من عبء الإعالة ينطوي على زيادة فرص العمل وارتفاع مستوى الدخل، ومن ثم الحد من التظلم. مع أن هناك اتجاه لربط الشباب غير المتعلم بالثورة، فإن هناك اتجاه أخر يرى غير ذلك، وصحيح أن المستوى العالي من التعليم يزيد من احتمال ارتفاع الدخل، ومن ثم تقليل احتمال الانضمام إلى المجموعات المسلحة، غير أن التعليم إذا وجد في دولة غير قادرة على استيعاب هؤلاء الشباب في سوق العمل، أو غير راغبة في ذلك، فإن هذا الأمر قد يخلق مناخًا يعمل على الإحباط والتظلم والاتجاه إلى العنف السياسي، بل إن بعضهم عد هذه القضية من أهم الأسباب في عدم الاستقرار الاجتماعي- السياسي. لقد تجلى ذلك بوضوح في منطقة الشرق الأوسط(67)، إذ يوجد فارق يميز دور الشباب المتعلم من غير المتعلم في العنف السياسي، فالأول ربما له دور في صنع العنف السياسي، بينما الثاني فإن استخدامه أداةً ربما يكون احتماله أعلى.

هناك رابط أخر يرتبط بالعنف السياسي داخل الدول، وهو الجشع، فهناك عدد من الدراسات التي تمت بتكليف من البنك الدولي وأكدت أن معظم الصراعات في أفريقيا ومعظم الدول النامية يغذيها الجشع، لا التظلم السياسي. تحاجج هذه الدراسات في أن معظم حركات التمرد التي تقود الصراع ليس لديها أي أجندة سياسية متماسكة تسعى لتقديمها، ويهمها فقط نهب موارد الدولة وإثراء نفسها وأتباعها. لقد علق بول جولير على ذلك بقوله: "إن السبب الحقيقي لمعظم الثورات ليس الخطاب بصوت عالٍ عن الظلم، ولكن بصوتٍ خافتٍ عن الجشع"، وأما ديفيد كين David Keen (1958-)، وهو أستاذ الاقتصاد السياسي، فإنه يرى أن الحروب الأهلية في معظم الدول النامية تعبر عن انهيار في النظام الاجتماعي، وفي الوقت نفسه تعبر عن استغلال اقتصادي من جانب قطاعات معينة من النخبة، فأكثر الحركات المتمردة في أفريقيا، مثل الجبهة الوطنية

(67) Henrik "The Demographics" Pp. 91- 94.

الليبرالية NPFL والجبهة الثورية المتحدة لسيراليون RUF والحركة الوطنية لكوت ديغوار MPCI، ليس لدى نخبتها جداول أعمال سياسية واضحة، فالقادة عبارة عن رجال أعمال أكثر من كونهم قادة سياسيين[68].

بدوره، فإن عالم الاجتماع الألماني جورج إليفرت Georg Elwert (1947–2005) وضع ما سماه بأسواق العنف Markets of Violence، وهي الأسواق التي تسيطر عليها الحرب الأهلية، فأمراء الحرب أو اللصوص يستفيدون من ازدهار أسعار البضائع المرتبطة بالعنف، فعمليات تهريب الماس والذهب في الكونغو/ زائير وتجارة المخدرات في الصومال وتهريب الزمرد في كولومبيا والقوافل المحملة بالأغذية في السودان والصومال وليبيريا والبوسنة هي من أهم مصادر الدخل في مراحل الحروب الأهلية، فقد دفعت منظمات المساعدات 1000 دولار عام 1994 إلى أحد أمراء الحرب في ليبيريا مقابل مرور كل شاحنة محملة بالمعدات الطبية، حتى يسمح لها بالمرور عبر الأراضي التي يسيطر عليها، كما أن شبكات التجارة المتجاوزة الحدود الوطنية وغير المنظمة تعمل على زيادة احتمال الحرب، فالتجارة غير المشروعة وغير المنظمة، سواء أكانت تجارة المخدرات أم السلاح أم النفط أم الخشب أم الماس، فإنها تساعد في تفسير استمرارية عدد من الصراعات، إذ إن العائد من تجارة هذه السلع ينظر إليه بصورة متزايد على أنه حافز قوي لاستمرار الحرب[69]، إذ إن التجارة غير المشروعة تزدهر في ظل غياب القانون الذي يرافق الحروب.

السياسات الاقتصادية للحكومة أيضًا يمكن أن يكون لها دور في الصراع الداخلي، فالتحيز الاقتصادي لمصلحة طرف ضد آخر من شأنه أن يثير الهوية الثقافية ويحولها إلى عملية شحن سياسي، فالكثير من المناطق التي اندلع فيها العنف السياسي كانت قد ظهرت فيها عملية تفضيلية تاريخية لمصلحة فئة من دون أخرى، ففي الهند مثلًا كانت تجربة "الثورة الخضراء" قد عملت من البنجاب "سلة الخبز" للدولة، غير أن الحكومة المركزية بسياستها عملت على "تجويع" السيخ في تلك المنطقة، من أجل تطوير القطاع الصناعي في مناطق أخرى من الهند. هذه السياسة دفعت الطائفة السيخية إلى اعتقاد أن الحكومة المركزية تستغلهم، من أجل تزويد الدولة بالطعام من دون تعويض مكافئ،

(68) Draman "Poverty and Conflict" P. 9.

(69) Kevin Clements "Towards Conflict Transformation and a Just Peace")August 2004): www.civcap.info/fileadmin/user_upload/Finland/finland1/berghof.PDF

وكانت هذه السياسة أحد الأسباب للمطالبة باستقلال البنجاب[70]، فتحولت "الثورة الخضراء" إلى "ثورة حمراء" ضد الحكومة المركزية في نيودلهي.

العامل الجغرافي

تضم المواضيع الجغرافية الموقع الجغرافي بحد ذاته، إضافة إلى ما يحتويه من ثروات طبيعية، وبعيدًا عن الثروات التي بحثناها ضمن العوامل الاقتصادية، فإن الموقع –سواء أكان بريًا أم مائيًا– يقوم بدور مهم في الحروب الدولية. تعد السيطرة على الأراضي والأقاليم من أكثر العناصر أهمية في إشعال الحروب في القرنين أو القرون الثلاثة الماضية، ويعود ذلك إلى أسباب أو سمات مادية تحتويها، مثل المعادن الاستراتيجية والنفط والمياه العذبة والأراضي الخصبة، وتعد بعض الأراضي مهمة لأنها توفر الوصول إلى البحر أو وجود الموانئ أو المياه الدافئة أو الممرات المائية الاستراتيجية، وقد تعود أهمية الأقاليم بسبب احتوائها على مجموعة عرقية أو دينية تحت سيادة دولة أخرى مجاورة أو إسهامها في تعزيز الأمن والدفاع، مثل مرتفعات الجولان.

هذه الأراضي قد تعيق الوصول إلى اتفاق سلام، حتى لو كان طرفا النزاع راغبين في ذلك؛ لأن السيطرة على هذه الأراضي تعطي ميزة دفاعية أو هجومية، ما يزيد من التردد في الوصول إلى السلام، بل إن اتفاقات السلام حول الأراضي المتنازع عليها تبقى قابلة للاشتعال في المستقبل، استنادًا إلى مسوغات تاريخية، خصوصًا في المناطق الحدودية ذات التكوين اللغوي أو الاثني المختلط[71]. بعد الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، أنشئت في معاهدة الصلح عام 1919 دولة تشيكوسلوفاكيا وضمت السوديت Sudetenland إليها، وكانت تلك ذريعة مهمة من ذرائع هتلر في توسعه في وسط أوروبا[72]، وذلك على الرغم من أن هتلر لديه أيديولوجية عنصرية تسعى إلى الهيمنة

(70) Beverly Crawford and Ronnie D Lipschutz The Myth of "Ethnic Conflict" (Univ of California at Berkeley Intl 1999) P. 32.

(71) Paul R. Hensel "Territory: Theory and Evidence on Geography and Conflict" in: What Do We Know about War? edited by John A Vasquez (London: Rowman & Littlefield 2000).

(72) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 155.

الألمانية على العالم، وبذلك استند إلى مفهوم المجال الحيوي Lebensraum الذي يدعو ألمانيا إلى التوسع على حساب جيرانها، من أجل السيطرة على مساحة أكبر من الأراضي لاستيعاب الأعداد المتزايد للسكان الألمان. لقد عبّر عن ذلك في كتابه الشهير (كفاحي)، بقوله: "إن السياسة الخارجية للدولة العنصرية يجب أن تسعى إلى إيجاد مقومات البقاء للشعب، وذلك بإقامة نسبة عادلة ملائمة لقانون الطبيعة، بين عدد السكان وزيادته المطردة من جهة ومساحة الأرض من جهة أخرى. إن أقوى ضمانة لحرية الشعب وبقائه هو في حصوله على المدى الحيوي الكافي"[73].

أما روسيا، فقد خاضت سلسلة من الحروب مع الدولة العثمانية التي كانت تمتلك سواحل البحر الأسود كلها، وذلك سعيا وراء المياه الدافئة، إلى أن دان لها الساحل الشمالي للبحر الأسود كله بعد معارك الأعوام من 1774 إلى 1783. لكون البحر الأسود بحر حبيس، فقد استمرت المناوشات للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، عبر البوسفور والدردنيل[74]، وأحد أسباب التدخل الروسي في الأزمة السورية (2011-) لمصلحة النظام هو ترسيخ أقدامه في البحر الأبيض المتوسط الذي يحتوي على الشواطئ السورية، في آخر قاعدة عسكرية للروس، وهي قاعدة طرطوس.

قد يكون الارتباط بالأرض لأسباب ثقافية أو دينية، مثل ارتباط الصربيين بكوسوفا التي يعدونها، من الناحية التاريخية، مركزًا للثقافة والهوية الصربية (أو ارتباط المسلمين بالقدس). مع صعود الروح القومية، لم يعد من السهل للقادة التنازل أو المتاجرة بالأرض، كما كان الأمر في الماضي، وأصبحت الأرض مرتبطة بالفخر والمجد والشرف، وهي أمور عاطفية تفوق أهميتها النواحي المادية في أثناء النزاع. ترتبط الأرض أيضًا بسمعة الدولة، فالتنازل عن أي جزء من الأراضي قد يشجع العدو على المطالبة بالمزيد، إذ يشير هذا التنازل إلى الضعف. هذا الأمر هو ما دفع بريطانيا عام 1982 إلى الحرب مع الأرجنتين بسبب جزر الفوكلاند التي أثارت مخاوف وزارة الدفاع البريطانية والاقتصاديين حول المخاطر التي تهدد المصالح البريطانية في جبل طارق وهونج كونج ودييغو غارسيا وغيرها من المناطق، إذا تخلت بريطانيا عن الفوكلاند، فسمعة الدولة قد تزج البلاد في حرب للدفاع عن أراضٍ لا تشكل أهمية بحد ذاتها، ولكنها تردع العدو عن

---

(73) أدولف هتلر، كفاحي، ط 2، (بيروت: دار الكتب، 1975)، ص 141.

(74) رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية، ص 250.

التفكير في مناطق أخرى(75). إن المضائق لها دورها أيضًا، فهي تسيطر على المواصلات الدولية، ولكونها صالحة لرسو السفن وإقلاعها، فهي تشكل مصدرًا للثروة، وغالبًا ما شيدت المدن والموانئ الكبيرة ذات النفوذ على شواطئ المضائق، فمضائق البوسفور تعاقبت عليها مدن تاريخية، مثل بيزنطة والقسطنطينية وإسطنبول.

ما كانت بريطانيا العظمى أن تصل إلى تلك المنزلة، لولا سيطرتها على جبل طارق ومالطة وعدن وسنغافورة التي تتحكم بالمواصلات البحرية، وكان ميناء هيفونغ هو الشريان الرئيس الذي يغذي شمال فيتنام في أثناء حربها مع الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من حدودها الطويلة مع الصين الداعمة لها في الحرب. لم تجرؤ الولايات المتحدة على تدمير هذا الميناء تدميرًا كاملًا، على الرغم من قدرتها على ذلك، خوفًا من تصاعد الحرب تصاعدًا يؤدي إلى مواجهة مع الصين والاتحاد السوفياتي الحريصتين على دعم فيتنام في الحرب من خلال هذا الميناء. لقد كانت الغاية من هجوم اليابان على بيرل هاربر هي محاولة السيطرة التامة على المحيط الهادي الذي يعد مفتاح السيطرة على قارة آسيا(76)، وقد أدرك القادة العسكريون أهمية السيادة البحرية، ومنهم مونتجمري Field Marshal Bernard Montgomery (1887– 1976) الذي كتب يقول: "إن السيادة الحربية تكون دائمًا في يد الدولة صاحبة السيادة البحرية"(77).

نظر راتزل Friedrich Ratzel (1844– 1904)، وهو مؤسس علم الجغرافيا السياسية، إلى الدولة نظرة بيولوجية وكأنها كائن حي وتدفعها الضرورة إلى النمو على حساب الدول المجاورة، ولو كان ذلك باستعمال القوة، وهو بذلك قد تأثر بالنظرية التطورية التي شحنت الجو العلمي في عصره. لقد أعلن ماكيندرSir Halford Mackinder (1861– 1947) في بحثه عام 1919: "أن من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يتحكم في الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم"، وعلى هذا أصبحت المناطق الحاجزة بين الجرمان والسلاف، والممتدة من إستونيا إلى بلغاريا -في رأي ماكيندر- مفتاح السيطرة العالمية،

(75) Hensel "Territory".

(76) بيير سيليرييه، الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، أحمد عبدالكريم (مترجمًا)، (دمشق : الأهالي للطباعة والنشر، 1988)، ص37، 38، 40، 130، 145.

(77) الفيلد مارشال مونتجمري، الحرب عبر التاريخ، فتحي النمر (مترجمًا)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1971)، مجلد1، ص 16.

وهي بذلك مناطق مفتوحة لكلّ من النفوذين الألماني والروسي"[78].

من جانب آخر، فإن الأراضي القريبة من الدولة، خارج حدودها، لها أهمية كبرى بصورة تفوق أهمية الأراضي البعيدة، خارج نطاق سيادتها، فالقوة السياسية والعسكرية تتركز عادة داخل حدود الدولة وتضعف خارج حدودها، وكلما زيدت المسافة قلت القوة (في تشابه بعض الشيء مع قانون قوة الجاذبية الفيزيائي). من ثم، فإن قوة الدولة خارج حدودها تكون أكثر في الدول المجاورة، ومن ناحية ثانية فإن الثقة عادة ما تقل في تصرفات الدول المجاورة ذات المصالح المتداخلة معها ونياتها، والأكثر تهديدًا من الأحداث البعيدة في الوقت نفسه. ذلك في ظل المعاملات والتفاعلات المتبادلة بين الطرفين، وهي عادة ما تتجاوز المعاملات مع الدول البعيدة، ومن هنا كان اهتمام صانعي القرار السياسي بالأحداث السياسية في الدول المجاورة، مثل عدم الاستقرار أو الثورات.

من ثم، فإن احتمال المواجهة العسكرية يزداد مع هذه الدول، في ظل السهولة النسبية لإبراز القوة العسكرية الكافية وإمكان وصول الطرفين إلى بعضهما، وجهًا لوجه. هذا شرط أساسي لاندلاع الحرب، ففي المرحلة 1816– 1992 كان ثلثا الحروب واسعة النطاق بين الدول المتجاورة، سواء أكان ما يفصلهما عن بعض حدود برية أم نهرية، ولم تغير تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والأسلحة الحديثة هذه العلاقة، ففي المرحلة الزمنية 1945– 1992 كان ما يزيد على نصف الحروب الكبرى قد بدأ بين الدول المتجاورة، وما يزيد على النصف أيضًا كان بسبب الخلافات حول الأراضي والأقاليم، ونصف هذه الحروب كانت إثر حروب سابقة، بين الأعداء نفسهم وضمن 15 سنة من النزاع السابق[79].

في الإطار نفسه، أكد الكثير من الباحثين أن التجارة بين الدول تقلل من فرص الصراع، ومع ذلك فإن الدول المتجاورة، وفق بعض الدراسات، تجمع بين ارتفاع معدل التجارة وارتفاع معدل الحروب في الوقت نفسه، وإن العلاقة بين المسافة والصراع لا تتغير بعد أي نزاع أو إنها تتضاءل مع مرور الوقت. إن العلاقة بين التفاعلات الاقتصادية والمسافة بين الدول علاقة عكسية، فكلما زادت المسافة بين الدول قلت المعاملات التجارية

(78) رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية، ص 46، 63.

(79) Hensel "Territory."

والاقتصادية، وخاصة بين الدول الصغيرة، وكلما قلت المسافة زادت هذه المعاملات. يعود ذلك جزئيًا إلى انخفاض تكاليف النقل، وكلما زادت التفاعلات بين الدول زادت فرص النزاع، وبما أن الدول المتجاورة عادة ما يرتفع لديها معدل التفاعلات، فإن هذا الأمر يزيد من معدل النزاعات والحروب في ما بينها. بالمقابل، فإن الدول البعيدة من بعضها بعضًا تقل بينها الحروب، خاصة الدول الصغرى. هذه الدراسات تتناقض وفرضيات المدرسة الليبرالية الجديدة التي تؤكد أن زيادة التجارة تقلل من فرص النزاعات وقد تتطور إلى حروب[80].

من جانب آخر، في ما يتعلق بالمناخ وأثر ذلك على الإنتاج الزراعي ومن ثم ارتباط ذلك بالحروب، جادل أستاذ الجغرافيا في جامعة كاليفورنيا جارد دايموند Jared Diamond (1937-) بأنه لقرون عدة بنيت القوة العسكرية بناءً على الإنتاج الزراعي. هناك دراسات أكدت ارتباط الحروب بالتقلبات المناخية ودرجات الحرارة، فخلال المرحلة ما بين عامي 1400 و 1900 كان هناك المزيد من الحروب المرتبطة بانخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة التنافس على الموارد، بسبب الانخفاض النسبي لدرجات الحرارة، وهناك نتائج مماثلة في المرحلة ما بين عامي 1000 و 1750، كما أن ندرة الأراضي الزراعية أو نقص المياه، سواء أكان ذلك للزراعة أم للشرب، يمكن أن تعمل على ضغوط ديموغرافية تؤدي إلى شن الحروب، فالدول التي تتشارك حوض نهر معين تزيد لديها احتمالات الحرب، فالبحث عن "مجال حيوي"، كما ادعت النازية، دفعها إلى التوسع على حساب جيرانها، وكذلك الحال في غزو اليابان الصين والهند الشرقية[81].

من جهة أخرى، فإن ندرة المواد الغذائية والقدرة على تخزينها شكلتا تحديًا كبيرًا أمام الدول في الماضي، ففي المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية كانت الدول الكبرى، إلى حد كبير، تفتقر إلى المستوى العالي في القتال، وذلك بسبب صعوبة جمع الضرائب والمجندين والمواد الغذائية، عبر مساحة كبيرة من الأراضي. لهذا السبب، لم يكن هناك الكثير من الدول القومية، بل كانت الأراضي مقسمة بين أمراء الحرب، وكان العنصر المهم في القتال هو كيفية إطعام الجنود والخيول، يومًا بيوم، بصورة تفوق في أهميتها

(80) John Robst Solomon Polachek and Yuan-Ch Chang "Geographic Proximity Trade and International Conflict/ Cooperation" IZA Discussion No. 1988 Bonn (February 2006).

(81) Brinkman and Hendrix "Food Insecurity" P. 6.

تزويدهم بالسلاح. يقال هنا إنه في الحرب الفرنسية البروسية عام 1870 كانت 90 في المئة من إمدادات الجيش الألماني مخصصة للغذاء، في ما خصص 10 في المئة فقط للأسلحة والذخائر، بينما في الحرب العالمية الأولى عام 1914 كانت النسبة معكوسة، إذ استحوذت الأسلحة على 90 في المئة من الإمدادات، بينما استحوذ الغذاء على 10 في المئة فقط[82].

بقي الاقتصاد والجغرافيا مرتبطين بالحروب التوسعية لمرحلة طويلة من التاريخ البشري، ويعزو كثير من المؤرخين أسباب التوسع الإمبريالي الأوروبي، في أواخر القرن التاسع عشر، إلى أسباب اقتصادية، وذلك للحصول على المواد الخام وفتح أسواق جديدة أمام منتوجاتها وإتاحة الهجرة لسكان أوروبا المتنامية[83]. لقد رافق ذلك العنف والذل في الدول المستعمَرة، فالاستعمار بطبعه عنيف وينظر إلى الشعوب المستعمَرة نظرة دونية، بل استعمل الأوروبيون في خطاباتهم تعابير حيوانية، مثل "زحف العرق الأصفر، أرواث المدينة الأصلية، قطعان الأهالي، تفريخ السكان، تنمل الجماهير".

بالمقابل، فإن محو الاستعمار إنما هو حدث عنيف دائمًا، وعبّرت عن ذلك جبهة التحرير الوطني في الجزائر في منشور لها: "إن الاستعمار لا يرفع يده، إلا إذا جعلت السكين في عنقه"، وما فكرة "اللاعنف" كما يرى فانون Frantz Fanon (1925– 1961)، إلا فكرة استعمارية في الأساس[84]. بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل الرعب من المواجهة العسكرية بين المعسكرين الشرقي والغربي، وفي أثناء مرحلة الحرب الباردة، اقتصرت حروب الدول الكبرى من خلال دعمها أحد أطراف الصراع، وهو ما تميز بحرب العصابات، الأمر الذي أكده الرئيس الصيني ماوتسي تونغ Mao Zedong (1893– 1976)، بقوله: "ليس هناك سوى نوعين من الحروب، وهما الحرب الثورية والحرب المضادة للثورة"[85]، فكان صراع الجغرافيا والاقتصاد قد تمثل في الحرب بالوكالة Proxy War، فعلى الرغم من التقدم التكنولوجي بقيت الجغرافيا تقوم بدور مهم في صناعة التاريخ البشري، وقد وصفها جمال حمدان (1928– 1993)، وهو أحد

---

(82) Harrison "How May Economic."

(83) Aybar "Colonialism" Pp. 1- 2.

(84) فرانز فانون، معذبو الأرض، سامي الدروبي وجمال أتاسي (مترجمان): http://al-taleaa.net، ص 36، 37، 24.

(85) سيليرييه، الجغرافية السياسية، ص 145.

أعلام الجغرافيا في القرن العشرين، بقوله: "التاريخ هو عبارة عن جغرافيا متحركة، بينما الجغرافيا تاريخ قد توقف، وهما معًا أشبه بقرص الطيف، إذا سكن عن عجلته تعددت ألوانه، وإذا دار وتحرك استحال لونًا جديدًا واحدًا"[86].

النظام السياسي

في أوائل القرن العشرين واستجابةً لنظرية كارل ماركس Karl Marx (1818–1883) القائمة على صراع الطبقات، وضع ماكس فيبر Max Weber (1864–1920) نظريته في الصراع، فرأى أن الاقتصاد ليس العنصر الوحيد الحاسم في الصراع كما رأى ماركس، ولكن الدولة والاقتصاد معًا هما اللذان يضعان الشروط اللازمة للصراع، وفي مشروع فيبر ظهر مفهوم الشرعية بصورة مركزية، فالشرعية كانت واحدة من القضايا الحاسمة في الصراع، كما رآها فيبر، إذ إن أنظمة القمع جميعها يجب أن تحصل على الشرعية من أجل أن تعمل. لقد نظر فيبر إلى الطبقة بطريقة أكثر تعقيدًا مما نظر إليها ماركس، فهناك عوامل أخرى تسهم في عدم المساواة الاجتماعية، مثل الحزب والسلطة والمنزلة Status. بصورة عامة، تسعى نظرية الصراع لتحديد الملامح العامة للصراع في المجتمع: كيف يبدأ الصراع، واختلافاته، وما الآثار الناتجة عن الصراع، والاهتمام المركزي في هذه النظرية ينصب على التوزيع غير العادل للموارد الشحيحة، إضافة إلى السلطة. صحيح أن المنظرين يختلفون في أهمية العناصر التي تثير الصراع، ولكنهم بصورة عامة يركزون على ما حدده فيبر: الطبقة، المنزلة، والسلطة[87].

لقد بدأت دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسلام مع ملاحظة أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب في ما بينها، وهذا الادعاء وسع عملية البحث في المستوى النظري والتطبيقي، وأصبح السؤال: هل تلجأ الدول الديمقراطية إلى السلام مع نفسها –أي داخل حدود الدولة– كما هو الحال مع غيرها من الديموقراطيات؟ وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين النظام الديموقراطي والأوتوقراطي من ناحية والنزاع الداخلي من ناحية أخرى يأخذ شكل حرف U مقلوب (∩)(∩)، وليس

(86) حمدان، استراتيجية الاستعمار، ص 8.

(87) Dahrendorf and Collins "Conflict and Critical Theories": http://www.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/13636_Chapter7.pdf.n.d Pp. 212- 213.

خطًا مستقيمًا كما قد يتوهم بعضهم، فالنزاع أقل احتمالًا في الدول الأكثر ديمقراطية أو أوتوقراطية، بينما يكون أكثر احتمالًا في الأنظمة شبه الديمقراطية Semi Democratic Systems، ففي تحليل حالات 159 دولة في الأعوام بين 1990 و 2003، صنفت بحسب نموذج الحكم السائد، فإن 5 نزاعات حصلت داخل الدول الـ 31 الأكثر ديمقراطية، و 11 نزاعًا في الدول الـ 32 الأقل ديمقراطية، و 44 نزاعًا في 64 دولة شبه الديمقراطية[88].

من جهة أخرى، فإن الانقلاب على الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف، فالأنظمة الاستبدادية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تتبع الانقلاب، تزيد من احتمال انتهاك حقوق الإنسان، بما فيها القتل[89]. تجلى هذا الأمر مؤخرًا بوضوح تام في مصر، بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش وأطاح بالرئيس الشرعي المنتخب محمد مرسي، ويبدو أن العكس أيضًا صحيح، فالانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي أمر خطر، وقد يرافقه صراعات عنيفة، كما حصل في يوغسلافيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية، وفي دول الربيع العربي المتعثر.

يبدو أن العنف السياسي هو صفة مميزة للأنظمة السياسية الضعيفة مؤسسيًا، ويتجلى هذا العنف بصورة صارخة في الحروب الأهلية التي تجتاح الدول الفقيرة حول العالم[90]، وهي ذات البناء المؤسسي الضعيف الذي تعمل على إنهاكه عدد من العوامل، ومنها: الفساد الداخلي والبيروقراطية الصارمة وسلوك النخبة داخل المؤسسات الحكومية التي تعمل على حيازة ريع الدولة، والفشل في التحول إلى النظام الديموقراطي أو الاستمرار في الديمقراطية الإسمية فقط. مع ذلك، يمكن أن يترافق ضعف المؤسسات الحكومية ووجود جهاز قمعي بوليسي يعمل على تحجيم المعارضة والسيطرة عليها[91] ولو إلى حين، وهذا غالبًا ما يحصل.

وجدت نظريات الصراع أن الأنظمة التي تشرع في التحول نحو الديمقراطية،

(88) Thoms and Ron "Do Human Rights" P. 701.

(89) Brinkman and Hendrix "Food Insecurity" P. 7.

(90) ('Timothy Besley and Torsten Persson "The Logic of Political Violence": http://www.lse.ac.uk/economics/people/facultyPersonalPages/facultyFiles/TimBesley/TheLogicofPoliticalViolence.pdf. n.d.

(91) Crawford and Lipschutz The Myth P. 32.

حيث تعدد الإثنيات والقوميات، تكون أكثر عرضة لخطر العنف الجماعي من الأنظمة الاستبدادية المستقرة[92]. لقد تجلى ذلك بوضوح في دول أوروبا الشرقية في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، غير أن هذا الأمر لا يعني قدرة الدولة الاستبدادية على ضمان الأمن في البلاد إلى الأبد، بل هي تحمل بذور فنائها في داخلها. إن احتمال حدوث الاضطرابات يكون أكبر، حين يعشعش الفساد في أجهزة الدولة أو يتعذر رفع المظالم أو عندما تعجز هذه المؤسسات عن حل المشكلات ضمن الأطر القانونية القائمة. صحيح أن الأحداث المسببة أعمال الشغب غالبًا ما تتعلق بارتكاب عمل قام به أفراد من فئة ضد فئة أخرى، مثل التهجم على النساء مثلًا أو وحشية الشرطة، غير أن السبب المباشر هذا يعمل في الأصل على تفجير التوترات المحتقنة في المجتمع مسبقًا. تلك هي التوترات الناجمة عن الفشل المؤسساتي المتفشي في أجهزة الدولة[93].

كان النظام السياسي بحد ذاته أحد العوامل المهمة في تأجيج العنف أو استتباب الأمن، فواحدة من النظريات التي حاولت تفسير النزاع العرقي اعتمدت على نظام الدولة في التحليل، وهي نظرية المأزق الأمني Dilemmas Security. تفترض هذه النظرية أهمية مؤسسات الدولة ودورها في خلق النظام الاجتماعي، وهي تفترض ضمنًا أنه في ظل غياب هذه المؤسسات وحينما تعم الفوضى، فإن المجموعات تبحث في المقام الأول عن الأمن الذي يفوق في أهميته القضايا الأخرى، وهذه الفئات تتخذ إجراءات تهدد أمن الآخرين. هذه الحلقة من التصعيد، في ظل غياب المؤسسات المركزية، وهي تلك المؤسسات التي بإمكانها أن تمنع هذه الاجراءات، فانهيار مؤسسات الدولة أو ضعفها قد يؤدي إلى تمرد المجموعات وسيطرة بعضها على مصادر الثروة، قبل أن يسيطر عليها الغير، الأمر الذي يؤدي إلى الصراع.

لقد استفاد هذا التفسير من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ تفترض أن الصراع بين المجموعات، مثل الصراع بين الدول تمامًا، حيث الصراع والمصالح المتضاربة. هذا يقود إلى الصراع بصورة آلية، ولكن هذا التشبيه غير صحيح، فالمصالح السياسية للمجموعات الثقافية ليست بالضرورة متضاربة، كما هو الحال في النظام الدولي. إضافة إلى ذلك، لم تفسر هذه النظرية أسباب ضعف مؤسسات الدولة أو

(92) Oberschall "Conflict Theory" P. 183.

(93) مجموعة مؤلفين، سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد، الجماعة والدولة، عبد الكريم ناصيف (مترجمًا)، (عمان: دار منارات للنشر، 1986)، ص 189، 290.

انهيارها وفشلها أيضًا في تفسير الصراعات التي تحدث في الدول، حيث السلطة المركزية قوية[94]، كما هو الحال في دول الربيع العربي، وبخاصة سورية.

هناك عدد من العوامل التي تعمل على عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة، ومنها الحداثة والاستعمار والعولمة، وانهيار الدولة وهي الأهم، غير أن العوامل الثلاثة الأولى عادة ما تؤثر في أجهزة الدولة، فالحداثة قد يأتي تأثيرها بالتدرج وعلى المدى الطويل، والاستعمار بصورة سريعة ومفاجئة، والعولمة على المدى المتوسط نسبيًا، إذ يعمل انتقال رأس المال من مكان إلى آخر على خلق مناخ يؤدي إلى أناس رابحين وآخرين خاسرين أو إلى تهميش بعض المجموعات والإثنيات، وقد يشعر بعضهم بعدم الأمان والتعسف[95]. إن العولمة الاقتصادية تخفض من دور الدولة في المجال الاقتصادي وتحد من سيادتها، الأمر الذي يعني فسخ العقد الاجتماعي مع الموطنين، وفشل السياسة القهرية التي تمارسها على الجميع باسم السيادة، وخصوصًا أن السوق أصبحت تنافسها وتقاسمها بعض مهماتها، غير أن السوق عندما تصبح هي ما يحدد الرابحين والخاسرين، فإن هؤلاء الخاسرين قد يلجؤون إلى مجموعتهم الثقافية لتخفيف معاناتهم. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الطامحين إلى المناصب السياسية، من أصحاب رأس المال، تصبح لديهم فرصة كبيرة للتعبئة السياسية، فهم الأكثر احتمالًا في الحصول على الدعم من السكان المتضررين، فالخصخصة تحرم القادة النقابيين من موارد، وهم بأمسّ الحاجة إليها من أجل الحشد حول الهوية الطبقية.

بالمقابل، فإن الذين يملكون الموارد، أو الذين لديهم موارد خارجية من الشتات، يكون لديهم القدرة بصورة أفضل على حشد الهوية العرقية. أما العرقية التي ليس لها موارد أو دعم خارجي ملموس، فمن غير المستبعد أن تلجأ إلى الأعمال الإرهابية العشوائية أو محاولتها السيطرة على الدولة أو الانفصال عنها. بالمقابل، فإن الدفاع عن نظرية اقتصاد السوق والديمقراطية على أشده، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الليبرالية الاقتصادية والمؤسسات الديمقراطية يمكن أن تخفف من حدة الصراعات العرقية، فالسوق الحرة بحسب هذا الادعاء تخلق ثروة للجميع، وتمحو من ثم الحاجة إلى الصراع على الموارد.

---

(94) Crawford and Lipschutz The Myth Pp.13- 15.

(95) Dan Smith "Trends and Causes of Armed Conflict" Berghof Research Center for Constructive Conflict Management (2004): http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/20112576//pdf/smith_handbook.pdf.

إن الديمقراطية تمنع الظلم السياسي وهي تمثل مصالح المجتمع جميعها وأي خلاف يمكن حله فيها بالتفاوض؛ متجاوزًا بذلك الصراع على الهوية الأكثر صعوبة من الناحية التفاوضية[96]، فالديمقراطية ليس الهدف منها إنتاج شعب متشابه في الفكر والأهداف، بل الهدف هو كيفية تنظيم الصراع والتعايش مع هذا الصراع، وما دام أن الناس لهم مصالح مختلفة وتطلعات مختلفة، فلا بد من وضع مؤسسات يمكن من خلالها تلبية هذه المصالح، من دون اللجوء إلى العنف[97]. منطق الليبرالية الديمقراطية يفترض أن تركيبة المؤسسات الديمقراطية يجعل من الفرد، لا الجماعة، موضوع الحماية القانونية والمشاركة السياسية، الأمر الذي يحد من مفهوم العرق، وإن أي خلاف إثني أو ديني يمكن حله بالطرق القانونية. إضافة إلى ذلك، فإن الفدرالية أو الكونفدرالية أو غيرها من أشكال اللامركزية الاقليمية قادرة على خلق حكومة محلية من شأنها تحقيق قدر من الاستجابة للحرية الفردية، من جهة، وتلبية مطالب بعض الجماعات للحكم الذاتي أو تقرير المصير، من جهة أخرى[98].

مع أن الفساد يكاد يعم بلدان العالم كلها، إلا أنه عندما يصل إلى مستوى عالٍ، فإنه يمكن أن يقوض أسس الدولة، وقد تلجأ القيادات السياسية إلى إثارة الكراهية العرقية للحصول على الدعم الشعبي، كما حصل في صربيا. حينما يصبح الفساد مؤسسيًا، فإن السرقة تسيطر وتهيمن على نطاق واسع، وقد يزداد الأمر سوءًا عن طريق اللجوء إلى الإكراه والعنف المنظم من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية. من ثم، فإن الفساد يعمل على تقويض العملية السياسية ويجعل السياسة العقلانية أكثر صعوبة[99]، وعندما تعود مؤسسات الدولة وثرواتها إلى فئة دون غيرها، استنادًا إلى معايير فئوية، فإن هذا يعمل على تسييس الفئات المظلومة ويزيد من احتمال العنف.

إن العكس صحيح، إذ إن الدولة بإمكانها أن تقلل من احتمال اللجوء إلى العنف، وذلك عندما تتيح الفرصة للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع وتوفر قوة بوليسية تضمن تطبيق القانون بعدالة للمواطنين جميعهم، ويمكن لنظام التمثيل النسبي أن

(96) Crawford and Lipschutz The Myth Pp.13- 15.

(97) Dahrendorf and Collins "Conflict and Critical Theories" P. 222.

(98) Crawford and Lipschutz The Myth P. 15.

(99) Clements "Towards Conflict" P. 8.

يضمن مشاركة الجميع في العملية السياسية، أي إن قوة المؤسسات وشرعيتها داخل الدولة تزود النظام بقنوات تنافسية مقبولة لدى الجميع، وتزيد المنافع الناتجة عن حل أي نزاع بالطرق السلمية، وتخفض المنافع الناتجة عن حل أي نزاع بالطرق العنيفة.

مع أن احتمال الاستياء والامتعاض واردة، إلا أن شرعية النظام، إلى جانب قبوله من الجميع وما يرافق ذلك من تطبيق القانون على الجميع، لا بد أن تجد صداها الإيجابي في منظمات المجتمع جميعها[100]. في هذا السياق، فإن هناك من يجادل في أن غياب السلطة بحد ذاته يؤدي إلى فشل الدولة ومن ثم إلى اندلاع العنف، كما حصل في الصومال وسيراليون، إلا أن الارتباط بين فشل الدولة والعنف الداخلي يبدو أنه ارتباط غير بسيط، ولا يمثل دالة خطية، فهناك حالات شهدت فيها فشل الدولة ولكن لم يرافقها العنف، بل عولجت العملية بطريقة سلمية، كما حدث في "الطلاق المخملي" بين التشيك والسلوفاك، وبعض المناطق التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق، ومن ثم فان الفوضى يبدو أنها ليست شرطًا كافيًا وضروريًا لاندلاع العنف[101].

الواقع، أنه لا يوجد أيضًا اتفاق حول فكرة الربط بين المساواة من جانب والعنف من جانب آخر، فهناك من يدافع عن أنه لا توجد أدلة إحصائية قوية تدعم الفكرة القائلة إن عدم المساواة شرط ضروري وكاف أو إنه السبب الجوهري للحرب الأهلية. من ثم، كان التوجه نحو نشاط الساسة الذين يمكن أن يحولوا الأوضاع الاقتصادية إلى مظالم تؤدي إلى العنف. ومع إننا نفتقر إلى وسائل ملائمة لقياس التمييز Discrimination، غير أن الأدبيات تشير إلى أنه في ظل غياب التمييز الذي تمارسه الدولة، فإن عدم المساواة، أو حتى التظلم الحاد، من غير المحتمل أن يكون الشرارة التي تشعل فتيل العنف، ففي الولايات المتحدة مثلًا، عدم المساواة الاجتماعية مرتفع بصورة لافتة، إلا أن هذا الأمر نادرًا ما يترجم إلى غضب شعبي ضد النظام السياسي، بل إن عددًا من الفئات المحرومة في الولايات المتحدة ينظرون إلى الدولة بعدها نظام حكم معقول.

هذا الأمر غير صحيح في أميركا الجنوبية، حيث يؤدي التمييز الحكومي فيها إلى العنف بصورة لافتة، وهذا التمييز يمكن أن يتم بطرقٍ عديدة: توزيع عوائد الدولة بطريقة غير

(100) Crawford and Lipschutz The Myth Pp. 31- 33.

(101) David A.Lake "International Relations Theory and Internal Conflict: Insights from the Interstices" International Studies Review)2003(p. 84.

عادلة، بما في ذلك فرص الوظائف والتعليم والعقود والتراخيص والإعانات، إذ يمكن أن تعطى هذه الامتيازات لمجموعة من دون أخرى، أو لشخصٍ بعينه بوصفه جزءًا من علاقات المحسوبية(102). هذا يدعونا إلى القول: إنه عندما يجتمعُ الفساد والاستبداد معًا في مجتمع واعٍ، فانتظر الثورة.

اللافت للنظر أن القادة السياسيين عادة ما يستعملون المصطلحات العنيفة في خطاباتهم البعيدة من العنف السياسي: القتال لأسباب نبيلة، مقاتلة المشكلات الملحة، إعلان الحرب على المشكلات الاجتماعية، بما فيها الفقر والمرض والمخدرات والإرهاب. يبدو أن هذا النهج يشمل الأطياف السياسية جميعها ويكتسح الحملات الإعلانية والرسائل الإلكترونية والتغطية الإخبارية، بل إن الرئيسِ الأميركي أوباما Barack Obama (1961-) استخدم أكثر من 12 اصطلاحًا عنيفًا في خطاب واحد يعنى بالاقتصاد، بينما رئيس الوزراء البريطاني كاميرونDavid Cameron (1966-) استخدم كلمة قتال 19 مرة خلال 90 ثانية، وحتى غاندي Mahatma Gandhi (1869- 1948) الذي تبنى سياسة اللاعنف ضد الاستعمار البريطاني في بلاده، فإنه استخدم "اصطلاحات عنيفة لرفض العنف"، وذلك في خطابه الشهير "غادر الهند Quit India Speech".

قد يعود ذلك إلى أن معظم الناس يجدون السياسة معقدة ومملة وصعبة الفهم، لذلك فإن الاستعارات العنيفة هي وسيلة مريحة للنخب السياسية، وكذلك للمواطنين العاديين الذين من السهل عليهم تصور المعارك والملاكمات بين القادة السياسيين. لقد وجد علماء النفس أن الخطاب العنيف والنصوص المختلفة كافية لتعزيز العدوانية، ومن ثم نظريًا يمكن للخطاب السياسي العنيف أن ينتج الآثار العدوانية الناتجة عن البرامج الترفيهية العنيفة نفسها(103).

إن حالة التمرد ضد النظام السياسي تزداد وتيرتها، عندما تلجأ الحكومة الاستبدادية إلى تقنين سياستها ضمن قوانين محددة، وقبل الحرب العالمية الثانية، لم يكن نظام الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية مقننًا ضمن قوانين الدولة. لكن بعد الحرب، ومع ازدياد

---

(102) Brinkman and Hendrix "Food Insecurity" Pp.28- 30.

(103) P. Nathan Kalmoe "Fueling the Fire: Violent Metaphors Trait Aggression and Support for Political Violence" Political Communication (2014) Pp. 545 - 563.

عدد الزنوج الذين يسكنون المدن، برزت قلة عدد السكان البيض، ومع نجاح الحزب الوطني عام 1948 بقيادة الدكتور مالان Daniel Malan (1874– 1959)، فقد سنت الحكومة سياسة الأبارتايد Apartheid. هذه السياسة منع بموجبها العصيان المدني، ومنعت التظاهرات والزيجات المختلطة والتوسع في التعليم الجامعي والفصل بين الأعراق في أماكن التجمعات السكنية، وغيرها الكثير[104]. لقد واجهت هذه السياسة مقاومة عنيدة في المستوى الداخلي وأخرى في المستوى الدولي، مما أدى إلى زوالها في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

مع أن خطر الانزلاق إلى حالة الطوارئ يزداد احتمالًا في البلدان ذات الأعراق المتمايزة أو الأديان المختلفة أو اللغات والثقافات المتمايزة، وهي غالبًا في الدول التي استقلت بعد عام 1945، إلا أن دور السياسيين كان له العامل الأبرز في إشعال تلك النزاعات، وهؤلاء السياسيون هم عادةً الحكام الفاسدون والفاقدون للشرعية. لقد توصل أستاذ العلاقات الدولية هولستي Kalevi Holsti (1935–) إلى نتيجة مهمة، بعد دراسته 17 حالة نزاع، وهي أن الكره الإثني أو الانقسام بين المجموعات ليس المسؤول بحد ذاته عن توليد العنف، بل الأفعال المتعمدة والمقصودة من النخب السياسية، سواء أكانوا في الحكم أم في المعارضة، من الذين يعملون على تنظيم الصفوف وتعبئة الجماهير ضد الجماعات المختلفة. هذه التعبئة تؤدي إلى التصعيد في المواقف، ومن ثم تتفاقم إلى مستوى العنف.

لقد أصبحت الصورة السائدة أن الأزمات السياسية تحدث في الدول الضعيفة مؤسسيًا وذات النخب الجشعة التي تتبع مصالحها الخاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار، ويحكمها زعيم قوي يقف على قمة الهرم، وتدعمه شبكة من المقربين في الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية، ويعمل هؤلاء المستفيدون من النظام عن طريق الإكراه والمحسوبية[105]. لقد دلل جوناثان سبنسر Jonathan Spencer (1954–)، وهو المتخصص في الأنثروبولوجيا، في تحليله السياسة المحلية في سيريلانكا، على أن القرويين لم يكن لهم دوافع سياسية تجاه بعضهم بعضًا في تلك الأزمة، وأن هؤلاء وظفوا من قبل

---

(104) فرانسوا ديفونتيت، العنصرية، عاطف علبي (مترجمًا) (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999)، ص 148-151.

(105) Clements "Towards Conflict" P.6.

الساسة واستخدموهم لأغراضهم الخاصة(106).

كذلك النخبة في نيجيريا هي المسؤولة الأولى عن العنف الذي يستخدم للتلاعب بالنتائج الانتخابية واختطاف المعارضين السياسيين أو قتلهم، أو تهديد الناخبين وتخويفهم. لقد كانت مسألة العنف السياسي وتأسيس قوات مسلحة صغيرة تمولها النخبة قد أدت إلى تسلل ثقافة السلاح في نيجيريا، حيث أن وفرة السلاح بيد الجماعات قد زادت من وتيرة تحويل النزاعات العرقية والسياسية إلى مواجهات عنيفة أكلت الأخضر واليابس. علاوة على غياب الإرادة السياسية لمعاقبة المجرمين الذين يرتكبون العنف، ومن ثّم ليس هناك من رادع لممارسة العنف، خاصةً العنف ذا الواجهة الدينية، الأمر الذي يرفع من مستوى ذلك العنف(107).

من المفيد الإشارة إلى ارتفاع سقف مستوى الاغتيالات السياسية لدى الدول القمعية التي تفتقر إلى المنافسة السياسية، ويرتفع سقف هذه الاغتيالات بصورة أكبر في مواسم الانتخابات (الانتخابات الصورية بالتأكيد)، كما تزداد الاغتيالات في المراحل التي تفقد الدولة سيطرتها على أجزاء من أراضي الدولة، حيث يزداد العنف، ومن ضمن ذلك الاغتيالات السياسية ضد الخصوم لإحراز تغيير سياسي في النظام، إذ يستند الاغتيال السياسي إلى منطق بسيط، وهو تصور أن القضاء على فرد معين له سلطة سياسية من الممكن أن يعمل تغيرات سياسية أو تقصير الطريق إلى التغير أو النصر. قد يلجأ إلى هذا الأسلوب من العنف السياسي كل من النظام الحاكم أو المعارضة(108)، وهذا المنطق يعد الحافز الرئيس لقتل الحاكم الذي يمارس سياسة يكرهها الشعب، وكلما زاد مستوى القمع والظلم وغياب الحرية وضرب إرادة الشعب بعرض الحائط، زادت الفائدة من عملية الاغتيال.

عادةً، تزداد هذه الحالات في الدول الديكتاتورية، بينما في الدول الديمقراطية فإن الحافز لعملية الاغتيال يكون ضعيفًا حيث توجد الوسائل السلمية لعزل الحاكم، كما

(106) Kalyvas "The Ontology" P. 479.

(107) Awunghe Ayuk and Others "Curbing Multi-Dimensional Violence in Nigeria Society: Causes Solutions and Methods of Solving this Trend" Journal of Emerging Trends in Educational Research and Policy Studies (2012) P. 619.

(108) Perliger "The Rationale" P. 5 20.

أن السياسة في الدول الديمقراطية، على الأقل من ناحية قانونية، تحددها إرادة الشعب، ومن ثم فإن عملية اغتيال أي سياسي لن تغير النهج السياسي المتبع، الأمر الذي يضعف من اللجوء إلى الاغتيالات. هذا ما يفسر قلة الحماية الخاصة للسياسيين أو غيابها، مقارنةً بالسياسيين في الدول غير الديمقراطية، ففي المرحلة ما بين عامي 1933 و1945 كان هتلر يمثل الديكتاتورية المطلقة في ألمانيا، فقد جمع السلطات بين يديه وكلمته كانت بمثابة قانون، وقمع وأباد الملايين. من ثم، فإن الإقدام على اغتياله كان احتمالًا قويًا، نظرًا إلى المنفعة الهامشية العالية، فكان هناك في المرحلة بين عامي 1921 و1945 حوالى 40 محاولة اغتيال ضد "الزعيم" هتلر[109].

هذا المنطق قلل من مستوى الاغتيالات السياسية في أوروبا في العصور الوسطى، إذ تشير الدراسات إلى أنه، خلال النظام الاقطاعي الذي ساد في أوروبا في العصور الوسطى، كان الاغتيال السياسي قليل الجاذبية؛ لأن احتمال تغير سياسي على أثر عملية اغتيال شخصية معينة كان ضعيفًا، في ظل الهيكل الاقطاعي الذي كان سائدًا. يميل المؤرخون إلى الاتفاق على أن عمليات الاغتيال كانت نادرة نسبيًا، وأن العمليات التي وقعت بالفعل كان سببها الانشقاقات السياسية في صفوف النسق الحاكم[110]، أي صراع على السلطة بين أفراد الأسر الحاكمة، وهو أسلوب ما زال متبعًا في بعض الدول الملكية أو الدول التي يحكمها العسكر، وهو أمر لا يرافقه تغير مهم في النظام السياسي.

تتعدى سياسة الاغتيالات إلى أن تشمل أعداء خارجيين، مثل سياسة الولايات المتحدة في تنفيذ هذه العمليات التي كان أشهرها في العقد الحالي اغتيال أسامة بن لادن (1957– 2011) زعيم تنظيم القاعدة، حيث نفذت العملية بطريقة استعراضية، وكذلك عمليات إسرائيل ضد القادة السياسيين والعسكريين الفلسطينيين، وخصوصًا الذين لهم تأثير فكري لا يروق للدولة الصهيونية، كما هو الحال مع غسان كنفاني (1936– 1972) وعبد الوهاب الكيالي (1939– 1981) وناجي العلي (1938– 1987) والشيخ أحمد ياسين (1936– 2004) مؤسس حركة حماس، على الرغم من أنه كان مقعدًا.

إلى جانب الاغتيالات تلجأ الحكومات إلى لون آخر من العنف السياسي، وهو

---

(109) Bruno S. Frey "Why Kill Politicians? A Rational Choice Analysis of Political Assassinations" Institute for Empirical Research in Economics University of Zurich (2007) .Pp. 1- 12.

(110) Perliger "The Rationale" P. 15.

التعذيب في المعتقلات بهدف الحصول على معلومات استخبارية من المعتقل أو ردع أعمال معينة لا تروق للحكومة. وتفترض المسوغات الاستجوابية أن الشخص الذي يتعرض للتعذيب يمتلك معلومات، وأن هذه المعلومات لن يتم الكشف عنها إلا عن طريق التعذيب، وفي حالة الأشخاص الإرهابيين، فإن الحصول على معلومات قد تعمل على منع الهجمات الإرهابية في المستقبل. من أبرز الشخصيات التي تبنت هذه المسوغات ديك تشيني Dick Cheney (1941-) نائب الرئيس الأميركي جورج بوش في المرحلة بين عامي 2001 و 2009، وهو الذي ادعى أن هذه الأساليب كان لها دور في تحديد مكان أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة. غير أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تحت التعذيب غير دقيقة، وكانت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي دحضت ادعاءات تشيني.

يواجه علماء الاجتماع صعوبات كبيرة في دراسة العلاقة بين التعذيب والاستجواب من جانب، والحصول على معلومات دقيقة من جانب آخر، فالأسباب الأخلاقية والقانونية والعملية تحول دون إجراء التجارب حول هذا الموضوع، كما أنه من المتعذر عليهم الوصول إلى أماكن الاستجواب التي يتعرض فيها المعتقلين إلى التعذيب، ومن ثم بقيت الدراسات نظرية[111]. أما نظرية التعذيب الرادع، وهي تفترض أن الفرد يفاضل بين المكسب والخسارة، وأن هذا الفرد يأخذ بمبدأ العقلانية وفي حال تعرض للتعذيب فإن ذلك يعد رادعًا له ولغيره في المستقبل. غير أن الأمر يختلف نوعًا ما لدى الأفراد الذين يمارسون الإرهاب، فعلى الرغم من أنهم أفراد عقلانيون، إلا أنهم أكثر اهتمامًا بهدفهم الأكبر، وهم غير عابئين بالعقوبات كما هو الحال في الجرائم العادية. إن أهداف الإرهاب ليست أهداف فردية، بل هي أهداف جماعية، وليس من الواضح أن التعذيب يعمل رادعًا عن الأعمال الإرهابية، إذ لا يوجد دراسات تجريبية تؤكد الرابط بين التعذيب والردع. غير أنه من الملاحظ في بعض الحالات أن التعذيب، عدا عن كونه غير رادع، قد يزيد من مستوى العمليات في المستقبل[112]، بل إن عنف الدولة بحد ذاته يمكن أن يكون هو السبب الجوهري في توليد الإرهاب.

يبدو أن الناس العاديين ينضمون إلى التمرد أو يدعمونه، عندما لا يجدون أي وسيلة

(111) Kearns "The Study of Torture" P. 3.

(112) Kearns "The Study of Torture" P. 4.

أخرى متاحة لديهم، أو عندما يتعرضون هم أو عائلاتهم أو أصدقائهم للقمع العنيف، فالقمع هو العامل الأخطر؛ لأنه يحول المظالم الكامنة إلى عداء مباشر ويوفر تحفيزًا قويًا على العنف، فالأفراد والجماعات قد يتحملون على مضض عدم المساواة الاقتصادية والتمييز الذي تمارسه الدولة لسنوات عديدة، غير أنهم من المرجح أن يستجيبوا بسرعة أكبر للعنف الجسدي، وخصوصًا إذا كان هذا القمع بصورة عشوائية، فهناك معامل ارتباط قوي بين القمع الذي تمارسه الدولة والصراع الداخلي، إذ شهدت 78 دولة من الأقل قمعًا 9 صراعات داخلية، بينما الدول ال 36 الأكثر قمعًا، أي الدول التي تمارس القمع بصورة منهجيو، قد شهدت 36 صراعًا داخليًا، وذلك خلال المرحلة بين عامي 1990 و 2003، مع العلم أن تصاعد وتيرة الصراع يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاعتماد على القمع من أجهزة الدولة[113].

ربما مثّل الصراع في سيريلانكا[114] أحد الأمثلة لتعقيد الصراعات ومدى تداخل عوامل كثيرة في بلورتها، فقد استقلت سيريلانكا عن بريطانيا وكان اقتصادها جيدًا نسبيًا، وكانت منتجاتها من الشاي والمطاط والكاكاو تؤمن لها دخلًا مريحًا من العملات الأجنبية، وجزء من هذا الدخل تم ضخه في الرعاية الطبية والتعليم، الأمر الذي رفع من عدد السكان بفعل قلة الوفيات. لقد كان ذلك سببًا في ظهور جيل من الشباب المتعلم الذي يبحث عن العمل، غير أن الأسعار العالمية للشاي والمطاط والكاكاو بدأت بالاستقرار أو الانخفاض، مما أدى بالاقتصاد السيريلانكي إلى الركود، ومن ثم انخفاض فرص العمل، وزاد الأمر سوءًا عام 1971 عندما أطاحت جبهة التحرير الشعبية اليسارية بالحكومة، وهي حركة سنهالية. في العام التالي، وضعت الدستور الذي جعل من سيلان جمهورية تدعى سيريلانكا، وضمَّن هذا الدستور وضعًا متفوقًا للغة السنهالية والديانة البوذية على حساب التاميل وغيرها من الأديان، فجعل من التاميل مواطنين من الدرجة الثانية. هذا الأمر لم يفسح المجال أمام التاميل للمناورة السياسية، ولم يبق أمامهم سوى طريق العنف، فتشكلت مجموعات انفصالية، ومنها نمور التاميل التي تم حظرها عام 1978، ومن ثم إبعاد الساسة التاميل من البرلمان عام 1983.

---

(113) Thoms and Ron "Do Human Rights" Pp. 694- 700.

(114) Peter Kloos "A Turning Point? From Civil Struggle to Civil War in Sri Lanka" in: Anthropology of Violence and Conflict edited by Bettina Schmidt and Ingo W. Schroeder)London: Routledge 2001(P. 187 192.

يقدر عدد السكان في سيريلانكا بحوالى 18 مليون: 69 في المئة سنهال و 17 في المئة تاميل و 8 في المئة مسلمون و8 في المئة أقليات أخرى، وفي إثر القوانين الجائرة شعر التاميل بالعزلة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذ سيطر السنهال على المناصب القيادية في الدولة، وتجاهلت الحكومة أحوالهم الاقتصادية؛ مركزة جل اهتمامها على المناطق ذات الأغلبية السنهالية، إذ رفضت الحكومة الاعتراف بحقوقهم السياسية، بوصفهم أقلية تشكل حوالي خمس السكان، فأخذ التاميل يطالبون بقيام حكم ذاتي، وعندما أصرت الحكومة على رفض طلبهم أعلنوا عام 1978 الانفصال وقيام دولة تاميل إيلام، الأمر الذي أشعل فتيل الحرب بين الجانبين وقتل خلالها الآلاف من الجانبين.

من الجدير بالذكر أن هذه الحرب عملت على شق الصف داخل التاميل أنفسهم، فمن جهة كانت الطبقة العليا ذات التعليم الإنكليزي التي شاركت السنهال في الهيمنة على العملية السياسية، ومن جهة أخرى كان الشباب الثائر ذو التعليم التاميلي، وهم غالبًا من شباب الطبقة الأدنى والعاطلين عن العمل. هؤلاء الشباب أصبحوا على استعداد لاستخدام العنف وسيلةً سياسية؛ لأن النخبة السياسية التاميلية أثبتت فشلها في مواجهة التدابير التميزية ضد التاميل، بل إن هؤلاء الساسة أصبحوا مستهدفين، إذ عدوا على أنهم خونة، وتجب تصفيتهم.

على أي حال، فإن دور القيادة السياسية، سواءً أكان في الحكومة أم في المعارضة، يقودنا إلى الحديث عن دور هذه القيادة خلال الثورات، فهناك من يرى أن الثورة تحدث تلقائيًا ضد الاضطهاد، بينما يرى فريق آخر أن هذه الخطوات هي حصيلة سلسلة من المؤامرات المتشابكة التي تشرع بها مجموعة من الساخطين المتعصبين، عن طريق التخطيط والتصميم. يتبنى الرأي الأول عمومًا الأشخاص المؤيدون للثورة، بينما يتبنى الرأي الثاني المعادون لتلك الثورة[115]، ليتضح ذلك في دول الربيع العربي، إذ أصرت القيادات الحاكمة في تلك الدول على تبني مقولات: تدخل خارجي، عصابات إرهابية تقف وراء تلك الثورات، بينما تبنى المؤيدون للثورات الرأي الآخر.

مع أن لينين كان من الثوار، فإنه تبنى "نظرية التخطيط"، بينما تبنى التقليد الأميركي والفرنسي والإنكليزي بصلابة الرأي القائل إن ثوراتهم في بلدانهم كانت انتفاضات

(115) برينتن، تشريح الثورة، ص 117.

تلقائية لشعوب حانقة. أما المؤرخ الأميركي كرين برينتن Crane Brinton (1898– 1968)، وهو مؤلف كتاب (تشريح الثورة The Anatomy of Revolution)، فقد تبنى الأمرين معًا، أي التفسير بالظروف والتفسير بالمؤامرة، فهناك في باريس قبل الثورة الفرنسية، وجدت مجموعات الضغط والأحزاب السياسية، غير أن هذه المجموعات لم يثبت أنها كانت تدار من مركز واحد أو تسيطر عليها جهة ماكرة صغيرة، فالثورات يغرسها أفراد يريدون التغيير، ولكن لا يعمل هؤلاء الأفراد ضد الطبيعة، بل في تربة ومناخ مؤات أحوال عملهم، وتمثل الثمار النهائية تعاونًا بين الأفراد والطبيعة.

بحسب ما لاحظه كرين، في تحليله الثورات الفرنسية والبريطانية والأميركية والبلشفية، فإن أعضاء الحركات الثورية أو زعماءها لم يكونوا في أعمار شابة، على نحو لافت ومبكر النضج، بل كان هؤلاء الزعماء في منتصف العمر، في الثلاثينيات والأربعينيات، وهم أصغر سنًا من معظم البارزين سياسيًا في المجتمعات المستقرة التي تميل طبيعيًا إلى أن يحكمها من هم أكبر سنًا. وتمثل شخصيات مثل نابليون بونابرت الشاب في العشرينيات من العمر الاستثناء وليس القاعدة، كما لا يمكن تصنيف الأعضاء العاديين وزعماء المجموعات الثورية النشطة من أي مجموعة اجتماعية أو اقتصادية واحدة[116].

لقد تبنى يوسف كرباج (1946–)، وهو المدير العلمي للدراسات المعاصرة في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، التطور الديموغرافي والاقتصادي الباعث على الثورة، بل عدّ أن الثورات العربية، أو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، أمر حتمي لا مفر منه، إذ يرى أن "الدول العربية شهدت طوال العقود الأربعة الأخيرة، وبالتناسب مع درجة تقدّمها، تحوّلات ثقافية وديموغرافية وأنثروبولوجية وعائلية تشبه تلك التي عاشتها أوروبا منذ نشوب الثورة البريطانية (1640– 1660) والثورة الفرنسية (1789– 1793)"[117].

يجادل هنتنغتون في أن الثورة من سمات التحديث، وأنه من المرجح أن تحدث في المجتمعات التي تشهد تطورًا اجتماعيًا واقتصاديًا ولا يواكب ذلك تطورًا سياسيًا، أي

---

(116) برينتن، تشريح الثورة، ص 146، 120- 124.

(117) يوسف كرباج، «هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ نموذجا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، عمران (شتاء 2013)، ص 2.

إن النظام السياسي لا يستجيب للمطالب المستجدة، ويختلف هذا التفسير عن التفسير الماركسي القائم على صراع الطبقات، فالثورة وفقًا لتفسير التحديث تنشب بفعل الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، في حين إن التفسير الماركسي يعد أن السبب الرئيس للثورة هو الانتقال من نمط إنتاج اقتصادي إلى نمط اقتصادي آخر[118].

أما بخصوص دور القيادة لمنع الصراع الداخلي، وهو في الوقت نفسه أحد الأسباب التي تفسر الحروب الدولية، فهناك افتراض بأن الصراع الخارجي يعمل على زيادة التماسك والتكتل في داخل الدولة المنخرطة فيه، فعندما تواجه الحكومة نزاعًا داخليًا يمكنها أن تزج بشعبها في حرب خارجية، بغية الحصول على اللحمة الداخلية، فالرومان كما لاحظ جان بودان Jean Bodin (1530– 1596) "لم يجدوا دواءً للحرب الأهلية لا أفضل ولا أشد فعالية من تعريض المواطنين لعدوٍ ما"[119]، وبحسب بودان "فإن أفضل وسيلة للمحافظة على الدولة وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحرب الأهلية هو المحافظة على الألفة بين الرعايا، ولكي تحقق هذا الهدف عليها أن تجد عدوًا تخلق مواجهته قضية عامة". على الرغم من قوة الفرضية، إلا أن هناك من يرى أن الحروب الخارجية تعمل على زيادة فرص قيام الثورات في الداخل؛ لأنها تعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، فتكون هناك فرص مواتية للثورات[120]، وقد تجلى ذلك بوضوح في تمرد الأكراد والشيعة في العراق، في أثناء انشغال صدام حسين في حروبه الخارجية.

الحديث عن النظام السياسي ودوره في الصراع يقودنا إلى الحديث عن العدالة والقانون بصورة أوسع، فقد نظر السفسطائيون إلى القانون على أنه يمثل مصالح الأقوياء في المجتمع وأنه لا توجد قوانين عادلة في ذاتها، ولكل نظام قوانينه التي تتفق مع أهدافه ومصالحه. أما النظام القانوني، بحسب الخبير القانوني هانز كلسن Hans Kelsen (1881– 1973)، فإنه "يحدد طبيعة السلطة وهوية الشعب، ويحدد القيم السياسية، كما يحدد العنف الشرعي الذي يجوز للدولة أن تلجأ إليه، إذا اقتضت الضرورة ذلك، فالقانون ينظم مجال الحرية ويقيد اللجوء إلى العنف بشروط متعددة. من ثم، فالعنف

(118) Pincus "Rethinking Revolutions" P. 400.

(119) والتز، الإنسان والدولة والحرب، ص 170.

(120) عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 203-205.

لا يمثل ظاهرة يستحيل التحكم فيها وضبطها[121]، "أي إن القانون المنبثق عن إرادة الشعب يمكن أن يعمل على ضبط المجتمع ويجنبه كوارث العنف السياسي.

إذا كانت "الغاية الأساسية من نشوء الدولة عند أفلاطون Plato (427– 347 ق.م) هي تحقيق العدالة، فإنها عند أرسطو Aristotle (384– 322 ق.م) هي تحقيق السعادة والخير بين أفراد المجتمع من خلال العدالة والصداقة"، و"يرى أرسطو أن الاستعداد النفسي الناشئ عن عدم المساواة هو دائمًا ركيزة أي ثورة في أي شكل للحكم[122]"، كما أدرك ابن تيمية (1263– 1328) أهمية العدالة في استتباب الدولة، عندما قال: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة".

إن فكرة العدالة ارتبطت منذ القدم، حتى قبل أرسطو، بحماية حقوق الملكية، غير أنه لم يكن ينظر إلى العدالة على أن هدفها تعزيز السعادة ولا تحسين الرفاهية، بل المحافظة على النظام السائد. أما مذهب المنفعة الذي تبناه كل من هيوم David Hume (1711– 1776 وبنثام Jeremy) وسميث Bentham (1748– 1832)، فقد عد العدالة أداةً تعمل من أجل المنفعة، إذ تخيل هؤلاء "أن العدالة أداة توفر مناخًا يشجع على إنتاج السلع التي تكرس للاستمتاع البشري، أو هي تدعم مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تقليص المعاناة التي يفرضها أفراد المجتمع على الآخرين أو كليهما معًا".

أما إمانويل كانت، فقد رفض فكرة أن المنفعة هي أساس العدالة، وعدّ البشر، بوصفهم أحرارًا وعقلاء ومسؤولين، في منزلة حجر الأساس للعدالة والأخلاق عمومًا، وبحسب قوله، فإنه لن تكون هناك عدالة من دون دولة، وأي عمل من أعمال التمرد والعصيان أو المقاومة ضد الدولة يشكل تهديدًا لكيانها ذاته، ومن ثم تهديدًا للعدالة. يرى كانت أيضًا أن حرية البشر لا سعادتهم هي التي ينبغي أن تحتل مكان الصدارة في أفكارنا بشأن العدالة. بدوره، رأى رولز John Rawls (1921– 2002) أن نظرية المنفعة، من خلال تعاملها مع السعادة مقياسًا فريدًا مطلقًا لرفاهية البشر، تفشل في أن تعطي الاهتمام المطلوب لحقيقة أن البشر لديهم اهتمامات متشعبة وأنهم يسعون إلى

(121) رشيد العلمي الإدريسي، "الفلسفة السياسية ومسألة العنف»، مجلة فكر ونقد (فبراير .(2000

(122) مصطفى فاضل كريم الخفاجي،" فلسفة القـــانون عند أرسطو" ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد ٤، عدد ٢ (2014).

غايات متشعبة، ويمكن ألا تكون السعادة سوى غاية من هذه الغايات، وصرح في كتابه (نظرية في العدالة): "إن العدالة يجب أن تكون هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية، ويتعين إصلاح القوانين والمؤسسات، بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها، أو يتحتم إلغاؤها إذا لم تكن عادلة"[123].

العدالة، في نهاية المطاف، عنصر أساس للحفاظ على كيان الدولة والسيطرة على الهزات السياسية الداخلية، غير أن العكس أيضًا صحيح، فالدولة القوية هي القادرة على ترسيخ مفهوم العدالة، بدرجة أكبر من الدولة الضعيفة. يتطلب ذلك أيضًا استقلال القضاء ورقابته في الوقت ذاته، حتى لا ينحرف عن الصواب، إذ إن مؤسسات الدولة جميعها يجب أن تخضع للرقابة، لتنفيذ القانون وإقامة العدالة، وبغير ذلك لا بد أن ينحرف الفرد أو المؤسسات، فكلّ يريد مصالحه الشخصية ويصوغ القانون أو يفسره بحسب هواه، وقد صدق المتنبي حينما قال:

وَالظّلمُ من شِيَمِ النّفوسِ فإن تجدْ ذا عِفّةٍ فَلِعِلّةٍ لا يَظْلِمُ

في معظم مناطق النزاع حول العالم، حيث الضعف في مؤسسات الدولة، يتجلى تقويض سيادة القانون والإفلات من العقاب وتفشي الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وعدم تنفيذ القانون وتفشي الفساد، ما يدفع بأفراد المجتمع نحو العلاقات الشخصية والقبلية لحماية أنفسهم، وتظهر ثقافة الإفلات من العقاب. الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وربما الإبادة الجماعية، كما حصل في رواندا وزيمبابوي، حيث عملت حكومة موغابي Robert Mugabe (1924-) بصورة منهجية على تقويض حكم القانون. يزداد الأمر سوءًا مع انتشار عصابات الجريمة المنظمة التي تشكل بالفعل تهديدًا للاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم النامي، ففي كولومبيا تواجه عصابات المخدرات الدولة بصورة مباشر، وفي القوقاز تهدد عصابات الجريمة المنظمة بتقويض الاقتصاد الهشّ، عن طريق البضائع المهربة واستخدام العنف في أنشطتها[124].

أما في المستوى الدولي، فإن الأمن القومي للدولة والمصالح الشخصية لصانعي

---

(123) ديفيد جونسون، مختصر تاريخ العدالة، مصطفى ناصر (مترجمًا)، عالم المعرفة، عدد 387 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 176، 197، 237، 238.

(124) Clements "Towards Conflict" P. 7.

القرار أو المتنفذين تنظر إليها مدارس التحليل بطرق مختلفة، فالمدرسة الواقعية تستند إلى الفكرة القائلة إن الأمن القومي يعد حجر الزاوية في المسوغات التي تستند إليها الدولة عند رسم السياسة الخارجية، ومن ضمنها الحرب، بينما تتبنى المدرسة الماركسية فكرة أن المصالح الخاصة التي تشكل في النهاية صراع الطبقات هي التي تترجم سياسة الدولة الخارجية، وإذا كانت الحرب لمصلحة النخبة الحاكمة، وفق زعم الماركسيين، فإن الإحجام عن الحرب قد يكون لمصلحتها أيضًا، ففي المرحلة بين العامين 1815 و 1914 لم تشهد أوروبا حروبًا كبرى طاحنة، كما كان الحال في القرن الثامن عشر أو النصف الأول من القرن العشرين، وكانت حرب القرم في تلك المرحلة محدودة المكان والأهداف، ومالت معظم الدول إلى ضبط النفس والابتعاد عن العنف لتصفية الحسابات.

من ضمن تفسيرات هذه الظاهرة ما تبناه المؤرخ الألماني هانس أولر Hans- Ulrich Wehler (1931– 2014) الذي جادل في أن ''اهتمامات السياسة الداخلية هيمنت على صياغة السياسة الخارجية''، فالدول المحافظة خشيت من الثورات الداخلية التي قد تعصف بالدولة على أثر الحروب الخارجية، كما حصل إبان الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، ثم ثبت بعد ذلك في أثر الثورة الروسية عام 1905 بعد هزيمة روسيا أمام اليابان في الشرق الأقصى، مع العلم أن هذه الحرب كانت تهدف، وفق تصور القيصر، إلى تعزيز هيبة أسرة رومانوف بعد أن تحرز نصرًا دوليًا في تلك الحرب. كذلك، فإن القادة الألمان، وفق بعض المحللين، قد لجؤوا إلى الحرب عام 1914 للهرب من الأزمات الداخلية[125].

يرى بعض المحللين أن دوافع الحرب، بصورة عامة، تكمن في مصالح النخب السياسية والاقتصادية وجماعات المصالح والمؤسسات المؤثرة في اتخاذ القرار العسكري والسياسي، فمن منظور ماركسي تتشكل الحروب الدولية بفعل البرجوازية للسيطرة على أسواق جديدة وتشتيت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن البروليتاريا، فصرف الأنظار عن الأوضاع الداخلية كانت دافعًا إلى غزو العراق عام 2003، إذ إن

(125) William Mulligan "Restrained Competition: International Relations" in: A Companion to Nineteenth-Century Europe (1789- 1914) edited by Stefan Berger (UK: Blackwell Companions to European History 2006) P. 401.

الرئيس بوش أراد زيادة شعبيته بعد فوزه الهزيل في الانتخابات الرئاسية[126]. قد يتعزز هذا الطرح إذا علمنا، وفق بعض المحللين، أنه لم يكن هناك دوافع مقنعة لهذا الغزو، سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية تخدم الأمن القومي الأميركي، فالنفط العراقي كان من الممكن الحصول عليه بمجرد رفع الحظر ومنع العقوبات، وكان الرئيس صدام في حاجة ماسة إلى بيع النفط، الأمر الذي كان من شأنه أن يعمل على خفض سعر النفط في السوق. من جهة أخرى، لم يكن العراق يشكل أي خطر على أمن الولايات المتحدة، ولم يكن هناك أي أدلة موثوق فيها على أن صدام عاود جهده السابق للحصول على الأسلحة النووية[127].

يجادل دمهوف George Domhoff (1936-)، وهو أستاذ علمي الاجتماع والنفس في جامعة كاليفورنيا، في أن السياسة في الولايات المتحدة مبنية على أساس طبقي وأنها غير عادلة وأن الحكومة لا تمثل الشعب، بل إن الطبقة الرأسمالية العليا هي التي تشكل السياسة، من خلال هيمنتها على السلطة وامتلاكها النفوذ، وإن هذه الطبقة واعية Conscious مكانتها، بوصفها نخبة في المجتمع وأنها متماسكةSocial Cohesion، ولا تستطيع أي عائلة الانضمام إلى هذه النخبة إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة من حيازتهم الثروة.

هذه الطبقة لا تحتل المواقع الحكومية بنفسها، بل من خلال الانتخابات ودعم الأشخاص الذين ينفذون مطالبهم، ووفق ما ذكر دمهوف فإن عملية صنع القرار تبدأ من مصالح هذه النخبة وأفكارها، مرورًا بمراكز الأبحاث التي تمول من قبل هذه الطبقة وتنتهي في قاعات الكونغرس والبيت الأبيض[128]، مع العلم بأن هذه الطبقة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الشعب الأميركي، إذ تقدر بـ 0.5- 1 في المئة من مجموع السكان، وتملك 35- 40 في المئة من الثروة التي تعود إلى القطاع الخاص، وتتلقى 12- 15 في المئة من إجمالي الدخل السنوي[129]. لعل هذا الطرح يتفق والفكرة التي طرحها كل من

(126) Lieberfeld "Theories Of Conflict" P. 7.

(127) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 202.

(128) Tugrul Keskin and Patrick Halpern "Behind Closed Doors Elite Politics Think Tanks and U.S. Foreign Policy" Insight Turkey)April– June 2005(Pp. 99- 114.

(129) G. William Domhoff "The Class- Domination Theory of Power": http://www2.ucsc.edu/whorulesamerica/power/class_domination.html. n.d.

ماركس وأنغلز، في كتابهما (الأيديولوجية الألمانية)، حول أن أفكار الطبقة الحاكمة في كل حقبة تاريخية هي الأفكار المهيمنة في المجتمع، أي إن الطبقة التي تحوز القوة المادية في المجتمع هي التي تحوز في الوقت نفسه القوة الفكرية، ومن ثم فهي التي تشكل الفكر السائد في المجتمع[130]، وإذ أصبح التعليم والفكر متاحين للجميع في عصرنا الحاضر، إلا أن السيطرة على وسائل الإعلام ومراكز الفكر، من الطبقة البرجوازية الحاكمة، ظلت توجه الفكر في المجتمع، بدرجة كبيرة.

يرى بعضهم أن التناقض بين مصالح المجموعات والأفراد يبلغ حدًا لا يعقل معه تقبل فكرة المصلحة الوطنية، فمصالح الدولة العليا التي يستشهد بها عادة ما هي إلا مجرد وسيلة لتمويه مصالح خاصة وأدنى كثيرًا في نبلها[131]. بناءً على الافتراض بأن تمسك القائد بالسلطة أكثر أهمية عنده من المصلحة القومية، وأن مصالح الدولة أبعد ما تكون عن البيروقراطية السياسية، فإن مونتسكيو استنتج أن العلاقات الدولية ما هي ببساطة إلا "مكانًا للمنافسة بين النخب السياسية" والصراع على السلطة، وبما أن السياسيين في الدول الديمقراطية يخافون معاقبة الشعوب ومحاسبتها، فإنهم يتجنبون الحروب الطويلة والمكلفة، ولذا يلجؤون إلى الخصم الضعيف[132]، بل قد يبتعدون حتى عن إعادة التسليح، على الأقل في العلن.

لقد صرح رئيس الوزراء البريطاني ستانلي بلدوين Stanley Baldwin (1867–1947) عام 1935 بأنه لو دعا إلى إعادة التسليح ضد ألمانيا، فإن حزبه سوف يخسر الانتخابات المقبلة[133]. أما في فرنسا، فكان حيويًا لها منع هتلر من إعادة تسليح منطقة ريناينا Rhineland الحدودية بينها وبين ألمانيا، غير أن الحكومة الفرنسية بقيادة سارو Albert- Pierre Sarraut (1872– 1962) قد روعتها فكرة إعلان التعبئة العامة قبل شهرين من موعد الانتخابات، فقررت ترك الأمور على عواهنها[134]. في الولايات

(130) كارل ماركس وأنغلز، الأيديولوجية الألمانية، فؤاد أيوب (مترجمًا)، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1976)، ص 56.

(131) دوروزيل رينوفان بيير وجان باتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، فايز كم نقش (مترجمًا)، ط 3، (بيروت وباريس: دار عويدات، 1989)، ص 422.

(132) Lieberfeld "Theories Of Conflict" P. 8.

(133) Waltz "Structural Realism" P. 12.

(134) بيير وباتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص 428.

المتحدة، كان الرئيس من الحزب الديموقراطي كارتر Jimmy Carter (1924-)، الذي ترشح مرة ثانية للحكم عام 1980، قد فشل في إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في السفارة الأميركية في طهران، وقد تم احتجازهم من مجموعة من الطلاب الإيرانيين قبل 14 شهرًا من الانتخابات الرئاسية الأميركية، وحتى يكسب المرشح الجمهوري ريغان Ronald Reagan (1911- 2004) الانتخابات ضد منافسه قام وليام كيسي William Casey (1913- 1987) مدير حملته الانتخابية بالاتصال بإيران لعقد صفقة، بحيث تعمل الأخيرة على تأخير إطلاق سراح الرهائن الأميركيين إلى حين انتهاء موعد الانتخابات وتأكيد فشل كارتر في الانتخابات أيضًا، وذلك مقابل تعهد إعطاء إيران مساعدات، وهي في أمس الحاجة إليها في حربها ضد العراق، عند إعلان النتائج وفوز ريغان[135].

ترنو القيادة السياسية، وخاصة في قمة الهرم، إلى البقاء في السلطة وبناء التحالفات السياسية والمحافظة عليها. لذا، حال رسم السياسة الخارجية فإنه يتوجب عليها عدم التضارب وأهداف السياسة الداخلية وأجندتها، كما أن تنفيذ السياسات المقترحة تتطلب في معظم الأنظمة السياسية المعاصرة توافقًا في الآراء داخل الحكومة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، بحسب النظام السياسي القائم. إضافة إلى ذلك، يجب وضع الرأي العام في الحسبان، حتى لو لم تكن القرارات هي الأفضل، فمثلًا رئيس أركان الجيش الأميركي المارشال جورج كاتلت George Catlett (1880- 1959) كان يرى أن الاستراتيجية العسكرية الأفضل للولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية هي مهاجمة ألمانيا أولًا، فكانت نصيحته أن تبدأ الولايات المتحدة هجومها ضد الطرف الأقوى الذي يهدد أوروبا، ومن ثم تتفرغ للجانب الياباني، غير أن الرئيس الأميركي روزفلت Franklin Roosevelt (1882- 1945) خشي أن يفقد الدعم السياسي الداخلي للحرب بعد الهجوم الياباني على بلاده في بيرل هاربر Pearl Harbor، وبالفعل فقد اتجه نحو اليابان أولًا[136].

أما الملك ليوبولد الثاني Leopold II (1835- 1909) في بلجيكا، فقد استمر في استنزاف موارد الكونغو لحسابه الخاص، لمدة زادت على العشرين عامًا. هذا ما أدى

---

(135) النعيمي، «البنيوية العصرية»، ص 262- 263.

(136) Zaara Zain Hussain "The Effect of Domestic Politics on Foreign Policy Decision Making": http://www.e-ir.info/201107/02//the-effect-of-domestic-politics-on-foreign-policy-decision-making/

إلى استنزاف الميزانية والموارد البشرية البلجيكية، الأمر الذي أدى إلى الرفض الشعبي البلجيكي لهذه التصرفات، وازداد الرفض بعد أن ظهرت في الأفق الأطماع الإنكليزية والأميركية في المستعمرة البلجيكية، مما دفع البرلمان البلجيكي إلى نزع الصيغة الملكية الشخصية عن المستعمرة سنة 1908، لتعرف بعد ذلك باسم الكونغو البلجيكي[137]. لقد جمعت سياسته بين الاستغلال الاقتصادي للمصلحة الشخصية والعنف، فكان اختراع العجلة القابلة للنفخ عام 1887 وتزايد الطلب على السيارات، ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على المطاط.

بما أن الكونغو هي الدولة الغنية بالمطاط والخاضعة لسيطرة بلجيكا، لم يتردد الملك البلجيكي في تنفيذ نظام وحشي من العمل القسري على سكان الكونغو، وقام بتنفيذ هذه المهمة وكلاء الاستعمار، إذ أرغموا زعماء القبائل على التعاون معهم، فكانوا يحتجزون نساء القبيلة وأطفالها إلى أن يعود الرجال بكمية محددة من المطاط، ومن فشل منهم في مهمته أو رفض تنفيذها أحرقت قريته وعوقب أبناؤه ببتر أيديهم[138].

(137) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ج 3، ص 14.

(138) Aybar "Colonialism" P. 7.

الفصل الثاني

العوامل الأيديولوجية

قد يكون مفهوم الأيديولوجيا من أكثر المفهومات إبهامًا ومراوغة، سواء أكان ذلك من الباحثين أم السياسيين، فقد حدد بوتنام Robert Putnam (1941–)، وهو أستاذ العلوم السياسية في هارفارد، 14 استخدامًا مختلفًا لمفهوم الأيديولوجيا من قبل النخب السياسية[1]. من التعريفات التي تتوافق وموضوع هذا الكتاب تعريف أندرو هيوود Andrew Heywood (1952–): "الأيديولوجيا هي مجموعة متماسكة بدرجة تزيد أو تنقص من الأفكار التي تضع أساسًا للنشاط السياسي المنظم، سواء أقصد به المحافظة على نظام القوة القائم أم تعديله أم إطاحته"[2]. بهذا المفهوم، فإن الأيديولوجيا يمكن أن تكون خاصية فسيولوجية أو مزاجية تميز سلوك الفرد أو المجموعة، وقد تكون غير عملية أو حتى وهمية، ولكنها تشترك في خصائص التماسك والثبات[3] وتؤثر الأفكار والأيديولوجيات في الحياة السياسية بطرق عدة، فهي في المقام الأول تقدم منظورًا يتم فهم العالم وتفسيره من خلاله، سواء أكان بوعي أم من دون وعي، حيث يعتنق كل شخص مجموعة من المعتقدات والقيم السياسية التي ترشد سلوكه وتؤثر في تصرفه، وبذلك تحدد الأفكار والأيديولوجيات السياسية الأهداف الملهمة للفعل السياسي[4]، إلا أنه يجب التفريق بين نوعين من القادة، بخصوص علاقتهم بالأيديولوجيا:

1. القادة الذين يعتنقون الأيديولوجيا عقيدةً حقيقية، وفي هذه الحال فإنهم لا يعدون "الأيديولوجيا أنها أيديولوجيا"، بل بوصفها حقائق مطلقة، ومبادئ لا توضع على طاولة المفاوضات، ويندرج هؤلاء ضمن قائمة القادة البعيدين من البراغماتية.

---

(1) Kathleen Knight "Transformations of the Concept of Ideology in the Twentieth Century" The American Political Science Review)Nov 2006(P. 619.

(2) أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، محمد صفار (مترجماً)، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، مجلد 1830 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، ص 21.

(3) Knight "Transformations of the Concept of Ideology in the Twentieth Century" P. 619.

(4) هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، ص 11.

2. القادة الذين يستعملون الأيديولوجيا غطاءً لأهداف سياسية، وهذا الصنف براغماتي أو انتهازي، ويستعمل الأيديولوجيا غطاءً لتسويغ أعمال سياسية، وعادةً تكون عنيفة، فالنزاع المسلح قلما اعتمد في مسوغاته العلنية على مصالح مادية، إلا إذا كانت حقوقًا مسلوبة، بل يعتمد في الغالب على مبررات ذات قيم عليا، مثل الدين والقومية والديمقراطية وحقوق الإنسان ونحو ذلك، وهي قيم فعّالة في التعبئة والتجييش.

يذكر المؤرخون عددًا من رجال السياسة الذين تمسكوا بأيديولوجية معينة وحاولوا تطبيقها بتفان، ومن هؤلاء الساسة هتلر، فالتوافق بين أفكاره الواردة في كتابه (كفاحي) وسياسته أمر يدعو إلى الدهشة، كما أن لينين صنف من المتمسكين بالأيديولوجيا، فقد كتب المفكر البريطاني راسل Bertrand Russell (1872– 1970) بعد زيارته موسكو عام 1920: "إنها نظرية صنعت إنسانًا، إن هي تمسك بصورة واضحة بالمفهوم المادي للتاريخ، تمسّكَ المرء ببؤبؤ عينيه، وهو يذكرك بالمغرور بعلمه، برغبته في أن يراك قد استوعبت نظريته، وبالسخط الذي يبديه حيال الذين أساؤوا فهمها أو الذين ليسوا على وفاق معه". في مقابل هؤلاء المذهبيين، يتموضع الانتهازيون الذين يمارسون السياسة بطريقة براغماتية، وبحسب ما تملي عليهم الأحوال. من هؤلاء بسمارك وبريان، فحينما تليت على بسمارك عام 1874 أقوال صرح بها عام 1849، أجاب: أحمق من لا يتغير في السياسة، وليس الموضوع معرفة ما قيل من قبل، بل معرفة ما هو ضروري ونافع للدولة. بصدد المسائل الاقتصادية، صرح أريستيد بريان (Aristide Briand 1862 -1932)، وهو سياسي فرنسي: "أرى أن معظم المعتقدات والمذاهب تتناثر شظايا تحت أبصارنا كل يوم، وتحت الظروف التي نعيشها، وليس لكم أن تعتمدوا عليّ لجمع شظاياها"[5].

عمومًا، يبدو أن السياسي في الغالب لا يلتزم أي مبادئ أو فكر، وهؤلاء الذين يصنفون بوصفهم أيديولوجيين ويرافقون عادة بداية الثورات، وعندما يتولون زمام الأمور يبدؤون بالتراجع، هم أو خلفاؤهم، عن مبادئهم لمصلحة العمل البراغماتي، فلا يمكن قياس تعلق صحابة الرسول محمد ﷺ بمبادئ الإسلام بمن جاؤوا بعدهم، ولقد جاء الإسلام بثورة اجتماعية حاربها سادة العرب ودافع عنها المسلمون دفاعًا مستميتًا،

---

(5) بيير وباتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص 395- 399.

غير أن الذين جاؤوا بعدهم اشتغلوا بالعمل السياسي على أسس حددتها المصلحة على حساب الدين، كما أن تعلق لينين بمبادئ الماركسية كان أكبر ممن جاؤوا بعده من القادة الماركسيين. كلما ابتعدنا من الثورة زمنيًا، اتجه العمل نحو البراغماتية بصورة أكبر، إلا أن اللجوء إلى الأيديولوجيا عادة ما يرتفع سقفه، وقت الحاجة إلى استعمال العنف، فالإقدام على عمل عنيف يحتاج غالبًا إلى مسوغ ديني أو أخلاقي يضفي عليها الشرعية.

لقد جعل مانهايم Karl Mannheim (1893- 1947) من مفهوم الأيديولوجيا المفهوم المحوري في علم السياسة، وهو الذي نشر الكلمة خارج الإطار الماركسي، وعد أن الأيديولوجيات السياسية ترتبط بمصالح الفئات التي تتصارع لتصل إلى السلطة، وكل أيديولوجية ترى ذاتها حقيقة مطلقة، وترى منافساتها غلطًا وزورًا وتدليسًا[6]. تعمل الأيديولوجية على تجميع شتات الأفكار في صورة كلية، لتعارض أو تؤيد ولتصل في النهاية إلى أن تخلق مذهبًا أو معتقدًا يقف عند أحد الجانبين، مما يجعل الطرف الآخر المضاد يقف في الجانب الآخر؛ متأهبًا للصراع. إذا انتقل الصراع بين الأيديولوجيات من مستوى الفائدة أو الضرر إلى مستوى العدل أو الظلم أو إلى مستوى الخير أو الشر، فإنها بذلك ترفع من حدة الصراع وعنفه، فالحرب كما يرى بعضهم ليست مجرد حادث ناجم عن أخطاء السياسيين، بقدر ما هي متأصلة الجذور في العداء القائم بين المثل العليا والمعتقدات التي تدين بها الشعوب.

هكذا، يمكن تسويغ الحرب عامة على أنها صدام بين عقليتين أو ثقافتين، أي بين أيديولوجيتين لا تتفقان[7]، وقد استخدم الدين والقومية بطريقة أيديولوجية على مر التاريخ، وذلك بفعل تأثيرهما الفكري والنفسي على الشعوب، فقد صرح المكسيكي أكتافيو باز Octavio Paz (1914- 1998)، وهو حاصل على جائزة نوبل للآداب؛ قائلًا: "القومية والديانة هما أقوى وأشد وأكثر أنواع الولع السياسي بقاءً واحتمالًا"[8].

---

(6) عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، ط 5، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 46- 47.

(7) خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، ص 194- 196.

(8) لورنس، «الإسلام في أفرو- أوراسيا»، ص36.

الدين بوصفه أيديولوجيا في العمل السياسي

أكد الباحثون أهمية الدين في المجتمع، فقد أكد ليو شتراوس Leo Strauss (1899– 1979) أن للدين وظيفة سياسية حيوية تتمثل في ضمان النظام الاجتماعي أو ما دعاه أفلاطون بالكذبة النبيلة، فالدين بحسب شتراوس يولّد الإذعان والامتثال للطبقة الحاكمة. هذا الرأي هو تأكيد رأي ميكافيلي القائل إن الأمير الحاكم لا يجب أن يكون متدينًا، ولكن ينبغي أن يبدو كذلك في الظاهر؛ لأن الجماهير المتدينة ضرورية للنظام الاجتماعي[9]، وهو ما أكده كارل ماركس أيضًا، كما هو شائع: "الدين أفيون الشعوب/ الشعب".

أقام هنتنغتون Samuel Huntington (1927– 2008) أطروحة صراع الحضارات على أساس الدين، فالدين وفق ما ذكر يشكل القاعدة الأساسية والجوهر المركزي لأي حضارة؛ لأن الإيمان يغوص في أعماق المجتمع كما في هويات الناس، ولأن الأديان تدوم طويلًا وكثيرًا ما تتصارع وتتصادم في ما بينها، وهذا يعني أن الحضارات المختلفة تفعل الشيء نفسه[10]. لقد كان الدين حاضرًا منذ القدم لتسويغ الكثير من أعمال العنف، وهو ذلك العنف الذي لا يمكن اقترافه من دون مسوغ ديني، ففي معتقدات الآزتك لا شيء يفوق في أهميته خدمة الآلهة، فهذه الآلهة تتغذى بقلوب البشر لكي يسطع ضوء الشمس على كوكبنا، ولتحقيق ذلك لا بد من تفجير الحروب؛ لأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح بالحصول على الدماء والقلوب البشرية، وهذه الآلهة كانت متعطشة إلى الدماء وقلوب البشر بزعمهم.

بالطبع، كانت هذه القلوب تنزع من صدور القتلى المغلوبين أو المستسلمين. أما الفينيقيون، فكانوا يعبدون الإله مولوخ، وهو إله مرعب يفرض أن تقدم إليه الأضاحي من الأطفال الصغار الذين يلقى بهم أحياء في النيران الملتهبة، ففي قرطاجة قدم السكان إلى الآلهة مئتي طفل من أعرق الأسر، بوصفهم ضحايا لآلهتهم، لكي تساعدهم على دحر أعدائهم في أثناء حصار الرومان مدينتهم عام 146 ق.م ولكن هذه الآلهة بالطبع كانت عاجزة، فلم تنقذهم من بطش الرومان"[11].

(9) كين، حرب بلا نهاية، ص193.

(10) جيمس كورث، «الولايات المتحدة بوصفها قائدًا حضاريًا»، في: الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ص 78.

(11) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، أحمد عبد الكريم (مترجمًا)، ط 3، (دمشق: دار طلاس، 1992)، ص 136، 139، 210، 211.

إذا كانت السياسة تستعمل العنف وتوجهه نحو هدف معين، فإنها في الوقت نفسه تحتاج إلى الدين الذي يضفي الشرعية على استخدام هذا العنف، فعند تحديد العدو من الساسة يأتي دور الدين الذي يحكم عليه بأنه شرير أو شيطان أو كافر لتحليل دمه، ومع أن الشرير ليس من الضروري أن يكون عدوًا، فإن المحافظين الجدد في إدارة بوش وجهوا هذا المعنى نحو هدف محدد وعدوا كل من لا يقف إلى جانب الولايات المتحدة شريرًا وعدوًا[12]. يبدو "أن الله يبقى حافزًا في أذهان الرجال الذين يخوضون الحروب في كل زمان ومكان[13]". هذا ما قاله فريدريك الأول بربروسا Friedrich I Barbarossa (1122– 1190) إمبراطور ألمانيا الذي كتب إلى صلاح الدين الأيوبي (1138– 1193)، قبل الحملة الصليبية الثالثة: "ستشهدون بمشيئة الله قوة النسور الظافرة وتواجهون غضب ألمانيا"، فرد عليه صلاح الدين: "سنواجهكم ومعنا بأس الله"[14].

يبدو أن المسوغ الديني لأعمال العنف والقتل يحقق راحة الضمير؛ لأنه يعطي الشرعية لهذه الأعمال، فيلجأ الفرد إلى القتل ثم يتوجه إلى أعماله أو عبادته، وهو مرتاح البال والضمير. لقد عبر عن ذلك الشاعر الكبير أحمد مطر (1954–)، بقوله:

بيني وبين قاتلي حكاية طريفة،
فقبل أن يطعنني حلّفني بالكعبة الشريفة،
أن أطعن السيف أنا بجثتي، فهو عجوز طاعن وكفه ضعيفة،
حلّفني أن أحبس الدماء عن ثيابه النظيفة،
فهو عجوز مؤمن سوف يصلي بعدما يفرغ من تأدية الوظيفة،
شكوته لحضرة الخليفة،
فرد شكواي؛ لأن حجتي سخيفة

---

(12) Byron Bland "Evil Enemies: The Convergence of Religion and Politics" SCICN Working Papers Series)2003(Pp. 3- 4: http://law.stanford.edu/wp-content/uploads/sites/default/files/child page/370999/doc/slspublic/WP%20Doc%20204.pdf

(13) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 227.

(14) جيمس رستون، مقاتلون في سبيل الله: صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد والحملة الصليبية الثالثة، رضوان السيد (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 176.

اليهودية

ظل الدين اليهودي، منذ القرن الثاني قبل الميلاد وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، بمنزلة العامل الرئيس في توجيه حياة اليهود[15]، فاليهودي لا يمكن تصوره من دون إله، بحسب قول دوستويفسكي (1821– 1881). الإله واليهودي لا ينفصلان وتحتل الهوية الدينية منزلة الصدارة في المحافظة على كيان اليهودي لآلاف السنين، من دون أن يذوب في المجتمعات التي عاش فيها[16]، فكانت الجماعات اليهودية منعزلة عن المجتمعات التي عاشت فيها، وعصية على الاستيعاب.

بالمقابل، كان للعامل الديني دور كبير في رفض اليهود في الحضارات القديمة المصرية والفارسية واليونانية والرومانية، فالوزير آمان Aman حاول أن يقنع آسويروس Assuerus ملك الفرس بالقضاء على اليهود، عندما وصفهم بأنهم "شعب فريد من نوعه، وجد في المواضع كلها، في نزاع مع البشرية بكاملها، وهي التي يختلف عنها بنظام شرائعه الغريبة جدًا. إنه معادٍ مصالحنا ويقوم بأسوأ الأعمال، حتى إنه يهدد الاستقرار في مملكتنا". في اليونان وصف اليهود بأنهم "أعداء الجنس البشري، ومصابون بالجذام ولا جدوى منهم"[17]، وإذا كان فرعون في مصر هو الإله، فإن الإله عند اليهود يظل دائمًا "إله الجيوش" الإسرائيلية، وهو يقف في وسط المحاربين ويدير عملياتهم ويقدم لهم النصائح والإرشادات في أثناء الالتحام في المعارك، وبذلك كان "الشعب اليهودي" بأجمعه يساهم في الحروب الدينية، وهو يؤمن إيمانًا عميقًا بعدالة قضيته وبالدعم الإلهي حتى النصر النهائي[18].

عند قراءة العهد القديم، تطالعنا منذ البداية فكرة الصراع بين الخير والشر، وهي الفكرة التي تنطوي عليها فلسفة الحرب، منذ أن خلقت البشرية حتى اليوم، ويعد يوشع بن نون هو الذي أرسى تقاليد العسكرية الإسرائيلية التي تحظى بالقدسية: "قومي

(15) رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الإسرائيلية، عالم المعرفة، عدد 102 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 12.

(16) [3]فيدور دوستويفسكي، المسألة اليهودية، حسن اليوسف (مترجمًا): http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/01208.pdf.

(17) ديفونتيت، العنصرية، ص 33- 34.

(18) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 210- 212.

ودوسي يا بنت صهيون؛ لأني أجعل قرنك حديدًا وأظلافك أجعلها نحاسًا، فتسحقين شعوبًا كثيرة غنيمتهم للرب وثروتهم لسيد الأرض". هذه النصوص تدرَّس في المدارس الإسرائيلية، "فتغذي الوجدان الإسرائيلي بمسوغات من العنف والقسوة والوحشية الحيوانية"[19]. يرى إسرائيل شاحاك Israel Shahak (1933– 2001)، وهو من النقاد الإسرائيليين البارزين للحكومة الإسرائيلية، أن التحليل الدقيق للاستراتيجيات الإسرائيلية الكبرى والمبادئ الحقيقية للسياسة الخارجية يوضح أن الأيديولوجيا اليهودية هي التي تحدد السياسات الإسرائيلية الفعلية، أكثر من أي عامل آخر، وتجاهل هذه الأيديولوجيا في التحليل يجعل السياسة الإسرائيلية الفعلية عصية على الفهم لدى المراقبين الذين لا يعرفون حقيقة اليهودية.

هذه السياسة المستندة إلى الأيديولوجيا اليهودية أسوأ كثيرًا من السياسات الإمبريالية، ويرى أيضًا أن إسرائيل في توسعها الإقليمي تستند إلى دوافع أيديولوجية ومعتقدات دينية يهودية، أو إلى الحقوق التاريخية لليهود عند اليهود العلمانيين الذين يستحون من هذه المعتقدات ويحافظون على الطابع الأيديولوجي للإيمان الديني، وكلما اتجهت إسرائيل أكثر إلى اليهودية، أصبحت العقائدية اليهودية اللاعقلانية تحكم سياساتها[20].

تعد فكرة العودة إلى صهيون فكرة محورية في النسق الديني اليهودي، مع أن الحاخامية الأرثوذكسية تحرم محاولة العودة الفعلية إلى فلسطين، وتعدها تجديفًا وهرطقةً، فاليهودية تؤمن بأن العودة إلى أرض الميعاد ستتم في الموعد الذي يحدده الرب وبطريقته، وليس فعلًا بشريًا يتم على أيدي البشر[21]. على هذا الأساس، لم يبذل اليهود على مر العصور أي مجهود جدي ذي مغزى من أجل العودة إلى فلسطين، مع أن الأبواب كانت مفتوحة أمامهم، فقد تشتتوا في بقاع العالم كلها ولم تكن فلسطين قبلتهم، وحتى عندما بدأت الحركة الصهيونية بالدعوة إلى فلسطين لم تكن الدعوة في سببها شوقًا بقدر ما كانت هربًا من الضغوط والأزمات التي واجهوها في البلاد التي عاشوا فيها، سواء أكانت في روسيا أم أوروبا أم البلاد العربية.

---

(19) الشامي، الشخصية اليهودية، ص 14، 150.

(20) إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي: وطأة ثلاثة آلاف سنة، صالح علي سوداح (مترجمًا) (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1995)، ص 18، 19، 22.

(21) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة: دار الشروق، 1999)، مج 6، ص 3- 4.

من ثم، لم يفكر اليهود في إقامة كيان سياسي يهودي في فلسطين، منذ خروجهم منها قبل حوالى ألفي سنة[22]، بل إن الحركة الصهيونية منذ نشأتها تعد جزءًا من التاريخ الاقتصادي والسياسي والحضاري الغربي، إذ إن 90 في المئة من يهود العالم مع نهاية القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في داخل الحضارة الغربية، ولم تكن هذه الحركة منذ بدايتها ترتبط بأي أخلاقية يهودية، بل تسلك الطريق التي تمليها عليها مصلحتها العملية[23]. لقد تمثل ذلك في إقامة علاقات وثيقة في أعلى المستويات مع اللاساميين في ألمانيا، فرحب بعض القادة الصهاينة بصعود هتلر إلى السلطة؛ لأنه يشاركهم الاعتقاد بأولوية العرق ومعارضته استيعاب اليهود ضمن العرق الآري[24]، بل إن الصهيونية كانت معادية للدين أساسًا، فهيرتزل Theodor Herzl (1860– 1904)، وهو مؤسس الصهيونية السياسية المعاصرة، كان يسعى إلى إيجاد قومية يهودية على غرار القومية الأوروبية غير المبالية بالدين، حتى إن فلسطين لم تكن ذات أهمية عنده. لقد شاركه في ذلك جابوتنسكي Ze'ev Jabotinsky (1880– 1940)، وكان الصهاينة الذين هاجروا إلى فلسطين ضد الدين اليهودي، حيث عدوه خانقًا يتحكم فيه رجال الدين الرجعيين، فنادوا بفصل الدين عن الدولة وعدوا أن الدين مسألة شخصية[25].

يجادل المسيري، في موسوعته، في أن الصهيونية على صعيد الفكر هي فكرة غربية استعمارية عنصرية دعت إلى اصطناع قومية لليهود وإقامة دولة لهم في فلسطين يتجمعون فيها على أساس استعماري استيطاني، بالتعاون مع قوى الاستعمار الغربي، وذلك لأن ولاء اليهود، بحسب ما توصل بلفور Arthur James Balfour (1848– 1930)، وهو صاحب الوعد المشؤوم، للدولة التي يعيشون فيها ضعيف، إذا ما قورن بولائهم لدينهم، وأنه ليس من مصلحة أي بلد أن يكون فيه يهود، مهما بلغوا من وطنية وانغماس في الحياة القومية، فكان لا بد من التخلص من اليهود وحوسلتهم، بحسب تعبير المسيري، أي استخدامهم وسيلة لخدمة الحضارة الغربية[26].

---

(22) رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، عالم المعرفة، عدد 224 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص 132– 135.

(23) المسيري، موسوعة اليهود، ص 21.

(24) شاحاك، التاريخ اليهودي، ص 109.

(25) الشامي، إشكالية الهوية، ص 61- 63، 69.

(26) المسيري، موسوعة اليهود، ص 63، 69.

لما كانت الصهيونية في حاجة إلى شرعية، شأنها في ذلك شأن أي عقيدة سياسية، ولما كانت الجماهير اليهودية إما لديها إيمان عميق بالدين اليهودي أو على الأقل تربطها صلة وثيقة برموزه، لم يكن هناك من مفر من استغلال العقيدة اليهودية وارتداء عباءة الدين اليهودي، فلجأت الصهيونية إلى تبني الرموز والأفكار الدينية، ووفق ما ذكره الكاتب الصهيوني كلاتزكين Jakob Klatzkin (1882– 1948)، "فإن الدين اليهودي يمكن أن يساهم في بلورة الروح القومية للشعب اليهودي"، كما أن نوردو Max Simon Nordau (1849– 1923) وهرتزل أدركا أهمية العناصر الدينية في تجنيد الجماهير، وكان الاستقرار على فلسطين مكانًا للاستيطان بسبب عدد من العوامل، ومن بينها قوة الأسطورة، أي الاسم بحد ذاته، فـ "فلسطين هي صرخة عظيمة تجمع اليهود"، على حد تعبير هرتزل[27].

لقد سيطر الأشكنازيم، منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، على مناحي الحياة جميعها ورسم السياسات في الدولة، فهي الطبقة التي سيطرت على السلطة والثقافة والتعليم والإعلام، وهي طبقة في غالبيتها علمانية مرتبطة بالثقافة الغربية[28]، غير أن هذه الطبقة لم تتوانَ في تسخير الدين اليهودي مسوغًا أيديولوجيًا في استخدام العنف. لقد أكد ذلك إسرائيل شاحاك بقوله: "استوعبت بشغف مبررات بن غوريون David Ben- Gurion (1886– 1973) السياسية والعسكرية لبدء حرب السويس، حتى أعلن في الكنيست، على الرغم من إلحاده وتفاخره بتجاهل تعاليم الديانة اليهودية، ثالث أيام الحرب، أن السبب الحقيقي للحرب هو إعادة مملكة داود وسليمان إلى حدودها التوراتية، وعند هذه النقطة من خطابه وقف أعضاء الكنيست كلهم تقريبًا، وأخذوا ينشدون النشيد الوطني الإسرائيلي"[29].

في إثر الانتصار الساحق في حرب 1967 شاع إحساس عام في إسرائيل بأن هذا الانتصار يشكل "معجزة إلهية"، وقد تبنى هذا التفسير الجمهور المتدين كله وقطاعات عريضة من العلمانيين، وكان نتيجة ذلك أن طغت على السطح ظاهرة استخدام المسوغات الدينية، إضافة إلى استخدام الميثولوجيا اليهودية في المواقف السياسية البراغماتية. أما حرب 1973، فكان من نتائجها زيادة قوة التوجه القومي المتطرف الذي لجأ إلى التقاليد

(27) المسيري، موسوعة اليهود، ص-95 96.

(28) الشامي، إشكالية الهوية، ص 243.

(29) شاحاك، التاريخ اليهودي، ص 19.

اليهودية والدين اليهودي وربط إسرائيل بالماضي والدعوة إلى استخدام القوة، أكثر من ذي قبل، وتبني المزيد من التعصب والتطرف تجاه العرب، ولم تعد المناطق المحتلة محض وسيلة للدفاع عن الدولة، وإنما أصبحت هدفًا مقدسًا، وتحولت صيغة الوعد الالهي إلى برنامج سياسي صريح، وأما "جيل الصباريم" الذين ولدوا وعاشوا في فلسطين، فلا علاقة له بماضي الشتات، وكانت علاقته بفلسطين علاقة قائمة بالأرض والمكان وليس التاريخ[30].

هذا الجيل الذي يحكم إسرائيل الآن، سواء أكان بقناعة أم من دون قناعة، كان عليه أن يتبنى أطروحات الدين اليهودي لإضفاء الشرعية على عمله السياسي. لقد أكد عدد من القادة الإسرائيليين من هذا الجيل، ممن ولدوا في فلسطين، على يهودية الدولة، ومنهم أولمرت Ehud Olmert (1945-) وليفني Tzipi Livni (1958-) من حزب كاديما، ونتنياهو Benjamin Netanyahu (1949-) من حزب الليكود[31]، وهي أحزاب علمانية. لكون إسرائيل "دولة يهودية"، فإن هذا يعد ذا أهمية فائقة لدى السياسيين الإسرائيليين منذ قيام الدولة، وتقرر ذلك بقانون أساسي عام 1985، وبموجب هذا القانون لا يجوز لأي حزب يعارض برنامجه مبدأ "الدولة اليهودية" أن يعلن عزمه على تغيير هذا المبدأ بالوسائل الديمقراطية أو أن يشارك في انتخابات الكنيست، وكأن "اليهودية" أصبحت تعبر عن القومية لدى اليهود وأن "الدين اليهودي" أحد مقومات هذه القومية، ولعل التركيز على هذه الفكرة يرمي إلى إقصاء العرب الفلسطينيين من الدولة.

بما أن الأيديولوجيا اليهودية تقضي بأن لا يعترف بأي جزء من "أرض إسرائيل" يعود إلى غير اليهود، ولا تسمح بأي من مظاهر السيادة عليه، ولا يمكن التراجع عن ذلك إلا بفقدان أرواح يهودية؛ لأنه يسوغ اعتمادًا على قدسية الحياة اليهودية، وعد المحافظة عليها أهم من أي أبعاد أخرى. في ظل تدني احتمال تعرض حياة اليهود للخطر في الضفة الغربية، لم يعد هناك مجالًا للشك في أن أهم دوافع القمع في الضفة الغربية يعود إلى التطرف الديني اليهودي[32]، ففي إثر اتفاق أوسلو قام اليمين المتطرف في إسرائيل

(30) الشامي، إشكالية الهوية، ص 222- 225.

(31) أسامة أبو نحل، «يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره في القضية الفلسطينية»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (حزيران 2001)، ص 317.

(32) شاحاك، التاريخ اليهودي، ص 46، 61- 62.

بصب جام غضبه على خطة رابين/ بيرس للانسحاب من الضفة الغربية، بحسب الجدول الزمني المتفق عليه في الاتفاق، الأمر الذي عدوه خيانة لأرض إسرائيل؛ لأنه يعيد إلى الفلسطينيين الأراضي التي يملكونها بإرادة الرب، ورفعوا راية الحرب المقدسة وخلقوا مناخًا مؤاتيًا لاغتيال رابين Yitzhak Rabin (1922– 1995) عام 1995 على يد إيجال عامير (1970–) الذي كان قد استفتى بعض الحاخامات لمعرفة رأي الدين اليهودي في الاغتيال، فأفتى اثنان، بحسب زعمه، باستحلال دم رابين[33].

المسيحية

بدايةً، فإن الديانة المسيحية في أصولها ترفض استخدام العنف بأشكاله كلها، مهما كانت الدوافع والعوامل لاستخدامه، وهناك شواهد عدة في الإنجيل من التي ترفض فكرة العنف، بل تعدها خطيئة من الخطايا: "لا تقاوموا الشر، بل من لطمك على خدك الأيمن فقدم له الآخر أيضًا"، فمقاومة الشر في المسيحية تكون عن طريق الوسائل السلمية فقط، ومن دون أن يرافق ذلك بغض الشرير نفسه، والحرب بما أنها عنف، فهي مرفوضة رفضًا تامًا، ولا تجوز إلا في حالة الدفاع عن النفس[34]، وكان القديس مارتن St. Martin قد عبر عن التقليد القديم في القرن الرابع الميلادي، حين قال: "أنا جندي المسيح، ولذلك لا يجب عليّ أن أقاتل"، فإراقة الدماء في المعركة معصية لا يصح ارتكابها، ولا شأن لأهل القداسة من الكهنة بالنزاعات الدنيوية، فالكنيسة القديمة لم تكتف بتحريم المشاركة في القتال فقط، بل إنها لم تكن تجيز حمل السلاح أيضًا[35].

كانت المسيحية منذ نشأتها تعنى بالشؤون الروحية، وهي مبدأ يستهدف "الخلاص"، فهي ليست فلسفة أو نظرية سياسية، بل إن مُثل المسيحيين، من حيث الفلسفة السياسية، لم تكن في واقع الأمر شديدة المغايرة لُمثل الوثنيين في روما، كما أن التزام المسيحيين احترام السلطة الشرعية القائمة هو مبدأ راسخ في صميم المسيحية: "أعط ما لقيصر لقيصر،

(33) الشامي، إشكالية الهوية، ص 231- 233.

(34) يوسف ناصر وماهر عساف، الدين وتبرير العنف (الخليل: دار الإسراء للطباعة، 2010)، ص 11- 21.

(35) رستون، مقاتلون في سبيل الله، ص 35.

وما لله لله''[36]. من ناحية ثانية، فإن نسبة المسيحيين في الإمبراطورية الرومانية، حتى بدايات القرن الرابع الميلادي، لم تتجاوز 10 في المئة من عدد السكان، وهذا العدد بعد أن مضى قرن من الزمن من ظهور المسيحية لم يكن بالأمر الذي يشغل بال الإدارة الرومانية، إذ لم تكن هذه العقيدة تمثل أي خطر للأمن العام أو السياسة الداخلية للبلاد. في هذا الجو من التسامح كانت الفرصة مواتية للمسيحية لكي تعيش في ظل الدولة الرومانية الوثنية[37]، وهذا الجو من التسامح السياسي، منذ البداية، أدى إلى قبول المسيحيين فكرة فصل الدين عن سلطة الدولة، وقبلوا وجود سلطات دينية وعلمانية مختلفة في آن واحد[38]، وربما كان ضعف المسيحيين في مواجهة الدولة الرومانية قد أدى بهم إلى قبول هذا الأمر، فالمواجهة لم تكن لمصلحتهم، وربما كان لهذا الأمر دور في بلورة الفكر السياسي، بما في ذلك نظرتهم إلى العنف والحرب.

ابتداءً من عام 250 للميلاد، بدأت الدولة الرومانية تمارس الاضطهاد بصورة رسمية ضد المسيحيين، فقد رأت الكنيسة في عبادة الإمبراطور ضربًا من الوثنية، ومن ثم أمرت أتباعها برفض ذلك مهما تعرضوا له من الأذى، فرفضوا مرسوم الإمبراطور الروماني دكيوس Trajan Decius (201– 251) الذي أمر رعايا الدولة الرومانية جميعهم بتقديم الأضحيات إلى الأرباب قربانًا، فظهر ذلك للحكومة الرومانية على أنه عصيان الأوامر الرومانية، إذ لم يكن الفكر السياسي الروماني يقبل قيام كيان آخر مستقل عن سلطة القيصر، أي دولة داخل دولة، كما تمثل في أتباع الكنيسة، فالإمبراطور بحكم منصبه هو الكاهن الأعظم، ولم تكن الوثنية الرومانية تمثل استقلالا أو انفصالًا عن النظام السياسي، فكان من باب أولى أن لا ينفصل المسيحيون أيضًا عن ذلك النظام. من ثم، فإن الاضطهاد الذي لقيه المسيحيون على يد الأباطرة الرومان كان اضطهادًا سياسيًا، أي إن المسألة كانت مسألة رمز الولاء للدولة، فعبادة الإمبراطور تعد ''عبادة سياسية'' ولم يكن الإمبراطور يسمح بالخروج عنها، والفكر السياسي الروماني لم يكن يقبل القاعدة الرئيسة التي يقوم عليها الاعتقاد الكنسي بأن هناك ما يخص قيصر، وما

---

(36) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، حسن جلال العروسي (مترجمًا)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا ت)، مجلد 2، ص 77.

(37) رأفت عبد الحميد، بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1997)، ص 15- 20.

(38) ريتشارد كوك وسميث كريس، انتحار الغرب، محمد التوبة (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص 195.

يخص الله[39].

إذا كان الفكر السياسي الروماني الوثني رفض رفضًا تامًا قيام كيان مستقل عن سلطة الأباطرة، فإن الفكر السياسي الروماني المسيحي كان أشد إصرارًا على التمسك بهذا الجوهر، وبذلك أقدم الأباطرة الرومان المسيحيون على إيقاع الأذى وإنزال الاضطهاد العنيف بالمسيحيين الذين يخالفونهم المذهب، إذ كان الإمبراطور يؤمن يقينًا أنه وحده صاحب الحق في اختيار المذهب الذي يجب أن يذهب إليه رعاياه من دون مناقشة. في حين عملت الوثنية على اضطهاد المسيحيين لربع قرن، فقد ظل الأباطرة المسيحيون على مدى خمسة قرون يضطهدون المسيحيين، وإذا كان الاضطهاد الروماني الوثني موجهًا إلى المسيحيين في ذواتهم من دون التعرض للعقيدة المسيحية، فإن الاضطهاد الذي مارسه الأباطرة المسيحيون شمل الأشخاص والعقيدة، فالإمبراطور "نائب المسيح على الأرض، فهو الذي يقع عليه عبء اختيار المذهب الصحيح الذي يراه مناسبًا إيمان شعبه، وعلى هذه الجموع أن تدين له بالولاء والطاعة العمياء، من دون أن تنبس ببنت شفة"[40].

الواقع أن السبب الحقيقي لاعتراف قسطنطين Constantine the Great(272 –337) للكنيسة بمركز خاص هو ما تخيله من قدرتها على حث أتباعها على تأييدهم الدولة، وما لهذا التأييد من أثر سياسي ناتج عن التزام رعاياها أوامرها[41]، وما أن جاء نابليون في بداية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أنه لم يكن متدينًا أو متمسكًا بدين رسمي للدولة، غير أنه أدرك ضرورة تماسك الهيئات الاجتماعية، وفي نظره أن الدين يساعد بصورة قوية في ذلك، فصرح بقوله: "إن الدين هو سر النظام الاجتماعي"، ولهذا سعى منذ بداية عهده إلى إيجاد اتفاق بين الدولة والكنيسة، بحيث يعيد إلى الأكليروس هيبتهم واحترامهم اللذين فقدوهما بعد الثورة الفرنسية، ورأى أيضًا أن عودة الكنيسة إلى ممارسة رسالتها لا يمكن إلا أن يرضي كثيرًا من الفرنسيين، ويلاقي استحسانهم ولو ضمنًا، فهم في أغلبهم كاثوليك قوميون، وإن التحق الكثير منهم بركب الثورة، فلا يعني ذلك أنهم تخلوا

---

(39) عبد الحميد، بيزنطة، ص 31- 38.

(40) عبد الحميد، بيزنطة، ص 48- 50.

(41) سباين، تطور الفكر السياسي، ص 84.

عن دينهم وألحدوا[42].

الواقع أن فكرة استبعاد الحرب كما كانت في أسس المسيحية لم تستمر، فمع مجيء القديس أوغستينSaint Augustine (354– 430) وضعت أسس فكرة "الحرب العادلة" وأعاد القديس توماس الأكويني Tommaso d'Aquino (1225–1274) شروط هذه الحرب، كما أوردها أوغستين في كتاباته:

1. "تقرير الحرب من طرف سلطة سياسية تسيّرها باسمها.

2. أن يكون للحرب سبب عادل.

3. أن تكون نية كل من العاهل الشرعي والمحاربين عادلة"[43].

الواقع أن المسيحية لم تقوَ على توجيه أعمال الأمراء أو تشكيل أخلاق الناس، إلا في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، وذلك في الوقت الذي استوفى الإقطاع نموه، فكانت الحملات الصليبية محاولة ناجحة من الكنيسة للاستحواذ على البنية والجيوش الإقطاعية، وأصبحت جملة بولس "القتال في سبيل المسيح" مرادفة في الغرب للخدمة العسكرية التي يؤديها الفرسان، مع أن المعنى الحقيقي كان "قتالًا روحيًا بأسلحة المسيح" ومن دون سلاح[44]، وكانت الفكرة الحاسمة في كليرمون سنة 1095 هي عسكرة الحج، وإضفاء القداسة على هذه الممارسة في الوقت نفسه، فقد كان السيف الذي يحمله الصليبي مباركًا من الكنيسة، بعده جنديًا في جيش المسيح[45]؛ "لأن الرب يريد ذلك"، بحسب ما أعلن البابا أوربان الثاني Pope Urban II (1042– 1099) في كليرمون[46].

---

(42) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية (بيروت: دار النهضة العربية، بلا ت)، ص 91.

(43) العباسي كهينة، المفهوم الحديث للحرب العادلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تبزي وزو (2008)، ص 3.

(44) رايلي، الغرب والعالم، ص -194 195.

(45) قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، عدد 149 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990)، ص 23.

(46) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 220.

طبعًا، كان من السهل الحصول على مسوغ "للحرب العادلة"، فقد ادعت البابوية أن الحملة الصليبية الأولى تقوم على سبب عادل، وهو مساعدة البيزنطيين ضد المسلمين في الشرق، وعندما نجحت الحملة الأولى تغير المسوغ، فالأرض التي شهدت مولد السيد المسيح قد صارت بأيدي المسيحيين، وإنها في حاجة إلى قوات عسكرية للدفاع عنها، وبعد أن استرد صلاح الدين الأيوبي القدس سنة 1187، أصبح "السبب العادل" للحرب هو استعادة القدس من أيدي المسلمين، وكانت الحركة الصليبية أول حرب يخوضها الأوروبيون تحت راية أيديولوجية بعينه.

على الرغم من الإفلاس الأيديولوجي الذي تجلى منذ الحملة الأولى، إلا أن القوى الاجتماعية في الغرب الأوروبي قد اعتنقت هذه الأيديولوجية الصليبية وفق تفسيرها الخاص الذي يلائم مصالحها، فالفقراء كانوا يبحثون عن فرصة في حياة أفضل تحت سماء الشرق، وكان الفرسان يبحثون عن فرصة في حل مشكلاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن عجز الموارد الزراعية، بينما كانت الجمهوريات التجارية الإيطالية تحاول أن تفوز بالثروة الطائلة التي نعم بها العالم الإسلامي، وأن ترث دور المسلمين في تجارة البحر المتوسط وتجارة العالم، فكانت الحروب الصليبية فرصة في التوسع الأوروبي في شتى المستويات[47].

بما أن "الحرب المقدسة" تنبثق عادة عن حركة دينية وشعبية، وهي على النقيض من الحروب التي تقوم بها الجيوش المرتزقة في خدمة من يدفع إليها، من دون أن تهتم بمسوغات الحرب، فلا بد من الدعم الشعبي لهذه الحرب التي ستعود عليه بمكافأة عظيمة، وهي "غفران الخطايا وإعلاء كلمة الرب". من هنا، كان لا بد من بذل جهد دعائي يهدف إلى إثارة الحماس لدى الرأي العام وتأمين المتطوعين اللازمين للحرب، فتطوع لهذه المهمة مبشرون استطاعوا ببلاغتهم إثارة الجماهير، وكان بعض هؤلاء يطوف في القرى وهم يرفعون رسومًا تمثل رجلًا تركيًا رهيبًا يدوس بقدمه الصليب[48]. مثل هذه الدعاية تعزز الكره والحقد ضد العدو، الأمر الذي يزيد من مستوى البطش، وهذا ما تأكد عندما دخل الصليبيون القدس، إذ قاموا بمذبحة رهيبة راح فيها كثير من الرجال والنساء والأطفال وأحرقوا الكنيس اليهودي ومسجد عمر، "وقد قام الصليبيون بتلك الأعمال كلها براحةٍ وفرح؛ واثقين من عدالة أفعالهم وفخورين بتلك الأعمال لنصرة

(47) قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص 32، 47، 64.

(48) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 219- 221.

الدين"[49].

أصبحت البابوية، في العصور الوسطى، قوة دنيوية حقيقية في كثير من النزاعات، فأخذت تتدخل لمصلحتها في الحروب والنزاعات التي تنشب بين الدول، وتقف إلى جانب الطرف الذي يعد أقل تهديدًا لمصالحها من الطرف الآخر[50]. مع قيام حركة الإصلاح الديني التي بدأها مارتن لوثر Martin Luther (1483- 1546) ترسخت العلاقة بين الدين والسياسة في أوروبا، فمثلًا عندما ظهرت حركة الإصلاح الديني في انكلترا، كانت بصورة دينية سياسية معًا، فالملك هنري الثامن Henry VIII (1491- 1547) عد نفسه زعيمًا من زعماء الإصلاح الديني، مع أن أهدافه السياسية المبطنة كانت التخلص من سيادة الكنيسة البابوية، ومن ثم الاستيلاء على الأموال التي كانت ترسل إلى كنيسة البابوية في روما، فملأ خزائنه بالأموال، واستطاع أن يبسط سلطاته على الدولة كلها وعلى رعاياه جميعهم. لقد أيده الشعب الإنكليزي في ذلك، بسبب المفاسد في الكنيسة الإنكليزية التي كانت تتبع البابا، ورحب الشعب الإنكليزي بزوال سلطة البابوية، وهي سلطة أجنبية وليست قومية، فقام بمصادرة أملاك الكنيسة التي كانت تشكل خمس الأراضي الزراعية في البلاد، فضلًا على مقادير كبيرة من الثروة المنقولة، فترتب على ذلك قوة الملكية والقيام بمشروعات لتقوية الدولة، فأنشأ أسطولًا قويًا وحصّن الشواطئ[51].

في عام 1588 دفع فيليب الثاني Felipe II (1527- 1598) ملك إسبانيا بأسطوله (الأرمادا) إلى محاربة إنكلترا وإعادة سكانها البروتستانت إلى حظيرة الكاثوليكية، وكانت أهداف الحرب المعلنة، كما ادعى فيليب الثاني الكاثوليكي المتزمت، حربًا صليبية مكرسة لخدمة الكنيسة، وقد صرح الإسبان آنذاك: "إننا نذهب إلى القتال ضد انكلترا ونحن واثقون من حدوث المعجزة"، وكان الإنكليز واثقين من أن "العناية الإلهية" لن تتخلى عنهم، وبعد هزيمة "الأرمادا التي لا تقهر"، بفعل العاصفة البحرية الهوجاء التي حدثت فجأة، ادعى الإنكليز "أن الله سبحانه وتعالى تنفس، فشتت سفن الأعداء شذرًا

(49) رستون، مقاتلون في سبيل الله، ص 121.

(50) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 224.

(51) عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا (بيروت: دار النهضة العربي، بلا ت)، ص 189- 191.

مذرًا"[52]، وكانت المسوغات الدينية التي ساقها فيليب الثاني تخفي خلفها مسوغات اقتصادية، ففي عام 1570 ازداد الدعم الإنكليزي للمتمردين في العالم الجديد والثائرين في المستعمرات الإسبانية المليئة بالذهب والفضة، إضافة إلى هجمات القراصنة المغامرين الإنكليز الذين اعترضوا السفن الإسبانية القادمة من المستعمرات في أميركا، وهي تلك السفن المحملة بالذهب والفضة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردات ميزانية الدولة الإسبانية[53].

كما أن فرانسوا الأول Francis I (1494– 1547) في فرنسا كان يتصل بالبروتستانت الألمان لمساعدتهم وإثارتهم ضد عدوه الإمبراطور شارل الخامس Charles V (1500– 1558)، على الرغم من أن فرانسوا كان كاثوليكيًا متعصبًا، وكذلك فعل هنري الثاني Henri II (1519– 1559) الذي خلف أباه فرانسوا في الحكم، حيث عمل على إثارة الأمراء البروتستانت واتصل بهم في الخفاء، وقدم لهم المعونات المالية، على الرغم من كونه –مثل أبيه فرانسوا– كاثوليكيًا متعصبًا، وعقد معهم معاهدة يقدم لهم بموجبها نفقات الحرب، مقابل موافقتهم على أن تستولي فرنسا على تول ومتز وفردان، وهي مدن على الحدود ويتكلم معظم سكانها الفرنسية[54].

في حرب الثلاثين سنة 1618– 1648 ذات الصبغة الدينية، اختلطت فيها الدوافع الدينية بالدوافع السياسية، فقد كان الإمبراطور هو الزعيم الطبيعي للكاثوليكية وحامي حماها في ألمانيا، ولكن الأمراء الألمان الذين اختاروا الكاثوليكية مذهبًا لولاياتهم كانوا يخشون من أن تأييدهم الإمبراطور ضد الأمراء البروتستانت سوف يؤدي إلى تدعيم سلطانه المطلق على الجميع، من حكام كاثوليك وبروتستانت على السواء. لذلك، كان هؤلاء الأمراء الكاثوليك الذين يمقتون البروتستانتية يكرهون أيضًا وجود إمبراطور قوي، وهذا يفسر إلى حد كبير التغيير الذي كان يطرأ على مواقف بعض هؤلاء الأمراء إبان الحرب، فعلى الرغم من أن ريشيليو Richelieu (1585– 1642) وزير خارجية فرنسا كان كردينالًا كاثوليكيًا تابعًا للكنيسة الرومانية، إلا أنه بدوافع سياسية أظهر نياته علانية في حرب الثلاثين سنة إلى جانب البروتستانت الألمان، فصارت الحرب دولية

(52) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 225.

(53) حرب القرن (وثائقي)، قناة العربي الكويتية، الحلقة الرابعة.

(54) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 77، 81.

ذات أهداف سياسية بعيدة[55].

انتهت حرب الثلاثين سنة، وتوجت بمعاهدة ويستفاليا عام 1648 التي أكدت فصل الدين عن الدولة ونشوء الدولة القومية، وما رافق ذلك من انتعاش الفكر العلماني في الغرب في القرنيين السادس عشر والسابع عشر، فكانت العلمانية أحد نتائج العنف الديني، حيث دعت إلى التعايش بين مختلف الأديان والمذاهب، للحد من العنف[56]. غير أن معاهدة ويستفاليا لم تستطع أن تنزع الفكر الديني المتأصل في السياسة الأوروبية دفعة واحدة، ففي القرن الثامن عشر وعشية الثورة الفرنسية كانت الملكية في فرنسا ما تزال تستند إلى الأسس الدينية، فالملك "يستمد سلطانه من الله، وليس ملزمًا أن يقدم حسابًا عن تصرفاته إلا إلى الخالق عز وجل"[57]، وكانت الطبقية واضحة متمثلة في طبقة الأشراف وطبقة رجال الدين والطبقة العامة، فكانت الثورة الفرنسية عام 1789 التي أنهت النظام الإقطاعي، وأكدت مبدأ المواطنة وإخضاع رجال الدين لسلطة الدولة.

كانت الفرضية الأساسية في أوروبا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أن السلام يتطلب فرض ديانة واحدة داخل كل دولة، ويتم الاعتراف بين الدول على هذا الأساس، وبذلك تم تسييس الدين تسييسًا تامًا، إذ افترضت هذه الفكرة أن الامتثال لديانة الدولة والولاء لها يعدان كيانًا واحدًا ولا يمكن الفصل بينهما، غير أن هذه الفرضية ثبت بطلانها، فالتشبث بمذهب معين عمل على زيادة العنف الديني في أوروبا، وكان هذا الأمر أحد عوامل نشأة العلمانية والليبرالية اللتين دعتا إلى العيش بين مختلف الأديان، وإلى أن لا يكون للدولة موقف رسمي من الدين وتحييد الدين، بعده قوة سياسية كبيره، نظرًا إلى أهميته في حياة الناس[58].

لكن، على الرغم من اكتساح العلمانية الغرب بعد الثورة الفرنسية، إلا أن المعتقد الديني بقي له دور كبير في تحفيز العنف، ويستطيع المقاتلون أن يسوغوا أعمالهم ويصوروا

(55) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 170، 177.

(56) Bland "Evil Enemies" P. 4.

(57) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 20.

(58) Bland "Evil Enemies" P.4.

أيضًا: بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية، كمال المصري (مترجمًا)، عالم المعرفة، عدد 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 51– 52.

أعداءهم على أنهم شياطين، ويقدم الدين مكافأة لمن يموت في المعركة شهيدًا، الأمر الذي يزيد من ارتكاب المخاطر والتضحية بالنفس، فالديانة المسيحية تقيم معادلة بين ''الوفاة في الحرب، وتضحية السيد المسيح''، ومن بين الصور الأكثر شعبية في بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الأولى صورة جندي مقتول ممد تحت الصليب، وقد دون تحت الصورة: ''لا أحد مثله يمكنه تجسيد الحب الأكبر''. في الحرب العالمية الثانية، كان الافتراض بأن ''الله معنا دائمًا'' قد تبناه كلا طرفي الصراع، بمن فيهم هتلر[59]، فكانت أمتعة الجنود والتجهيزات العسكرية الألمانية تحمل عبارة معناها ''الإله معنا''، وفي فرنسا كانت تحمل عبارة معناها ''جندي الرب والحرية''. لقد كان الجنرالات الأميركان في مناسبات عدة في أثناء الحرب العالمية الثانية، يطلبون النجدة من ''المولى رب الجيوش''، فعندما بدأ هجوم الحلفاء على روما، كتب الجنرال كلارك Mark Clark (1896– 1984)، وهو قائد الجيش الخامس الأميركي، في أمره اليومي للقوات: ''بمعونة الرب وبوحي منه، سوف تسيرون نحو الانتصارات العظيمة الحاسمة''[60].

لقد تم، في بداية القرن العشرين فقط، ابتكار عنوان الحضارة الغربية، وكانت هذه الحضارة مختلفة عن معظم الحضارات الأخرى وكفت عن عد الدين جوهرًا لها، إذ إن التنوير قد أضفى صفة العلمانية على قطاع واسع من الطبقة الفكرية، الأمر الذي تجاوزوا معه ما كان يعرف بالعالم المسيحي[61]، وأفاد جان إيف كامو Jean- Yves Camus (1958 -)، وهو باحث متخصص في مجال التطرف السياسي والعنصرية، في قناة الجزيرة بأن معظم السكان في أوروبا غير متدينين، ففي جمهورية تشيكا 90 في المئة من الناس يقولون بأنهم لا يؤمنون بالله، وفي فرنسا يعتقد كثيرون أنهم مسيحيون لأنهم ولدوا كذلك، وهم لا يتقيدون بتعاليم الدين المسيحي ولا يحضرون قداسًا في الكنيسة، بل يعتقدون أن الدين مات وبات شيئًا من الماضي.

إذا كنت شخصًا متدينًا، رجلًا أو امرأة، ينظر إليك على أنك إنسان متخلف ولا تريد أن تتبنى أفكار العصرنة والحداثة، وأما عن العودة إلى المسيحية لدى بعض الأحزاب، فهي ليست سوى شعور بالانتماء إلى المسيحية المتجذرة في التاريخ الأوروبي والاستناد

---

(59) هندي ورتبلات، أوقفوا الحرب، ص 119.

(60) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 29، 213.

(61) كورث، «الولايات المتحدة بوصفها قائدًا حضاريًا»، ص 98 -99.

إليها بوصفها عنصرًا سياسيًا أكثر منه دينيًا(62). في المعدل المتوسط، هناك في أوروبا الغربية ما بين 25 إلى 30 في المئة من السكان يؤمنون بالحياة الآخرة، وإذا كان هذا العالم المهم الوحيد، فإن وفاة ابن أو ابنة في الحرب هي خسارة لا يمكن تعويضها، فالطفل لا يصعد إلى السماء أو يلتئم شمله بعائلته في حياة آخرة. من ثم، فإن معارضة الحرب تأتي من ازدياد تقييمهم أهمية الحياة(63)، ومع ذلك فإن هذه المعارضة، في ظل تراجع دور المسيحية في الغرب، لم تمنع الحروب ولم تقلل من معدلها، فالحربان العالميتان في القرن العشرين كانتا، بالدرجة الأولى، في أوروبا معقل المسيحية عبر التاريخ، كما أن التوسع الإمبريالي بلغ قمة مستواه في مرحلة تشدّق الغرب بالحرية وحقوق الإنسان.

يبدو أن الفكر العلماني قد تغلغل عبر السنوات إلى النفوس في أوروبا، وتجاوز الأمر ليس إلى فصل الدين عن الدولة، بل إنكار الدين في أساسه. الأمر يختلف نوعًا ما في الولايات المتحدة، وهي مركز "العقلنة الغربية"، فالتحديث والعلمنة لم يؤديا إلى اختفاء الدين أو يقللا من أهميته، فالولايات المتحدة تشهد على كل شيء، إلا اختفاء الدين، والفصل بين الدولة والكنيسة المثبت عام 1791 في التعديل الأول للدستور الأميركي ليس له هدف مرتبط بالعداء للدين، بل انطلق من مفهوم أن "دين الدولة" سوف يحد من الحرية الدينية لأصحاب المعتقدات الأخرى. من ثم، فإن الفصل كان يهدف إلى "الحرية في الدين" وليس "الحرية من الدين"، كما بدا في أوروبا(64).

إن أهم الحركات الأصولية المؤثرة في العالم توجد في الولايات المتحدة والهند، وليس في المنطقة العربية، كما قد يتوهم بعضهم، فالأصوليات المسيحية واليهودية والهندوسية أكثر انتشارًا وتأثيرًا وأهمية، من حيث الدور الذي تؤديه في مجتمعاتها، من الأصولية الإسلامية. تتميز هذه الأصوليات بأن لها رؤى وأجندة فكرية وفلسفية وسياسية طموحة تتخطى القضايا الدينية والروحية، وقد حققت بالفعل انتصارات في القدرة على التأثير في صياغة القرار الوطني والمسائل والأمور الحياتية الأخرى(65)، ولعل

(62) برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة (2012/10/17).

(63) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 230.

(64) مصطفى عمر التير ورولف فيغر سهاوس، دور الدين في المجتمع، حسن صقر (مترجمًا) (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010)، ص 174.

(65) فواز جرجس، «الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي»، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي، عبد الوهاب الأفندي وآخرون (محررون) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

قدرتها على التأثير في صنع القرار، أي قرار، عبر الوسائل الديمقراطية المتاحة، أدى إلى تدني مستوى استخدامها العنف، مقارنةً بمثيلاتها من الأصوليات في البلاد العربية.

بما أن المسيحية، بوصفها فكرًا، منفصلة أصلًا عن السياسة والشؤون الدنيوية الأخرى، فهي في الأساس فكر روحاني لا مادي. من ثم، فعندما دعا فلاسفة أوروبا إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة، فإنهم دعوا بذلك إلى العودة إلى أصولها، وهذا الأمر يجد صعوبة في الإسلام الذي نشأ دينًا ودولة. صحيح أن هناك من يرى أن الدولة التي أسسها الرسول ﷺ هي ناحية دنيوية، ولكن أفعال الرسول ﷺ بحد ذاتها جزء من التشريع، وذلك استنادًا إلى تعريف الحديث الذي يعد المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، فبحسب التعريف المتداول للحديث هو: ما ورد عن الرسول ﷺ كله، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ومن ثم لم ينتهِ الجدل بعد بين الفقهاء المسلمين حول علاقة الدين بالسياسة، كما سنوضح في المبحث الآتي.

الإسلام

في حين إن المسيحية رفضت استعمال العنف من الأساس، فإن الإسلام إذا لزم الأمر لم يمنع من الدخول في المنازعات المسلحة، وتم قبول فكرة الحرب على أنها وسيلة سياسية، غير أن المعاهدات التي عقدها الرسول ﷺ تدل على أن الإسلام على استعداد أيضًا لصنع السلام[66]. لقد اختلف الفقهاء في مدى قبولهم استعمال الحرب، أو ما يطلق عليه في الاسلام ''الجهاد''، وقد قسم العلامة يوسف القرضاوي (1929-) هؤلاء إلى ثلاث فئات[67]:

الفئة الأولى، وهي التي تريد إماتة الجهاد وتهيل التراب عليه وأن تسقطه من حياة الأمة، وأن تجعل همها ومبلغ علمها أن تربي الأمة على القيم الروحية والفضائل السلوكية، وتعد أن هذا هو الجهاد الأكبر: جهاد النفس والشيطان. وقد أيد هذه الفكرة

2002)، ص 153.

(66) Hans Küng "Religion Violence and Holy Wars" International Review of the Red Cross (June 2005) P. 260.

(67) الشروق، عدد 2398 (6 أيلول/ سبتمبر 2008).

الاستعمار وعملاؤه، بل إن الاستعمار البريطاني في الهند أنشأ القاديانية التي دعت إلى إلغاء الجهاد. الفئة الثانية، وهي التي تعلن الحرب على العالم كله، ممن حارب المسلمين أو وقف في سبيل دعوتهم أو فتن المسلمين في دينهم، ومن مد يد المسالمة والمصالحة، فلم يشهر في وجوههم سيفًا ولم يظاهر عليهم عدوًا، فالكفار كلهم عند هذه الفئة سواء، والكفر وحده سبب كاف لقتال غير المسلمين. الفئة الثالثة وهي فئة التوسط والاعتدال، فلم تقع لا في الإفراط ولا التفريط، وهي الفئة التي أيدت الحرب الدفاعية فقط.

الواقع أن الفئة الأولى لم تشغل بال الفقهاء المسلمين على مر التاريخ، بقدر ما شغلته الفئتان الثانية والثالثة، إذ إن المناقشة المحتدمة انصبت على كون الحرب دفاعية أم هجومية، وقد استندنا في هذا الموضوع إلى كتاب الباحث ماهر الشريف (تطور مفهوم الجهاد في الفكر الاسلامي)، وهو كتاب موثق توثيقًا محكمًا، ووفق هذا المرجع كان الإمام الشافعي (767– 820) هو أول من بلور فلسفة الجهاد القائمة على أنه ينبغي خوض الجهاد ضد الكفار، حتى إن لم يبادروا إلى الهجوم؛ لأن كفرهم يمثل في حد ذاته تعديًا على الإسلام وحقوق الله، ويحبذ الشافعي، في حالة امتلاك المسلمين القوة، أن يعلنوا الجهاد على المشركين كل عام على الأقل. لقد شارك ابن تيمية (1263– 1328) الشافعي في دفاعه المستميت عن الجهاد، وأسهم إسهامًا فاعلًا في بلورة عقيدته على أساس التميز بين "الجهاد المكي" الذي يتم بالعلم والبيان و"الجهاد المدني" الذي يتم بالنار والحديد، وقتال كل من يقف في مواجهة دعوة الإسلام، بل مقاتلة أي طائفة انتسبت إلى الإسلام وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة، كما قاتل أبو بكر مانعي الزكاة.

لقد سار أبو الأعلى المودودي (1903– 1979) على الخط نفسه، فالإسلام كما تصوره فكرة انقلابية، ومنهاج انقلابي يهدف إلى هدم نظام العالم الاجتماعي بأسره، كي يؤسس بنيانه من جديد. يرفض المودودي فكرة تقسيم الحرب إلى هجومي ودفاعي، بل عده هجوميًا ودفاعيًا في آن معًا، فهو هجومي لأنه يرفض المبادئ القائمة على غير الإسلام، وهو دفاعي لأنه مضطر إلى توطيد دعائمه والدفاع عن نفسه، ويرى أنه يمكن أن يتمتع أصحاب الديانات السماوية الأخرى بحرية ممارسة شعائرهم، ولكن لا يمكن أن تكون لهم حرية في تسيير دفة الحكم على منهاج ما أنزل الله به من سلطان.

تابع سيد قطب (1906– 1966) السير ذاته وخلص إلى أن الإسلام في جهاد دائم لا ينقطع أبدًا لتحقيق كلمة الله في الأرض، وهو مكلف بألا يهادن قوة من قوى الطاغوت

على وجه الأرض، وأن يواجه القوى التي تعترض طريقه بواحدة من ثلاث: الإسلام أو الجزية أو القتال. إن أهداف الجهاد هي دفع الأذى والفتنة عن المؤمنين وضمان حرية الدعوة وإزالة العقبات التي تعترض إبلاغها كلها. تبنى قطب التفسير القائل إن أحكام القتال التي وردت في العدو من سور القرآن قد نسختها الأحكام الواردة في سورة التوبة، وهي من أواخر ما نزل من القرآن، وبذلك حين تعرض تفسير الآية الخامسة من سورة التوبة "فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وخذوهم وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ". وقد تبنى قطب موقف بعض المفسرين الذين يطلقون على هذه الآية وصف "آية السيف"، ويعدون أنها ناسخة كل آية فيها أمر بالتسامح والتساهل مع المشركين وتوجب قتالهم إطلاقًا. بذلك، رفض قطب الرأي القائل أن الجهاد شرع للدفاع فقط، كما رد على الذين قالوا إن هناك تناقضًا في الإسلام، حين زعموا أنه فرض بالسيف في الوقت الذي قرر فيه أنه لا إكراه في الدين، وفسر ذلك بقوله: إن هؤلاء "يخلطون بين منهج هذا الدين في النص على استنكار الإكراه في العقيدة وبين منهجه في تحطيم القوى السياسية المادية التي تحول بين الناس وبينه، وتعبد الناس للناس وتمنعهم من العبودية لله".

رفض قطب رفضًا تامًا الفكرة القائلة بالمطامع السياسية والاقتصادية للحرب، فالإسلام كما يقول: "لا يعرف قتالًا إلا في سبيل الله، لا يعرف القتال للغنيمة ولا يعرف القتال للسيطرة ولا يعرف القتال للمجد الشخصي أو القومي، وهو يستبعد الحروب التي تثيرها القومية العنصرية، كما يستبعد الحروب التي تثيرها المطامع والمنافع، وكذلك الحروب التي يثيرها حب الأمجاد الزائفة للملوك والأبطال، وهو لا يقر سوى حرب مشروعة واحدة هي الحرب التي تهدف إلى تقرير الوهية الله في الأرض، ونفي غيرها من الإلهيات المدّعاة ودفع الذين يدعون الألوهية"[68].

هذا عن الاتجاه الذي أجاز الجهاد أسلوبًا هجوميًا ودفاعيًا، غير أن هناك اتجاه آخر يرى الجهاد دفاعيًا فقط ولا يجوز أن يكون هجوميًا، وقد مَثّل هذا الاتجاه عددًا من الفقهاء، مثل جمال الدين الأفغاني (1838– 1897) ومحمد عبده (1849– 1905) ويوسف القرضاوي (1926–) وغيرهم. كان الأفغاني من الفقهاء الذين عالجوا قضية الحرب والسلام، فعد الحرب من أقبح أعمال الإنسان على الأرض، وهي لا تنشأ إلا عن

(68) ماهر الشريف، تطور مفهوم الجهاد في الفكر الإسلامي (دمشق: المدى، 2008)، ص 23، 37، 39، 147– 149، 156– 165، 304.

إرادة ملك مسرف مغرور، أو عن تهويل أفراد يقبضون على زمام الأحكام ويغتنمون فرصة الحرب، ليكنزوا من ورائها الذهب والفضة، أو عن استهواء الناس باسم الوطن.

لا ينشأ الخلاف بين أهل الأديان إلا عندما يجري استغلال الدين، ولا سيما من بعض رؤساء هذه الأديان الذين يتاجرون بالدين ويشترون بآياته ثمنًا قليلًا، غير أن الأفغاني، على الرغم من بغضه الحرب، فقد دافع بحزم عن الحرب الدفاعية، وكانت مجلة (العروة الوثقى) التي أصدرها داعية إلى النضال والتحرر، وانتقد المسلمين الذين لا يبذلون أموالهم وأنفسهم في الدفاع عن أوطانهم، وعد صيانة الأمة الإسلامية من الأعداء أهم فرض من فروض الدين عند حصول الاعتداء، وسار الشيخ محمد عبده على نهج أستاذه الأفغاني، فعد الجهاد بالنفس بمعنى القتال أو الجهاد بالمال، مما لم يشرعه الله للمسلمين إلا للدفاع عن الحق وأهله وحماية الدعوة ونشرها، وأما الاعتداء فقد حرم، وعد من السيئات المكروهة عند الله، فالمشركون كانوا يبدؤون القتال من أجل إرجاع المسلمين عن دينهم، وكان قتال النبي ﷺ مدافعة عن الحق وأهله وحماية دعوة الحق، ولم تنحرف حروب الصحابة في صدر الإسلام عن هذا التوجه. أما ما كان بعد ذلك من الفتوحات الإسلامية فقد اقتضته طبيعة الملك، ولم يكن كله موافقًا أحكام الدين[69].

لقد أشار محمد سعيد البوطي (1929–2013)، وهو من أبرز المرجعيات الإسلامية في سورية، إلى أن الاعتقاد السائد أن الجهاد قد شرع بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة هو اعتقاد خاطئ، حيث حفل العهد المكي بالجهاد كما حفل به العهد المدني، وذلك الجهاد المكي الذي تمثل في مواجهة الرسول ﷺ المشركين ومن ورائه أصحابه بدعوتهم إلى الحق وثباتهم في مواجهة الشدة والإيذاء. أما بعد الهجرة وإقامة الدولة، فكان لا بد من التصدي بالقتال لكل من أقبل يتربص بأي من مقومات هذه الدولة، ومقاومة كل من أبى إلا أن يقاوم الدعوة الإسلامية القائمة على منهج التعريف والحوار ومقاتلة من أصّر من سكان الجزيرة العربية على عبادة الأوثان، ورفض البوطي الرأي القائل إن الأحكام الأخيرة قد نسخت أحكام المراحل السابقة وباتت هي الأحكام النهائية، فأحكام الجهاد هي حلقات متواصلة، وشهدت شرائع جهادية متعددة، وتنفذ شرعة كل منها في حالاتها الملائمة[70].

---

(69) الشريف، تطور مفهوم الجهاد، ص 50، 53، 56، 67.

(70) الشريف، تطور مفهوم الجهاد، ص 197- 199.

أما العلامة يوسف القرضاوي، فهو يرى أن قتال الكفار لا يكون لكفرهم، بل لعدوانهم، فالقتال لم يشرع لإكراه الناس على الدخول في الإسلام، بل شرع "لمنع الفتنة في الدين"، أي للوقوف في وجه مصادرة حرية الناس واضطهادهم من أجل عقيدتهم، بما يضمن للناس مناخ الحرية، إذا كان الإسلام يكره الحرب وينفر منها، إلا أنه إذا فرضت الحرب على المسلمين خاضوها بقوة وجسارة وصبر، غير أنهم أيضًا مأمورون بأن يقللوا من خسائرها البشرية والمادية ما أمكن، فلا يقتلوا إلا من يقاتل، وعليهم أن يستجيبوا لدعوة السلم إذا دعوا لها، ولو بعد وقوع الحرب[71].
يرى القرضاوي أن الحواجز المادية التي تحول دون نشر الدعوة قد زالت، ففي الزمان الماضي، بحسب تعبيره، كسرى وقيصر وأمثالهما من الطواغيت كانوا يقفون عقبة أمام نشر الدعوة، فكان لا مناص من إزاحتهم بالقوة، أما اليوم فقد أتاحت وسائل الاتصالات الحديثة، مثل الفضائيات والإنترنت، التغلب على هذه العقبات: "هذه الأدوات والآليات هي أسلحتنا القوية والمؤثرة في جهاد العصر، وهي تحتاج إلى جيوش جرارة من الدعاة والمعلمين والإعلاميين المدربين الأكفياء الأقوياء الأمناء المقتدرين على مخاطبة العالم وأممه بلغاته المختلفة وبلسان عصره وبأساليب عصره، ليبينوا لهم ويفهموهم ويؤثروا في عقولهم وعواطفهم"[72].

هذه المواقف، بشأن الجهاد في الإسلام، هي مواقف فقهاء مسلمين تخصصوا في الشريعة بالدرجة الأولى، ولكن ماذا عن مواقف مفكرين آخرين شغلوا أنفسهم بقضية الجهاد؟ الواقع أن كثيرًا من هؤلاء ربطوا بين الدين والمصلحة، سواء منها الاقتصادية أم الاستراتيجية، فالدكتور عبدالرؤوف سنو (1948-)، أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية، يرى أن الإسلام انتشر في بعض مراحله من دون فتوحات عسكرية، كما حصل في جنوب شرق آسيا من خلال الدعوة والتجارة، إلا أن الإسلام السياسي الذي انتشر من خلال الفتوحات، هو من أجل تأمين ما نسميه اليوم المجال الحيوي وإقامة إمبراطورية واسعة الأرجاء، عبر ضم أراضٍ وأقاليم وشعوب جديدة إليها، ومن ثم تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية، وإن ما تتذرع به الأدبيات الإسلامية -بحسب قوله- بأن الجهاد اقتصر على التوسع لنشر الدين الجديد فحسب، هو مجرد عباءة لتغطية أهداف سياسية واقتصادية، بل يؤكد سنو أن المصالح الاقتصادية هذه انعكست في التسامح مع أهل الذمة، كي يبقوا على ديانتهم وعدم دخولهم في الإسلام، فالذمي يدفع الجزية، وهي

(71) الشريف، تطور مفهوم الجهاد، ص 229- 231.

(72) الشروق، عدد 2398 (6 أيلول/ سبتمبر 2008).

دخل لبيت مال المسلمين، فإذا دخل في الإسلام قلت هذه الموارد، واستشهد بواقعة، عندما هبطت العائدات المالية للدولة الإسلامية بسبب دخول غير المسلمين في الدين الحنيف، إذ أجبر المنخرطون الجدد على الاستمرار في دفع الجزية إلى أن رفعها عنهم الخليفة عمر بن عبد العزيز[73].

هذا الرأي القائل إن الفتوحات الإسلامية كان هدفها سياسيًا واقتصاديًا، وليس نشر الإسلام، تعرض له أيضًا أستاذ اللاهوت هانز كونغ Hans Küng (1928-) الذي يرى أن قضية الحروب في الإسلام على أنها دفاعية هي قضية لا يمكن تأكيدها، فالحرب ضد الكفار "من أجل الله" التي دعا إليها القران الكريم كانت حافزًا أساسًا للمحاربين القبليين وقادتهم في شبه الجزيرة العربية في الحروب الأولى من التوسع، غير أن هذا الدافع كان أقل من ذلك في وقت الخلافة الأموية، حيث تم التخطيط للحروب بصورة استراتيجية في أماكن بعيدة، وقاتلوا بمساعدة عدد من القوات غير العربية.

أما الرأي القائل -وفق كونغ- أن الإسلام انتشر عن طريق السيف والنار فهو كلام غير صحيح، إذ كان الهدف الأساسي من الفتوحات الإسلامية المبكرة هو توسيع أراضي الدولة، وليس تحويل الناس إلى العقيدة الإسلامية، وكان مفهوما "دار الحرب" و"دار الإسلام" قد ظهرا مع مواصلة تطوير الشريعة الإسلامية. هذا التقسيم الثنائي أعطى انطباعًا بأن هدف كل مسلم تقي عليه أن يحول العالم غير المسلم إلى الإسلام، ومن ثم نشوب حروب دينية لا نهاية لها، ويؤكد كينغ أن مصطلح الجهاد يمكن بسهولة استخدامه لتحقيق مآرب سياسية[74]. لقد شاركه في ذلك بروس لورنس Bruce Lawrence (1941-) الذي عد الجهاد بمنزلة أيديولوجية، فهو يترجم الفكر إلى عمل، ويجيّش الالتزام من أجل قضية ينظر إليها على أنها عادلة وضرورية في آن واحد[75].

"لقد كانت الحرب مظهرًا واضحًا من مظاهر الحياة العربية قبل الإسلام، وكان لدى العربي إكبارًا وتعظيمًا للبطولة والشجاعة والاستعداد للخطر، وكان الاستيلاء على الأراضي أحد الأسباب المهمة للحروب التي خاضها العرب الأوائل قبل الإسلام،

(73) عبد الرؤوف سنو، «الفتوحات الإسلامية والتسامح الديني»، مجلة الحداثة (2009)، ص -131 138.

(74) Küng "Religion Violence and Holy Wars" P. 123 161.

(75) بروس لورنس، تحطيم الأسطورة: تخطي الإسلام للعنف، غسان علم الدين (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 269.

فقد دفع الجوع هذه القبائل إلى البحث عن الأراضي الخصبة للإقامة فيها، ومع ظهور الإسلام تحولت هذه الحروب إلى غاية جديدة هدفها نشر الإسلام. غير أن القرآن من ناحية أخرى يحتوي على صيغة مفصلة لتنظيم توزيع الغنائم، ما يدل على وجود هدف مادي للحروب الإسلامية، على الرغم من طابعها الديني. هكذا، فإن الفاتحين العرب لم يكتفوا بسعادة الآخرة فقط، بل كانوا يتوخون في "حروبهم المقدسة" الحصول على سعادة الدنيا والآخرة، وساعدهم في ذلك وجود قادة ملهمين استطاعوا دائمًا السيطرة على عقول جنودهم وقلوبهم، فوعدوهم بالدنيا والآخرة[76].

هذه النظرة المادية البحتة إلى الجهاد في الإسلام لم يتبناها مفكرو الغرب كلهم، فقد كتب جون إسبوزيتوJohn Esposito (1940-)، وهو أستاذ جامعي في الأديان والشؤون الدولية والدراسات الإسلامية بجامعة جورج تاون: "حتى المؤرخ العلماني، يجب أن ينظر إلى الإسلام بعده العامل الحاسم في توسع العرب، إذ لا يمكن فهم السبب في أن القبائل العربية التي استمرت على مر القرون تخوض الحروب ضد بعضها بعضًا، وعرفت بحرصها الشديد على استقلالها قد وضعت نفسها فجأة تحت إمرة القادة المسلمين طواعية. لقد كان الإسلام هو الذي قدم صيحة الحشد الضرورية وغرس في المحاربين البدو إحساسًا بأنهم يحاربون في سبيل هدف عظيم، ومهما كانت الدوافع المادية الأصلية للبدو، فإنهم وجدوا أنفسهم داخل حركة أعظم، وهي حركة ليست من صنعهم ولا يمكن تفسيرها، سوى في ضوء التدخل الإلهي في الشؤون الإنسانية"[77].

الواقع أن الإسلام بقي متجذرًا في وجدان المسلمين وعقولهم على مر الزمان، وقضية الجهاد بقيت وقود حركات التحرير في العالم العربي ضد الاستعمار الحديث، فمعظم هذه الحركات خرجت من عباءة الإصلاح الديني التي بدأها جمال الدين الأفغاني، وتجلى هذا الأمر في مصر والمغرب والجزائر وتونس وليبيا وفلسطين[78]، وكانت الأغنية العربية الوطنية التي تهدف إلى الحشد والتجييش في أيام الحروب لا تخلو من شعار "الله أكبر"، فقد ارتبطت أغنية "الله أكبر فوق كيد المعتدي" بحرب السويس عام 1956 وارتبطت أغنية "الله أكبر، بسم الله" بحرب أكتوبر 1973، وفي العراق استخدم صدام حسين

(76) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 215- 216.

(77) جون إسبوزينو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، قاسم عبده قاسم (مترجمًا)، ط 2، (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 53.

(78) حسن حنفي، «الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة»، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي، ص 60- 62.

(1937– 2006)، وهو ذو الأيديولوجيا البعثية العلمانية، الدين الإسلامي للحشد أمام الخطر الأميركي عام 1991، فأضاف إلى العلم العراقي عبارة ''الله أكبر''، وقد كتبها بخط يده، كما هو شائع.

إضافة إلى ذلك، فقد سوغت إيران الشيعية حربها مع العراق، خلال مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، على أساس ديني، فاستخدمت الأطفال في الحرب أمام جيش محترف ومدرب باسم الجهاد والاستشهاد، وصّور الخميني (1902– 1989) الحرب على أنها حرب بين الإسلام والكفر، وبين القرآن والإلحاد(79). وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تتعامل سرًا مع إسرائيل، كانت تدين علنًا الدولة اليهودية وتشكك في حقها في الوجود، وذلك استنادًا إلى مسوغات دينية، وفي الوقت التي كانت تنادي فيه بـ ''الموت لأميركا'' و''الموت لإسرائيل''، كانت القيادة في طهران تنحو بازدياد صوب البرغماتية، بضغط من الحرب مع العراق وتوسيع قنواتها مع الولايات المتحدة أو ''الشيطان الأكبر''، بحسب الوصف الإيراني، ومع إسرائيل من أجل السلاح وقطع الغيار الأميركية الصنع. لقد كانت فضيحة إيران- كونترا إحدى الصفقات السرية التي بموجبها قامت إدارة الرئيس ريغان بتسليم إيران أسلحة وقطع غيار، مقابل إطلاق سراح مواطنين أميركيين كانوا محتجزين في لبنان من حزب الله الموالي لطهران(80).

ظهر الاستعمال السياسي للدين بوضوح عندما أعلن السلطان العثماني السني، بعيد اندلاع الحرب العالمية الأولى، الجهاد ضد الدول الأوروبية المعادية لألمانيا، فهو جهاد ضد دول مسيحية، ويعمل لصالح دولة مسيحية أخرى حليفة للسلطان، وقد شاركته في ذلك أيضًا المرجعيات الشيعية في العراق، في الوقت الذي أعلن فيه الشريف حسين (1854– 1931) الجهاد؛ متحالفًا مع بريطانيا. إن المدهش في الأمر أن تقوم دول غير إسلامية باستعمال الجهاد لتعبئة المسلمين لمصلحتها، ففي الحرب العالمية الثانية كانت الإذاعات الألمانية الناطقة باللغة العربية تفتتح بثها الصباحي بآيات من القرآن الكريم، وتذيع تصريحات المفتي الحاج أمين الحسيني (1895– 1974) الداعي إلى الجهاد ضد الحلفاء، وكان بعضهم في دوائر الخارجية الألمانية والمقربين من هتلر (1889– 1945)

---

(79) لورنس، تحطيم الأسطورة، ص 310.

(80) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، أمين الأيوبي (مترجمًا)، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008)، ص 53- 63.

يعملون على تحريض المسلمين ضد الحلفاء، من دون استخدام مصطلح الجهاد، فكان هاينريش هيملر Heinrich Himmler (1900– 1945)، وهو الرجل القوي والمقرب من هتلر، معجبًا بالجهاد والاستشهاد، حين قال: "أنا لست ضد الإسلام، فهو يعلم الناس ويعدهم بالجنة، إذا حاربوا وماتوا. إنه دين عملي وجذاب بالنسبة إلى الجنود"، وعلق عبد الرؤوف سنو على هذا بقوله: "على الرغم من أن الجهاد هو مصطلح إسلامي ومصدره إسلامي ويحتل موقعًا أصيلًا في الشرع الإسلامي، إلا أن ألمانيا هي التي أعادت إحياءه من جديد، خدمةً لمصالحها، وقد أدرك الأميركيون أهمية الجهاد، فقاموا بتقليد الألمان والوقوف وراء إعلان الأفغان الجهاد ضد الشيوعية السوفياتية، عند غزوها أفغانستان[81].

إذا كانت القومية قد حلت مكان الدين المسيحي في أوروبا أو نافسته على الأقل، فإن الإسلام كما لاحظ لورنس "ما زال يحتفظ بقوة رمزية مستقلة عن القومية، إضافة إلى أن الإسلام يطرح عملًا براغماتيًا بوسعه تحدي الأيديولوجيات القومية، وهو غالبًا ما يفعل ذلك". من جهة أخرى ومقارنةً بالمسيحية أيضًا، لم يقم الحكام المسيحيون بتسخير سلطة النص الديني لمآرب سياسية، إلا بعد أن أصبحت المسيحية ديانة الدولة، أي بعد حوالى 300 سنة من دعوة المسيح[82]، في حين أن الإسلام، خلافًا للمسيحية، لا يستند إلى الروحانيات فقط، بل هو دين ارتبط بمناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جميعها، وذلك منذ عصر النبي ﷺ، أي إنه منذ بدايته نشأ بوصفه دينًا ودولة.

كانت مصر هي نقطة الانطلاق للحركات الإسلامية السياسية الحديثة، وذلك عندما شرع حسن البنا (1906– 1949) في تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، حيث كان يعمل على تطوير حركة شعبية عريضة القاعدة، وتكوين جيل من القادة ذي تعليم حديث بتوجهات إسلامية، ليكون على استعداد لاتخاذ مكانه في كل قطاع من قطاعات المجتمع، في حين أن المودودي في الهند، حين أسس الجماعة الإسلامية، كان يهدف إلى تدريب "صفوة دينية" من القادة الذين سوف يتسلمون السلطة، وبذلك فإن البنا كان يسعى إلى ثورة اجتماعية، أكثر من كونها ثورة سياسية عنيفة، وتأسيس الدولة الإسلامية يتطلب ضرورة تدريجية[83]. أما سيد قطب 1906– 1966)، فقد تحول من

(81) صحيفة اللواء (9/ 2005/12).

(82) لورنس، تحطيم الأسطورة، ص 39، 282.

(83) إسبوزينو، التهديد الإسلامي، ص 186، 187.

الفكر المبني على الاعتدال إلى الفكر السياسي المتشدد في عهد الرئيس جمال عبدالناصر (1918– 1970)، "فبنى مكونات الفكر المتشدد، من خلال سجنه وتعذيبه المتوحش اللذين تحولا إلى فقه سياسي متشدد مؤصّل للعنف والانعزال، وقد وجد في هذا التشدد تعويضًا نفسيًا عن العنف والقمع اللذين أنزلهما النظام في نفسه وجسده"[84]، مما حداه إلى نتيجة مؤداها أن "محاولات التغيير من داخل النظم المسلحة القمعية كانت سدى، وأن الجهاد هو السبيل الوحيد إلى فرض نظام إسلامي جديد"، فالجهاد، بوصفه نضالًا مسلحًا دفاعًا عن الإسلام ضد الظلم، صار هو السبيل الوحيد إلى المقاومة ضد الحكومات القمعية أو التهديد الخارجي من الشرق والغرب.

بذلك صارت معادلة قطب هي نقطة البداية عند كثير من الجماعات المتشددة[85]، فقام شكري مصطفى (1942– 1978) بتأسيس الجماعة المعروفة بجماعة التكفير والهجرة، وصالح سرية قائد تنظيم الفتية العسكرية وعبود الزمر (1948–) مؤسس جماعة الجهاد وأحد قادتها، وعمر عبد الرحمن (1938– 2017) قائد الجماعة الإسلامية، وهي فرع من تنظيم الجهاد. لقد اتهم عبد الرحمن أي نظام يتبنى المبادئ الغربية بالكفر والجاهلية وحلل إسقاطه بالقوة، كما عد الحاكم الذي ينتهك النصوص القرآنية حاكمًا كافرًا يجب قتله، ولذلك عد محرضًا على اغتيال الرئيس المصري أنور السادات[86] الذي اغتالته جماعة الجهاد عام 1981، استنادًا إلى مدونة كتبها منظرها محمد فرج، وعنوانها (الفريضة الغائبة)، ويصر فيها على أن الجهاد هو الركن السادس في الإسلام، وأن النضال المسلح فرض عين على "المسلمين الحقيقيين" كلهم، لكي يصححوا شرور المجتمع: "لا شك في أن الميدان الأول للجهاد هو استئصال أولئك الحكام الكفرة، وأن يستبدلوا بنظام إسلامي كامل[87]".

في مقابل الفكر المتشدد المبني على العنف، هناك اتجاه آخر يدعو إلى التعددية، فهناك المفكر الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا (1942–) الذي يرى أن "التعددية هي قبول الاختلافات السياسية والاقتصادية والدينية والعرقية وغيرها، فالاختلاف

(84) أحمد الموصللي، «رؤية الحركات الإسلامية لمفاهيم الديموقراطية والتعددية السياسية في العالم العربي»، في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي.

(85) إسبوزينو، التهديد الإسلامي، ص 193.

(86) الموصللي، «رؤية الحركات الإسلامية»، ص 144- 146.

(87) إسبوزينو، التهديد الإسلامي، ص 139.

هو ميل طبيعي إنساني وحق مقدس؛ لأن القرآن الكريم يشرعن الاختلاف بأنواعه جميعها، وحتى الهوية والانتماء. أما الدكتور حسن الترابي (1932– 2016)، وهو المفكر الديني والسياسي، فيقر بأن المشروعية العليا لله، غير أن المشروعية السياسية والعملية للناس الذين يبرمون عقدًا بينهم وبين الحاكم الذي يختارونه لتنظيم شؤونهم، وحكم الحاكم ليس أكثر من تفويض شعبي لخدمة مصالح المجتمعات، كما أن تشكيل المجالس التمثيلية ضرورة لضبط إمكان تسلط الحاكم من دون وجه حق. كذلك فإن المفكر التونسي راشد الغنوشي (1941–) يذهب إلى حد الموافقة على إقامة الأحزاب العلمانية، بما فيها الشيوعية، وذلك أن مشروعية أي نظام تتوقف على ما يرتئيه المجتمع، ولو كان غير ديني، وهو يصر على أن ذلك ليس انتهاكًا للدين الذي ينص على حرية المعتقد والتعددية[88].

هذا على صعيد الفكر، وأما على صعيد الممارسة ومن الناحية التاريخية، فإن عنف السلطة في الدول الإسلامية قد سبق عنف الحركات الاسلامية المتشددة، فالعنف الديني والعلماني الشعبي الموجهة ضد الأنظمة هو في حقيقة الأمر رد فعل على عنف السلطة واستبدادها، وهي تلك السلطة التي لا تريد أن تميز بين معتدل ومتشدد؛ لأنها لا تريد أي مشاركة شعبية حقيقية في السلطة[89]، سواء أكانت إسلامية أم علمانية. إن تاريخ الحركات الإسلامية، في مصر والجزائر وتونس، يوضح أنه حينما تلجأ الأنظمة إلى إنكار المشاركة السياسية أو تقوم بقمع الحركات، فإن العنف غالبًا ما يجلب العنف، وأن قمع الدولة وعنفها ينتج عنه استجابات عنيفة، في ما يعد دفاعًا مشروعًا عن النفس ضد قهر الدولة. أما الدول التي سمحت للحركات الإسلامية بالعمل السياسي والمشاركة الحرة في الانتخابات، فلم تلجأ فيها هذه الحركات إلى العنف ولم تشكل أجنحة عسكرية، مع العلم أن الإسلام قد استخدم من الأنظمة السياسية نفسها، لتسويغ الديمقراطية والديكتاتورية والجمهورية والملكية[90]. لقد استندت إلى الإسلام بعض الأنظمة، لإضفاء الشرعية على حكمها، ففي الأردن يستند الحكم الملكي إلى نسب العائلة الهاشمية الممتدة في نسبها إلى النبي محمد ﷺ، وفي المغرب الملك هو "أمير المؤمنين"، وفي السعودية هو "خادم الحرمين الشريفين"، والمؤسسة الدينية لها حضور واضح في

(88) الموصللي، «رؤية الحركات الإسلامية»، ص 131، 132، 136.

(89) الموصللي، «رؤية الحركات الإسلامية»، ص 148.

(90) إسبوزينو، التهديد الإسلامي، ص 289، 330، 371.

صنع القرار، ولا يكاد يخلو دستور عربي من بند ينص على أن الإسلام هو دين الدولة.

أحيانًا، يُفترض أن المجندين في الحركات الراديكالية مبعدون وهامشيون وشاذون أو غير طبيعيين، غير أن الأبحاث تشير إلى غير ذلك، فأستاذ علم الاجتماع السياسي سعد الدين إبراهيم (1938-) توصل في دراسة عن مصر إلى أن هؤلاء الشباب يعدون نموذجًا للشباب المصري الطموح، فهم شباب في أوائل العشرينات ومن خلفية ريفية أو من مدن الأقاليم ومن الطبقة الوسطى، مع حافز لتحقيق إنجاز كبير وحراك صاعد ولديهم مؤهلات علمية في العلوم أو الهندسة، ومن عائلات مترابطة وعادية[91]. في مصر، يلاحظ أن الطلاب، من دارسي العلوم التقنية والتطبيقية والمؤهلين بصورة جيدة ولديهم مطامح كبرى، كان لهم دور مهم في الحركات الإسلامية الراديكالية، بخلاف الطلاب القادمين من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية[92]. وقد نقلت صحيفة الغارديان، في عددها الصادر يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر 2015 أن مارتن روز Martin Rose، وهو مستشار المجلس الثقافي البريطاني في شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد أكد هذه الظاهرة، ليس في مصر فقط وإنما في المستوى العالمي، وفسر هذه الظاهرة بناءً على ما أسماه "العقلية الهندسية Engineering Mindset"، أي تفسير الظواهر بالصواب والخطأ أو بالأبيض والأسود، وهو ما يتوافق مع طريقة التدريس في تلك الكليات، ويعوق الطالب عن التفكير بالطريقة النقدية، بحسب قوله.

نحن نميل إلى تفسير سهاوس بشأن هؤلاء الطلاب، لما لديهم من مؤهلات عالية وأذكياء، بل إن مستوى الذكاء لديهم في الغالب ربما يفوق أقرانهم في الكليات الإنسانية، وهم يبحثون عن الارتقاء في العمل، ولكن عندما لا يجدون الفرص المناسبة أمامهم، في ظل سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية، فإن جزءًا منهم لا بد أن يسلك طريق العنف؛ مستندًا إلى أيديولوجية معينة، أيًا كانت الأيديولوجية. أما القول إن هؤلاء الطلاب يفتقدون الطريقة النقدية، ففيه أيضًا نظر، إذ عادةً لا يقبل طلاب الكليات العلمية بـ "الصح" إلا بعد الإثبات، والإثبات الرياضي Mathematical Proof بالدرجة الأولى، وهو طريقة تختلف عن "الصح والخطأ" في الأديان، والبحث عن الإثبات ربما يزيد من احتمال النقد والبحث عن الحقائق، ومن ثم فإن المستوى الفكري العالي لدى هؤلاء، في ظل أوضاع تعمل على كبح جماحهم، يولد لديهم تفكيرًا متطرفًا.

(91) إسبوزينو، التهديد الإسلامي، ص 205.

(92) عمر وسهاوس، دور الدين، ص 180.

الديانات غير السماوية

هي الديانات السائدة في شرق آسيا وجنوب شرقها، مثل البوذية والهندوسية والسيخية والكونفوشيوسية، ويطلق عليها مجازًا ''ديانات''؛ لأن معتنقيها يؤمنون بأن أفكارها مقدسة ولا يمكن المساس بها. بدايةً، فإن البوذية معروفة بتعاليمها الداعية إلى الحب والرحمة، والهدف النهائي للشخص الذي يتبع البوذية هو تحقيق السلام الداخلي المثالي، فتيرافادا Theravad هو الكتاب المقدس الأهم لدي البوذيين، ومنه يستمدون القيم الأخلاقية معظمها في المجتمع البوذي، ولا يحتوي على أي نص يسوغ العنف وسيلةً لتحقيق أي غاية، بل يعد الحرب والصراع نوعًا من الشر، ويعد الرهبان البوذيون أن مهمة الدين هي التجرد والرحمة والهدوء وعدم العنف والتغلب على الشوائب النفسية، وإعطاء أهمية أقل للقومية الدينية أو الإصلاح الاجتماعي.

مع ذلك، فهناك من يعلن أنه لا يوجد تناقض بين تعاليم البوذية والدعوة إلى الحرب، من أجل المحافظة على البوذية وحمايتها، وهذا التناقض الواضح يعود إلى الانتقال بالبوذية من تعاليم دينية أخلاقية إلى دين اعتمد على إرث ثقافي سياسي، والتحول من تعاليم أخلاقية إلى وظيفة اجتماعية وسياسية تخدم مصالح فئة ضيقة في الصراع العرقي، كما هو الحال في المجتمع السنهالي. إن الصراعات النفسية الداخلية والصراعات الموجودة في المجتمع جميعها تعود إلى أسباب سيكولوجية، بناءً على تعاليم البوذية، والحروب وفقًا لرأي بوذا تنشأ في العقول، وما دام الناس يفتقرون إلى فهم الطبيعة الميكانيكية لردود الفعل الناتجة عن الدوافع السيكولوجية، فلا يمكن تجنب الصراع في المجتمع، ويعد السعي الأناني وراء الملذات والمتع الحسية (كاما Kama) السبب الجذري للصراع، وهؤلاء الأشخاص الذين يسعون وراء ذلك غير محررين من الجشع والحقد والوهم، وهذه هي الأسباب الأساسية للحروب التي تدعو البوذية إلى التخلص منها[93].

الحالة الوحيدة في المصادر الدينية البوذية التي تتحدث عن النصر أو الفتوحات والسيطرة تكمن في المبدأ السياسي المسمى كاكافاتي Cakkavatti الذي يعني غزو الأراضي، ليس بقوة السلاح وإنما من خلال المبادئ الأخلاقية. أما فكرة الحرب العادلة التي تنطوي على استخدام أسلحة الحرب والعنف، فهي غائبة بصورة واضحة في الشريعة البوذية، والحرب

---

(93) PD. Premasiri "A Righteous War In Buddhism" in: Buddhism Conflict and Violence in Modern Sri Lanka edited by Mahinda Deegalle (USA and Canada: Routledge 2006) Pp. 79– 82.

عند بوذا لا تولد أفكارًا نافعة، بل أفكار الحقد والكراهية، ويعد الدفاع عن النفس حالة اضطرارية لخوض الحرب. مع ذلك، فإن البوذية في هذه الحالة تدعو إلى الابتعاد عن القسوة غير الضرورية أو إلحاق الضرر بالأبرياء، بل تدعو إلى العفو حتى عن العدو المهزوم[94]، وتاريخ الديانة البوذية لا يسجل صراعات دموية تذكر بين طوائفها.

لقد حدثت بعض الصراعات الحادة بين بعض دول الشرق الأقصى، ولكنها كانت عابرة ولم تؤثر في العلاقة الحميمة بين تلك الطوائف في إطار الديانة الواحدة[95]، فالبوذية هي العقيدة الوحيدة التي قلما نجد حروبًا ومعارك بين فئاتها، ولم يكن بين البوذيين مذابح طائفية، بل يعد التسامح والمحبة ركني البوذية وأساسها، فبوذا ضد الحروب والدم البشري أغلى من أي شيء مادي[96]. إن البوذية لا تسعى إلى التوحد في ما بينها عبر الحدود الوطنية، وهي لا تسعى إلى الخلاص الديني من خلال الحروب، كما هو الحال في الحروب الصليبية، وهي لا تملك عقيدةً أو تاريخًا يدل على تعبئة المجتمعات الدينية للتصرف بعنف ضد الكفار[97].

مع ذلك، فقد تم تسيس الدين من الحكومات في بورما، وباستثناء الاستعمار البريطاني، فإن الحكومات البوذية جميعها منذ الاستقلال عام 1948 اهتمت بالحصول على الدعم الشعبي والشرعية في أثناء الأزمات الدستورية أو في حالة غياب الدستور تمامًا من خلال البوذية، كما تم استدعاء المشاعر القومية لصرف انتباه الرأي العام بعيدًا من الأزمات الأخرى، مثل نقص المحصول الزراعي وإفلاس البنوك وشبكة التظاهرات المناوئة للحكومة، ففي عام 1997 حدثت أعمال شغب ضد المسلمين في بورما من البوذيين. حول أسباب ذلك، ذكرت بعض المجموعات البوذية وبعض وكالات الأنباء الأجنبية أن تلك الأزمة مفتعلة، وقد أثارها النظام في محاولة منه لصرف انتباه الرأي العام عن احتجاجات بعض المزارعين ضد السياسة الزراعية للحكومة، في وقت تبنت فيه الحكومة الرواية الرسمية القائلة إن سبب الشغب كان بسبب تعدي أحد

(94) Premasiri "A Righteous War In Buddhism" Pp. 81- 84.

(95) د. ت. سوزوكي، التصوف البوذي والتحليل النفسي، ثائر ديب (مترجمًا)، ط 2، (اللاذقية: دار الحوار، 2007)، ص 13.

(96) علي زيعور، الفلسفة في الهند: قطاعاتها الهندوكية والإسلامية المعاصرة مع مقدمات عن الفلسفة الشرقية في الصين (بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1993)، ص 151، 152، 292.

(97) Juliane Schober "Buddhism Violence and the State in Burma (Myanmar) and Sri Lanka" Pp. 7– 9: http://www.phil.unipassau.de/fileadmin/dokumente/lehrstuehle/korff/pdf/conferences/paperj.schober.pdf.n.d.

المسلمين على فتاة بوذية واغتصابها، فكانت تلك الأحداث عملية انتقام.

من الجدير بالذكر أن هناك تماهي قوي بين البوذية من جهة والقومية من جهة أخرى، في كل من بورما وسيرلانكا، غير أن الرهبان تاريخيًا في بورما بعيدون عن الشؤون السياسية، في حين أن الرهبان في سيرلانكا استطاعوا أن يتبوؤوا مناصب سياسية مهمة في الدولة، فكان لهم الحق في التصويت والترشح للمناصب السياسية، وعدوا أن لديهم وصاية أخلاقية في الدفاع عن الأمة السيريلانكية، وبذلك قاموا بدور مهم في تعبئة الشعب، في أثناء الحرب الأهلية الدموية في الستينيات من القرن العشرين، وهي الحرب التي دارت رحاها بين التاميل الانفصالين والبوذيين السنهال[98].

أما الهندوسية، فهي لا تحبذ استخدام الحرب وسيلةً لتسوية النزاعات، غير أنها من جهة أخرى لم تمنعها وقت الضرورة، ففي الهند القديمة كان هناك تأكيد أهمية القوة العسكرية وضرورتها والمحافظة عليها بصورة دائمة، حتى في أوقات السلم. مع ذلك، فقد كان لا بد من استنفاد الوسائل السلمية جميعها، من التفاوض والاسترضاء عن طريق تقديم الهدايا إلى العدو أو التهديد، وأخيرًا الاشتباك المسلح وهو الوسيلة الأخيرة. لقد نصت الملاحم والنصوص السنسكريتية على نوعين من الحرب، وهما الحرب العادلة Righteous War والحرب غير العادلة Unrighteous War، وقد أكد قانون الحرب في الهند القديمة التفريق الواضح بين المدنيين والمقاتلين في أثناء الحرب، ففي ريج فيدا Rig Veda، وهو أحد الكتب المقدسة لدى الهندوس، من التعاليم ما ينهى عن مهاجمة المرضى وكبار السن والأطفال والنساء[99]. هذه التعاليم تؤكد أن مفهوم الحرب المقدسة لم يكن غائبًا عن الكتب المقدسة الهندوسية، بما فيها البهاغافاد غيتا Bhagavad- Gita الذي اشتمل حقيقةً على هذا المفهوم[100].

مع ذلك، فإن معتنقي الهندوسية لا يختلفون عن غيرهم من ناحية أدلجة الدين وتسويغ العنف، فهناك اعتقاد واسع النطاق أن الهندوسية، وفق ممارستها التقليدية في الهند، تسمح في مجملها بتعايش الديانات المتعددة معًا، غير أن القومية الهندية الحالية عملت

(98) Juliane Schober "Buddhism".

(99) Manoj Kumar Sinha "Hinduism and International Humanitarian Law International" Review of the Red Cross (June 2005) Pp. 287- 290.

(100) Premasiri "A Righteous War In Buddhism" Pp. 79.

على تحريف الهندوسية وتحويرها بتسيسها الدين، أي استغلال الدين وإثارة المشاعر الدينية، بطريقة تعود عليها بالنفع ومن أجل تحقيق أهداف سياسية. من ثم، فقد جعلت الدين قوة مقسَّمة ولا توفر أساسًا مشتركًا يلتقي عليه أتباع الديانات المختلفة(101)، فقد قام الدين بدور محوري في جدول أعمال سانغ باريفار Sangh Parivar، وهي أكبر المنظمات الهندية تطرفًا والداعم لحزب بهاراتيا جاناتا BJP.

على الرغم من أن الله لا يعد فكرة محورية في الهندوسية، كما هو الحال في الإسلام والمسيحية، فالهندوسية متنوعة ومعقدة وتشمل أعدادًا لا تحصى من الآلهة ولا يوجد فيها سلطة مركزية، ومن ثم فان العنف الطائفي الذي ترتكبه الأصولية الهندوسية لا ينبع من الإيمان بالله، بل من الضرورات السياسية إلى حد كبير، فالقادة الذين لا يتمسكون بالدين لعبوا بورقة الطائفية لكسب الأصوات في الانتخابات النيابية وصرف انتباه الناس عن فسادهم(102)، فكان لأعمال العنف في ولاية أوتار براديش التي تعد كبرى ولايات الهند، من حيث عدد السكان، دور أساسي في الاستقطاب السياسي الحاد في مستوى الولاية، فانتخب فيها 80 نائبًا من مرشحي حزب بهاراتيا جاناتا في مجلس النواب الهندي عام 2014، وكذلك الحال مع السياسي جيريراج سينغ الذي ضمن مقعدًا وزاريًا بسبب عدائه الشديد للمسلمين(103).

كذلك قام الدين بدور مهم في سياسة الهند الخارجية، بشأن قضية كشمير المتنازع عليها مع جارتها باكستان، فعندما استقلت الهند عام 1947 سيطر العلمانيون على زمام الحكم، وهم الذين أخضعوا الهند لثلاثة مبادئ رئيسة: العلمانية والفدرالية والديمقراطية. في تلك المرحلة رأت النخب الحاكمة في الهند، ومنهم نهرو Jawaharlal Nehru (1889– 1964)، وهو أحد مؤسسي الهند الحديثة، أن قضية كشمير ذي الأغلبية المسلمة تعد رمزًا للقومية العلمانية، غير أن هذا الاتجاه بدأ بالتراجع منذ ثمانينيات القرن العشرين، فتراجع حزب المؤتمر العلماني لمصلحة حزب بهارتيا جاناتا الهندوسي

---

(101) باري، الثقافة والمساواة، ص 53.

(102) Greg Austin Kranock Todd and Thom Oommen "God and War: An Audit & an Exploration" P. 33: http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/world/04/war_audit_pdf/pdf/war_audit.pdf

(103) براكريتي غوبتا، «تنامي الأصولية الهندوسية يهدد نسيج الهند الاجتماعي وثقافتها العلمانية التعددية»، الشرق الأوسط (20 نيسان/ أبريل 2015).

المتشدد[104]. مع ذلك، فإن قضية كشمير بقيت تمثل أهمية استراتيجية للهند، ما جعلها شديدة التمسك بها منذ الاستقلال، على الرغم من الأغلبية المسلمة فيها والحروب التي خاضتها واستنزفت من مواردها البشرية والاقتصادية كثيرًا. أما من الناحية الدينية، فإن الهند تنظر إلى كشمير على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعدها قائمة على أسس دينية، ما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد، كما أن الهند تخشى أنها إذا سمحت لكشمير بالاستقلال، على أسس دينية أو عرقية، أن تفتح بابا لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقو ديانة معينة[105]، وفي ظل حكم حزب بهارتيا جاناتا الهندوسي، فمن المحتمل أن يزداد التشدد في هذه القضية.

الأمر مشابه بعض الشيء في الكونفوشيوسية، فالسياسة في الفكر الكونفوشيوسي هي فرع أساسي من علم الأخلاق، وما تسمى "القاعدة الذهبية" تنص على "الشيء الذي لا تريده لنفسك لا تفعله للآخرين"، وجوهر الفضائل الكونفوشيوسية احترام الآخرين والرحمة في ما بينهم، فقد عارضت الكونفوشيوسية الحرب بصورة عامة، واعتقدت أن العنف لا يمكن أن يحقق سلامًا دائمًا. أما في المستوى الداخلي للدولة، فإن معلمي الكونفوشيوسية فضلوا تحقيق الأمن والسلام عن طريق حيازة ثقة الشعب بالحكومة وليس بقوة السلاح، وأن السلام والوئام في العالم يتأتى عن طريق الفضيلة.

مع أن منظري الكونفوشيوسية نظروا إلى الأمم المجاورة للصين، وهي "المملكة الوسطى"، على أنها من البرابرة، غير أنهم لم يسوغوا شن الحرب العدوانية عليهم أو غزوهم لإخضاعهم لسلطة الصين، ولا تحتوي الكونفوشيوسية على مفهوم العدالة الإلهية ولا فكرة السلام عن طريق المجتمع الديني، ومع ذلك فقد أجازت الكونفوشيوسية الحرب في بعض الحالات؛ مستندة بذلك إلى سياقها الأخلاقي، فالسلام والوئام هما المثل السياسي الأعلى. مع ذلك، فإذا لم يتحقق الوئام بصورة طبيعيو أو كان هناك عقبات من صنع الإنسان، فإن الحرب تكون وسيلة لإزالة هذه العقبات، وبذلك فإن الحرب ضرورية من أجل العدالة ورفع الظلم عن الشعب ومنع الفوضى ومعاقبة المذنبين.

---

(104) Carolyn C James and Zdamar O¨ Zgu¨ R O¨ "Religion as a Factor in Ethnic Conflict: Kashmir and Indian Foreign Policy" Terrorism and Political Violence (2005) Pp. 453 460.

(105) محمدعبد العاطي، كشمير: نصف قرن من الصراع، الجزيرة نت.

لقد سوغت الكونفوشيوسية للشعب إطاحة الحاكم الظالم وغير الأخلاقي، من خلال الانتفاضة والثورة عليه، ومع ذلك فإن الكونفوشيوسية رأت أن الحرب يجب أن تكون الوسيلة الأخيرة لحل النزاع ودعت إلى تقليل الإصابات والمعاناة إلى أدنى حد ممكن، ويبدو أن تسويغها للحرب تشابه بالتقليد المسيحي الذي ظهر في ما بعد، وإن كان بعبارات وتأكيدات مختلفة. لقد استمرت الإمبراطوريات المتعاقبة جميعها في الصين في اقتباس بعض الأفكار الكونفوشيوسية، وأضافت إليها ما يلائم استراتيجيتها، وذلك لتسويغ حروبها مع الآخرين، ومع أن كونفوشيوس ربط بين الحرب والأخلاق، فإن التاريخ الصيني اصطبغ بثقافة حربية فريدة، مثل شن الحرب بمسوغات أخلاقية، إذ إن كل طرف في النزاع يدعي نشر الفضيلة[106].

كذلك الحال عند ديانة السيخ، فهي تدعو بحسب مؤسسها ناناك Nanak (1469–1539) إلى نبذ العنف والتطرف والعنصرية، وقد أكد ناناك والمعلمون الأربعة الذين جاؤوا بعده أن العقيدة السيخية هي عقيدة سلام وإنسانية، غير أن مقتل معلمهم الخامس، ثم معلمهم التاسع، قد دفع إلى انقلاب في مبادئ العقيدة، فجاء معلمهم العاشر كوبند، وهو الأخير وخاتم المعلمين بحسب تعاليمهم، ليؤكد استخدام القوة، وذلك حين قال: "إذا فشلت الوسائل السلمية جميعها في التصدي للاضطهاد، فمن حقك أن تسحب سيفك[107]".

القومية

يمكن تعريف القومية بأنها "الاعتقاد بأن الأمة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي"، وهذا التعريف يفترض أن الجنس البشري ينقسم طبيعيًا إلى أمم متمايزة، وأن الأمة هي أكثر وحدة ملائمة، وربما الوحدة الوحيدة الشرعية للحكم السياسي. لذلك، فقد عملت القومية السياسية الكلاسيكية على جعل حدود الدولة متطابقة مع حدود الأمة،

(106) Xinzhong Yao "Conflict Peace and Ethical Solutions: A Confucian Perspective on War" Sungkyun Journal of East Asian Studies (2004) Pp. 89- 111.

(107) هاشم همام الآلوسي، السيخ في الهند: صراع الجغرافية والعقيدة (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001)، ص 34، 36، 43.

ومن هنا يتطابق الانتماء القومي والمواطنة داخل ما يسمى الدولة- الأمة[108]. القومية بالمفهوم السوسيولوجي التاريخي، كما عرفها المفكر القومي الدكتور نديم البيطار (1924- 2014)، هي "طرق تفكير وشعور وسلوك متماثلة ومهيمنة نسبيًا، وتتغير مع حركة التاريخ وتحولاتها الجذرية".

من ثم، فالهوية القومية ناتجة عن تفاعلات اجتماعية واقتصادية وتاريخية وفكرية، ولا يرثها أي شعب من تركيب نفسي أو جوهر متأصل فيه، وليست ردًا فطريًا أو غريزيًا، وبما أن العوامل التي تشكل القومية هي عوامل متغيرة، فإن الهوية القومية أيضًا هي الأخرى متغيرة ومتحولة، فما يميز قومية في مرحلة ما لا يعني أنه سيميزها في مرحلة أخرى، فمثلًا في بداية القرن التاسع عشر كان عدد كبير من المفكرين يرون أنه يستحيل أن تتحول ألمانيا إلى دولة صناعية؛ لأن "الروح الألمانية" تعبر عن ذاتها في الفلسفة والأدب والفن، وليس في العلم والصناعة، غير أن هذه الروح قد تغيرت في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ أصبح الألمان يؤمنون "بالروح العسكرية"، فرأت النازية أن الدعوة المسيحية إلى السلام ضعفًا يسيء إلى الروح الألمانية العسكرية.

لقد جاء هذا على الرغم من أن المسيحية سادت في ألمانيا لقرون عدة[109]، وفي هذا السياق أكد المستشرق والمؤرخ الفرنسي رينان Joseph Ernest Renan (1823- 1892) أن الأمة لا يمكن أن تكون هيئة سياسية تحددها الإرادة السياسية، وإنما المجتمع المشترك بذكريات تاريخية، وخاصة تجارب المعاناة المشتركة، وشدد أهمية الحروب في عملية تحقيق الذات الوطنية، وهي تلك الحروب التي تصبغ الأمة بتاريخ مشترك وذكريات جماعية[110]. صحيح أن هناك عدد من مقومات القومية، مثل اللغة والدين، ولكن يبدو أن هذه العوامل من دون تاريخ مشترك، ولا سيما التاريخ المؤلم، لا تشكل القومية، فالخطر يعمل على التكاثف والانصهار للدفاع عن الوجود، ومن ثم يعمل على بث الوعي القومي.

من جهة أخرى، فإن القومية هي ظاهرة سيكولوجية- اجتماعية بالقدر الذي يعبر

(108) هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، ص 166.

(109) نديم البيطار، حدود الهوية القومية: نقد عام، ط2، (بيروت: بيسان للنشر، 2002)، ص 13، 14، -41 43.

(110) Jörn Leonhard "Nation- states and Wars" in: What is a Nation? Europe (17891914-) edited by Timothy Baycroft and Mark Hewitson (Oxford: Oxford University Press 2006) P. 242.

فيه الأفراد عن مشاعرهم وعواطفهم، ويتخذون مواقفهم تجاه بلدانهم وتجاه البلدان الأخرى[111]، وبحسب تعريف جوشوا سيرل- وايت Joshua Searle- White، وهو أستاذ السيكولوجي في كلية أليغيني Allegheny College في بنسلفانيا، فإن القومية هي "إحساس بالانتماء أو التماهي بجماعة من الناس تشترك في التاريخ واللغة والمنطقة الجغرافية والثقافة أو تشترك في تشكيلة من هذه العناصر"، وربما تدفع القومية إلى تحرك لإنشاء دولة مستقلة لجماعة قومية، وقد لا تدفع إليه، ولأن عالم اليوم يولي جلّ اهتمامه لحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن الدولة القومية تمثل هدفاً لكثير من الحركات القومية[112].

لقد سعى علماء النفس الاجتماعي إلى معرفة الطرق التي تربط الفرد بالجماعة أو الأمة، والأهم من ذلك التركيز على الشروط اللازمة التي تزيد أو تحد من التعلق بالمجموعة ومشاعر العداء تجاه الآخرين، وتشير النتائج المستخلصة من دراسات عديدة إلى أنه لا الشخصية Personality ولا المجموعات تفسر بصورة كافية هذه المسألة، بل يبدو أن الاستجابة للوضع الخارجي، وتصرف زعماء المجموعات هو من قام بالدور الأساس في تحديد سلوك المجموعة أو إنتاجه. إن تصنيف الناس على مجموعات مختلفة، بحد ذاته، مسألة تعمل على إثارة التحيز لمصلحة المجموعة التي ينتمي إليها الشخص: مجموعتي هي الأفضل، والأكثر ودًا، والأكثر كفاءة، وأقوى من المجموعات الأخرى، بل أن هذا التحيز يتم الحصول عليه، حتى في ظل ظروف الترابط التعاونية بين المجموعات.

إن هذا بعكس الفرضية القائلة إن التحيز ينتج بسبب التنافس بين المجموعات أو تضارب المصالح[113]، وتؤكد الأبحاث النفسية التي أجريت على القومية أن الناس يظهرون رغبات قوية في الانضمام إلى عضوية مجموعة ما والانتساب إليها؛ لأنها توفر مستوىً مرتفعًا من "القيمة الذاتية"، وهو يؤكد ذلك الشعور باحترام الذات وقت الانتصارات، مقابل الشعور بالإذلال وقت الانتكاسات، الأمر الذي انعكس على العلاقات الدولية في صورة تنافس دولي واستعدادٍ لاستخدام القوة، دفاعًا عن الشرف

---

(111) Daniel Druckman "Nationalism and War: A Social- Psychological Perspective" in: Peace Conflict and Violence: Peace Psychology for the 21st Century edited by D. J. Christie R. V. Wagner and D. A. winter (Englewood Cliffs New Jersey: Prentice- Hall 2005) P.1 3 9.

(112) هوتون، علم النفس السياسي، ص 277.

(113) Druckman "Nationalism and War" P.1 3 9.

الوطني[114]. إضافة إلى القيمة الذاتية، فإن الانضمام إلى عضوية المجموعة، في مستوى الأمة، توفر احتياجات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمن والولاء للمجموعة والهيبة[115] والهوية. إن الهوية، كما يرى الروائي الفرنسي كونديرا Milan Kundera (1929 -)، تنتمي إلى عالم الكينونة Being، وليس المجال العقلاني Rationality، فالأول يبحث في السؤال: من أنا؟ بينما يبحث الثاني في السؤال: كيف أحقق ما أريد؟[116].

لقد ميز ماكس فيبر بين نوعين من السلوك العقلاني[117]:

1. العقلانية الذرائعية Instrumental Rationality

2. العقلانية القيمية Value Rationality

تتبنى العقلانية الذرائعية بصرامة في سلوكها حساب المكسب والخسارة Cost-Benefit Principle، في ما يتعلق بتحقيق الأهداف، فيمكن أن تتخلى عن بعض الأهداف أو تكيفها، إذا كانت التكلفة عالية، وأما العقلانية القيمية فهي تنشأ استجابةً للمشاعر الأخلاقية والدينية أو أي معتقدات أخرى، بغض النظر عن إمكان النجاح. في هذه الحالة، تكون التضحية الفردية من أجل الهدف ذات إمكان عال، فلا تتنازل عن الأهداف مهما ارتفعت التكلفة، فالوسائل في هذه الحالة يمكن أن تتغير، وأما الأهداف فلا. تمثل "الشهادة" الشكل النقي لسلوك العقلانية القيمية، ففي هذه الحالة لا تعد التكلفة، بما فيها الموت، غالية عند الموالين للمجموعة، وقد تكون الشهادة وسيلة في مستوى المجموعة، وأما في المستوى الفردي فلا ننتظر من الشهيد أن يرى ما أنجزه، وقد يعد بعضهم تصرفه عملاً غير عقلاني في المستوى الفردي، ولكن الطموح إلى الحياة ما بعد الموت، لمن يؤمن به بالطبع، هو أعلى مراتب العقلانية، ومعظم الأديان تؤمن بفكرة الحياة بعد الموت، والشهادة تؤمن الحياة الفضلى.

(114) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 108.

(115) Druckman "Nationalism and War" P. 2.

(116) Ashutosh Varshney "Nationalism Ethnic Conflict and Rationality" American political science (March 2003(P. 85.

(117) Varshney "Nationalism" P. 86.

أما "شهيد القومية" الذي لا يؤمن بفكرة الحياة بعد الموت، فهو يكون ذا فائدة للمجموعة[118] بالتأكيد، وأما في المستوى الفردي فثمة شيء آخر، ومن الأمثلة على "شهيد القومية" ما ظهر في الحرب العالمية الثانية، بفعل الضغوط القومية على المحاربين، إذ إن الطيارين الفدائيين اليابانيين Kamikaze Pilots الذين اصطدموا عمدًا بالسفن الأميركية وضحوا بحياتهم وعدهم الشعب الياباني "شهداء القومية"، وكانت الصورة الشعبية الرائجة لهؤلاء الشهداء تتمثل في أنهم شباب قوميون متطرفون متلهفون إلى الموت في سبيل إمبراطوريتهم، وكانت الدعاية حول هؤلاء الفدائيين تصورهم زهرًا أحمرًا يتساقط، وهو رمز تقليدي في اليابان. لكن، بعد دراسة مفصلة لبعض مفكراتهم، تبين من خلالها خلاف ذلك، وربما كان أكثرهم يرهب الموت، ولكنهم "وجدوا أنفسهم في قبضة التاريخ"، فكانت وطنيتهم قائمة على التفاخر بذكوريتهم، إضافة إلى الضغوط التي تمنعهم من الانسحاب، ودرجة الشرف التي منحت إليهم بوصفهم أعضاء نخبة[119]. من ثم، لم يكن هناك مجال للفرار من الضغوط الاجتماعية، إذ لا يوجد في الشنتوية –الديانة السائدة في اليابان– حياة بعد الموت، فأين العقلانية في السير نحو الموت في هذه الحالة؟

الواقع أن التربية المتحيزة يمكن أن تؤدي إلى التعصب القومي، وخاصة تعليم التاريخ ومحبة الثقافة والتقاليد، والتربية على الافتخار والكبرياء، وما يصاحبها من فعاليات، مثل تحية العلم وعزف النشيد الوطني والاستعراضات والمراسم، مما يعزز محبة الفرد لوطنه، إلا أنها في الوقت نفسه قد تدعو إلى القيام بمقارنة بالآخرين، ومن ثم إنكارهم[120]. عادةً ما تتعزز هذه الأعمال وقت الشدة والأزمات التاريخية، فالأغاني والأناشيد الوطنية الفلسطينية، علاوة على لبس الكوفية، وربما هي الأكثر في الوطن العربي بسبب احتلال الأراضي الفلسطينية. هذه التربية تمتزج في النهاية بالجانب النفسي للفرد، بحيث لا تجعله يتردد بالإقدام على الموت بشجاعة، خصوصًا إذا تذكرنا أن الشهيد، كما أخبر القرآن الكريم، له منزلة عالية: وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ (170) يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ

(118) Varshney "Nationalism" P. 84 96.

(119) هندي ورتبلات، أوقفوا الحرب، ص 160.

(120) هندي ورتبلات، أوقفوا الحرب، ص123، 125، 170.

وَأَنَّ اللهّ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (171)[121]، ويعزز ذلك وضع الشهيد وذويه في منزلة مرموقة في المجتمع. لقد عبر عن ذلك

في ناس زي الشجر
فيهم زهر حنون
واحد بيعطي ثمر
وواحد ظلال وغصون
يسقط ورق ويطير مع ريح في كانون
لكن شهيد البلد
يظل حتى الأبد
فوق الجبل زيتون

الأديب إبراهيم نصر الله (1954-) بالقول:

نعم، فالقومية في الأساس ظاهرة سيكولوجية ظهرت ضمن ظروف سوسيولوجية تاريخية معينة، فمتى ظهرت هذه الفكرة وكيف؟ وكيف تم استعمالها، بوصفها أيديولوجيةً لتسويغ العنف؟ هذا ما نستعرضه في السطور الآتية.

ولدت فكرة القومية في أثناء الثورة الفرنسية، ففي السابق كان ينظر إلى البلدان بعدّها "مناطق" أو "إمارات" أو "ممالك"، وكان سكان تلك البلدان خاضعين، وتتشكل هويتهم السياسية بالولاء للحاكم أو الأسرة الحاكمة، بدلًا من أي شعور بالهوية القومية أو الوطنية، غير أن الثوار الذين انتفضوا على لويس السادس عشر Louis XVI (1754– 1793) عام 1789 قاموا بذلك باسم الشعب، وعدوا السكان هم الأمة الفرنسية، وقد تأثرت أفكارهم بكتابات جان جاك روسو والمذهب المنادي بالحكم الذاتي للشعب، فكانت القومية عقيدة ديمقراطية وثورية عكست فكرة أن الخاضعين للتاج يجب أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، وأن الأمة يجب أن تكون سيدة نفسها. مع أن روسو، الذي ينظر إليه بعده أبًا للقومية الحديثة، لم يتناول مسألة الأمة تحديدًا ولم يناقش

(121) آل عمران، الآيات من 169 إلى 171.

ظاهرة القومية، إلا أن تأكيده السيادة الشعبية التي عبرت عنها فكرة ''الإرادة العامة'' كانت بمنزلة البذرة التي نبتت منها المذاهب القومية[122].

أما الفيلسوف أشعيا برلين Isaiah Berlin (1909– 1997)، فقد ادعى أن فكرة القومية ولدت ردَّ فعل على حركة التنوير، فعندما انتصرت الثورة الفرنسية لفكرة العقلانية وتأكيد عالميتها وموضوعيتها، جاء رد الفعل من ألمانيا بالدرجة الأولى، إذ إن الإذلال الذي تعرضت له ألمانيا من جيوش الثورة الفرنسية جعلت المفكرين الألمان يتحولون إلى ''وطنيين ورجعيين وأصحاب أمزجة رومانتيكية لا عقلانية''، وضد سيطرة الثقافة الفرنسية في أوروبا.

إذا كان هردر Johann Gottfried Herder (1744– 1803) الفيلسوف الألماني نصيرًا في البداية لعصر التنوير، ومدافعًا عن مبادئه، انطلاقًا من نزعة إنسانية عالمية متحررة من الخصائص القومية أو المحلية إلى تأكيد مبدأ العقلانية، إلا أنه سرعان ما تحول داعيًا إلى ''الحفاظ على الروح القومية، والإيمان والاعتقاد بدور العادات والتقاليد''، وبحسب قوله فإن ''الألمان يجب أن يكونوا ألمان، وليس فرنسيين من الدرجة الثالثة. الحياة تبقى كامنة في اللغة والتقاليد والشعور، والاتساق مع الآخرين يعني الموت''[123]، وأكد أنه كلما زادت المخاطر التي تتعرض لها الجماعة، زاد اعتمادها على نفسها وقويت الروابط التي تربط بين أفرادها، فالجماعة في هذه الظروف تقاوم محاولات تحللها كلها، ومن ثم تعمل على تدعيم جذورها، وتمجيد ذكريات الأجداد في الأغاني والوثائق، كما تتجه إلى المحافظة على لغتها وتقاليدها الأدبية[124].

في ستينيات القرن الماضي، قدم المؤرخ الألماني ثيودور شيدر Theodor Schieder (1908– 1984) ثلاثة نماذج مختلفة لتشكل القومية في أوروبا[125]:

1. النموذج الأوروبي الغربي للدول القومية، وهو الذي شكل كل من بريطانيا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث نشأ في وقت مبكر وبوصفه تعبيرًا عن

(122) هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، ص 186، 188.

(123) Varshney "Nationalism" P. 85.

(124) محمد مجدي الجزيري، نقد التنوير عند هيردر (طنطا: دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 96، 118.

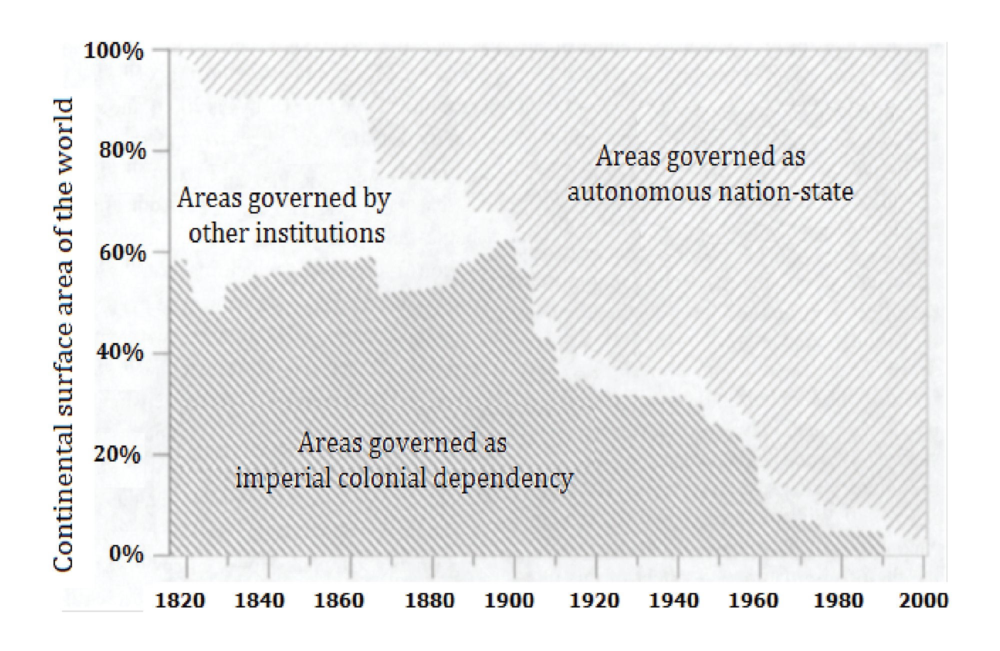
(125) Leonhard "Nation- states and Wars" Pp. 232- 233.

الإرادة السياسية Political Will لمواطني هذه الدول، بفعل الثورات الناجحة.

2. نموذج الدول القومية في وسط أوروبا وجنوبها، وقد نشأ في مرحلة ما بين العامين 1815 و1817 من خلال الاندماج الإقليمي Territorial Integration، حيث تحولت الدول عديمة الجنسية إلى دول قومية جديدة، وبخلاف ما تم في بريطانيا وفرنسا واستند إلى تمثيل الإرادة السياسية للأمة، فإن القوى المحركة وراء هذه العملية كانت اللغة والعرق والتاريخ.

3. نموذج الحركات الوطنية في شرق أوروبا وجنوب شرقها، وتمثل تاريخيًا في ظاهرة الإمبراطوريات متعددة الأعراق، وعلى النقيض من النموذج الثاني الذي تمثل في عملية الاندماج، فإن هذا النموذج تمثل في عملية الانفصال Secession عن الإمبراطوريات القائمة، كما حدث في روسيا والنمسا والإمبراطورية العثمانية، بعد عام 1918.

من أوروبا إذًا انطلقت ظاهرة القومية، لتعم باقي أرجاء العالم في ما بعد، ففي عام 1816 لم يكن هناك سوى بريطانيا وفرنسا، حيث تشكل كل منهما دولة قومية مستقلة، بينما كان باقي أجزاء العالم إما خاضعًا لحكم إمبراطوري أو مؤسسات أخرى غير قومية. الرسم الآتي يوضح نسبة الأراضي التي خضعت لدولة قومية أو إمبراطورية أو غير ذلك، خلال قرنين من الزمن:



Source: Andreas Wimmer and Brian Min, “From Empire to Nation State: Explaining Wars in the Modern World (1816-2001)“, American Sociological Review, Vol. 71, No. 6 (December 2006), Pp. 867- 897.

من الواضح أنه منذ بداية عقد الستينيات من القرن الماضي أصبحت الدول معظمها قائمة على أسس قومية، وإن كانت تختلف في ما بينها في النظم السياسية ومدى تغلغل الفكر القومي السائد، ومنافسته الدين والروابط العشائرية والطائفية. مع نشوء القوميات أصبحت الحرب تشن باسم الأمة بأسرها، الأمر الذي زاد من المشاركة السياسية والاجتماعية، فمع انهيار النظام الإقطاعي القديم ونشوء مفهوم المواطنة كانت الحروب القائمة على أساس ديني قد بدأت بالتلاشي، لتحل بدلًا منها مسوغات أخرى في شن الحروب، وهي المفهومات العلمانية، من حرية ومساواة مستمدة من فلسفة الحق الطبيعي[126].

(126) Leonhard "Nation- states and Wars" Pp. 236.

بذلك، فقد "حلت القومية محل الديانة في القرن العشرين"[127]، وبحسب الموسوعة الألمانية المعاصرة، فإن الحرب أصبحت تندلع بقوة الأمة كاملةً، وبإرادة الأمة ورغبتها ولتحقيق مصلحة قومية، غير أن هذه المصلحة لم يكن كارل ماركس يؤمن بها، إذ إنه أصر على أن الحرب ما هي إلا جزء حتمي من الصراع الطبقي وضرورة تاريخية له، وأن الحروب القومية تخفي التشخيص الحقيقي للصراع في المجتمع، وهي الوسيلة الأخيرة للطبقة البرجوازية[128]. مع ذلك وسواء أكانت الحرب للمصلحة القومية أم مصالح الطبقة الحاكمة، فإن الحكومة لا تستطيع أن تتجاهل الرأي العام الداخلي، إذ إن الدولة لا تحتاج فقط إلى القوات العسكرية لمتابعة الحرب، بل هي في حاجة أيضًا إلى شروطٍ سياسية واقتصادية، فألمانيا عام 1918 وإيطاليا عام 1943 واليابان عام 1945 هي دول استسلمت استسلامًا تامًا، من دون قيد أو شرط قبل أن تدمر قواتها المسلحة تدميرًا تامًا، فالحروب الحديثة أصبحت تركز على شل قدرات العدو أكثر من تدميره، فأصبح التركيز على تدمير البنية التحتية، مثل خطوط المواصلات من جسور وما يرافق ذلك من قطع المواد التموينية[129]، ومحطات توليد الكهرباء التي تؤثر ليس في القوات المسلحة فقط، بل أيضًا في السكان، بحيث تولد ضغطًا نفسيًا وماديًا على العدو، ومن ثم ازدادت الحاجة إلى دمج الشعب بأسره في الحروب كلها.

من جهته، ميز المارشال الألماني مولتكه Helmuth von Moltke (1800–1890) بين نوعين من الحروب، وهما: حرب الأسر الحاكمة Traditional Cabinet War والحرب الحقيقية Absolute War الشاملة التي تشن عن طريق الخدمة الإلزامية للجيوش وتعبئة الجماهير بحوافز أيديولوجية وطبيعة جديدة للحروب. هذه الحروب بحسب مولتكه حدت من قدرة الحكومات ونخب العسكر على اتخاذ القرارات؛ لأنها في حاجة إلى توظيف الإمكانات المتاحة جميعها في الدولة، إضافة إلى مراعاة المصالح الاجتماعية، فلم تعد الحرب من أجل السيطرة على إقليم أو مصلحة سلالة معينة –على الأقل في العلن– وإنما من أجل وجود الأمم والشعوب، وهذا استلزم بدوره تشويه صورة العدو، والتغلب على الفصل التقليدي بين جيش الدولة وشعبها، فالجيش في النظام القديم كان حكرًا على طبقة الأغنياء الأرستقراطية.

---

(127) لورنس، تحطيم الأسطورة، ص 38.

(128) Leonhard "Nation- states and Wars" P. 236 243.

(129) سيليرييه، الجغرافية السياسية، ص 99، 101.

بعد عام 1792 استدعت الأوضاع العسكرية والحقائق على الأرض تشكيل جيوش ذات حجم أكبر كثيرًا من القوات التي كانت مستخدمة في حروب الأسر الحاكمة، إضافة إلى الأيديولوجية الجديدة في تسويغ الحروب التي تعتمد على الوطنية والمساواة، بوصفهما سمتين أساسيتين في جدول الأعمال، على أمل أن ينخرط أبناء فرنسا في الدفاع عن الأمة الثورية. من ثم، فإن الحرب القومية اشتملت على التحرر السياسي والسيادة الشعبية والمشاركة في صنع القرار السياسي، فبما أن المواطن مطالب بحمل السلاح والدفاع عن الوطن، فقد أصبح كل مواطن جندي وكل جندي مواطن[130]، وبما أنه مدافع عن الوطن، فإن له حقوق سياسية تجاه هذا الوطن. بذلك، تكرست ظاهرة الجيوش الوطنية بصورة حقيقية في نهاية القرن الثامن عشر، وأصبح الجندي يقاتل في سبيل الأمة، وليس في سبيل الملك[131].

في عدد من البلدان أصبحت الصورة المسيطرة للقومية هي العدوان والعسكرة، وقد كشف النقاب عن الوجه العدواني للقومية في أواخر القرن التاسع عشر، عندما انغمست الدول الأوروبية في التكالب على أفريقيا، باسم المجد القومي ومكانتها تحت الشمس؛ مستندةً في ذلك إلى مناخ القومية الشعبية، إذ ارتبطت المنزلة القومية بصورة متزايدة بامتلاك إمبراطورية، ولذا هللت تظاهرات التأييد العام لكل نصر كولونيالي[132].

عادةً، يستخدم القادة المشاعر القومية لحشد التأييد الشعبي من أجل إعداد الجيش، ولكن السؤال المطروح هو: هل النخب تتأثر بضغط الشارع أم إن الشارع هو الذي يتأثر بآراء صنّاع القرار وتلاعبهم ومكائدهم؟ بغض النظر عن أيهما السبب وأيهما النتيجة، فإن تأجيج المشاعر القومية له دور فاعل في عمليات اتخاذ القرار[133]، ومن ثم أصبحت عسكرة الشعوب ظاهرة مألوفة، إذ تصيبهم عدوى القيم العسكرية المتعلقة بالولاء المطلق والتفاني الكامل والاستعداد للتضحية بالذات، وحينما يتعرض شرف الأمة للتهديد أو وحدتها تصبح حياة المواطنين لا قيمة لها، ويمكن أن يستثار الشعور القومي العارم بواسطة "الإدماج السلبي"، أي تصوير أمة أخرى أو عرق آخر بوصفه تهديدًا أو عدوًا.

(130) Leonhard "Nation- states and Wars" P. 238 240.

(131) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 353.

(132) هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، ص 200.

(133) Druckman "Nationalism and War" P. 22.

في مواجهة ذلك العدو تتراصّ صفوف الأمة، وبذلك تقتات الشوفينية القومية على التفرقة الواضحة بين "نحن" و"هم"، ولا بد أن يوجد الـ "هم" من أجل تحقيرهم وكراهيتهم، حتى يتشكل الإحساس بالـ "نحن"[134]، بل إن بعض المحللين عدّوا "صورة العدو" أفضل طريقة لفهم الحروب، وهي عالم ثنائي يقيني لا يحتمل الغموض، وصورة شيطانية للعدو، فهو بربري ومنحط، ويشار إلى هذه النظرية باسم "صورة في مرآةMirror Image"، حيث ينظر طرفا الصراع كلاهما إلى الآخر النظرة ذاتها، والتفكير الاستقطابي هذا يعرقل حل أي نزاع؛ محولًا إياه إلى أيديولوجيات متعارضة[135].

لقد أدى الولع السياسي بالقومية إلى نشوء العنصرية القائمة على أساس بيولوجي، فقبل الثورة الفرنسية لم يكن هناك سوى القليل من الشعور العرقي الواعي في أي بلد، ولم تكن هذه المفهومات قبل ذلك قد تحولت إلى مذهب رسمي قائم على نطاق واسع في أي مجتمع قديم، فمن المعلوم أن اليونانيين القدماء نظروا إلى "البرابرة" بازدراء، ولكن ذلك كان على أساس ثقافي وليس على أساس بيولوجي. ما أن جاء منتصف القرن التاسع عشر، حتى كانت العرقية سلاحًا أيديولوجيًا في السياسة "القومية والإمبريالية"، وذلك بسبب علاقات أوروبا الاقتصادية والسياسية الجديدة بالعالم وخلق مفهوم تفوق الأعراق ودونيتها[136].

لقد عبر بعض المفكرين عن هذا التوجه العنصري، فمثلًا غوبينو Arthur Gobineau (1816– 1882)، وهو من آباء العنصرية القائمة على العرق، مجّد العرق الآري، الأمر الذي أثار إعجاب الألمان وجعل الأساتذة ورجال الدولة الألمان من غوبينو شخصًا مهمًا في تاريخ الفكر في القرن التاسع عشر. أما شامبرلين Houston Chamberlain (1855–1927)، فقد ركز على كيفية المحافظة على الدم الجرماني، وذلك بالنضال ضد العناصر الغريبة عن العرق الجرماني[137]. وأما هتلر، فقد وضع كتابه الشهير (كفاحي)، غير أن هذا الكتاب لم يكن كتابًا عقائديًا بقدر ما كان للعمل والصراع، وبحسب فلسفته فإن "الطبيعة"

(134) هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، ص 203.

(135) Druckman "Nationalism and War" P. 18.

(136) البيطار، حدود الهوية القومية، ص -165 166.

(137) ديفونتيت، العنصرية، ص -179 180.

هي ضد اختلاط عرق متفوق بعرقٍ دوني، فكل حيوان لا يتزوج إلا بأمثاله، وأما تهجين الأعراق فهو خطيئة ''ضد إرادة الأزلي؛ خالقنا''، فالشعوب التي تقوم بالتهجين لا بد أن تهزم وتزول من خريطة الأمم. هنا، يظهر اليهودي على أنه ''الآلة الشيطانية'' وهو يحط من نقاء العرق الآري وهو خميرة الفساد المادي والأخلاقي[138].

يرى هتلر أن الجرمان هم سادة الجنس البشري، ومن أجل تأكيد هذه الفكرة فقد بذل العلماء الألمان الكثير من الجهد ''ليثبتوا'' أن العنصر الآري هو أبو الأجناس البشرية كلها، وأنه هو الذي حمل مشعل الحضارة منذ الأزل، وذهب بعض هؤلاء إلى القول إن عقيدة المسيح كانت يهودية ولكنه من سلالة آرية، فالأصل أهم من العقيدة، وحيث إن العنصر الآري هو الذي يجب أن يسود العالم، فإن أية نظرية أخرى ذات طابع دولي يجب أن تزول. من هنا، كان الاصطدام بالشيوعية التي تهدف إلى ديكتاتورية البروليتاريا العالمية، وضد المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية التي رفضت فكرة تفوق الجنس الآري، ودعا هتلر إلى تحقيق هذه الأهداف بأن توضع القيادة في يد زعيم أوحد قوي، وبذل الجهد من الأفراد جميعهم ومنع ظهور أي دولة قوية على الحدود مع ألمانيا وتحقيق الاكتفاء الذاتي[139]، فكانت هذه الأفكار شرارة الحرب العالمية الثانية.

ما أن بدأ الغزو الألماني للأراضي السوفياتية، حتى وجد كثير من المواطنين السوفيات المؤيدين للألمان، وخصوصًا في أوكرانيا التي عانت سياسة ستالين Joseph Stalin (1878– 1953) القمعية. يعتقد بعض المؤرخين أن عدد الروس الذين حاربوا مع قوات المحور زاد على المليونين، إلا أن هتلر كان مترددًا في استخدام السوفيات ''الأدنى مستوى من الألمان''، حيث يجب أن يعاد تعريفهم بوصفهم قوقازيين. كان اعتقاد هتلر والنازيين أن السلاف ينحدرون من عرقٍ أحط قدرًا وأنهم مثل اليهود يجب أن يبادوا، وهذا الاعتقاد تبلور بصورة عملية بصورة ''أمر قضائي'' خول بموجبه الجنود الألمان صلاحية مطلقة بالسلب والنهب بالقوة، واغتصاب النساء والقتل. لقد سوغ هتلر والنازيون هذا الأمر بأن هذه الحرب ليست نظامية، بل حرب إبادة بين الأيديولوجيتين النازية والشيوعية، وأنها في الوقت ذاته حرب عنصرية، فكانت شراسة النازية هذه قد أججت الحقد الوطني والتصميم

---

(138) ديفونتيت، العنصرية، ص -107 108.

(139) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص -564 567.

الروسي على قتالهم[140]، ومن ثم هزيمتهم ودخول عاصمتهم برلين، فكانت نهاية النازية.

استند موسوليني Benito Mussolini (1883– 1945) إلى القومية الإيطالية في الحرب العالمية الثانية، وقد كان اشتراكيًا وقوميًا، وكان الفكر الاشتراكي ضد الحرب، غير أن موسوليني شاهد بنفسه كيف أن الاشتراكيين الألمان وقفوا إلى جانب حكومتهم حال إعلان الحرب، وهم الذين وضعوا الأهداف القومية قبل الأهداف الاشتراكية، الأمر الذي جعل موسوليني يغير من مبادئه تغييرًا يخدم فكره القومي، فعمل على بث فكرة دور إيطاليا الحضاري في نفوس الشباب والتركيز على إذابة الفرد في المجتمع وتنشيطه، من أجل رفعة منزلة إيطاليا في المجتمع الدولي، وأصبحت سياسة جعل البحر المتوسط مجرد بحيرة إيطالية Mare Nostrum هي سياسة موسوليني التي ألهبت مشاعر الإيطاليين، وذلك على غرار ما كانت عليه أيام الإمبراطورية الرومانية[141].

ماذا عن القومية العربية؟ الواقع أن الفكرة القومية لدى العرب لم تحقق هيمنة ثقافية عامة، بحيث تتحول بها إلى أيديولوجيا سياسية للأمة، كما هو الحال في سائر التجارب القومية الإنسانية، ولم تترسخ في عقلية المواطن العربي أهمية الوحدة العربية القائمة على مبدأ القومية، ولم تتسع لتشمل الشارع العربي، بل كانت هذه الفكرة على مدار التاريخ ومنذ طرحها فكرة حزبية نخبوية محدودة الانتشار، حتى إننا لا نقول إنها باتت أيديولوجيا لفريق سياسي حزبي. لقد نافستها في ذلك الفكرة الوطنية أو الإسلامية التوحيدية، وإذا كانت الناصرية هي التي عملت على الإخراج المادي للمشروع القومي العربي من حيز التصور النظري إلى رحاب الحقيقة السياسية التاريخية، إلا أن هذه التجربة حملت منذ بداياتها هوية مزدوجة، حيث مثلت الناصرية أيديولوجيا عروبية توحيدية ومشروعًا قوميًا متكاملًا، ولكنها في الوقت نفسه مثلت نظامًا سياسيًا مصريًا، كما أن الناصرية لم تعمل على خلق دولة مؤسسات، بل اعتمدت على الشخصنة السياسية، إذ كان النظام الناصري شموليًا ولم يسمح بالتعددية السياسية وتداول السلطة، واعتمد على كاريزما عبد الناصر وقدرته الخطابية.

من ثم، فقد كان على المشروع القومي أن ينتهي بعد غياب رمزه، والمشكلة أن

(140) آلان تد، ديموقراطيات وديكتاتوريات سادت أوروبا والعالم (1919– 1989)، مروان أبو جيب (مترجمًا)، (بيروت: الحوار الثقافي، 2004)، ص -200 206.

(141) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 536– 539، 546، 549.

صورة المشروع القومي العربي في أذهان الناس تضررت بسبب التجربة الناصرية هذه، حيث أسقطت أخطاء عبد الناصر السياسية على المشروع القومي العربي نفسه، فمعاداة الديمقراطية وسوء إدارته الصراع مع الشيوعيين والإخوان المسلمين أساء إلى صورة المشروع القومي، وزاد من ذلك أن النخب القومية العربية في دول أخرى لم تنجح في الوصول إلى السلطة إلا عن طريق الانقلابات العسكرية. هذا التلازم بين القومية والنظام العسكري لم يفعل شيئًا سوى أنه قدم صورة إرهابية عسكرية[142] استقرت في ذهن المواطن العربي، فحزب البعث في سورية، وهو الذي تغنى بالعروبة لحوالى نصف قرن من الزمان، ارتمى في أحضان إيران وروسيا، عندما حام فوق رأسه حِمام الموت بفعل الثورة السورية، كما أن الحشد التعبوي وقت الأزمات السياسية العسكرية بقي في العالم العربي معتمدًا على الخطاب الديني، حتى لدى القادة العلمانيين القوميين، من أمثال الرئيس العراقي صدام حسين.

الليبرالية والماركسية

كانت الليبرالية، بوصفها أيديولوجيا متطورة، نتاج انهيار النظام الفيودالي في أوروبا، وهو ذلك النظام القائم على الزراعة والنظام الاجتماعي الهيراركي وأنماط صارمة من الالتزامات. لقد كان لانهيار هذا النظام ونمو مجتمع السوق أو المجتمع الرأسمالي مكانهما الذي ترافق وانتشار حركة التصنيع، ما أدى في النهاية إلى انتصار الأفكار الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق المتحرر من تدخل الحكومة، وهو ما يسمح فيه للمشروعات الخاصة بالسعي وراء الربح وتشجيع التجارة الحرة بين الأمم. لقد مثلت الليبرالية أقوى أيديولوجيا لتشكيل التقاليد السياسية الغربية، ويصورها بعضهم على أنها أيديولوجيا الغرب الصناعي ويجعلها تتماهى بالحضارة الغربية، ويتجسد الموقف السياسي والأيديولوجي لليبرالية في التزامها بمجموعة من القيم والمعتقدات، وأهمها الفردية والحرية والعقلانية والعدالة والتسامح[143].

---

(142) عبد الإله بلقزيز، من العروبة إلى العروبة: أفكار في المراجعة (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003)، ص 12، 26-28، 127، 142.

(143) هيود، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، ص 40-43.

يرى كثر في الغرب أن الحضارة الغربية هذه تعود جذورها إلى اليونان القديمة التي ساهمت فيها بفكرة الحرية، وكذلك روما التي ساهمت بفكرة القانون، مما أدى إلى ظهور مفهوم التحرر في ظل القانون، وكذلك أسهمت المسيحية في تشكيل الحضارة الغربية، "فاللاهوت المسيحي رسخ قدسية المؤمن الفرد ودعا إلى طاعة مرجع محدد (المسيح) أعلى مرتبة من أي حاكم علماني، مما زاد من تنقية مفهوم التحرر في ظل القانون وتدعيمه. إن فكرتي قدسية الفرد وتقييد السلطات سمتان مميزتان أو على الأقل إنهما استثنائيتا البروز في الحضارة الغربية، بل إن النزعة الفردية Individualism تمثل "التطرف الأقصى لعلمنة البروتستنتية الإصلاحية وحركة الإصلاح البروتستنتية، غير أن هذه البروتستنتية المعلمَنة هي بروتستانتية من دون إله، وهي العاكفة على الركض وراء أهداف مباشرة ودنيوية مبتذلة، وتبقى الغاية القصوى لهذه البروتستانتية المعلمَنة متمثلة في تعزيز تصورها الخاص لحقوق الإنسان الكونية الشاملة"[144].

هذا في ما يتعلق بالليبرالية، وأما بخصوص الماركسية فقد حملت اسم مؤسسها كارل ماركس، واعتمدت على فلسفة مادية بحتة لتفسير حركة التاريخ وعد الاقتصاد أنه يعكس الحالة السياسية والاجتماعية، وأن صراع الطبقات حركة مستمرة عبر التاريخ، إلى حين الوصول إلى الشيوعية في نهاية المطاف، وهي حركة حتمية لا مناص منها، وحركة تفسر التاريخ "بقوانين علمية"، بحسب اعتقاد الماركسيين. يخلص ماركس في تحليله إلى أن المجتمع سيتحول حتمًا إلى مجتمع اشتراكي، وأن المحرك الفكري والمعنوي والعامل المادي لهذا التحول هي طبقة البروليتاريا التي تثقفها الرأسمالية نفسها، ونضال هذه الطبقة ضد طبقة البرجوازية يتخذ أشكالًا مختلفة ومحتوى يغتني باستمرار، ليصبح حتمًا نضالًا سياسيًا يرمي إلى استيلاء البروليتاريا على الحكم السياسي، كما أن تطور الرأسمالية لا ينفك يحطم الحدود القومية ويهدم العزلة القومية، لتحل التناحرات الطبقية محل التناحرات القومية، فليس للعمال وطن في البلدان الرأسمالية المتطورة، وإن توحيد جهد العمال أحد الشروط الأولية لتحرير البروليتاريا[145].

لقد توقع ماركس أن الثورة ستكون في المناطق الصناعية من البلاد الرأسمالية، حيث البرجوازية في قمة عنفوانها، إلا أن توقعات ماركس باءت بالفشل، فالروابط البرجوازية كانت قوية، وذلك بعكس التكتلات العمالية التي كانت مفككة. مع ذلك،

(144) كورث، «الولايات المتحدة بوصفها قائدًا حضاريًا»، ص 82- 83، 98- 99، 108.

(145) فلاديمير لينين، كارل ماركس: سيرة مختصرة وعرض للماركسية (تونس: دار صامد، بلا ت)، ص 13

فإن الدول البرجوازية أدركت خطر الدعاية الشيوعية، فأقدمت على إصدار عدد من التشريعات العمالية التي قضت على الكثير من شكوى العمال، وربطت هؤلاء العمال بالفكر القومي وليس بالفكر العمالي الماركسي. إضافة إلى ذلك، فإن الفكر الاشتراكي في بريطانيا وفرنسا كان يقدر دور البرجوازية في ما وصلت إليه البلاد من رقي وتقدم، وإن تحطيم البرجوازية بثورة، كتلك التي دعا إليها ماركس، قد تؤدي إلى انهيار اقتصادي تخسر فيه الطبقات العمالية أكثر من خسارة البرجوازية نفسها. من ثم، فقد قامت الثورة الشيوعية في روسيا القيصرية الإقطاعية المتخلفة، تعليميًا وصناعيًا، وتفتقر بشدة إلى البرجوازية الواعية[146].

لقد انتشر بعد قيام الثورة خوف شديد من جانب الدول الغربية، بسبب النجاح الذي كانت تحرزه الثورة الشيوعية يومًا بعد يوم؛ لأن هذا الانتشار قد يؤدي إلى الثورات العمالية ضد الحكومات الرأسمالية، فعملت بريطانيا وفرنسا على ضرب الثورة في مهدها، غير أن لينين استطاع الصمود في وجه الثورات الداخلية والتدخل الخارجي وأن يفرض نفسه، بل دعا إلى توحيد الحركات العمالية والإسراع في عجلة التاريخ نحو الثورة الشاملة، فأنشأ الكومنترن Comintern (الحزب الشيوعي الدولي)، الأمر الذي عمل على تأجيج الثورات الشيوعية في دول عدة، وبخاصة في ألمانيا والمجر وإيطاليا في العامين 1919 و 1920، إلا أن هذه التصورات فشلت وعكرت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وهذه الدول[147].

مع نجاح الثورة في الاتحاد السوفياتي وتصاعد النجاح الذي حققه، طفت على السطح الحرب الباردة، بقيادة موسكو من جهة وواشنطن من جهة أخرى، وتصاعدت وتيرة هذه "الحرب" بعد الحرب العالمية الثانية، لتصبغ السياسة الدولية بصبغتها، فأصبحت مصطلحات، مثل الردع النووي وسياسة الاحتواء والحرب بالوكالة ولعبة الدومينو ونشر الشيوعية وغيرها من المصطلحات، هي السائدة في الخطاب السياسي حتى عام 1991، وهو موعد انهيار الاتحاد السوفياتي وما حمله من أيديولوجيا معادية للرأسمالية الغربية.

لقد اختلف المحللون حول الدور الذي كانت تؤديه الأيديولوجيا في الحكم السوفياتي، فبعضهم رأى أن السلوك السوفياتي قد انطلق من الفكر الماركسي اللينيني،

(146) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 517.

(147) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، 522-523.

في حين هناك من رأى أن الماركسية اللينينية ما هي ألا أداة لتسويغ سياسات هي في الأساس للمصلحة الوطنية أو الدعاية في الخارج والداخل، بل رأى بعضهم أن السياسة السوفياتية قد تأثرت أساسًا بالقيم الشمولية التي ظهرت منذ عهد القيصر ومن التاريخ والتقاليد الروسية، وعدوها امتدادًا للسياسة الخارجية القيصرية، فالتوسع السوفياتي الخارجي هو استمرار السياسة القيصرية التي كانت تهدف إلى الوصول إلى المياه الدافئة والحصول على مناطق عازلة لتعزيز الأمن الروسي. لقد ظهرت التضحية بالأيديولوجية الماركسية لمصلحة الوطنية منذ عهد ستالين Joseph Stalin (1878– 1953)، مرورًا بخروتشوف Nikita Khrushchev (1894– 1971) وبريجينيف Leonid Brezhnev (1906– 1982). لكن، على الرغم من انحراف القادة السوفيات عن الأيديولوجية الماركسية اللينينية، فقد بقوا على مدار حقبة الاتحاد السوفياتي يصورون سياستهم الخارجية على أنها ماركسية خالصة[148].

أما الولايات المتحدة، فقد نظرت إلى الشيوعية على أنها حركة للسيطرة على العالم، وفي مواجهة ذلك تبنت سياسة الاحتواء للحيلولة دون التوسع السوفياتي بحسب الرؤية الأميركية، وإن كانت سياستها اتسمت "بردود الفعل[149] أكثر من المبادرة. لكن المهم في ذلك أن الولايات المتحدة تبنت تفسيرًا واحدًا في الأزمات الدولية، وهو أن للاتحاد السوفياتي دورًا فيها، بل تقف وراءها أيضًا، فمثلًا عندما غزا كيم إل سونغ Kim Il-sung (1912– 1994) كوريا الجنوبية، تعاملت الولايات المتحدة مع هذا الغزو على أساس أن كيم لم يكن مستقلًا في عمله، بل تابعًا لستالين في محاولته الهيمنة على العالم، وتصرف الرئيس الأميركي ترومان وفق أسلوب نظرية الدومينو Domino Theory، فإذا سقطت كوريا الجنوبية في أيدي الشيوعيين سوف تتبعها بقية آسيا[150].

هذه السياسة شكلت تحرك الولايات المتحدة في فيتنام أيضًا، فقد كتب مكنمارا Robert McNamara (1916– 2009)، وهو وزير الدفاع الأميركي في ذلك الوقت: "كنا نعتقد أن مصالحنا تهاجم في أنحاء العالم جميعها، من جهة حركة شيوعية موحدة وشديدة التنظيم، وتقودها موسكو وبكين اللتان كنا نظن في ذلك الوقت أن

(148) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، محمد مفتي ومحمد سليم (مترجمان)، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1989)، ص 88- 93.

(149) جنسن، تفسير السياسة، ص 99.

(150) تد، ديموقراطيات وديكتاتوريات، ص 405.

حكومة هو شى منه (1890– 1969) Ho Chi Minh هي نجلها، وهكذا كانت قاعدتنا الفكرية، كما حددها الرئيس إيزنهاور Dwight D. Eisenhower (1890– 1969)، الخوف من تساقط أحجار الدومينو"[151].

أما بخصوص الأيديولوجيا الماركسية، في طبعتها الصينية، فقد شكلت خلافًا بين ماو Mao Zedong (1893– 1976) وستالين، حتى قبل اندلاع الثورة الشيوعية في الصين، وكان الخلاف يتمثل جزئيًا في كيفية تطبيق الماركسية– اللينينية في حالة خاصة، مثل الصين (التي تحوي طبقة فلاحين كبيرة)، ولكن الأهم من ذلك هو رفض ماو أن يكون الحزب الشيوعي الصيني دمية في يد الاتحاد السوفياتي، فكانت القومية الصينية عند ماو، أولًا وقبل كل شيء، وهي مفهوم يعكس طموح ذلك الجيل وشوقه إلى الوصول إلى التحرر الوطني وتبوء الصين مركزًا مرموقًا في السياسة الدولية[152]. إن كلمة روسيا عند الصينين تعني "الأرض الجائعة"، فقد كانوا أكثر ازدراءً لها، حتى على نحو مكشوف، وعلى الرغم من أن الصينيين لم يقفوا في البداية إلا بصورة المتسم بالهدوء ضد مزاعم موسكو أن النموذج السوفياتي ذو طابع عالمي، إلا أنهم ما لبثوا أن أصبحوا، بعد عقد واحد من الثورة الشيوعية الصينية، يشكلون تحديًا أكيدًا للسيادة الأيديولوجية لموسكو، إلى درجة أنهم بدؤوا يعبرون بصراحة عن ازدرائهم جيرانهم البربرين الشماليين، بحسب تعبير بريجنسكي Zbigiew Brzezinski (1928–)، وهو مستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر[153].

بالفعل، فقد شكلت المصلحة إلى جانب الأمن القومي سياسة الصين الخارجية المتمثلة في صيانة وحدة أراضي الدولة كاملة، وتعزيز صورتها المشرقة في المجتمع الدولي، والانخراط في التنمية الاقتصادية التي تؤهلها لبناء قوة وطنية عالية، وقد أدركت النخبة أن الاقتصاد الصيني القوي أمر أساسي لتصبح قوة عسكرية وسياسية قوية، وبذلك جعلوا هذا الهدف هو الأساس، بصرف النظر عن مدى توافقه مع مبادئ الماركسية[154].

---

(151) مكنامارا وبلايت، شبح ويلسون، ص 96 -97.

(152) Tianbiao Zhu "Nationalism and Chinese Foreign Policy" The China Review)2001(P. 7.

(153) زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، ط 2، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص 12.

(154) Zhu "Nationalism and Chinese Foreign Policy" Pp. 4- 5.

لقد نظر مورجانثو، وهو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، إلى الصراع الأميركي السوفياتي على أنه محاولة للسيطرة على عقول الشعوب[155]، ولكن مورجانثو، وهو الواقعي بالتأكيد، أدرك أن هذه السيطرة من أجل أهداف جيوسياسية وجيواستراتيجية.

أما الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي أركان أساسية في الليبرالية، فقد شكلت أحد الأسباب المهمة للتدخلات العسكرية الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، ويعود تاريخ هذا التوجه إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عندما بدأ يترسخ مفهوم القومية وعلمنة المجتمعات الغربية، فبدأت المسيحية تتراجع بوصفها أيديولوجية للحرب، وبدأت تحل مكانها مفهومات علمانية تلائم المرحلة الجديدة لشن الحروب، مثل تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر المدنية، وما إلى ذلك من المفهومات التي تتشدق بها الدول الغربية، وهي تلك المفهومات التي تتناغم وليبرالية الدولة الصاعدة، وبحسب ملاحظة السيناتور فولبرايتJames William Fulbright (1905– 1995) عام 1968، ”فقد دعا البريطانيون المهمة بعبء الرجل الأبيض، وسماها الفرنسيون مهمة التحضر، وأطلق عليها الأميركيون في القرن التاسع عشر اسم الواجب المقدر، وتسمى اليوم –1968– مسؤوليات القوة“[156].

مع تطور الصناعة في أوروبا، ازداد الإيمان بالتفوق الثقافي، وصعدت العنصرية مع التعصب الثقافي، وفي المرحلة ما بين 1890 و1900 كان التفوق العرقي للأوروبيين أمرًا لا جدال فيه، وهي مرحلة الذروة في بناء الإمبراطوريات في ما وراء البحار[157]، فكان الأوروبيون، بحسب نظرتهم بأنهم المتحضرون وما عداهم غير متحضرين، ومن ثم غير خاضعين للقانون وعرضة لأعمال العنف التي مارسها (الأوروبيون) في ذلك الوقت[158]، فسيطرت الإمبراطورية البريطانية في ذروة مجدها على ربع مساحة العالم تقريبًا، وكانت الروح الإمبريالية السائدة لدى الإنكليز متعلقة بـ ”رسالة حضارية“

(155) جنسن، تفسير السياسة، ص 100.

(156) فرجسون، الصنم، ص 51.

(157) فيليب كورتن، العالم والغرب: التحدي الأوروبي والاستجابة في ما وراء البحار في عصر الإمبراطوريات، رضوان السيد (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 24.

(158) كورث، «الولايات المتحدة بوصفها قائدًا حضاريًا»، ص 12.

"تقوم على أساسها بتعليم شعوب الأرض غير المتحضرة وغير المسيحية فضائل الدين المسيحي والملكية الخاصة والديمقراطية البرلمانية والتجارة الحرة"[159]. وقد حدد تشرشل Winston Churchill (1874– 1965) أهداف الإمبراطورية البريطانية بقوله: "إعطاء السلام للقبائل المتناحرة وتطبيق العدالة، حيث ساد العنف، وكسر قيود العبيد والتعليم وزيادة قدرة الشعوب على الاستمتاع، وتقليص احتمالات معاناتها[160].

الواقع أن نشر المدنية ما كان سوى تسويغًا للإمبراطورية، أكثر منه سياسة جدية، ولو أن نشر الثقافة الأوروبية اتخذ منحًا جديًا لكان مستوى التعليم، سواء في المدارس أم الجامعات أعلى مما تركه الاستعمار[161]. وقد تبنى توني بلير Tony Blair (1953–) رئيس الوزراء البريطاني (1997– 2007) السياسة القديمة نفسها، فوضع معايير "التدخل الإنساني"، بحسب رؤيته التي اعتمدت على الأسس الآتية:[162]

1. يجب أن يكون التدخل مدفوعًا بأهداف إنسانية.

2. استنفاد الوسائل الدبلوماسية جميعها.

3. وجود عمليات عسكرية.

4. يجب على القوة المتدخلة أن تكون مستعدة للعمل على المدى الطويل، وذلك لفرض الأمن والحيلولة دون عمليات الانتقام.

5. "أمل" بلير في أن تبقى المصلحة الذاتية والغاية الأخلاقية قابلتين للتوفيق.

كان تدخل حلف الناتو في الأزمة اليوغسلافية عام 1999 من دون تفويض من مجلس الأمن، وقد سوغ بلير ووزير خارجيته كوك Robin Cook (1946–2005) هذا التدخل على أساس أن التفويض من مجلس الأمن يجب أن لا يحول دون الإنقاذ الإنساني، غير أن

(159) مجموعة مؤلفين، الإمبرياليون الجدد، ص 187- 188.

(160) فرجسون، الصنم، ص 51.

(161) كورتن، العالم والغرب، ص 90- 91.

(162) أري إي سميث ولايت مارغوت، الأخلاق والسياسة الخارجية، فاضل جتكر (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005)، ص 287– 291.

هذه الذرائع لم يأخذ بها بلير نفسه في سياسته تجاه الصين، فقد كان يمكن بريطانيا (بلير وكوك) اتباع سياسة أكثر تشددًا تجاه الصين لدعم حقوق الإنسان، ولكن هذا الإحجام ارتبط برغبة بريطانيا في الاستفادة من السوق الصيني الضخم اقتصاديًا، إضافة إلى مصالح أمنية حيوية تمثلت في استقرار منطقة المحيط الهادي عن طريق المشاركة الصينية[163].

كوك هو أول من قال بعد تسلمه حقيبة الخارجية، مع عودة حزب العمال للحكم في 1997، بضرورة اعتماد بعد أخلاقي Ethical Dimension في السياسة الخارجية، ولكن الشعار نفسه التف حول عنقه ليظهره رجلًا متناقضًا، حينما بارك بيع 16 طائرة حربية لإندونيسيا التي كانت ما تزال ترزح تحت حكم سوهارتو Muhammad Soeharto (1921– 2008) الدكتاتوري، في تناقض ليس مع الشعار الأخلاقي فحسب، بل مع التسويغ الذي سبق أن نادى به في مسألة بيع الأسلحة، وأنها يجب ألا تباع لأنظمة دكتاتورية بمنطق يقول إن ذلك السلاح إنما سيتجه لقمع المدافعين عن الحرية والديمقراطية في تلك البلاد أو لتثبيت أركان نظم تسبح عكس تيار الديمقراطية وحقوق الإنسان السائد[164]. إذا كان كوك قد عارض الحرب على العراق واستقال بسببها من حكومة توني بلير، فإن الأخير ذكر أن "الحرب لا تستهدف نزع سلاح العراق فقط، بل تحرير الشعب العراقي أيضًا"[165]، وهو "التحرير" الذي أعاد العراق إلى الوراء عقودًا من الزمن، بفعل القتل والتدمير.

اتبعت الولايات المتحدة السياسة نفسها، حتى إن بعضهم ظن أن "الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، منذ دخولها التاريخ العالمي عام 1917، كانت أيديولوجية: خيضت لجعل العالم آمنًا للديمقراطية"، وأن الولايات المتحدة هي البلد الأول من الناحية التاريخية الذي جعل حقوق الإنسان ركنًا أساسيًا من أركان السياسة الخارجية[166]"، وكان وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر Warren Christopher (1925– 2011)، في عهد كلينتون، قد ادعى أن "الأمم الديمقراطية نادرًا ما تبادر بالحروب

---

(163) سميث ومارغوت، الأخلاق والسياسة، ص 278، 285.

(164) حسن ساتي، «روبن كوك: صريع الأخلاق والجمال»، الشرق الأوسط، عدد 9754 (آب/ أغسطس 2005).

(165) فرجسون، الصنم، ص 239.

(166) سميث ومارغوت، الأخلاق والسياسة، ص -240 241.

أو تقوم بتهديد جيرانها"[167]، وأن نشر الديمقراطية يعزز من فرص السلام. وقد أكد القادة الأميركان على هذه السياسة، فالمسوغ الذي ذكره الرئيس ويليام مكينلي William McKinley (1843– 1901)، لضم الفلبين بعد هزيمة الإسبان، هو: "ليس أمامنا من خيار سوى أخذ الفلبينيين جميعًا وتعليمهم والنهوض بهم وتحضيرهم وهدايتهم إلى المسيحية، بمباركة الرب. في سبيلهم، بعدهم إخوانًا لنا، مات من أجلهم المسيح أيضًا". لقد حظيت هذه الأساليب، في العزف على المشاعر الدينية، بصدى شعبي كبير، وأما الحجج المقدمة للاحتلال، بين النخب السياسية الأميركية، فقد ارتكزت إلى النواحي العسكرية والطمع والجشع أكثر من ارتكازها إلى التبشير والهداية، وعندما استقلت الفلبين عام 1946 لم يكن لدى مواطنيها الكثير ليحتفلوا به[168].

خاضت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، بحسب كلمات الرئيس ولسن Thomas Woodrow Wilson (1856– 1924) "لجعل العالم آمنًا للديمقراطية"، وأما الرئيس روزفلت، فقد قام بإقناع تشرشل المتردد بالانضمام إليه في ميثاق حلف شمال الأطلسي سنة 1941 وهو ما ألزم البلدين في سبيل "حقوق الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تريد أن تعيش في ظله"، وتوالت سلسلة التصريحات الرسمية للحرب الباردة، بدءًا من مبدأ ترومان ووصولًا إلى مبدأ ريغان، وهي التي لم تكن محصورة في الضرورات الجيوسياسية للوقوف في وجه التوسع الإمبريالي السوفياتي، بل كانت في الوقت نفسه تحرص على تأكيد الضرورة الأخلاقية المتمثلة في "إنقاذ الناس من مظالم الاضطهاد الشيوعي الوحشي". بحسب تأكيد جورج بوش الأب George Bush (1924–)، فإن التدخل في الصومال كان لأسباب إنسانية: "حين نرى أطفال الصومال يموتون جوعًا، فإن أميركا كلها تتألم"[169]، ويبدو أنه من "السهل أن يعتقد سكان أي بلد أن بإمكان العالم أن يصبح مكانًا آمنًا أكثر، إذا تقاسم الجميع ثقافتهم"[170]، كما أن "الاقتناع بأننا الأكثر أخلاقية

(167) Waltz"Structural Realism" P. 11.

(168) فرجسون، الصنم، ص 86، 91.

(169) سيوم براون، وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، فاضل جتكر (مترجمًا) (بيروت: الحوار الثقافي، 2005)، ص 51، 165.

(170) هندي ورتبلات، أوقفوا الحرب، ص 193.

أو أكثر صوابًا يمكن أن يولد تعصبًا مسكرًا مديرًا للرؤوس"[171]، والعزف على هذه الأوتار يعمل على حشد الجماهير اللازمة لدعم الحرب.

هناك ظن لدى بعض المحللين أن الدول تنطلق عمومًا في تصدير الديمقراطية من دوافع عدة، فالتعامل مع دول أجنبية تتقاسم معها القيم نفسها يكون أيسر، كما أن النظام الديمقراطي يعمل على السلم الدولي، الأمر الذي ينعكس في الأمن الداخلي للدول، إضافة إلى أن نشر الديمقراطية يرافقه اقتصاد أكثر كفاية من الدول غير الديمقراطية، الأمر الذي ينعكس في الدول الغربية نفسها[172].

تتبنى المدرسة الليبرالية هذه الفكرة، فهي ترى أن الدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها بعضًا، غير أنها معرضة لخوض الحروب مع الدول غير الديمقراطية المتسمة بنقص الشفافية والرقابة الحكومية، ما يجعلها قادرة على اتخاذ خطوات سريعة في السياسة الخارجية ومنها قرار الحرب. من هذا المنظور، فإن هجمات 11 سبتمبر التي ارتكبها رعايا بلدان غير ديمقراطية في الشرق الأوسط، وإن لم يكن العراق من بينها، أعطت حافزًا للولايات المتحدة لاستخدام القوة، في خطوة منها لغرس الديمقراطية، مع توقع تأثير امتدادها في باقي دول المنطقة،[173] استنادًا إلى نظرية الدومينو.

يورد أصحاب هذه النظرية أسبابًا لجعل الدول الديمقراطية أقل ميلًا إلى الحروب، وأهمها:[174]

1. الدول الديمقراطية تميل إلى تقاسم بعض القيم المحددة، من النوع الذي يجعلها أقل استعدادًا لخوض الحروب ضد بعضها بعضًا.

2. قدرتها على كبح جماح نزعات اللجوء إلى العنف، فهي تؤكد النماذج السلمية من السلوك، مثل التفاوض.

---

(171) رايلي، الغرب والعالم، ص 194.

(172) سميث ومارغوت، الأخلاق والسياسة، ص 124، 140.

(173) Lieberfeld "Theories Of Conflict" P. 6.

(174) هندي ورتبلات، أوقفوا الحرب، ص -186 187.

3. يختار الناس حكوماتهم، وتكون المشاركة السياسية مسموحة للمجموعات كلها، ولذلك ليس من السهل على القادة في الدول الديمقراطية شن الحرب ما لم تدعمهم أغلبية الشعب.

4. قدرة هذه الدول على التوزيع العادل للثروات، بمستوى أكثر كفاءة من الدول الاستبدادية.

5. استقلال القضاء وإنفاذ القانون على الجميع، بمن فيهم رجال السياسة، الأمر الذي يحد من سطوتهم ولجوئهم إلى استخدام العنف.

على الرغم من قوة هذا الطرح، إلا أنه لم يسلم من النقد، فهذا جون مولر John Mueller (1937 -)، وهو أستاذ في العلاقات الدولية، يرى أن الديمقراطية بحد ذاتها ليست سبب السلم، بل إن هناك بعض الظروف التي تحقق شروط كل من الديمقراطية والسلم معًا، وأما كينث فقد أورد بهذا الشأن بعض الملاحظات، ومنها:[175]

1. بعض الدول الديمقراطية الرئيسة هي من أقوى الدول وتستطيع الحصول على غاياتها بالوسائل السلمية، أو بأقل ما يمكن من الوسائل العسكرية، بينما الدول الضعيفة إما أن تفشل في سعيها أو تلجأ إلى الحرب.

2. من ناحية تاريخية، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبينما أصبحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر ديمقراطية، إلا أن نشوب الحرب بينهما كان وشيكًا وكذلك بين بريطانيا وفرنسا، فإن الخصومة بينهما، حول الزعامة وتبوء مركز القوة العظمى في القرن التاسع عشر، بقيت كما هي، وإن تحولهما أكثر نحو الديمقراطية لم يغير من سلوكهما تجاه بعضهما.

3. أطاحت الولايات المتحدة بالرئيس خوان بوش Juan Bosch عام 1963، وهو رئيس الدومنيكان المنتخب، وكذلك الأمر بالرئيس التشيلي الليندي Salvador Allende عام 1973، وهو المنتخب أيضًا، وقد أطاحته بانقلاب عسكري من الداخل، مما ألقى ظلالًا من الشك حول أطروحة السلام الديموقراطي (علاوة على مباركتها، إن لم تكن مشاركة في الانقلابات

(175) Waltz "Structural Realism" Pp. 9- 12.

على الأنظمة الديمقراطية في العالم العربي، وكان آخرها الانقلاب على الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي).

4. الديموقراطيات قد تعيش بسلام مع الديموقراطيات، ولكن إذا تحولت الدول جميعها إلى الديمقراطية، فإن هيكل السياسة الدولية لا بد أن يبقى في حال تسودها الفوضى Anarchy، ولا يتم تحويل هيكل السياسة الدولية من خلال التغيرات الداخلية للدول، وفي ظل غياب سلطة خارجية، فإن صديق اليوم قد يكون عدو الغد.

5. يمكن الحكومات الديمقراطية أن تستجيب لمقتضيات السياسة الداخلية، عند قيامها برسم السياسة الخارجية، غير أن هذا الأمر ليس كافيًا للحفاظ على أطروحة السلام الديموقراطي.

الواقع أن النزاعات الداخلية في الدول الديمقراطية الغربية نفسها لم تختفِ نهائيًا حتى وقت قريب، فالنزاع العرقي في الولايات المتحدة بين البيض والسود بقي حتى ستينيات القرن العشرين، والنزاع في إيرلندا استمر حتى الثمانينيات، وكذلك الحال في نشوء منظمات إرهابية، مثل الألوية الحمراء في إيطاليا ومنظمة إيتا في إسبانيا. أما بخصوص النزاعات الدولية، فقد تهيأت ظروف تاريخية ملائمة، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حالت دون تفاقمها إلى نزاع مسلح بين الدول الديمقراطية نفسها، وهذه الظروف هي:

1. نشوب الحرب الباردة، فظهور الاتحاد السوفياتي، ماردًا شيوعيًا، أدى إلى تكاتف الدول الليبرالية في ما بينها.

2. اختفاء التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية في عقب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، في وقت تزامن مع خروج أوروبا من الحرب العالمية الثانية مدمرةً.

3. السيطرة الأميركية وهيمنتها على حلفائها، وهي "الإمبراطورية غير الرسمية" المسيطرة على معظم دول العالم، بطريقة تختلف عن الاستعمار الكلاسيكي. لقد ثبت ذلك مع الإبقاء على حلف الناتو، بعد انحلال حلف

وارسو وانتهاء الحرب الباردة، بسقوط المارد الشيوعي.

4. الازدهار الاقتصادي في الدول الغربية، وإن كان عاملًا غير حاسم في الحيلولة دون الحرب.

5. تكاليف الحرب الباهظة، إذ إن الدول الغربية تستحوذ على أكبر ترسانة عسكرية في العالم، والحرب في ما بينها يعني الدمار الشامل لأطراف النزاع جميعهم، وهذا الأمر يفسر سبب تجنب الحروب المباشرة مع الدول الاستبدادية القوية عسكريًا، مثل الاتحاد السوفياتي السابق والصين، ولا أتصور تدخل الولايات المتحدة في العراق، لو كان هذا الأخير قد امتلك أسلحة نووية قادرة فعلًا على تهديد لندن وواشنطن، كما ادعت الدول الغازية، فكان أحد أسباب غزو بغداد ليس امتلاكها أسلحة نووية، بل على العكس من ذلك؛ لأنها لا تمتلك تلك الأسلحة.

6. اختفاء النزاع العسكري بين الدول الديمقراطية الغربية لا يعبر عن "احترام متبادل" ناتج عن القيم الليبرالية، بقدر ما اقتضته الظروف التاريخية والجيوستراتيجية.

7. التجارب التاريخية لا تؤيد الفكرة القائلة إن الدول الليبرالية يهمها نشر الديمقراطية، بل إن التعامل مع الديكتاتورية يضمن لها تنفيذ سياستها، وإن الانتقال إلى الديمقراطية لا يضمن لها وصول جهات تتوافق مع سياستها، في وقت تواجه فيه مقتًا واشمئزازًا من الشعوب الشرقية، وخاصة في العالم العربي والإسلامي، وإلا ماذا يعني التغاضي عن جرائم الأسد في سورية وحلفائه، من ملالي إيران وقيصر روسيا الجديد، وقد فاقت جرائم النازية في بشاعتها؟!.

بالفعل، فإن تصدير الديمقراطية كان بمثابة "مسمار جحا" للتدخل في الشؤون الدولية، ففي المرحلة ما بين 1912 و 1932 كان ثمة أربعون حادثًا في أميركا اللاتينية، وزعمت الولايات المتحدة أنها كانت دائبة على ترسيخ الديمقراطية في بلدان تلك القارة، على الرغم من انطلاقها في المقام الأول من مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. على امتداد مرحلة الحرب الباردة، ظل احتواء الشيوعية يتقدم في الغرب على هدف إعلاء شأن الديمقراطية، وظل الدفاع عن الدول الغربية يسوغ دعم الأنظمة التسلطية

طوال بقائها ملتزمة بمعارضة الشيوعية، وعلى الرغم من تأكيد الدول الغربية التحول الديموقراطي في الدول الاشتراكية السابقة، في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، غير أن هذه الدول –الغربية– كان همها الأول الناحية الاقتصادية[176]، ولم يؤرقها بقاء "الشيوعية السياسية"، وما يرافقها من استبداد وفساد في الصين، ما دام أنها تحولت إلى "الرأسمالية الاقتصادية" وفتحت أسواقها الضخمة للغرب.

منذ نهاية الحرب الباردة، كان ثمة نوع من الجنوح لدى الولايات المتحدة وبريطانيا نحو تصعيد استخدام القوة في التعامل مع آخرين انتقائيين، من دون امتلاك أدنى فكرة واضحة عن الأسباب والعوامل التي من شأنها أن تجعل مثل هذا الاستخدام للقوة فعالًا وناجحًا، وتجري إعادة المسوغ الذي يبرر مثل هذا التصرف إلى التفوق المبدئي للغرب، ويجري استخدام كلمة الحوار بمعنى أننا ننتظر منكم أن تتبنوا موقفنا. بذلك، فقد طغت لغة القوة العسكرية على السياسة، ويوضح الفيلسوف الإيطالي أومبيرتو إكو Umberto Eco (1932–) ذلك بقوله: "إننا غيرنا قواعد السياسة، وليس ما نحن بصدده إلا سياسة أشبه بالحرب، حربًا بلا توقف"، وهذا يعني قلب مقولة كلوزفيتز، إذ توحي بأن الحرب لم تعد استمرارًا للسياسة، بل إن السياسة أصبحت استمرارًا للحرب[177]".

أما عن دعم الشعوب في الدول الديمقراطية لهذه الحروب، فيبدو أن الإعلام استطاع تشكيل وعي الشعوب وتوجهاتها بالطريقة التي يراها صناع القرار، ففي نيسان/ أبريل 2003، أي بعد شهر واحد من بداية الغزو الأميركي للعراق، كان 72 في المئة من الشعب الأميركي مؤيد للغزو، حيث عملت الإدارة الأميركية على شن حملة علاقات عامة شاملة لربط الرئيس العراقي صدام حسين بهجمات 11 سبتمبر، وإقناع الناس بأنه يمتلك، أو يوشك على امتلاك، أسلحة دمار شامل. هذه النسبة العالية المؤيدة للحرب انخفضت في أيار/ مايو 2007 إلى 34 في المئة فقط[178]، وذلك بعد أن بدأت تتلاشى سحابة الكذب الكبيرة للإدارة الأميركية.

الدعم الشعبي للحروب الحديثة لا يمكن الاستغناء عنه، فإذا لم يقتنع الشعب

(176) سميث ومارغوت، الأخلاق والسياسة، ص 125- 141.

(177) سميث ومارغوت، الأخلاق والسياسة، 228، 262.

(178) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 17.

بأهداف الحرب ووسائلها، فمن الصعب الاستمرار في تلك الحرب. ظهر ذلك بجلاء في حرب فيتنام، فهناك الكثير من الدراسات والتحليلات التي تناولت أسباب فشل أميركا في تلك الحرب، وأشارت بعضها إلى إمكان كسب الحرب، لو أديرت بصورة أفضل، وأعادت بعضها الفشل إلى ارتفاع عدد الضحايا الأميركيين. غير أن السبب الأعمق يعود إلى شعب فيتنامي معبّأ ومهيّأ للقتال ومستعد للتضحية، وساخر من الأسلحة الأميركية الحديثة، مقابل شعب أميركي مفتقر إلى الوضوح في أهداف الحرب، ومفتقر إلى الثقة في إمكان تحقيقها بسرعة، ومن ثم شكك في وجود مسوغ للتضحية، حتى بعدد قليل من الجنود الأميركان، وقد فشل الرئيس جونسون Lyndon Johnson (1908 - 1973) في تقديم الحجج والبراهين القادرة على إقناع الرأي العام أو الكونغرس بتأييد الحرب. عدا عن ذلك، فإن من طبيعة الشعب الأميركي أن يتحاشى الأطراف ويتشبث بالمراكز والحواضر، ففي غزوهم العراق كان يحجم عن "الذهاب إلى هناك"، وهي عبارة كانت شائعة في نيويورك: "إياك أن تذهب إلى هناك". هذا الأمر على النقيض تمامًا من الشعب البريطاني، فعندما احتلت بريطانيا بغداد في بداية القرن العشرين، وجدت ما يكفي من أبناء الشعب البريطاني المستعدين لقضاء جزء كبير من حياتهم في بغداد، لجعل النفوذ البريطاني حقيقة واقعة لمدة 40 عامًا[179].

في غالب الأحيان، فإن الشعوب الغازية عادة تنظر إلى نفسها على أنها تقدم خدمات جليلة إلى الشعوب المهزومة، ولا تدرك مدى الإذلال والكره والحقد الذي تكنه لها هذه الشعوب، فعندما قامت فرنسا بغزو إسبانيا في عهد بونابرت، كان الشعب الإسباني من أكثر الشعوب تخلفًا، سياسيًا وثقافيًا وفكريًا، وعلى الرغم من استبداد ملوكهم وفسادهم وتردي الأوضاع في بلادهم، فـ "ما كانوا يشعرون بأنهم في وضع سيء، وأن شيئًا مهمًا اسمه الحريات ينقصهم". من ثم، فإن منجزات الثورة الفرنسية لم تكن تثير عندهم أي رد فعل إيجابي، وعلى الرغم من أن نابليون نظم شؤون إسبانيا على أسس حديثة، فقضى على العهد القديم وأدخل إصلاحات عديدة إلى بلد عريق في التخلف والرجعية، إلا أن هذا لم يغير من نظرة الإسبان العدائية إلى الاحتلال الفرنسي، وبقاء النار مشتعلة تحت أقدام المحتل الغازي[180].

لقد عبّر أحد المحاربين القدماء الأميركيين في فيتنام عن الفكرة نفسها، بقوله:

(179) فرجسون، الصنم، ص 153- 155، 297.

(180) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص -112 115.

"يفترض أننا سننقذ هؤلاء ونخلصهم، ولكن من الواضح أنهم لا ينظرون إلينا بعدنا منقذين ومخلصين، فلم يظهر لنا الحب قط، وحين ندخل قرية لا يستقبلنا سكانها بالترحيب والأعلام والورود، ولا تتسارع الفتيات لتقبيلنا عندما نسير في مواكب النصر [..] ها هم الأميركان الملاعين مرة أخرى. يا إلهي متى سيتعلمون الدرس"[181]. فعلًا، فإن الأميركيين لم يتعلموا الدرس، وقد عبر عن ذلك الكاتب السياسي الأميركي نيكولاس كريستوف Nicholas Kristof (1959-)، في أثناء الاحتلال الأميركي للعراق: "نعم، إنه لأمر يدعو إلى الرثاء. في الحقيقة أن نتمكن من الهبوط على سطح القمر بسلام ولا نتمكن من الانتشار في محافظة الأنبار، وأن تكون لدينا القدرة على رؤية أصغر شيء في أقصى بقاع الأرض، ولا تكون لدينا القدرة على إدراك أن العراقيين يمقتوننا [...] لقد غزونا تلك الدولة؛ معتقدين أننا سنجد حلفاء موالين للولايات المتحدة [...] وامتنانًا من العراقيين الذين حررناهم من طغيان صدام، ولكن الذي حدث هو أننا خضنا الحرب في العراق، وأن إيران هي التي كسبتها"[182].

عمومًا، فإن الثقافة الأوروبية، بدءًا من البرابرة ومرورًا بالإقطاع، غلّبت فكرة الحرب وأعلت من شأن المحارب ووضعته في منزلة خاصة، وانعكس ذلك على الأجيال اللاحقة وعلى رفع أبطالها العسكريين إلى مراكز السلطة السياسية، كما هو الحال مع نابليون وديغول وجرانت وإيزنهاور[183]. أما الولايات المتحدة القائمة في الأساس على الثقافة الأوروبية، فإن تاريخها مليء بالعنف، وإن هذا العنف يمكن الاطلاع عليه في صميم الثقافة الأميركية، بل هي تسوغه وتشرعنه، ومع ذلك فإن الشعب الأميركي يدعي أنه شعب مسالم، في الوقت الذي يحب فيه البندقية، والأكثر إثارة ليس السجل الحافل بالعنف، بل القدرة الاستثنائية للشعب الأميركي على مواجهة هذا السجل، لإقناع أنفسهم بأنهم من أفضل الشعوب، تصرفًا وتنظيمًا[184].

إن العالم العربي غير بعيد من هذه الظاهرة، "فلقد كانت الحرب مظهرًا واضحًا من مظاهر الحياة العربية قبل الإسلام، وكان لدى العربي إكبار وتعظيم للبطولة والشجاعة

(181) فرجسون، الصنم، ص 150.

(182) الرأي (الأردنية) (16 كانون الثاني/ يناير 2007).

(183) رايلي، الغرب والعالم، ص 187.

(184) Glenn W. Lafantasie "Our Permanent Culture of Political Violence": http://www.salon.com/201111/01//lafantasie_political_violene/

والاستعداد للخطر، فلا عجب في أن نجد أن معظم قصائد العصر الجاهلي أو كلها لم تخل من الحديث عن الحرب أو ما يتصل بها، ولعل الأسباب التي خلقت من الإنسان العربي في العصر الجاهلي إنسانًا محاربًا هي أسباب كثيرة، وأهمها قساوة الظرف البيئي، إلى جانب مجموعة من القيم والأعراف التي تهيأ لها أن تصبح بمرور الزمن عرفًا ثابتًا"[185]. إضافة إلى ذلك، فإن العربي عاش في صحراء قاسية لا تحكمها دولة، ومن ثم فلم يكن هناك سلطة عليا لحل الخلافات وفرض الأحكام بين الأفراد أو القبائل، الأمر الذي ترتب عليه أن يأخذ كل طرف حقه بيده، وهو ما يشابه نوعًا ما الحروب الأهلية المعاصرة، في وقت انهيار الدولة وفقدان المؤسسات، ففي مثل هذه الظروف لا مكان للضعيف أو الجبان، ومع ذلك استمر تمجيد الفارس المغوار، حتى بعد رحيل العصر الجاهلي، أي بعد قيام الدولة، واستمر تمجيد القادة الذين يخوضون الحروب ويقبلون التحدي إلى عصرنا الحالي، حتى لو كانوا من مستبدي شعوبهم، مثل عبد الناصر في مصر وصدام حسين في العراق.

(185) كامل عبد ربه حمدان، «الصورة البشعة للحرب في الشعر الجاهلي» مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية (2007)، ص 9-16.

الفصل الثالث

العوامل السيكولوجية

النظريات السيكولوجية المفسرة للعنف السياسي

تقوم العوامل السيكولوجية بدور مهم في القرارات التي يتخذها الإنسان وما يتبعها من سلوك، ويشمل ذلك العنف بطبيعة الحال، غير أن علماء النفس اختلفوا في دافعية الإنسان وإقدامه على ارتكاب العنف، فبعضهم يرى أن العنف غريزي أو بيولوجي في الإنسان، ويولد معه ويموت معه، بينما يرى بعضهم الآخر أن العنف سلوك متعَلم، إذ يتعلمه الإنسان من المحيط الذي يعيش فيه، بل إن لدى الإنسان نفورًا غريزيًا من الإقدام على قتل أبناء جنسه، ولا يقدم على ذلك إلا بالتدريب[1].

قبل هذه الدراسات السيكولوجية الحديثة التي انطلقت منذ بدايات القرن العشرين، تعرضت الفلسفة -كما هو الحال مع باقي الظواهر والعلوم الأخرى- لظاهرة العنف، فقد نظر ابن خلدون إلى العنف على أنه نزعة طبيعية، فالظلم والعدوان من أخلاق البشر، والحرب والمقاتلة بين الناس موجودتان منذ خلق البشرية، كما نظر هوبز Thomas Hobbs (1588 –1679) إلى الإنسان نظرة سلبية، فبناءً على رأيه الإنسان أناني بالطبع وينزع نحو استخدام القوة، وإن الكل في حرب ضد الكل، والمجتمع البشري أشبه بغابة من الذئاب؛ لأن الطبيعة البشرية هي طبيعة حيوانية ومتوحشة، وإن السلوك البشري عبارة عن سلوك ميكانيكي، نتيجة العواطف والانفعالات والأحاسيس، وما ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع. أما جون لوك John Locke (1632 –1704)، فعلى النقيض من هوبز، وقد اعتقد أن الفطرة الأولية صالحة وتسير وفق قواعد مستمدة من القانون الطبيعي القائم على أساس الحرية والمساواة، وأن سبب الصراع بين البشر يعود إلى السيطرة على الملكية ورفض الاستغلال الذي يمارسه بعضهم. كذلك روسو، فقد نظر إلى الطبيعة البشرية نظرة إيجابية، فالإنسان خير وطيب بطبعه، وإن سبب الصراع

(1) David Moles "The Decision for War and the Limits of Rationality" Lincoln College Introduction to Research: Method and Themes in Economic and Social History)17 December 1999(P. 35.

يعود إلى نظام الملكية الفاسد الذي يقوم على عدم توزيع الثروة توزيعًا عادلًا[2].

من الناحية الفلسفية أيضًا، أعاد أصحاب التيار المثالي السلوك الصراعي إلى الغريزة الفردية، ولكنهم نظروا إلى هذه الغريزة على أنه يمكن القضاء أو السيطرة عليها، من خلال التأثير في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وذلك من خلال تنظيمها من خلال القانون. أما أصحاب التيار الواقعي، فقد افترضوا أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق وأن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغيرها بسهولة، فالإنسان شرير بطبعه، وأن الحروب والنزاعات هي تنفيس عن هذه المكبوتات. لقد نظر بعضهم إلى أن أسباب الصراع يعود إلى غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، ومن أنصار هذا المذهب ميكافيليي وهوبز ومورجانثو وغيرهم[3]. على الرغم من التفسيرات التي قدمتها الدراسات السيكولوجية الحديثة، إلا أن فكرة طبيعة العنف لم تحسم بصورة جذرية، وبقي السجال قائمًا بين الموقفين السابقين اللذين يتبنى أحدهما فكرة أن العنف لدى الجنس البشري غريزي والآخر يتبنى فكرة التعلم، ثم انضم إليهما تفسير ثالث جديد اعتمد على الاحتياجات الإنسانية.

النظرية الغريّزية Instinct Theory

تفترض أن العنف غريزي لدى الإنسان وهناك عدد من الاتجاهات تدعم هذه النظرية، ولعل أهمها علم سلوك الحيوان/ الإيثولوجيا الذي عممه دارسوه على السلوك البشري، وهناك النظرية البدائية التي اعتمدت على الداروينية التطورية وانحدار الإنسان من مخلوقات ما قبل بشرية، وهناك نظرية التحليل النفسي التي انطلقت مع مؤسسها فرويد، إضافة إلى البيولوجيا الحديثة المستندة إلى الهندسة الوراثية، وفي ما يأتي موجز عن أهم هذه الأطروحات.

---

(2) الحيدري، سوسيولوجيا العنف، ص 52- 63.

(3) عبد الكريم كيبش، «إشكالية الصراع الحضاري في مرحلة العولمة: مقاربة نظرية»، مجلة المفكر (بلا تاريخ)، ص 63- 78.

الإيثولوجيا Ethology

هي علم السلوك الحيواني الذي يدرس سلوك الحيوانات في بيئتها الطبيعية، وتدرس أيضًا روح الشعب ومزاجه Ethos وتشكيلاته، ورائد هذا النهج هو كونراد لورنتس Konrad Lorenz (1903– 1989) الذي يعده كثر واحدًا من مؤسسي الإيثولوجيا الحديثة، وهو الذي قدم الفكرة القائلة إن العدوان يظهر في الوجود بفعل الحاجات البيولوجية الأساسية للإنسان، وإن الغريزة القتالية تتطور وتتكيف مع تطور الإنسان، وإن التعبير عن هذا العدوان يتشكل ويتطور من خلال التعرض للبيئة التي يعيش فيها والتفاعل معها[4]. يرى لورنتس أن التطور التكنولوجي السريع للإنسان، خلافًا للحيوانات غير الناطقة، قد تجاوز كثيرًا نسبة التطور الأبطأ للكوابح الفطرية حيال التعبير عن تحريضه على العدوان، وهذا يعني أن أي محاولة للتغلب على العنف البشري ليست ذات جدوى. لذلك يقترح أن الحل الأمثل يكمن في إتاحة الفرص أمام الناس لكي يفرغوا تحريضاتهم العدوانية، من خلال المشاركة في الألعاب الرياضية وسواها من الأنشطة التنافسية غير الضارة، كما يرى لورنتس أن الأسلحة الحديثة جعلت الرجل، عندما يضغط على الزناد، محجوبًا تمامًا عن رؤية عواقب عمله أو سماعه أو إدراكه إدراكًا عاطفيًا، ولذلك فإن الناس الطيبين قد برهنوا على أنهم قادرون تمامًا على إطلاق الصواريخ أو إلقاء الأكداس المكدسة من القنابل الحارقة على المدن وقتل الآلاف من الأطفال الأبرياء[5].

لقد واجهت هذه النظرية انتقادات عدة، من التي يمكن إجمالها في ما يأتي:[6]

1. تختلف المجموعات البشرية اختلافًا أساسيًا، في درجة التدميرية الخاصة بكل فرد، إلى درجة أن الوقائع لا يمكن تفسيرها بالقول إن التدميرية والقساوة أمر فطري.

2. الدرجات المتفاوتة من التدميرية تلازم العوامل البدنية والفوارق في البنى الاجتماعية.

(4) Randy Borum "Psychology of Terrorism")Tampa: University of South Florida 2004(P. 12: https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/208552.PDF

(5) مجموعة مؤلفين، سيكولوجية العدوان، ص 15، 18.

(6) فروم، تشريح التدميرية، ص 39، 40، 60، 62، 63، 74.

3. بالنظر إلى احتمال فقدان أكثر الأفراد العدوانيين في الحروب، فإن الانتخاب السلبي، وفقًا لمصطلحات نظرية التطور التي اعتمد عليها لورنتس، يجب أن يعمل على تناقص هؤلاء العدوانيين الذين يحملون هذا الجين (المسؤول عن الصفات الوراثية).

4. أسس لورنتس نظريته من خلال تجاربه على الحيوانات، وغالبًا الأسماك والطيور في ظروف الأسر، وفي الوقت الذي يعد لورنتس، وفقًا لتعبير إيرك فروم، "ملاحظ مقتدر، ولكن معرفته عن الإنسان لا تتجاوز معرفة شخص عادي".

5. النصيحة التي قدمها لورنتس لتفريغ الطاقة العدوانية، من خلال الألعاب الرياضية، قد تأتي بعمل عكسي، إذ إن الكثير من الألعاب الرياضية تثير العدوان بصورة فعلية.

النظرية البدائية Primordialism

تدعي هذه النظرية أن تراكم الكراهية بين الأمم يعود إلى أصل بدائي، وأن رفض الآخر يعود إلى عزلة الإنسان البدائي وأسلافه من الحيوانات. وفقًا لهذه النظرية، عندما يتم تخفيف قبضة السيطرة المركزية يلجأ الفرد إلى هويته الإثنية أو القومية أو إلى أي عرق ينتمي إليه، بوصف ذلك رد فعل طبيعي أو غريزي، وتفترض هذه النظرية أيضًا أن الناس بطبيعتهم يلجؤون إلى عدم التسامح وكراهية الأجانب، أي إلى السياسة غير الليبرالية. هذه النظرية واجهت كثيرًا من الانتقادات، وأبرزها ما يأتي:[7]

1. التعايش الحاصل في كثير من دول العالم يدحض هذا التفسير، سواء أكان في جنوب أفريقيا أم بلغاريا أم ماليزيا، ما أثبت أن ذكريات الكراهية يمكن التعويض عنها بالخبرات الحالية والحوافز المؤسسية.

2. هذه النظرية غير قادرة على تفسير الاختلافات الواضحة في الخطاب السياسي للثقافات المختلفة، ومنها حركات انفصالية، أو محاولة السيطرة على كامل الدولة أو مشاركة الجماعات الثقافية الأخرى.

(7) Crawford and Lipschutz The Myth Pp. 10- 12.

3. فشلت في التميز بين الهوية الثقافية والجانب السياسي المرتبط بالهوية الثقافية، إذ تفترض أن الخلافات الثقافية، مثل اللغة والإثنية، تقود بصورة آلية إلى الصراع؛ لأنها تفترض أن المجموعات الثقافية بطبيعتها إقصائية.

4. أهملت هذه النظرية دور التعبئة السياسية والمصادر الاقتصادية والسياسية، كما تجاهلت دور المؤسسات في الدولة التي بإمكانها أن تشعل فتيل النزاعات أو تنزع هذا الفتيل، من خلال الحوافز المؤسسية: قانون الأحوال الشخصية، المُساءلة، المشاركة السياسية وتوزيع الثروة بصورة عادلة.

نظرية التحليل النفسي Psychoanalytic

رائد هذه النظرية هو فرويد Sigmund Freud (1856–1939) الذي أسس مدرسة التحليل النفسي وعلم النفس الحديث، وينطلق من فكرة أن العدوان لدى البشر فطري Innate أو سمة بشرية غريزية، وهو ينمو في أثناء التطور الطبيعي للإنسان. بحسب هذه النظرية، فإن الإنسان يملك قوة الحياة والحب Eros من ناحية وقوة الموت والدمار Thanatos من ناحية أخرى، والعنف يحدث عندما تتحرك قوة الموت باتجاه الآخرين[8]، وكان فرويد قبل الحرب العالمية الأولى يؤمن فقط بقوة الحياة، وهي الليبدو أو الجنس Libido. لكن، تحت وطأة الحرب القاسية اقتنع بالغريزة الأخرى، وهي غريزة الموت، ووظيفتها بحسب اعتقاده تدمير الفرد وإعادته إلى حالة الجمود وانعدام الحياة.

لقد عبر فرويد عن هذه الفكرة في رسالة بعث بها إلى عالم الفيزياء الشهير آينشتاين Albert Einstein (1879– 1955)، وقد جاء فيها: "نحن نقرأ عن فظاعات الماضي، ويبدو أحيانًا كأن الدوافع المثالية لم تكن إلا حجة تسترت بها النزعة التدميرية [...] وكأن الدوافع المثالية كانت تدفع نفسها إلى ساحة الوعي، في حين كانت الدوافع التدميرية تعززها وهي كامنة في ساحة اللاوعي [...] لا فائدة من محاولة التخلص من الميول العدوانية لدى البشر [...] الشيوعيون الروس يأملون أن يتمكنوا من دفع النزعة العدوانية إلى الانقراض، وذلك بأن يضمنوا تلبية الحاجات المادية كافة، وإقامة المساواة في المجالات الأخرى بين أفراد المجتمع

(8) Borum "Psychology of Terrorism" P. 11.

كلهم، ولكني أرى أن هذا وهم"[9]. وقد أيد هذه الفكرة المارشال مونتجمري، بقوله: "تعد الحرب من الأمور الأكثر طبيعية في حياة الإنسان، وأعتقد أن الإنسان لو لم يجد نفسه مجبرًا عليها، للجأ إليها مختارًا"[10].

البيولوجيا الاجتماعية Sociobiology

كان للبيولوجيا الاجتماعية نصيب في تفسير العنف أيضًا، فهذه النظرية تفترض وجود جينات لكل تصرف معين لدى الإنسان، والدعوى المحورية التي تصر عليها البيولوجيا الاجتماعية هي أن مظاهر الحضارة والسلوك البشري كلها هي مثل الحيوانات، وقد وضعت شفرتها في الجينات وتم تشكيلها بواسطة الانتخاب الطبيعي، فالبيولوجيا الاجتماعية هي تفسير تبسيطي حتمي بيولوجي للوجود البشري، وأتباعها يدعون أولًا أن تفاصيل التنظيمات الاجتماعية الحالية والماضية هي مظاهر محتومة لمفعول خاص للجينات. هم يقولون ثانيًا إن الجينات التي تقع في الأساس في المجتمع البشري تم اختيارها بعينها في أثناء التطور؛ لأن ما تحتمه من صفات تنتج منه لياقة تكاثرية أعلى في الأفراد الحاملين إياها.

تكمن جاذبية البيولوجيا الاجتماعية، أكاديميًا وشعبيًا، في كونها تنبع مباشرة من برنامجها التبسيطي، ودعواها أن المجتمع البشري كما نعرفه محتوم، كما أنه أيضًا ناتج من عملية تكيفية، بيد أن هذه النظرية لم تسلم من النقد، فإذا كان العدوان لا يظهر إلا في بعض البيئات، فبأي معنى من المعاني المهمة إذًا يكون العدوان فطريًا، والأهم من ذلك أنه، حتى وقتنا هذا، ما من أحد استطاع أن يربط أي وجه من وجوه السلوك الاجتماعي البشري بأي جين بعينه أو مجموعة جينات بعينها.[11]

هناك تصرفات إنسانية، مثل التضحية بشجاعة في الحرب، لم يجد لها مثل هذه

(9) مجموعة مؤلفين، سيكولوجية العدوان، ص 19، 25، 26.

(10) مونتجمري، الحرب عبر التاريخ، ص 40.

(11) ستيفن روز وآخرون، علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية، مصطفى إبراهيم فهمي (مترجمًا)، عالم المعرفة، عدد 148 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990)، ص 278- 299.

الجينات،كما أن السلوك في الحرب وصراعات المجموعات تم تفسيرها بمصطلحات بعيدة من البيولوجيا، فعلى سبيل المثال لم يسجل التاريخ أي مقاومة تذكر لليهود في مواجهة الهولوكوست، بينما حاربوا بشراسة في فلسطين بعد سنوات قليلة من تلك الأحداث، مع أنهم من يهود أوروبا أنفسهم. هذا الاختلاف في السلوك لم تستطع البيولوجيا الاجتماعية تفسيره، بل إن الطبيب البريطاني روبرت هايند Robert Hinde (1923-)، الذي درس تطبيق البيانات البيولوجية والنفسية لفهم قواعد الدين والأخلاق، أكد أن النزعات السلوكية لدى البشر، بما في ذلك القدرة على العدوان، هي مشتركة بين البشر جميعهم تقريبًا، فالبشر لديهم القدرة على العدوانية والإيثار على حد سواء، والسلوك يعتمد على مجموعة من العوامل الاجتماعية والظرفية، وما كتب حول العنف الجماعي وعمليات القتل والإبادة الجماعية والإرهاب أكد أن هؤلاء القتلة لم يكونوا متعطشين للدماء وساديين أو ذوي أمراض عقلية، بل إن الأدلة تدعم فكرة "الرجل العادي"، ولكن تحت ظروف خاصة، فإن معظم الناس يوجد لديهم الاستعداد بدرجة عالية للعنف والقتل[12].

إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات التي أجريت على النواقل الكيماوية العصبية Neurochemical Factor لم تؤيد أن الإنسان لديه غريزة العنف، فمثلًا نقص السيروتونين (Serotonin (5-HT (هرمون السعادة) يرتبط يالعنف بصورة اندفاعية، أكثر من كونه تصرفًا عدوانيًا مسبق التخطيط، وفي ظل انعدام المحفز الاستفزازيـ فإن نقص السيروتونين ربما يكون له أثر ضعيف في التصرف العدواني، كما أن العلاقة بين كل من الدبامين Dopamine والنور إبينفرين Norepinephrine من جهة، والتصرف العدواني من جهة أخرى، لم تظهر بصورة واضحة، كما لم تظهر علاقة قوية ما بين العنف المتعمد ومستوى الهرمون الذكوري التستوستيرون Testosterone[13].

لقد جادل إريك فروم في أن وظيفة الدماغ هي رعاية البقاء، ومن ثم فهو يوفر ردود الفعل التي تلائم أي تهديد، غير أن ردود الفعل تتنوع، فالحيوان مثلًا يستجيب للتهديدات، إما بالغيظ والهجوم أو بالخوف والفرار، ويبدو أن الفرار هو الشكل الأكثر تكرارًا، إلا عندما لا تكون هناك فرصة لدى الحيوان في الفرار فيقاتل. يبدو، من الناحية البيولوجية، أن الفرار يخدم الذات أكثر من القتال، وقد أدرك القادة السياسيون

(12) Oberschall "Conflict Theory" P. 177.

(13) Borum "Psychology of Terrorism" Pp. 14- 15.

والعسكريون من خبرتهم هذه الظاهرة، فالطبيعة الإنسانية يبدو أنها لا تميل نحو البطولة ولا بد من اتخاذ إجراءات كثيرة لتحريض الإنسان على القتال ومنعه من الهرب لإنقاذ حياته، ومن ثّم فإن التاريخ لا تحدده غريزة القتال، بمقدار ما تحدده محاولة قمع "غريزة الفرار" لدى الإنسان، وإن قسمًا كبيرًا من تدابير الإنسان الاجتماعية وجهده الأيديولوجي قد خصص لهذا الغرض.

لقد أكد ذلك سكوت J.P. Scott (1909– 2000) أستاذ علم الحيوان الذي اشتهر بدراسة سلوك الحيوان وعلم الوراثة السلوكية، وهو من أبرز الباحثين في العدوان، بالقول: "إن الإنسان المحظوظ، بما يكفي لأن يوجد في بيئة ليست فيها إثارة القتل، لن يعاني الأذى الفيسيولوجي أو العصبي؛ لأنه لا يقاتل. هذه حال مختلفة تمامًا عن فسيولوجيا الأكل، حيث تفضي عمليات الاستقلاب الداخلية إلى متغيرات فسيولوجية محددة تحدث في آخر الأمر الشعور بالجوع، أكثر من أي تغيير في البيئة الخارجية"[14].

أكد بيان إشبيلية بشأن العنف الفكرة نفسها، وهو بيان اعتمده اجتماع دولي من العلماء في 16 أيار/ مايو 1986، واعتمد في وقت لاحق من اليونسكو في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 وتم إصداره باسم "بيان حول العنف" لدحض الفكرة القائلة إن العنف المنظم عند الإنسان يتحدد بيولوجيًا، وقد احتوى البيان على خمس أفكار أساسية:[15]

1. من غير الصحيح علميًا القول إننا ورثنا الميل إلى الحرب من أسلافنا الحيوانات.

2. من غير الصحيح علميًا القول إن العنف مبرمج جينيًا في طبيعتنا البشرية.

3. من غير الصحيح علميًا القول إن سياق التطور البشري كان فيه اختيار السلوك العدواني أكثر من الأنواع الأخرى للسلوك.

4. من غير الصحيح علميًا القول إن لدينا أدمغة عنيفة.

5. من غير الصحيح علميًا القول إن الحرب ناتجة عن الغريزة أو أي دافع واحد بمفرده.

(14) فروم، تشريح التدميرية، ص164، 166، 171.

(15) ويكيبيديا بالإنجليزية.

تاريخيًا، هناك أمثلة على تحول المجتمعات بفعل الظروف إلى العنف، فألمانيا نسبيًا لم تكن مجتمعًا عنيفًا، ولكن بعد عام 1918 أصبح العنف ميزة أساسية في الطبيعة الألمانية، إذ شكلت الحرب العالمية الأولى انقطاع إرث ألمانيا التاريخي، ومن دون هذه الحرب لم يكن من المتصور أن يصل هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا، وهي تلك الحرب التي عززت العنف في الثقافة السياسية الألمانية، في ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[16].

الدراسات الأثرية والأنثروبولوجية التي درست الهياكل العظمية البشرية، بحثًا عن علامات تدل على القتل، وكذلك دراسة المستوطنات البشرية، بحثًا عن مؤشرات تدل على الحروب، مثل التحصينات والجدران الدفاعية والأسلحة المتحصنة، لم تقدم أية أدلة دامغة على الحروب لآلاف السنين من العصر الحجري، وليس هناك أدلة مقنعة حول العنف بين الجماعات قبل 10 الآلف سنة مضت، فالنزاعات ظهرت بسبب التحول من النظام البدوي المعتمد على التنقل من مكان إلى آخر وإلى حياة الاستقرار، فأصبح للناس مصالح تدعو إلى الدفاع عنها، مثل الأراضي ومخازن المواد الغذائية ومواقع الصيد، بينما كان للمعتدي فرصة في كسب الحرب، وزاد من ذلك ظهور الترتيب الاجتماعي وزيادة عدد السكان وتدهور الموارد[17]. هذا يؤكد أن العوامل السيكولوجية أو البيولوجية منفردة لم تكن قادرة على إشعال الحروب، حتى لدى الإنسان البدائي في الحضارة.

خلاصة القول: إن النظرية الغريزية تقود إلى أن العدوان ينتج بفعل العواطف أو الحث العضوي- النفسي Psychophysiological الذي يفرغ طاقته من خلال عملية تنفيسية، غير أن التجارب لا تؤكد هذا التفسير الهيدروليكي للطاقة العدوانية، كما أن علماء الأنثروبولوجيا والمشتغلين بالعلوم الإنسانية وجدوا اختلافات جوهرية في طبيعة العدوان ومستواه باختلاف الثقافات بين البشر[18].

---

(16) Ian Kershaw "War and Political Violence in Twentieth-Century Europe" Contemporary European History)Feb 2005(Pp.107- 123.

(17) Oberschall "Conflict Theory" P. 160.

(18) Borum "Psychology of Terrorism" P. 12.

نظريات التعلم الاجتماعي Social Learning Theories

في مقابل النظرية الغريزية، هناك نظريات التعلم التي تفسر السلوك العدواني العنيف على أنه ناتج عن التفاعل بين الفرد والمحيط الذي يعيش فيه، وأن سلوك العنف يأتي من خلال التعلم بصورة عامة، مع اختلاف في التفاصيل بين علماء النفس الذين انقسموا تحت ظل النظريات الآتية:

1. السلوكية Behaviorism
2. نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory
3. نظرية التعلم الاجتماعي المعرفي Social Cognitive Learning Theory

يعد عالم النفس الأميركي سكينر Burrhus Skinner (1904– 1990) أحد الرواد الذين تبنوا المدرسة السلوكية من أجل فهم السلوك البشري، وهو يقترح أن نفترض عدم وجود أي تركيب داخلي للشخصية؛ لأنها غير ضرورية للتفسير، أي إن الفرد عبارة عن كيانٍ فارغ وإن التغيرات البيئية تؤثر في سلوكه. مع أن سكنير لم ينكر وجود العوامل الداخلية، إلا أنه يرى أن هذه العوامل ثابتة ولا يمكن تغيرها وغير مفيدة في تحديد كيفية السلوك، وبدلًا من ذلك اهتم سكنر بعنصر التعزيز، بوصفه عاملاً أساسيًا في عملية التعلم، إذ يرى أن التعلم يحدث في ظل وجود تعزيز الاستجابات الصحيحة، فإذا تم تدعيم الاستجابة لمثير معين بصورة ما، فإن هذه الاستجابة ستقوى وتعزز وتكرر مرة أخرى بوجود المثير، فالكائن الحي، ومن ضمنه الإنسان، يقوم بعدد من السلوكيات، وعندما يظهر السلوك المرغوب فيه يتم تعزيزه؛ لأن التعزيز المناسب يزيد من احتمال ظهور السلوك ثانية[19].

أما نظرية التعلم، فهي تستند إلى فكرة مفادها أن الإنسان يتعلم من خلال التفاعل مع الآخرين، ضمن السياق الاجتماعي، من خلال ملاحظة تصرفات الآخرين ومن ثم يبني لنفسه سلوكيات مماثلة؛ محاكيًا بذلك سلوك الآخرين الذين يعدهم نموذجًا أو قدوة، خاصة إذا كانت التجارب الملاحظة إيجابية، وبذلك يتعلم الناس من بعضهم بعضًا، من

(19) باربرا أنجلر، مدخل إلى نظريات الشخصية، فهد بن عبد الله بن دليم (مترجمًا) (الطائف: مطبوعات نادي الطائف الأدبي، 1991)، ص 348- 350.

خلال الملاحظة Observation والمحاكاة Imitation والنمذجة Modeling. بينما رأى السلوكيون أن التعلم يجب أن يرافقه تغير دائم في السلوك، رأى أصحاب نظرية التعلم أن التعلم يمكن أن يرافقه أو لا يرافقه تغيير في السلوك، ومن الأمثلة على التعلم ما يكتسبه الطلاب من عادة القراءة، عندما يلاحظون أن آباءهم يقدمون على هذا الأمر، ويمكن أن يسري ذلك عند مشاهدتهم العنف.

بينما يرى السلوكيون أن التعلم يأتي من خلال التعزيز أو المكافآت، فإن نظرية التعلم الاجتماعي لا ترى أن التعزيز أو المكافآت ضرورية لعملية التعلم، إذ إن الملاحظة بحد ذاتها وما يتبعها من محاكاة كافية للتعلم[20]، ووفقًا لنظرية التعلم الاجتماعي أيضًا، فإن نموذج التصرف يمكن أن يتشكل من خلال نقطة التقاطع ما بين إدراك العقل وما يتبعه من نتائج، فعندما ينتج فائدة عن طريق استعمله العقل، فإن هذا الأمر يعزز إعادة ما قام به العقل ويشجع عليه، وعندما تحدث خسارة فإنه يعمل العكس. من ثم، فإن النظرية تفترض أن التعلم يمكن أن يكون بفعل التجربة الشخصية إضافة إلى المشاهدة، والعدوان نوع من هذا التعلم[21].

ربما بصورة قريبة من نظرية التعلم، قدم عالم الأعصاب الروسي فون موناكوف Constantin von Monakow (1853– 1930) ما سماه الضمير البيولوجي، ووظيفته الحصول على أفضل الأمان والإشباع والتكيف والمجاهدة من أجل الكمال، إذ إن تأدية الكائن الحي وظيفته تمنحه الفرح والتلهف والسعادة، ومن ثم الرغبة في تكرار هذا النوع من السلوك. بالمقابل، فإن السلوك الضار بالنمو الأمثل للكائن الحي يؤدي إلى عدم السرور والإحساس الرديء، ويدفع الشخص إلى تجنب السلوك الذي يحدث الألم[22].

أما نظرية التعلم الاجتماعي المعرفي، فقد ظهرت في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، عندما طور باندورا، وهو عالم نفس أميركي، نظريته وعدها معرفية لا سلوكية،

(20) Razieh Tadayon Nabavi "Bandura's Social Learning Theory & Social Cognitive Learning Theory: Theories of Developmental Psychology" (Tehrān: University of Science and Culture 2014): file:///C:/Users/USER/Documents/Bandura's%20Theory.pdf.

(21) Borum "Psychology of Terrorism" P. 13.

(22) فروم، تشريح التدميرية، ص 397.

ووفقًا لبنادورا فإن السلوك الإنساني يعود إلى الحتمية المتبادلة بين العوامل البيئية والسلوكية والمعرفية التي تؤثر في بعضها بعضًا، كما هو موضح في الشكل المجاور.

بذلك، رفض بنادورا السلوكية المتطرفة التي لا تضع في الحسبان العمليات الداخلية، كما رفض نظريات التحليل النفسي التي لا تعير التأثيرات الخارجية اهتمامًا، كما أنه لم يهتم بالمحفزات التي اهتمت بها السلوكية، بقدر اهتمامه بالمعرفة التي تتضمن الاعتقادات والتوقعات[23]. الفكرة الأساسية في النظرية المعرفية هي أن الناس يتفاعلون مع بيئتهم، اعتمادًا على تصوراتهم وتفسيراتهم حول الواقع، أي بحسب إدراكهم الواقع، فالإنسان يتشكل من تصوراته الذاتية الداخلية، إضافة إلى بيئته الاجتماعية التي تحيط به والتصورات وفق هذه النظرية هي التي تحدد سلوك الناس، ومنها العدوان. يتعزز هذا السلوك في ظل عدم القدرة على إيجاد حل سلمي للنزاع ونقص الثقة والتصورات الحساسة المفرطة تجاه الخصم[24]. يلاحظ أن هذه النظرية تدمج ما بين العوامل الأيديولوجية والسيكولوجية، بحيث أن الأولى تؤثر في الثانية ليتعزز بذلك اللجوء إلى العنف.

نظرية الإحباط- العدوان Frustration- Aggression

أسست نظرية الإحباط- العدوان عام 1939 من نخبة من علماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، وهم دولارد John Dollard (1900- 1980) وميلر Neal Miller (1909- 2002) وسيرز Robert R. Sears (1908- 1989) ودوب Leonard W. Doob (1909- 2000)، وانطلقوا من مسلمة تقوم على أساس أن العدوان هو نتيجة الإحباط دائمًا. وفقًا للنظرية، فإن تعريف العدوان هو سلوك يهدف الفرد "من ورائه إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالطرف الآخر"، ويشير دولارد وميلر إلى أن السلوك العدواني لا ينشأ تلقائيًا، وإنما ينشأ نتيجة التعلم أكثر من كونه نتيجة عوامل داخلية[25]، أي إنه غير ناتج عن الغريزة.

(23) أنجلر، مدخل إلى نظريات الشخصية، ص 364- 365.

(24) Borum "Psychology of Terrorism" P. 13.

(25) خالد عبد الرحمن النعيمي، «السلوك العدواني المتعلم وعوامل استثارته: قراءة تحليلية في نظرية الإحباط- العدوان»، مجلة التربية، الجامعة المستنصرية، عدد 4 (2007)، ص236- 284.

وفقًا لنظرية الإحباط– العدوان، فإن الأفراد يتجهون إلى العدوانية، عندما تكون هناك عقبات حقيقية أو متصورة، لنجاحهم في الحياة وتحقيق أهدافهم، مما يولد لديهم الإحباط. هذا الأمر مرتبط أيضًا بنظرية الحرمان النسبي التي ترى أن العنف يحدث، عندما تقارن مجموعة نفسها بالمجموعات الأخرى وترى نفسها أنها مجموعة محرومة، سواء أكان الأمر بصورة واقعية أم إنه محض تصور. هذا الأمر يحدث غالبًا عندما تتحسن أحوال مجموعة من دون أخرى[26]، الأمر الذي يولد العنف. يذكر في هذا الشأن أن الطرف الضعيف كثيرًا ما يلجأ إلى العنف، نتيجة الإحباط الناتج عن التجاهل أو المعاملة الوحشية المرافقة للضعف، وخير مثال على هذا الأمر الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA ومنظمة التحرير الفلسطينية PLO. هذا ما يؤكد مقولة مارتن لوثر كنغ: "أعمال الشغب هي في الأساس لغة من لم يسمع صوتهم"[27].

على الرغم من بساطة هذا التفسير وتماسكه، إلا أنه واجه عددًا من الانتقادات، فقد لاحظ بيركوفيتز Leonard Berkowitz (1926– 2016)، وهو أحد علماء النفس الاجتماعي الذين اشتهروا بدراستهم العدوان وأحد الذين انتقدوا نظرية الإحباط– العدوان، أن الإحباط وحده عنصر غير كاف لأثارة العدوان، بل يتطلب وجود عنصرٍ آخرٍ إلى جانب الإحباط، وهو الغضب لتصبح السلسلة (إحباط ←←غضب←← عدوان)، فالإحباط الذي لا يتبعه غضب لا يؤدي إلى العدوان[28]. إضافة إلى ذلك، فإن البحث التجريبي أثبت أن الإحباط لا يقود دائمًا وحتمًا إلى العدوان، كما أن العدوان يمكن أن يحدث في ظل غياب الإحباط، ومن ثم فمن غير المعقول النظر إلى الإحباط بمفرده على أنه عامل كاف لإثارة العدوان[29].

---

(26) Draman "Poverty and Conflict» P. 9.

(27) سميث ومارغوت، الأخلاق والسياسة، ص 227.

(28) النعيمي، «السلوك العدواني المتعلم وعوامل استثارته»، ص -238 239.

(29) Borum "Psychology of Terrorism" P. 12.

النظرية الإنسانية Theory of Human Motivation

تعد الاحتياجات البشرية مصدرًا قويًا لتفسير السلوك الإنساني والتفاعلات الاجتماعية، فالأفراد لديهم احتياجات يسعون إلى تلبيتها، إما عن طريق النظام أو عن طريق إصلاحية أو ثورية، ولذلك يجب أن تستجيب النظم الاجتماعية للاحتياجات الفردية أو أن تكون عرضة لعدم الاستقرار والتغير القسري. رائد هذا الاتجاه عالم النفس الأميركي أبراهام ماسلو Maslow Abraham (1908– 1970) الذي يرى أن الإنسان يتأثر على نحو واضح بسلسلة من الدوافع التي تتجاوز الحاجات الغريزية والسلوك المكتسب والتعلم بالنموذج، ووفقًا لنظرية ماسلو، وهي نظرية الحاجات الإنسانية Human Needs Theory، فإن الصراع بما فيه العنيف ينتج عندما يفتقد الإنسان الاحتياجات الأساسية، أو عندما يحتاج إلى تفهم هذه الحاجات واحترامها[30]، فالعنف والعدوان سلوكان يلجأ إليهما الإنسان لتحقيق حاجاته الأساسية[31].

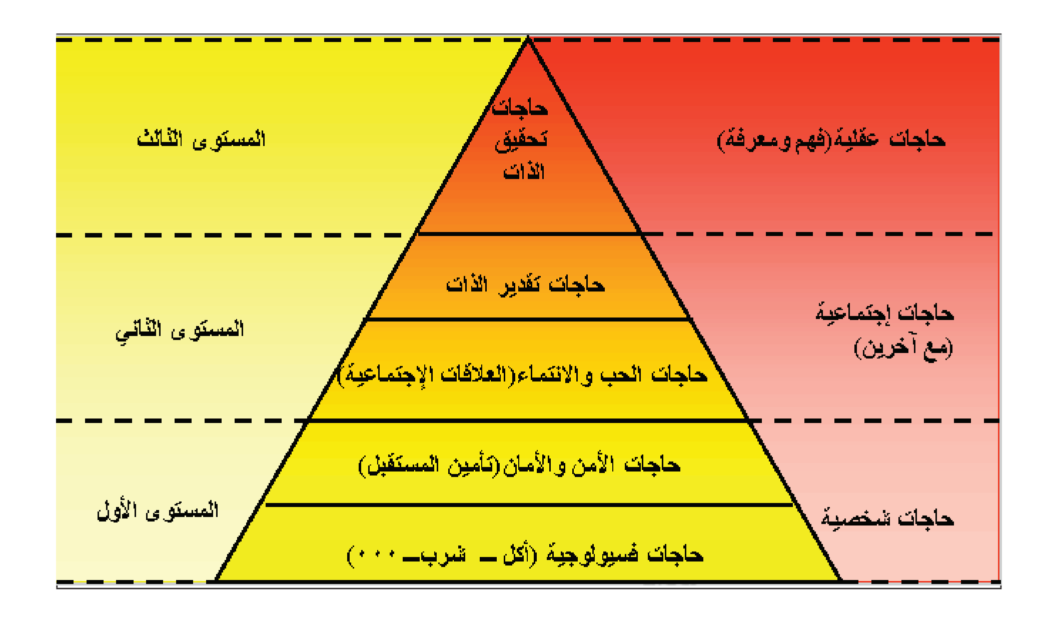
وفقًا لهذه النظرية، صنف ماسلو الحاجات الإنسانية في خمس طبقات بحسب أهميتها، وذلك على شكل هرم سماه "هرم الحاجات البشرية" Pyramid of Human Needs، ويأتي في قاعدة الهرم الحاجات الفسيولوجية، مثل الطعام والشراب والنوم والمسكن والجنس. في الطبقة الثانية من الهرم، يأتي الأمن ويشمل الأمن البدني والنفسي والصحي وأمن الممتلكات، وفي الطبقة الثالثة تأتي الحاجات الاجتماعية، بما فيها العلاقات العاطفية والأسرية والصداقة والانتماء إلى المجموعات، سواء أكانت دينية أم رياضية أم منظمات مهنية. في الطبقة الرابعة، تأتي الحاجة إلى التقدير، مثل تحقيق المنزلة الاجتماعية المرموقة وكسب احترام الآخرين، وفي الطبقة الخامسة من تأتي الحاجة إلى تحقيق الذات، أي تحقيق الصورة التي يتخيلها عن نفسه من خلال الابداع، ووفقًا لتصور ماسلو لا ينتقل الإنسان في طلباته من مستوى إلى آخر، إلا بعد أن يحقق المستوى السابق عليه[32].

---

(30) Gert Danielsen "Meeting Human Needs Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka": file:///C:/Users/USER/Documents/Meeting%20Human%20Needs.pdf

(31) الزليطي، «سيكولوجية العدوان»، ص 174.

(32) Danielsen "Meeting Human Needs" P. 1.



غير أن هرم ماسلو واجه انتقادات، فهناك من يرى أن هذا التصنيف غير دقيق، وليس هناك حاجات تسمو على الأخرى، أي إنها ليست هرمية التصنيف، بل يكمل بعضها بعضًا، وهي أساسية للحياة البشرية، ثم إن أولوية الحاجات تختلف من فرد إلى آخر، سواء أكان من حيث الكم أم الكيف. إن حاجات الإنسان لا تقتصر على الطعام والشراب لإنتاج العنف فحسب، بل إن معظم الصراعات العنيفة تشتعل لأسباب أخرى، وكذلك فهي غير متحققة، مثل الهوية والاعتراف والمشاركة والتفاهم[33].

النظرية السيكولوجية للعلاقات الدولية

تنظر هذه النظرية إلى سلوك الأمم، مثل نظرتها إلى سلوك الأشخاص الذين يمتلكون دوافع قوية لمتابعة أهدافهم، وتؤثر في اختيارهم الوسائل وتشوه المعلومات التي يبعثونها ويتلقونها، كما تدل على أنه يغلب على الأمم، حين تكون في حال صراع، أن يسيطر عليها نوع من التصعيد، وذلك ردَّ فعل متبادل بين الأطراف المتصارعة. لقد مثل سباق

(33) Danielsen "Meeting Human Needs" P. 1.

التسلح بين الدول مثالًا على ذلك، وطبقًا لهذه النظرية، فإن المستوى العالي من العداء يقيم حواجز سيكولوجية تمنع الجانبين من مواجهة الواقع الدولي، ونتيجة ذلك يتم تحريض آليات دفاعية مختلفة، الأمر الذي يرفع من مستوى التسلح بصورة تفوق الحاجة العسكرية وبحيث يتشبث أحد الأطراف بمواقفه، حتى لو حصلت تغيرات على موقف الطرف الآخر. إنها تفسر على أنها نوع من الحيل والخوف المكبوت، كما يقول التحليل السيكولوجي، بجعل التنازلات المعقولة تبدو كأنها خضوع ووصم سلوك المساومة بالخيانة أو الغدر، الأمر الذي يعيق المفاوضات[34].

بما أن الحرب تبدأ في أذهان الناس، فإن أسباب الحرب وفقًا لهذا التفسير سيكولوجية تمامًا، فما السلاح إلا تعبير عن المواقف الذهنية هذه، فالضغط على الزناد من دون وجود العداء والحقد لا يصنع حربًا، كذلك فإن العداء من دون وجود سلاح لا يمكنه أن يشعل معركة. مما زاد من أهمية العوامل السيكولوجية هو ظهور النزعة القومية وانتشار وسائل الإعلام التي استخدمت في تعبئة الجماهير، وكذلك زاد من أهمية العوامل السيكولوجية ظهور الردع النووي في حقبة الحرب الباردة، نظرًا إلى أن الردع بحد ذاته مفهوم سيكولوجي، إذ يخضع لتأثير عوامل مثل الصدقية والخوف وإساءة الفهم[35].

يبدو أنه من النادر ألا تشمل التقاليد والنماذج الأصلية واللاشعورية لشعب ما على عدو تقليدي وراثي، وهذه ظاهرة معقدة ثابتة نسبيًا وترجع أصولها إلى الحروب القديمة، فالعدو يتغير بتغير الأوضاع والأحداث، الأمر الذي يؤدي إلى طمس الأحقاد والنزاعات الماضية نحو بعضهم، وإحيائها وتنشيطها نحو العدو الحالي بالوسائل كلها. يمكن العثور في قلب الحضارات جميعها على "العقد العدوانية" التي تتكون من طفرات العنف الفردية والجماعية، ومن خصائص هذه الطفرات أنها تطغى عند ظهورها على التفكير العقلاني والفكر الناقد، وتقضي على قدرة الإنسان السليم التي يمكنه بواسطتها التحكم بالهزات وتقييم المخاطر بصورة صحيحة، وتترك وراءها شعورًا وهميًا بالحصانة. في المجتمعات المنظمة، تتميز الأحداث التي تنمي الروح العدوانية بالقدرة على إيقاظ "المركبات العدوانية الراقدة" في اللاشعور، الأمر الذي يعمل على انبعاث المزايا المنحدرة من الحضارات البائدة التي كانت بمنزلة الأساسات العميقة لعقليتنا،

(34) مجموعة مؤلفين، سيكولوجية العدوان، ص 234- 235.

(35) مجموعة مؤلفين، سيكولوجية العدوان، ص 250.

فمواقف الأجداد المتراكمة منذ العصر الحجري تبقى قابلة للانبعاث من جديد في المحن والأزمات الكبرى[36].

يبدو أن الإنسان في المستوى الفردي يمكن أن يقتنع أو يقنع نفسه بقضية ما على أنها عادلة، في أوضاع معينة، بحيث يستعمل في سبيلها أكثر الحماقات من قتل وتنكيل، فعلى سبيل المثال روبسبيرMaximilien Robespierre (1758– 1794) الذي ارتبط اسمه بعهد الإرهاب في أثناء الثورة الفرنسية، كان في بداية شبابه من معارضي عقوبة الإعدام، ولكنه عندما أرسل أعداءه إلى المقصلة كان قد أقنع نفسه بأن هؤلاء أرواح فاسدة وعملاء لمن هو أسوء من الشيطان، وأن إزالتهم من هذا العالم ليست عقوبة إعدام حقًا، بالمعنى التقليدي إطلاقًا. مع ذلك، يمكن التعامل مع المجرمين العاديين وفقًا لأكثر مبادئ القانون إنسانية[37].

طبعًا، لم تسلم هذه الأفكار من النقد، فإذا كانت الطبيعة البشرية ثابتة ومجبولة على الشر والعدوان، واكتفينا بالقول إن ذلك هو سبب الصراع، فكيف يمكن أن نفسر مراحل السلم التي تتوالى بعد الحرب والعدوان؟ بالتأكيد لا يمكن تفسير الحرب استنادًا إلى العوامل السيكولوجية منفردةً. وقد عبر المفكر الأميركي نيبور Reinhold Niebuhr (1892– 1971) عن ذلك بقوله: "إن مأزق الحضارة الحديثة هو، إلى حد ما، نتاج سبب آخر غير الطبع الآثم والشرير للطبيعة البشرية أو الجشع البشري، إذ ينبغي عد الجشع الذي يتصف به الإنسان الجماعي على أنه مسلم به في النظام السياسي"[38]، ومن ثم يجب تجاوز هذا الأمر والبحث عن أسباب أخرى.

العقلانية والعامل السيكولوجي في اتخاذ القرار

العقلانية منهج أو نظرية، ومعيار الحقيقة فيها يعتمد على الفكر والاستنتاج، ويظن العقلانيون أن الواقع في جوهره يستند إلى بنية منطقية، وأن العقل يمكنه فهم هذا الواقع بصورة مباشرة. وقد عد عدد من المفكرين العقلانية ومسألة الحرية الفردية الموضوع

(36) مجموعة مؤلفين، الحروب والحضارات، ص 51، 52، 81، 83.

(37) برينتن، تشريح الثورة، ص 208.

(38) والتز، الإنسان والدولة والحرب، ص -75 84.

الرئيس لأعمال ماكس فيبر Max Weber (1864– 1920)، وأن هذه الأمور تقع ضمن سياق أكبر للعلاقة بين الدوافع النفسية والقيم والمعتقدات الثقافية (الدين في المقام الأول) وبين بنية المجتمع الذي تحدده العلاقات الاقتصادية القائمة. باستخدام العقلانية، عرض فيبر حساب التكاليف –المنافع الفردية والتنظيم البيرقراطي للمنظمات– وفهم الواقع بعيدًا من الغموض والشعوذات[39]، وقد حدد أربعة أنماط للعقل الاجتماعي، وفقًا لمساره واستنادًا إلى المستوى العقلي:

1. الفعل العقلي الذي له غايات محددة ووسائل واضحة، إذ إن الفاعل يضع في حسبانه الغاية والوسيلة اللتين يقوم بتقويمهما، تقويمًا عقلانيًا.

2. الفعل العقلي الذي توجهه قيمة مطلقة، وفي هذا النموذج يكون الفرد واعيًا القيم المطلقة التي تحكم الفعل، وهي قيم يمكن أن تكون أخلاقية أو جمالية أو دينية، ويوصف العمل بأنه موجه نحو قيمة مطلقة في الحالات التي يكون فيها مدفوعًا إلى تحقيق مطالب غير مشروطة. معنى ذلك أن الاعتقاد بالقيمة المطلقة واعٍ ومتجه نحوها من أجل ذاتها، وخالٍ من أي مصالح خاصة، ولهذا فهو يختار الوسائل التي تدعم إيمانه بالقيمة.

3. العقل العاطفي: سلوك صادر عن حالات شعورية خاصة يعيشها الفاعل.

4. الفعل التقليدي: سلوك تمثله العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة، ومن ثم فهو يعبر عن استجابات آلية قد اعتاد عليها الفاعل.

رأينا كيف تعمل الأيديولوجيا في العمليات والقرارات العسكرية بعيدًا من روح العقلانية، وفي الصفحات الآتية سوف نعرض العوامل السيكولوجية وكيف تؤثر في صناعة القرار، بعيدًا من روح العقلانية أيضًا. لقد كان ميكافيلي صاحب المبدأ الشهير "الغاية تبرر الوسيلة"، الذي سبق فيبر بأربعة قرون، قد حث السياسيين على التصرف وفق مصالح الدولة، ورفض الأخلاق المسيحية التي عدها مكمن خراب الدولة، إذا التزم بها الحاكم، وقد شاركه في ذلك بتحليل مختلف توماس هوبز، إذ نظر إلى البشر نظرة مادية آلية، فالبشر أساسًا آلات تقوم بعملية طرح مقدار الألم الممكن من الفائدة المادية

(39) ويكيبيديا بالإنجليزية.

المحتملة، قبل أن تسلك أي سلوك. السلوك الإنساني عند هوبز يهدف إما إلى الكسب المادي أو إلى الحصول على المجد، أي إن الدوافع وراء سلوكنا ليست محبة رفاقنا بقدر ما هي حبنا أنفسنا، وليس للأخلاق أي معنى إلا في إطار إشباع هذه الرغبات[40].

حديثًا، أكد كينيث والتز، وهو مؤسس الواقعية الجديدة Neorealism، أن الحرب قد تنشأ مثلًا عندما ترغب دولة (أ) في الحصول على شيء ما من دولة أخرى (ب) ولديها القدرة على ذلك أو لم توجد عوائق تحول بينها وبين الحرب. بالمقابل، قد تقدم الدولة (ب) على المبادرة بشن الحرب بوصفها ضربة استباقية وخوفًا من المستقبل الذي قد يعرضها للحرب المباغتة[41]. لقد أكد والتز أن الدولة تستعمل القوة لتحقيق أهدافها بعد تقييم إمكان النجاح، وأن الفوائد التي تجنيها عن طريق الحرب أفضل مما تكسبها عن طريق السلم، وأكد السياسي البريطاني مايكل هاورد Michael Howard (1941-) أن الحروب الدولية تبدأ من وعي وقرار منطقي مبني على الحسابات من طرفي النزاع كليهما؛ اعتقادًا أن كل طرف سوف يحقق المزيد من الربح عن طريق الحرب[42].

بدوره، فإن بروس دي مسكيتا Bruce Bueno de Mesquita (1946-)، أستاذ العلوم السياسة في جامعة نيويورك، أكد أن الدول تخوض الحروب عندما تتجاوز الفوائد متوقعة التكاليف، والقادة الذين يبدؤون الحرب يتوقعون الانتصار فيها، ومن ثم يفعلون ذلك في الممارسة العملية[43]. وقد أكد المارشال البريطاني مونتجمري أن "هناك حقيقة واضحة بأن الحرب هي الحكم النهائي، عندما يفشل الجهد السلمي للوصول إلى اتفاق، وهذا الحكم يستند إلى القوة والعنف، أكثر من استناده إلى الحق، على الرغم من وضوح الحق في أغلب الأحيان"[44]. هذه الفكرة طورها جيمس فيرون، عندما طرح نظرية المساومة Bargaining Theory لتفسير الحروب، حيث يرى أن العنف ينتج عن معلومات خاصة، مع حوافز معينة تؤدي إلى إعطاء صورة خاطئة، مما يؤدي إلى مساومة فاشلة؛ تاركةً طرفي النزاع أسوء حالًا مما لو كانوا قادرين على التفاوض

(40) رايلي، الغرب والعالم، ص 12، 30، 31.

(41) والتز، الإنسان والدولة والحرب، ص 444.

(42) Moles "The Decision for War and the Limits of Rationality" P. 3.

(43) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 60.

(44) مونتجمري، الحرب عبر التاريخ، ص 13.

والوصول إلى حلول فعالة، وهذا النموذج يمكن تمثيله بالسلسلة الآتية:

معلومات خاصة + حوافز معينة ← صورة خاطئة ← مساومة فاشلة ← عنف سياسي

هذا النموذج شبيه بنموذج الاضرابات العمالية وعدد من أشكال فشل السوق، وبحسب فيرون فإن فشل المساومة واللجوء إلى الحرب في حال حصول واحد مما يأتي، على الأقل:(45)

1. أحد أطراف الصراع لديه معلومات خاصة لا يملكها الخصم، ولديه ميول لسبب ما إلى التضليل واستعمال هذه المعلومات للخطط الحربية. هذا التكتم على المعلومات يمكن أن يؤدي إلى فشل المفاوضات، فمثلًا خلال احتلال العراق الكويت عام 1991 رفض الأول الانسحاب؛ متوقعًا إطالة مرحلة الحرب وأن تكون معركة دموية ترفع من تكاليف الحرب التي تدفعها الولايات المتحدة. بالمقابل، فإن التحالف الذي قادته الولايات المتحدة اعتمد على خطة عسكرية توقع من خلالها انخفاض التكاليف العسكرية، الأمر الذي رفع من سقف المطالبات ورفض أي مساومة مع العراق، بل أصر على الاستسلام الكامل والانسحاب من الكويت.

2. تنشأ الحرب أيضًا عندما يكون الطرفان غير قادرين على التمتع بصدقية تحترم من خلالها الاتفاقات المبرمة بين الجانبين، وعادةً تكون الاتفاقات ذات صدقية عندما يكون من مصلحة الجانبين الالتزام ببنودها، وقد يؤدي نقص المعلومات أو تشويهها إلى زعزعة في الصدقية نفسها. عندما يفقد أحد الأطراف الثقة في الطرف الآخر، فإنه لا يضع في الحسبان وعود الخصم المستقبلية أو تصرفاته، ومما يزيد في فقدان الصدقية سباق التسلح في الحاضر أو في المستقبل، فإذا كان من المتوقع زيادة قوة الخصم في المستقبل، فإن صدقية اليوم قد لا تكون صدقية المستقبل نفسها، ولن يستطيع أن يقنع خصمه بأنه سوف يلتزم الاتفاقات المعقودة بينهما، وأنه لن يطالب بالمزيد، فالتفاوت في معدلات النمو يزعزع الاستقرار وربما يسهم في نشوب حرب عالمية.

(45) Lake "International Relations Theory" Pp. 81- 83.

3. قد تنشب الحرب؛ لأن القضية المتنازع عليها غير قابلة للتجزئة Indivisible، فإذا كانت القضية شائكة ومليئة بالعقد Lumpy وغير قابلة للتجزئة، فإنه يصبح من الصعب العثور على حل مقبول، فتصبح المسألة "كل شيء أو لا شيء" (كما هو الحال في الأماكن المقدسة، ومدينة القدس أحد الأمثلة على ذلك).

تبدو الحرب للوهلة الأولى كأنها استعادة مفهوم العقلانية الاقتصادية، وفي المستوى الفردي فإن الشخص الذي يعتني بالمصالح الخاصة لا يضع نفسه في مواجهة الموت في أثناء المعركة، وكذلك فالدولة التي تتمتع بالعقلانية لا تضع نفسها في مواجهة الهلاك، بل تسعى إلى المفاوضات لتجنب ذلك. مع أن الاستخدام العقلاني للمعلومات من المفترض أن يتوصل به إلى نتيجة واحدة، بغض النظر عن الطرف الذي يستعملها، غير أنه في حال الدول تختلف المعلومات الدبلوماسية والعسكرية من دولة إلى أخرى، ومن ثم لا بد أن تتوصل إلى نتائج مختلفة، وكذلك فإن قدرة القادة على إدراك إمكانات الأمة يمكن أن تكون متساوية بالإمكانات الحقيقية أو أكثر منها.

إضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الكثيرة تعقد عملية اتخاذ القرار، وقد تؤدي إلى اتخاذ القرار الخاطئ، عدا عن أن القادة يمكن أن يقعوا في إساءة تفسير المعلومات المتاحة، بسبب الأفكار المسبقة أو التفاؤل الذي لا يكون في محله[46]، كما أن القادة قد يكون لديهم معلومات غير صحيحة، فالديكتاتور مثلًا يحاول معرفة الرأي العام في بلاده، غير أن الصحافة التي يشرف عليها لا تستطيع مساعدته في هذا المضمار، فلا يبقى له إلا الاستعانة بتقارير مرؤوسيه الذين يبحثون عن الحظوة، فيرسمون له الموقف، لا كما يرونه بل كما يريده أن يكون، ومن ثم يقدمون إليه صورة مضللة عن الرأي العام، وربما ساعد ذلك في ارتكاب أعمال هوجاء، كما حصل مع موسوليني في الحرب العالمية الثانية[47].

من هنا، فليس من الغريب أن فيرون نفسه قد تقبل أن السلوك الإنساني ليس عقلانيًا دائمًا، ومن ثم فمن غير المستطاع القبول بفكرة أن الحرب دائمًا سلوك عقلاني، ومع أن فيرون أصر على مبدأ العقلانية أساسًا في التعامل، ولكن ليس من أجل الحرب، بل من أجل تسوية الصراع من خلال المفاوضات، وإدراك أن تكاليف الحرب عالية. من

(46) Moles "The Decision for War and the Limits of Rationality" Pp.1- 4.

(47) بيير وباتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية.

ناحية أخرى، فإن دراسة الحرب تتطلب تمييع مفهوم العقلانية، ففي حال الدول نحن مطالبون بالتخلي عن افتراض وجود معلومات مثالية، وكذلك فإن تعريف الفائدة لا يمكن ترجمته إلى دولار، بل ربما يكون إعادة النظر في المنفعة ذاتها[48]. مع ذلك، إذا أخذنا بمفهوم العقلانية، كما هو الحال في المدرسة الاقتصادية الليبرالية، فإن العقلانية لا تنطبق إلا على المسعى وليس على النتيجة، ومن ثم فإن الإخفاق في تحقيق هدف ما، نتيجة الجهل أو أي سبب آخر لا يبطل، وفقاً لليبراليين، افتراضهم أن الأفراد يتصرفون على أساس حساب التكلفة/ الفائدة أوالوسائل/ الغايات[49]. هذا ما يحصل في معظم القرارات؛ لأن صنّاع القرار غالبًا يحاولون تحقيق أكبر مكسب ممكن أو أقل خسارة ممكنة.

الواقع أن العقلانية تجاهلت دور السياسة الداخلية والبيرقراطية والأيديولوجية والعمليات التعليمية والسيكولوجية لصانعي القرار، وجميعها من الملامح التي تشير دراسات الحالات إلى أنها تمثل عوامل حاسمة في القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، فهناك من الصراعات ما كانت فيها المعلومات المتاحة للجهات البادئة بالحرب تشير مسبقًا إلى أن الحرب لن تحقق أهدافها المرجوة، مثل اجتياز الولايات المتحدة خط العرض 38 عام 1950، وتحدي الهند للصين عام 1962، وغزو الصين لفيتنام عام 1979، وهناك حالات كانت المعلومات فيها غامضة. مع ذلك، لم تبذل الجهات البادئة جهدًا كبيرًا لسبر غور تصميم العدو أو قدراته، ومن ثم تركت نفسها من دون أي طريق واقعي للتراجع، ومن الأمثلة على ذلك غزو الأرجنتين جزر فوكلاند عام 1982 وغزو العراق الكويت عام 1990[50].

المعتقدات الفردية المسبقة عن الخصم مهمة جزئيًا، لأنها تؤثر في تشكيل الصورة حول احتمال سلوك العدو وتهديداته، فالتصورات وسوء فهم التهديد والشك في قدرات العدو ونياته من الأمور المعترف بها في هذا المجال، خصوصًا عند استعمال استراتيجية التضليل لإخفاء النيات. في هذا المقام، من المفيد التمييز بين مجموعتين من الدوافع، وهما: التحيزات المعرفية Cognitive Biases والتحيزات المحرضة Motivated Biases، وهما اللتان تشكلان معًا كيفية النظر إلى العالم؛ فالأولى تعكس طريقة عمل الدماغ

(48) Moles "The Decision for War and the Limits of Rationality" P. 5 10.

(49) غلبين، الاقتصاد السياسي، ص 48.

(50) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 63 -64.

بصورة عقلانية، أي معالجة المعلومات بصورة مستقلة عن تأثير العواطف والدوافع. الفرضية الأساسية حول التصورات المعرفية هي أنه عالم معقد وغير متسق ومتغير، وأن الناس لديهم معلومات محدودة لفهم هذا العالم، وعلى العكس من ذلك، فإن التحيزات المحرضة تنبع من الجوانب العاطفية والحاجات النفسية والمخاوف والشعور بالذنب والرغبات. هذه الأمور قد تدفع الفرد بعيدًا من العقلانية، فتجعله يتجاهل التهديدات والمفاضلة بين البدائل المتاحة(51).

قد تعيق بعض أنواع من المعتقدات عملية التوقع، حتى في ظل معلومات جديدة، فصورة العداء الفطري للعدو تعيق إدراك سلوكه في اتجاه المصالحة، فهي تفترض سوء النية لديه، وتفسر سلوكه على أنه نوع من الخداع الاستراتيجي، مما يعمل على إضاعة فرص حل النزاع بالطرق السلمية، ويمكن للخلافات الأيديولوجية أن تسهم في سوء الفهم بطريقة ما، فقد قام تشرشل عام 1941 بتحذير ستالين بأن هتلر قد حول جيشه من الغرب باتجاه الشرق، ولكن ستالين لم يبالِ بتلك المعلومات. يعود ذلك جزئيًا إلى أن تشرشل رأسمالي ليبرالي، ومن ثم غير موثوق في كلامه، فأسهم ذلك في فشل الاستخبارات السوفياتية وغياب الاستعداد للهجوم الألماني، كما أن "دروس الماضي" تعد مصدرًا مهمًّا في تشكيل المعتقدات المسبقة التي يستخلصها الفرد من التاريخ، فالأحداث التاريخية تستخدم مقياسًا للحالات الحاضرة وتزود الفرد بمرجعية لاتخاذ الاستراتيجيات المناسبة.

الاستنتاجات المتشابهة، ما بين الماضي والحاضر، يمكن توضيحها من خلال مصطلح "توافر الدليل الإرشادي"، ويوحي هذا الدليل بأن احتمال الحكم يتأثر بطريقة غير متلائمة مع الأحداث البارزة والمألوفة في التاريخ؛ لأن هذه الأحداث تتبادر بسهولة إلى الذهن، فالتورط الأميركي في فيتنام أثر في السياسة الخارجية الأميركية لعقود، وذلك بعد تورط الجيش الأميركي في حروب برية؛ لأنه ارتبط بالذاكرة الأميركية بوصفه حربًا خاسرة، من ثم قد تنشب الحرب بفعل سوء تقدير القادة ما ستؤول إليه الأحداث، فكان أحد تفسيرات أسباب الحرب العالمية الأولى يعود إلى سوء تقدير القادة الألمان رد فعل بريطانيا، إذ تصوروا أن بريطانيا لن تدخل الحرب دفاعًا عن فرنسا، وإذا فعلت ذلك فسوف يكون هذا التدخل متأخرًا، بحيث لن يؤثر في موازين القوى، ولو أصاب

(51) Levy and Thompson Causes of War P. 141.

القادة الألمان في التقدير ما كانت ربما لتنشأ هذه الحرب[52].

من الأمثلة الحديثة أيضًا كانت الحرب العراقية الإيرانية، فالقيادة العراقية في بداية حربها مع إيران 1980- 1988 اعتمدت على الضربة الاستباقية التي قامت بها في 22 أيلول/ سبتمبر 1980؛ مقلدةً بذلك الاستراتيجية الإسرائيلية في حرب حزيران/ يونيو 1967. كانت القيادة العراقية تتوقع من خلال ذلك لجوء القيادة الإيرانية إلى المفاوضات لحل الأزمة الحدودية والسياسية بين البلدين، في وقت كانت تواجه فيه إيران التمرد في كردستان وعربستان، إضافة إلى المعاناة في القوات العسكرية الإيرانية، بعد الثورة وبسبب تصفية المؤسسة العسكرية والتصفية الجسدية للكثير من الرتب الرفيعة في الجيش؛ لأنها كانت تدين بالولاء لنظام الشاه، كما أن القيادة العراقية توقعت تدخل دول العالم عبر مجلس الأمن لوقف إطلاق النار. من ثم، تكون حربًا قصيرة، خصوصًا أن العالم في حاجة إلى النفط العراقي والإيراني الذي كان يشكل 25 في المئة من الاحتياطي العالمي.

في تلك الأحوال، فإن لغة التحريض والتهديد الإيرانية أعطت انطباعًا لدى القيادة في العراق أن غزوًا إيرانيًا لتصدير الثورة قد أصبح وشيكًا، في الوقت الذي أوهم فيه المنشقون العراقيون الهاربون إلى إيران القيادة الإيرانية أن ثورة شعبية شيعية في العراق ستنطلق فورًا، بعد أن ينادي الخميني بذلك. لكن ما حصل هو أن الدول الكبرى وجدت فرصة مناسبة لإضعاف الجانبين من ناحية، وتشغيل مصانع الأسلحة لديها من ناحية أخرى. لقد استطاعت إيران أن تستوعب الضربة الاستباقية بعقيدتها الثورية[53] التي ربما كانت تبحث عن ملجأ لتصدير مشكلاتها الداخلية إلى الخارج، فوجدت ضالتها في هذه الحرب التي أنهكت الطرفين، بفعل التوقعات والحسابات الخاطئة.

توقعات القادة الخاطئة تجلت أيضًا بوضوح في غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، فبعد سقوط بغداد نشرت واشنطن وثائق عراقية كانت سرية، واتضح من خلالها مدى توقعات القيادة العراقية الخاطئة. بحسب طارق عزيز (1936– 2015) نائب رئيس مجلس الوزراء في أثناء الغزو، فإن الرئيس العراقي صدام حسين كان واثقًا جدًا في أن الولايات المتحدة لن تهاجم العراق؛ لأن فرنسا وروسيا ذاتي المصالح الاقتصادية

(52) Levy and Thompson Causes of War Pp. 137 143- 146.

(53) عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية- الإيرانية (1980– 1988): قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 26– 32، 49– 52.

مع العراق لن تسمحا بذلك الهجوم، حتى لو استخدمت الأولى الفيتو في مجلس الأمن. بحسب إبراهيم أحمد عبد الستار، رئيس هيئة أركان الجيش العراقي (1954– 2010)، فإن صدام كان يظن أن الولايات المتحدة، حتى لو قامت بشن الحرب على العراق، فإنها ستتراجع تحت الضغوط الدولية لوقف الحرب، كما أن صدام كان يظن –بحسب مترجمه الخاص– أن المقاومة العراقية سوف تكبد القوات الأميركية خسائر فادحة تجبرها على وقف تقدمها.

لقد بقي صدام مقتنعًا بأن "العراق لن يكون مثل أفغانستان، ولن يجعل الحرب نزهه للقوات الأميركية والبريطانية"، ولم يكن أحد من القادة العراقيين يظن أن قوات التحالف سوف تصل إلى بغداد، وبقيت القناعة عند صدام بأن نظامه سوف يستمر، وكان هذا الظن هو السبب الرئيس في عدم اشعال آبار النفط العراقية أو فتح السدود لإغراق الجنوب العراقي، وحتى عندما كانت الدبابات الأميركية تجتاز الحدود العراقية، فإن الثورات الداخلية كانت هي هاجس صدام.

حتى يستطيع قمع أي ثورة داخلية، فقد كان صدام في حاجة إلى جسور سليمة وأرض وجنوب غير سابح في المياه، وكان قراره قبل شهرين من الحرب بعدم اشتراك القوات الجوية العراقية في الحرب، وإصدار أوامره للقادة العسكريين بإخفاء هذه الطائرات، مؤشرًا آخرًا على قناعة بعدم اقتحام القوات الأميركية العاصمة بغداد وسقوط نظامه، وأكد ذلك أيضًا أن صدام لم يضع خطة قومية تشرع في حرب عصابات في حالة هزيمة القوات العسكرية[54]. من جهة أخرى، فإن دراسة عسكرية أميركية، أجريت عام 1999 وتمت إزالة صفة السرية عنها في وقت لاحق، توصلت –في ذلك الوقت– إلى نتيجة مفادها أن أميركا حتى لو وضعت 400 ألف جندي على الأرض في العراق، فإنها لن تكون قادرة على تحقيق الاستقرار في ذلك البلد في مرحلة ما بعد صدام.

على الرغم من ذلك وتحت وطأة أيديولوجيا المحافظين الجدد وغطرستهم، فقد دمرت العراق وأرجعته عقودًا إلى الوراء بغض النظر عن التكاليف والخسائر الأميركية، بل إن نيكولاس كريستوف، المحلل السياسي الأميركي قد صرح: "نحن خضنا الحرب في

---

(54) Woods Kevin Lacey James and Willia Murray "Saddam's Delusions: The View From the Inside" Foreign Affairs)may -June 2006(.

العراق، وإن إيران هي التي كسبتها''[55]، وبذلك فإن سيكولوجية صدام وأيديولوجية المحافظين الجدد كان لهما دور كبير في غزو العراق عام 2003، ويبدو أن نتيجة هذه الحرب قد عملت على كبح جماح إدارة أوباما في التدخل العسكري المباشر في الأزمات الدولية.

الغريب أن تتشابه تحليلات القيادة العراقية عام 2003 وتحليلات الزعيم الصربي ميلوسوفيتش Slobodan Milošević (1941- 2006) عام 1999، حين توهم أنه قادر على تقسيم الغرب حول مسألة كوسوفا، فقد راهن على تصدع التحالف في أثناء الحرب، وبدا مؤمنًا بأن أصدقاءه الروس سيوقفون أي عمل عسكري يقدم عليه الناتو، أو سيوفرون له على الأقل إمكان الحصول على أحدث الصواريخ الروسية التي من شأنها أن تضعف سلاح طيران الناتو أو أن الضربة سوف تكون محدودة في الزمان والمكان[56]، وأنه من ثم لن يخسر سلطته، فهل كانت حسابات بغداد وبلغراد في مواجهة أعتى قوة في التاريخ مبنية على أسس عقلانية أم إنها كانت أمنيات ومراهنات خاسرة؟

سواء أكان هذا أم ذاك، فقد ثبت أن بعض القادة وفي بعض الحالات ''قدّروا أن تكاليف الحرب ستكون باهظة، وأن احتمال النصر ضئيل وأن احتمال انتقام الخصم مؤكد، ولكن ذلك كله لم يردعهم''، ومثال ذلك هجوم اليابان على الولايات المتحدة عام 1941 وهجوم أنور السادات على إسرائيل عام 1973[57]. بالتأكيد، هذا التصور كان لدى بغداد وبلغراد في الحالتين المذكورتين أعلاه، غير أن هذه الأمثلة تنطبق في الغالب على الأنظمة القمعية، حيث لا وجود للمحاسبة، ويبدو أن مفهومي ''النصر والهزيمة'' يفسران ببقاء الحاكم في السلطة من عدمه، وهذا بحد ذاته يدعو للمغامرة.

في هذا السياق، من المهم التفريق بين تصور قدرات العدو ونياته التي تساعد على تقدير التهديدات من جهة؛ والميل باتجاه المخاطرة من جهة أخرى، وهي المصحوبة عادة بتوقع الفوائد التي يمكن الحصول عليها بفعل هذه المخاطرة، وأحيانا يكون من الصعب التفريق بين الثقة المفرطة، بوصفها عاملًا مساعدًا في بدء الحرب وبين الاستعداد لتحمل المخاطرة، فمعظم الأدلة تشير إلى أن قرار اليابان في الهجوم على بيرل هاربر ضد

---

(55) الرأي (الأردنية) (2006/1/16).

(56) ديڤيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم: بوش، كلينتون والجنرالات، فاضل جتكر (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 757، 760.

(57) هوتون، علم النفس السياسي، ص 376.

الولايات المتحدة عام 1941 كان نتيجة استعداد اليابان لتحمل المخاطرة الشديدة، وليس من قبيل المبالغة في قدرات اليابان، مقارنةً بالولايات المتحدة. وقد أشار رئيس الوزراء الياباني توجو Hideki Tojo (1884– 1948)، قبل أسابيع من الهجوم، إلى أن ''هناك أوقات يكون فيها من الشجاعة غير العادية تشبه القفز، مع عيون مغلقة، من شرفة معبد كيوميزو Kiyomizu Temple''، كما أن هتلر قد دخل في سياسة خارجية عدوانية في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، في ظل نصائح القوات العسكرية الألمانية القائلة إن ألمانيا غير جاهزة لخوض الحروب، فقد كانت اليابان مستاءة من الوضع القائم Status Quo وتخشى أن يزداد سوءًا، ولمواجهة الخسارة المؤكدة فضلت المقامرة، على أمل التغيير نحو الأفضل ومع إدراكها أن الخسارة ستؤول إلى الأسوأ[58].

والقادة عادة لديهم ميل إلى المخاطرة، للمحافظة على المنزلة والسمعة في المستوى الدولي، إضافة إلى الحصول على الدعم السياسي المحلي، غير أن الانغماس في الحرب، من أجل تجنب الخسائر، احتمال أكبر من القتال، من أجل الحصول على المكاسب. هذا يعزز الحجة القائلة إن الحروب تحركها المخاوف، أكثر مما يحركها الطموح، كذلك في المستوى المحلي، فإن الشعوب قد تعاقب القادة في حالة الخسارة، أكثر من معاقبتهم في حال فشلوا في تحقيق المكاسب[59].

كذلك كان للمنزلة والشرف الدور الأساس، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك ضمن نظام إقليمي أوروبي هيمن عليه الملوك والأمراء الذين كان معظمهم ينظر إلى دولهم بعدها إرثًا عائليًا. وقد سعى الحكام في كثير من الأحيان إلى تحقيق المجد والفخار، عن طريق الانتصارات العسكرية والغزو، وكثيرًا ما كان السعي إلى نيل الشرف والمنزلة يتم على حساب مصالح الدولة، وكان ارتفاع تكاليف الحرب وانخفاض نسبة النجاح لا يحول دون المغامرات العسكرية، الأمر الذي يدعم الادعاء القائل إن الأطراف الفاعلة في ذلك الوقت كانت غير مدفوعة بالمكاسب المادية، بل بسبب سعي الملوك والأرستقراطيين إلى نيل المجد والمنزلة التي يمثلها، بعدّ ذلك غاية في حد ذاته، فكان هناك القليل من الاهتمام بالمحصلة التي ستؤول إليها أي حرب، من حيث نتائجها الدبلوماسية والعسكرية، فقد رفض ملك فرنسا لويس الرابع عشر Louis XIV (1638– 1715) عروض السلام المستميتة التي عرضتها عليه

(58) Levy and Thompson Causes of War P. 138 149 152.

(59) Levy and Thompson Causes of War P. 152.

الجمهورية الهولندية، بعد حملته العسكرية الأولى، على الرغم من أنه حقق أهدافه المعلنة.

لكن وبدافع من الغطرسة وسعيه الذي لا يشبع إلى الفخار أصر على غزو الجمهورية بأكملها؛ محولًا الحرب إلى صراع طويل تدخلت فيه الدول الأوروبية الأخرى، ضمن تحالف قوي ضد فرنسا، كما أن الأدلة التاريخية الجديدة تلقي بظلال من الشك حول الادعاء المختلف عليه، منذ مرحلة طويلة والقائل إن ألمانيا خاضت الحرب العالمية الأولى، بسبب خوفها من القوة الصاعدة لروسيا، بل إن رئيس هيئة الأركان الألمانية هيلموت فون مولتكه أراد خوض الحرب لأسباب لا علاقة لها بالحسابات الاستراتيجية، فقد كان الرجل يضمر الكراهية لفرنسا وأراد أن يعاقبها، كما سعى إلى خوض الحرب، وسيلةً تدعم حكم عائلة يونكر Junker الأرستقراطية البروسية وتعززها في مواجهة الطبقات التجارية الصاعدة والدعوات المتزايدة للمذهب المادي Materialism، وكذلك مال قيصر ألمانيا إلى الحرب، وهو صانع القرار الفعلي في برلين، بعد حادثة سيراييفو، لأسباب تتعلق بالشرف وإثبات الذات[60].

من الأمثلة الحديثة على هذا النوع من الحروب أن هناك من يرى أن شخصية الرئيس الأميركي بوش الابن كانت ذات دور في غزو العراق، فقد رأى نفسه على أنه وعائلته في صراع مميت مع الرئيس العراقي صدام حسين، بصفة شخصية، ولاعتقاده أن صدام حاول أن يغتال أباه عام 1993 بعد عملية تحرير الكويت عام 1991. إن دوافع الثأر هذه ربما اتضحت أكثر، حينما احتفظ بوش في مكتبه بمسدس صدام حسين الشخصي، بعد إلقاء القبض عليه. من ناحية أخرى، فإن شخصية الرئيس بوش السيكولوجية نظر إليها بعضهم بوصفها عنصرًا معززًا غزو العراق، فهو يتميز بنقص القدرات من ناحية التعقيد المعرفي Cognitive Complexity، إذ تنقصه القدرة على إدراك الفروق الدقيقة في السياسات والأفكار، ومن ثم عرضها في مفاضلة لاختيار الأفضل. بذلك، فهو يميل إلى تبني "اليقين" وعدم الشك، الأمر الذي يبعده من التفكير والتأمل والنقد الذاتي، وكان لتاريخه المتصل بالإنجيليين دور في تعزيز ميله باتجاه الحرب[61].

بما أن القادة لديهم الرغبة العارمة في الافتخار والحصول على الشرف، فقد تنبه الكثير منهم إلى أن جرح كبرياء أي شعب وإذلاله لا بد أن يواجهه بعاصفة من الغضب والانتقام،

(60) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 196- 197.

(61) Lieberfeld "Theories Of Conflict" P. 15.

سواءًا أكان آجلًا أم عاجلًا، فمثلًا بعد هزيمة نابليون Napoléon Bonaparte (1769– 1821)، عقدت سنة 1814 معاهدة باريس الأولى التي أعادت الملكية إلى حكم فرنسا، فقد دعي لويس الثامن عشر Louis XVIII (1755– 1824) لاستلام العرش، وبذلك تمت عودة آل بوربون إلى العرش الفرنسي، بعد أن أبعدتهم منه الثورة الفرنسية، ولم تفرض الدول المنتصرة على الفرنسيين أي غرامة حربية ولم تفرض جيوش احتلال على أراضيهم. لقد كان سبب ذلك إرضاء الفرنسيين ونزع فكرة الثورة والتمرد من رؤوسهم ومساعدة الملك الجديد على تثبيت دعائم عهده، كما أبدت معاهدة باريس الثانية شيئًا من الاعتدال، وهي المعاهدة التي عقدت عام 1815 بعد هزيمة نابليون نهائيًا، فعلى الرغم من حقد البروسيين والنمساويين ورغبتهم في إذلال فرنسا، قاومت بريطانيا هذه الرغبات كي لا تجرح الشعب الفرنسي، فيتمرد على ملكه ويعود إلى الثورة والحرب[62].

هذا الحرص لم تعمل به الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى، ففي ألمانيا كان هناك استياء عميق تجاه الحلفاء وشروط معاهدة فرساي، وعند كثير من الألمان فإن أبغض بنود المعاهدة لم يكن فقدان الأراضي أو التعويضات أو القيود التي فرضت على الجيش، بل المواد التي تلزم ألمانيا قبول المسؤولية عن الحرب وتسليم القيصر وأفراد آخرين إلى المحكمة بوصفهم مجرمي حرب. لكن ولكونها أجبرت من الحلفاء على توقيع المعاهدة، فإن جمهورية فايمار لم تكتسب الشرعية، بل التف الشعب الألماني حول اليمين المتطرف، الأمر الذي أوصل هتلر إلى سدة الحكم، عن طريق وعد استعادة منزلة ألمانيا في أوروبا والعزة والكرامة إلى الشعب الألماني. هذا ما مهد للحرب العالمية الثانية، كما أن اليابانيين كافحوا من أجل تأكيد نديتهم للصين، وهي الدولة التي تلقت منها جزءًا كبيرًا من ثقافتها عبر كوريا، وكان التوسع الاستعماري الياباني في الصين وكوريا مدفوعًا، في جزءٍ كبيرٍ منه، بالرغبة في الحصول على الاعتراف والمنزلة من الجماهير الآسيوية والأوروبية[63].

لقد أولى المؤيدون للنظرية السيكولوجية المنزلة اللائقة للدولة اهتمامًا كبيرًا، حتى لو كان الأمر على حساب الأمن والرخاء المادي، وقد توصل كاغان Donald Kagan (1932–)، وهو مؤرخ أميركي في جامعة يال Yale في إحدى دراساته، إلى أن الدول تتمسك بمفهومات الشرف، وهذا التمسك غير مبني على الحسابات Calculation إنما ناتج عن الشعور Feeling. وإذا كان مفهوم الشرف هو رغبة فردية أو جماعية في

(62) البطريق ونوار، التاريخ الأوروبي الحديث، ص 128- 129، 132.

(63) ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص 199، 201.

الاعتراف العام بالفضيلة غايةً في حد ذاتها، فإن هذا يعني أن مفهوم الشرف أمر غير عقلاني، بل هو أمر اجتماعي ونسبي. هذا النموذج من السلوك أكده عالم الأنثروبولوجيا ريتشارد ويرغمان Richard Wrangham (1948 -)، إذ وجده منتشرًا عند الإنسان والرئيسيات Primates أيضًا، فاحتلت المنزلة الدور الأساس في العنف الجماعي، حتى لو تناقض هذا الصراع مع الأمن أو الازدهار.

إن طبيعة هذه الديناميكية وشيوعها من المرجح أنهما محاكاة حساب غير عقلاني[64]، وقد أشار الطبيب النفساني جيمس غيليغان James Gilligan إلى أن الناس يلجؤون إلى درء مشاعر العار والمهانة التي ألمّت بهم في الماضي. في العادة، لا يستهدف العنف مصدر الإذلال الأصلي، بل يوجهه عادة باتجاه طرف ثالث لا علاقة له بما حصل في الماضي والرغبة في القضاء على مصدر الشعور بالعار، ومن ثم الاحتفاظ بإحساس بالقيمة الشخصية التي تشكل على الدوام باعثًا أقوى، حتى من غريزة البقاء، مما يدفع المجرمين إلى السلوك العنيف المدمر للذات والآخرين.

في حين إن العنف يستخدم عادة لتحقيق غاية معينة، مادية مثلًا، فإن العنف أحيانًا يستخدم للشعور الفوري بالرضى، بفعل فرض الإرادة وعكس الشعور السابق بالعجز والمهانة. لقد اعتقد غليغان، وشاركه في ذلك عالم الاجتماع توماس شيف Thomas J. Scheff (1929 -)، أن رابطًا قويًا بين العار والإذلال اللذين أصابا ألمانيا في معاهدة فرساي، والبحث عن كبش فداء تمثل في اليهود[65]. هذا التفسير لا يعني بالطبع أن الأيديولوجيا العنصرية الألمانية نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، فقد سبق أن أشرنا إلى تلك النظريات العنصرية التي سبقت القرن العشرين، ولكن في أحوال خاصة قد تترجم تلك النظريات القابعة في بطون الكتب أو في اللاشعور لدى الناس إلى واقع.

الصورة الذهنية وتعبئة الجماهير

لقد دخل مفهوم الصورة الذهنية إلى حقل دراسات السلوك الدولي، بعد الحرب

---

(64) Shashank Joshi "Honor In International Relations" Weatherhead Center For International Affairs- Harvard University)2008(Pp. 2- 4.

(65) كين، حرب بلا نهاية، ص 231- 234، 254.

العالمية الثانية بصورة خاصة، وذلك ضمن الاهتمام بالشخصية القومية. يمكن تعريف الصورة الذهنية بأنها "مجموعة من المدركات التي استقرت في مساحة الوعي، بحيث تحكم ردود الفعل تجاه موضوع الصورة"، وهذه الصورة هي نتاج منظومة كبرى تشمل المنظومة السياسية والاجتماعية والعقائدية، وتسهم في تشكيلها مؤسسات المجتمع كافة، وتعد وسائل الإعلام العامل الأساس المسؤول عن 70 في المئة من تشكيل هذه الصورة[66]، وهذا يعتمد على أساليب سيكولوجية لتوجيه الرأي العام، بما في ذلك توجيههم نحو العنف.

يمكن علم النفس الاجتماعي Social Psychology أن يزودنا بقرائن لفهم الدوافع التي تجعل الناس في سياقات اجتماعية خاصة تسلك طريق العنف. هناك عدد من النظريات حول كيفية فهم الناس بيئتهم التي تساعد في تفسير سلوكهم، بما في ذلك العنف، فالتصور والإدراك البشري يحملان في طياتهما أنماط معينة قد تساعد في فهم الميل إلى العدوان، وقد يؤدي سوء الفهم أو سوء التفسير إلى تكوين صورة عن العدو تكون منيعة على التفنيد، فتصبح صورة العدو لا تمثل صراع مصالح فقط، بل بعده عدوًا حاقدًا، أو أنه يمثل الشر بحد ذاته، كما وصف الرئيس الأميركي "محور الشر".

هذه الأوصاف من السهل أن تزيد من حدة التفاعل، وتقود من ثم إلى مواجهه عنيفة، ويمكن أن يتأثر اتخاذ القرار بمدى إدراك أبعاد الموقف، ويتأثر كذلك بالعوامل النفسية والاجتماعية، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية. قد يمتد تأثير عدم العقلانية هذا ليمثل "فكر مجموعة Groupthink"، وهذه الآلية موثقة جيدًا من خلال التجارب النفسية التي بينت إمكان أن تفكر مجموعة من الأفراد وفق طريقة واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الخيارات البديلة الممكنة التي تؤدي إلى آثار وخيمة، بل إن الأمم أو الثقافات كلها يمكن أن تطور "فكر مجموعة" بشأن صورة العدو التي يشترك فيها أفراد المجتمع جميعهم، بسبب التنشئة الاجتماعية[67].

لقد اهتم الطبيب والمؤرخ والفيلسوف الفرنسي غوستاف لوبون Gustave Le Bon (1841– 1931) بالنفسية التي تشكل الجماهير عند التعبئة، فأصدر مؤلفه

(66) انتصار عبد الرزاق وصفد الساموك، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، طبعة إلكترونية (بغداد :جامعة بغداد، 2011)، ص 67- 72.

(67) Møller "Conflict Theory" Pp. 35- 36.

الموسوم بـ (سيكولوجية الجماهير)، وقد شرح فيه بالتفصيل الفرق بين شخصية الفرد المنطوي في الجماهير وشخصية الفرد المنفرد. يقول لوبون إن ذوبان الشخصية الواعية للأفراد وتوجيه المشاعر والأفكار في اتجاه واحد يشكل الحقيقة الأولى للجمهور، أيًا تكن نوعية الأفراد الذين يشكلون الجمهور النفسي، ومهما يكن نمط حياتهم متشابهًا أو مختلفًا، وكذلك الأمر في ما يخص اهتماماتهم ومزاجهم وذكائهم، فبمجرد تحولهم إلى جمهور، فإن ذلك يزودهم بنوع من الروح الجماعية. هذا الجمهور هو عبارة عن كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة، ولكنه متراص الصفوف للحظة من الزمن.

يختلف الفرد المعزول تمامًا عن الفرد المنخرط في الجمهور، فالعناصر التي تدخل في تفاعل كيماوي تختلف عن المركب الجديد الناشئ عن التفاعل. وفقًا للوبون، فإن الحياة الواعية للروح البشرية لا تشكل إلا جزءًا ضعيفًا جدًا بالقياس إلى حياته اللاواعية، فالبشر الأكثر اختلافا وتمايزًا، من حيث الذكاء، لهم غرائز وانفعالات وعواطف متماثلة أحيانًا، والرجال الأكثر عظمة وتفوقًا لا يتجاوزون إلا نادرًا مستوى الناس العاديين في كل ما يخص مسائل العاطفة، من دين وسياسة وأخلاق وتعاطف وتباغض، فمثلًا يمكن أن توجد هوة سحيقة بين عالم رياضيات شهير وصانع أحذية في المستوى الفكري، ولكن من وجهة نظر المزاج والعقائد الإيمانية، فإن الاختلاف معدوم غالبًا أو قل إنه ضعيف جدًا.

يضيف لوبون بأن الفرد ما أن ينضم إلى الجمهور، حتى يصبح مقودًا بغريزته. من ثم، فهو يغدو كائنًا همجيًا، وهو عندئذ يتصف بعفوية الكائنات البدائية وعنفها وضراوتها وحماستها وبطولاتها أيضًا، وهو يتأثر بالكلمات والصور، بحيث "تقوده إلى اقتراف أعمال مخالفة مصالحه الشخصية، بصورة واضحة وصريحة". من ثم، فمن السهل اقتياد الجمهور إلى المذبحة والقتل، باسم النضال ولنصرة عقيدة إيمانية أو فكرة ما، ومن السهل تحريكهم وبث الحماس فيهم من أجل الدفاع عن المجد والشرف، ويمكن تجييشهم واقتيادهم من دون خبز وسلاح تقريبًا، كما حصل في أثناء الحروب الصليبية. يتابع لوبون قوله إنه لا يمكن تحريك الجماهير والتأثير فيها، إلا بواسطة العواطف المتطرفة، فالخطيب لا يمكنه أن ينجح إلا باستعمال الشعارات العنيفة، وعليه أن يبالغ في كلامه ويؤكد بصورة جازمة ويكرر، من دون أن يحاول إثبات أي شيء عن طريق المحاجاة العقلانية، فالعقائد والأفكار إما أن تكون عند الجمهور حقائق مطلقة أو أخطاء مطلقة. هذه العقائد متشكلة عن طريق التحريض لا طريق العقل، ومن هنا فإن لوبون يرى أن

القادة في الأساس ليسوا في الغالب رجال فكر، ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك، إنما هم رجال ممارسة وانخراط، وهم قليلو الفطنة وغير بعيدي النظر، فبعد النظر يقود عمومًا إلى الشك وعدم الانخراط في الممارسة والعمل(68).

كان سيغموند فرويد، وهو مؤسس علم التحليل النفسي، قد سلم بأن لوبون استطاع أن يصل، بشمول توصيفه ودقته، إلى نفسية الجماهير، ولكنه أخذ عليه وقوفه عند التوصيف من دون التعمق في التعليل، وقد رأى فرويد أن الفرد في الجمع يجد نفسه في شروط تتيح له أن يفك أسر ميوله اللاشعورية المقموعة، وهو ذلك اللاشعور الذي تختزن فيه بذور ما هو شرير في النفس البشرية، فيخرس صوت الضمير ويتلاشى حس المسؤولية(69)، غير أن "التعليل" الذي قدمه فرويد لم يلق إجماعًا، فنظرية الغريزة واجهت الكثير من النقد، بينما لقي "الوصف" الذي قدمه لوبون حول الجماهير كثيرًا من الترحيب حتى وقتنا الحالي، وخصوصًا بعد أن تغلغلت وسائل الإعلام في حياة المجتمعات.

إن توجيه وسائل الإعلام المعلومات يعد إحدى الطرق المؤثرة في تكوين الصورة لدى أمة عن أمة أخرى، وهذا التأثير مهم إذا علمنا أنه يكتب كل يوم في العالم أكثر من مليون كلمة إعلامية، ولا يتسلم منها القارئ العادي أكثر من نصف بالمئة، وهذا الجزء اليسير من المعلومات يتم اختياره بعناية من بين المعلومات المتناثرة، لتكوين الصورة عن أمة لدى أمة أخرى، وهذه العملية مهمة لسببين:

1. هذه المعلومات المتناثرة يختارها القائمون على وسائل الإعلام بحسب أهوائهم السياسية، الأمر الذي يزيد من حدة الصورة المشوهة أصلًا.

2. هذه الوسائل تدعي أنها تقوم بدور تثقيفي بين الجمهور وتبسيط المعلومات والمعارف الجديدة وتقديمها إلى الجمهور، على جرعات سهلة الهضم(70).

---

(68) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، هاشم صالح (مترجمًا)، (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص 54– 61.

(69) سيغموند فرويد، علم نفس الجماهير، جورج طرابيشي (مترجمًا)، (بيروت: دار الطليعة، 2006)، ص 17، -28 29.

(70) عبد الرزاق والساموك، الإعلام الجديد، ص -78 79.

لم تعد وسائل الإعلام أداة نقل المعلومات فقط، بل هي أداة توجيه الأفراد والجماعات وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية، ولذا فإن دورها لا يقف عند صنع الصورة فقط، بل تنظيم هذه الصورة وطبعها في أذهان الجماهير، بحيث تعمل على إحداث ميل سيكولوجي أساسي يؤثر في بناء الصورة ومحتواها لدى الفرد[71]، وصورة العدو يمكن أن ترسم بطرق متعددة:

1. صورة حقيقية، وهي ترسم بصورة عقلانية بعيدًا من العواطف والأيديولوجيات، ويحاول صناع القرار رسم هذه الصورة بالطرق العلمية لمعرفة قدرات العدو ونياته؛ مستعينين بالمعلومات المؤكدة، ومن ثم تقيمها بهدف رسم استراتيجية تلائم المقاومة.

2. صورة خيالية بصورة متعمدة، وهي الصورة التي يمكن صناع القرار أن يقدموها إلى الشعب بهدف التعبئة، على الرغم من أن الصورة الحقيقية في حيازة صناع القرار.

3. صورة خيالية بصورة غير متعمدة، وهي الناتجة عن نقص في المعلومات أو التأثر بالنواحي السيكولوجية والأيديولوجية، وفي هذه الحالة تكون الصورة خيالية عند القادة والشعب.

الصورة الخيالية المقدمة إلى الشعب تهدف عادة إلى تشويه صورة العدو وشيطنته، وفي كثير من الحالات لا تقدم الصورة الحقيقية إلى الشعب، فالعدو الضعيف قد يصور على أنه يملك ترسانة نووية قادرة على "نقل الحرب من بغداد إلى لندن"، والعدو القوي قد يصور على أنه سوف يتهالك عند احتدام الوغى، غير أن تشويه الجانب الأخلاقي الخاص بالعدو يكون لدى طرفي الصراع، وذلك بهدف تبرير استعمال العنف ضد هذا العدو، فالصورة المشوهة تؤدي إلى بث الكراهية، ومن ثم حب الانتقام. ربما هذا ما قصده الشاعر السوري أدونيس (1930–)، عندما قال: "أنت لا تكرهني. أنت تكره الصورة التي كونتها عني، وهذه الصورة ليست أنا، إنما هي أنت".

لقد أثبتت التجربة العملية أن الإعلام الحر المستقل بالمطلق لا وجود له،

(71) عبد الرزاق والساموك، الإعلام الجديد، ص 51، 76، 78.

فأجهزة الإعلام كلها تخضع لنظم رقابية تمارس أشكالًا من التدقيق والحجب عن مضمون الرسائل، وقد تأخذ الرقابة أشكالًا سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو فنية تقنية(72). يبدو أن وسائل الإعلام في أوقات الحرب تقف عادة إلى جانب حكومتها؛ متحيزة ولا تعرف الحياد، بل تؤدي دورًا محوريًا في نقل المعلومات إلى الجمهور؛ مستهدفةً التأثير في الرأي العام لكسب القلوب والعقول. وقد أظهرت إحدى الدراسات حول موقف الصحف في الولايات المتحدة والسويد المعنية بالحرب على العراق عام 2003 أنهما تطابقا مع السياسة الخارجية لبلديهما، بل إن وسائل الإعلام الأميركية تعتمد في زمن الحرب على مصادر رسمية لنقل الأخبار، متمثلة في مصادر الحكومة والجيش، وتحاول الحكومة عادة السيطرة على تدفق المعلومات، من خلال تقييد الوصول إلى منطقة الحرب، كما أن الصحفيين الأميركيين بصفة عامة يميلون إلى الاعتماد على المصادر الرسمية، وعندما لا يكون هناك خلاف حول مسألة معينة في السياسة الخارجية، فإن المصادر الرسمية هي التي تحدد الأجندة الإعلامية، وخصوصًا عندما يوجد توافق في الآراء بين المسؤولين الحكوميين والعسكريين(73).

في ما يتعلق بالإعلام الأميركي، هناك ادعاء لدى بعضهم، وخصوصًا في الولايات المتحدة، أن حرب فيتنام كانت مثالًا من السجل التاريخي على التغطية المستقلة، من دون فلترة إلى حد كبير، وأن تداول الصور في الإعلام هو الذي أثر بصورة فعالة في الرأي العام الأميركي ضد المجهود الحربي، إلا أن التحليلات العلمية تدل على أن وسائل الإعلام الأميركية كانت داعمة، على نطاق واسع، جهد الحكومة الأميركية حتى في المراحل المتأخرة من الحرب. لقد كان الصحافي المنحرف عن الخط العام يواجه عرقلة في عمله أو حتى قد يصل إلى الحجب عن العمل، فمثلًا المراسلة الصحفية مارثا جيلهورن Martha Ellis Gellhorn (1908– 1998) كانت تعمل في فيتنام في أثناء الحرب وحاولت نشر سلسلة من المقالات حول أرقام الضحايا واللاجئين والأيتام الفيتناميين نتيجة القصف الأميركي، غير أن الصحافة الأميركية رفضت نشر هذه المقالات، وعندها قامت بنشرها في الجارديان البريطانية The Guardian، فواجهت عقوبات

(72) عبد الرزاق والساموك، الإعلام الجديد.

(73) Daniela V. Dimitrova and Jesper Strömbäck "Foreign Policy and the Framing of the 2003 Iraq War in Elite Swedish and US Newspapers" Media War & Conflict)2008(: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1750635208090957/?journalCode=mwca

تمثلت في رفض طلبها تجديد التأشيرة للعودة إلى فيتنام، ومن ثم عدم السماح لها بأن تقدم أي تقرير من فيتنام الجنوبية.

أما صور مذبحة ماي لاي My Lai التي التقطها مصور الجيش الأميركي رون هبريل Ron Haeberle (1940-) في مارس عام 1968، فلم يشاهدها الجمهور إلا بعد ما يزيد على عشرين شهرًا من وقوع المذبحة، كما أن شبكات التلفزيون كانت مثل الصحف والمجلات الإخبارية الكبرى، إذ إنها بقيت تعكس وجهات النظر الرسمية بشأن الحرب، ولم تقم التغطية التلفزيونية الأميركية بدور قيادي في انهيار الدعم الأميركي للحرب كما هو شائع، فهي لم تكن تعرض أهوال الحرب، بحيث ينعكس ذلك على المزاج الأميركي[74].

نعم، فالأسطورة الشائعة تقول إن وسائل الإعلام الأميركية اتسمت بتغطية حرب فيتنام، بصورة واضحة أمام الجمهور الأميركي، ونقلت الصور المثيرة والمحبطة للضحايا العسكريين والمدنيين، وإن الصور الهمجية هي التي أدت إلى تحول الشعب الأميركي ضد الحرب، وامتدت إلى الغزو الأميركي لغرينادا وبنما وحرب الخليج الأولى وغزو العراق عام 2003، غير أن الوقائع أثبتت زيف هذا الادعاء، فبعد غزو بنما 1989 وإطاحة الرئيس نورييغا Manuel Antonio Noriega (1934-) ظهر الفيلم الوثائقي "خداع بنما The Panama Deception" عام 1992، ومن خلال المقابلات مع شهود عيان في بنما ومسؤولين مطلعين في الحكومة وضباط في الجيش الأميركي، قدم الفيلم نسخة مختلفة تمامًا عن التغطية الإخبارية الأميركية خلال الغزو، وعلى الرغم من أن الفلم حصل على جائزة أوسكار، بوصفه أفضل فيلم وثائقي عام 1993، إلا أن خدمة البثّ العامة PBS، وهي أبرز مزود برامج التلفزيون في الولايات المتحدة، رفضت بثّه[75].

هذا ما يتعلق بالولايات المتحدة، وأما بريطانيا، وهي أعرق ديمقراطية في العالم، فإن دور الإعلام فيها مشابه لما في الولايات المتحدة، ففي الحرب العالمية الثانية عملت الحكومة البريطانية مع الصحافة بصورة وثيقة، فعملت على فلترة الصور ومراقبتها، سواء أكان

---

(74) Michael Griffin "Media images of war" Media War & Conflict April)2010(Pp. 13- 15: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.11771750635210356813/?journalCode=mwca

(75) Michael Griffin "Media images" Pp. 24- 25.

في ما يتعلق بالنشاط العسكري أم المدني الناجم عن القصف الألماني "للوطن"، بل إن الصحافة عملت بدافع عندها لبناء الروايات الملهمة الواجب الوطني والوحدة الوطنية، وإعادة التأكيد المستمر للاتصال ما بين النصر في ساحة المعركة والمثابرة البطولية، إضافة إلى نشر الروايات والقصص وصور الرجال الذين يشقون طريقهم نحو الخطر، ثم يعودون من مهمتهم وقد تكللت مهمتهم بالنجاح، والصور المتكررة التي تدل على القدرة على تحمّل العائلات البريطانية وحماستها في مواجهة العدوان الألماني. هذا الدور الذي لعبه الإعلام البريطاني تكرر في حرب الفوكلاند عام 1982، إذ لم تسمح بريطانيا سوى لعشرين من الصحفيين واثنين من المصورين وطاقم من الإعلاميين الفنيين بتغطية الحملة، وكان هؤلاء برفقة المسؤولين البريطانيين باستمرار[76].

يبدو أن صور الحرب عامل جذب متأصل لدى الإنسان، مما أدى إلى ازدياد نشر الصور الفوتوغرافية والفيديو والأفلام الحربية والوثائقية العسكرية، بالإضافة إلى ألعاب الفيديو. هذا كله يؤكد سحر الحرب عند الجمهور، غير أنه من جهة أخرى، فإن الصورة قد تقلب المزاج العام باتجاه يعاكس دعم الحرب، فهناك من الصور التي تلتقطها الصحافة ما يصبح رمزيًا، ليس لأنها تقدم مضمونًا جديدًا أو وجهة نظر جديدة، بل بسبب قدرتها على انتزاع استجابة عاطفية مرتبطة بالمزاج العام لدى الجماعة المتلقية، وكانت إحدى تلك الصور من حرب فيتنام التي أظهرت مجموعة من الأطفال، من بينهم طفلة ذات 9 سنوات، وهي عارية تمامًا وجلدها مشوه بفعل قنابل النابالم، وهؤلاء الأطفال يركضون ومن خلفهم جنود أميركيون، مما لاقى صدىً كبيرًا لدى الرأي العام الأميركي[77].

---

(76) Michael Griffin "Media images" P. 12 25.

(77) Michael Griffin "Media images" P. 8 19.



كذلك من هذه الصور ما تناقلته وسائل الإعلام عن المسجونين في سجن أبو غريب في العراق، وصورة محمد الدرة التي التقطها المصور الفرنسي شارل أندرلان Charles Enderlin (1945-)، وقد عرضت هذه اللقطة التي استمرت أكثر من دقيقة مشهد احتماء الأب وابنه بعضهما ببعض، ونحيب الصبي، وإشارة الأب إلى مطلقي الرصاص بالتوقف، ثم يتبع ذلك إطلاق وابل من النار والغبار، وبعد ذلك ركد الصبي على ساقي أبيه[78]. من هذه الصور أيضًا ما تناقلته وسائل الإعلام لجنود إسرائيليين يقومون بتكسير عظام ثلاثة شبان فلسطينيين، خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نابلس، وهذه الصور وغيرها زاد تداولها مع انتشار استخدام الإنترنت.

إلى جانب الصورة والكلمة، فقد استخدم السياسيون الموسيقى والغناء في التعبئة العسكرية، فقد ارتبطت الموسيقى بالحروب منذ القدم، غير أن استخدامها وسيلة سيكولوجية من الصعب تحديده تاريخيًا، فضرب الطبول والنفخ في البوق ربما أوقعا الرعب في قلوب العدو، غير أن الهدف ربما كان غير ذلك، فقد يكون الهدف بث الروح المعنوية لدى الجنود أو استعماله إشارة إلى الأوامر والمناورات العسكرية[79]. سواء أكان

(78) ويكيبيديا بالعربية.

(79) Jonathan Pieslak Sound Targets American Soldiers and Music in the Iraq War (Bloomington: Indiana University Press 2009) P. 78.

الهدف تخويف العدو أم بثّ الروح المعنوية لدى الجنود، فهو يعد وسيلة سيكولوجية، وكان لاقتران دق الطبول بالحرب ما أدى إلى تداول العبارة المشهورة: "دقت طبول الحرب".

لقد أدرك صن تزو Sun Tzu، الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد، أهمية العوامل السيكولوجية في الحرب، فكان يرى أن التكتيكات السيكولوجية تعد عنصرًا مهمًا في العمليات العسكرية، فالقدرة على تحطيم معنويات العدو والتأثير فيه، من دون اشتباك مادي هو من أكثر الأمور فعالية في الحرب، وإن استسلام العدو قبل بدء العمليات العسكرية هو أمر يمكن تحقيقه من خلال التكتيكات السيكولوجية. أما أفلاطون، فقد اعتقد أن "الموسيقى يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة في السلوك البشري"، فصرخة الحرب ربما تكون أقرب شكل من أشكال الموسيقى الحاضة على القتال، إذ يقوم أعضاء الجماعة بالغناء أو الصراخ بصوتٍ عالٍ، إما تحفيزًا واستعدادًا للمعركة أو أثنائها.

بذلك، أدت الموسيقى دورًا مهمًا على مدى التاريخ في العمليات العسكرية[80]، وأظهرت الدراسات الحديثة أن الكلمات العدوانية يمكن أن تكون أفكارًا وتصورات وسلوكًا عدوانيًا، بل إن هذا التأثير يمكن أن يحدث حتى عندما يكون التحفيز من دون وعي مقصود. هناك أسباب نظرية وأخرى تجريبية تتوقع تأثير كلمات الموسيقى في السلوك العدواني، بصورة تكاد تشبه الآثار الناتجة عن مشاهدة الأفلام العنيفة السينمائية والتلفزيونية[81].

كانت سياسة المجهود الحربي الأميركي وخطط تدريب الجنود، في أثناء الحرب العالمية الأولى، قد واكبها ارتفاع في حدة نشر الأغنية الحربية بصورة وثيقة. هذه الأغنية، كما يرى بعضهم، ساعدت في تهدئة مخاوف الجنود وعائلاتهم، من خلال رسم صورة إيجابية عن الحرب، وبالتأكيد عملت هذه الأغنية عمل الدعاية التي واكبها أيضًا حجب بعض الحقائق عن الجمهور، وكانت لجنة أنشطة معسكرات التدريب قد اعتمدت رسميًا الغناء الجماعي في أثناء التدريب، وذلك لبثّ المعنويات والروح القتالية. مع زخم جهد الحرب قامت شركات عدة بإنتاج الأغاني الحربية، وقد تفنن المنتجون في

(80) Jonathan Pieslak Sound Targets P. 46 78.

(81) Craig A. Anderson Nicholas L Carnagey and Janie Eubanks "Exposure to Violent Media: The Effects of Songs with Violent Lyrics on Aggressive Thoughts and Feelings" Journal of Personality and Social Psychology)2003(.

تلك الأغاني، فكانت أغنية Over There قد أضفت على الحرب صورة اللعبة، وهي تلك الأغنية التي كانت تهدف إلى تحفيز الشباب على الانخراط في الجيش ومحاربة العدو، ومن تلك الأغاني أيضًا أغنية "جان دارك" التي استلهمت تلك الشخصية وقدمتها رمزًا فريدًا لقدرة الجندي على التحمل، إذ قدمتها في صورة امرأة شابة ضعيفة، ولكن تقواها وطهارتها جعلتاها قوية[82].

كانت الحرب العالمية الثانية أول صراع يرافق انتشار الموسيقى لدى شريحة كبيرة من الشعب عبر الإذاعة، فمع حلول عام 1940 كان حوالى 96 في المئة من الأسر في الجزء الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة يملكون جهاز راديو، وفي مرحلة الحكم النازي في ألمانيا ارتفع عدد الأسر التي تملك جهاز راديو من 4 مليون إلى 16 مليون أسرة، فكانت الحرب العالمية الثانية حالة فريدة في ذلك الوقت، ولم تكن الأغاني من قبل تصل إلى مثل هذا العدد من السكان، حتى عن طريق الأغاني المسجلة، فانتشرت أغاني مثل Praise the Lordو Pass the Ammunition و I'll be seeing you التي كانت تحض المواطنين على الهدوء والأمل في عودة أحبائهم من جبهة القتال، إضافة إلى تأثيرها في الجنود المقاتلين، من حيث الحنين إلى الوطن. بخلاف أي مرحلة سابقة، فقد عملت الموسيقى في الأربعينيات على جعل المواطن يشعر بأنه جزء من الحرب، حتى إن كان في مكان بعيد منها[83].

الحرب الأهلية العرقية: تفسير سيكولوجي

يقوم العامل السيكولوجي بدور مهم في الحروب الأهلية، وخصوصًا إذا استندت إلى أسس عرقية، وصحيح أن العوامل السياسية والاقتصادية ذات دور في تفسير هذه الحروب، غير أن الاقتتال بين المجموعات التي تعيش في بلد واحد يحتاج إلى مسوغات تفوق العوامل المادية، حتى يقدم أي طرف على الاعتداء الوحشي على الآخرين، وقد تستخدم الأيديولوجيا في هذا الشأن، غير أن العامل السيكولوجي ذو دور أيضًا.

يمكن، في هذا الشأن، استغلال العامل العرقي سيكولوجيًا، فالعرق يعد من أكثر

(82) Christina Gier "Gender Politics and the Fighting Soldier's Song in America during World War I" Music And Politics)winter 2008(Pp. 8- 15.

(83) Wikipedia.

المكونات مركزية في تركيب هوية المجموعات، وهو يعمل على التحيز المشترك، ومن السهل استغلاله من قادة المجتمع للتعبئة السياسية، في أثناء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الاستقرار السياسي، إذ إن تأكيد الهوية في تلك الظروف يكون عاملًا جاذبًا عند كثير من الناس العاديين، وقد يكون الشيء الوحيد الذي يساعدهم على تقديم أي نوع من الشعور المعبر عما حدث لهم. في هذه الأحوال، يكون القادة السياسيون قادرين على التعبئة، خصوصًا عندما يقدموا موقفهم على أنه معركة من أجل الوحدة القومية والعزة والعدالة[84]، فهناك أحداث تبدو بسيطة قد تمس رموز المجموعة، ولكن يتم عرضها على أنها تحدي الوضع الراهن، فرمي أحد بالحجارة أو الشتيمة يمكن أن يتصاعد إلى أعمال شغب عرقية على نطاق واسع، وقد تكون لهجة العداء الشعبي عالية، غير أنها تخشى التصعيد وتكرهه.

في هذه الحالة، تقوم الأحزاب السياسية والقوات شبه العسكرية والمنظمات المتطرفة بعملية التصعيد[85]، والطامحون إلى السلطة يسعون عادة إليها عن طريق التعبئة السياسية للهوية العرقية بالدرجة الأولى، وليس عن طريق المصالح الاقتصادية، حتى لو تزامنت المطالب الاقتصادية والحركة، وقد فسر المفكر الاستراتيجي توماس شيلنغ Thomas Schelling (1921-) هذه الظاهرة باستخدامه مفهوم "النقطة المركزية Focal Point"، أي إن المجموعات العرقية، في ظل غياب التواصل في ما بين أفرادها، فإن هذه المجموعات تتجه نحو نقطة معينة تظن الجماهير حسب توقعاتهم أنها ناجحة، وتتميز النقطة المركزية عادة بشهرتها أو مكانتها الفريدة ولها قدرة فعالة على تشكيل توقعات يلائم بعضها بعضًا، والثورة العفوية -بحسب شيلنغ- يمكن أن تعكس المبدأ نفسه، حيث يحتاج الناس إلى إشارة واضحة للتنسيق في ما بينهم، وهذه الإشارة مفهومة لدى الجميع وفعالة بصورة جيدة لقدرتها على التحريض على القيام بعمل ما، بحيث يمكن أي شخص أن يكون على يقين من أن الجميع يقرأ الإشارة نفسها، مع ما يكفي من الثقة للعمل بها، ومن ثم يقدم كل شخص إلى الآخر المناعة التي تأتي من العمل بأعداد كبيرة[86].

---

(84) Dan Smith "Trends and Causes of Armed Conflict" Research Center for Constructive Conflict Management)2004:(http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/20112576//pdf/smith_handbook.pdf.

(85) Oberschall "Conflict Theory" P. 183.

(86) Varshney "Nationalism" P. 88.

أما أستاذ العلوم السياسية راسل هاردن Russell Hardin (1941 -)، فقد حاول أن يفسر التعبئة والصراع العرقي على أسس عقلانية؛ مفترضًا ما يأتي:[87]

1. المصالح الشخصية غالبًا مطابقة مصالح المجموعة، والاندماج بهوية المجموعة يمكن أن يفيد، من خلال الوصول إلى السلطة بتضافر قوى هذه المجموعة التي توفر الأمن والشعور ببيئة مريحة، وإن كان تطابق المصالح بين الفرد والمجموعة تطابق عرضيًا وليس بصورة متلازمة، إلا أنها مرحلة كافية وضرورية للتعبئة الإثنية.

2. في التعبئة الإثنية ليس هناك خيارات، فما دام أن الآخرين تعاونوا، فمن العقل والحكمة أن أتعاون معهم، لأنه عندما يتعاون الجميع، فإن احتمال الوصول إلى السلطة أو تحقيق أهدافها تكون ذات نسب مرتفعة.

3. في هذه الأوقات، فإن كل شخص في المجموعة في حاجة إلى معلومات حول تعاون الآخرين، وبالطبع فإنه يحصل على هذه المعلومات، من خلال القيادة الكاريزمية المركزية، وهي القيادة التي تعزز التوقعات الإيجابية حول سلوك الآخرين.

افترض هاردن أنه من العقلانية الالتحاق بالمجموعة في حالة التعبئة للحصول على المغانم، ولكن العقلانية الصرفة تفرض على الفرد الالتحاق بالمجموعة، إذا كانت فرصة النجاح قوية فقط، إلا إذا افترض هاردن أن الشخص مراقب من الآخرين، ومن ثم تعرضه للخسارة الفردية في حالة انتصار المجموعة أو أنه مراقب من ضميره، كما أن هاردن افترض أن التعبئة الإثنية أو القومية لعبة تنسيقية Coordination Game، بينما تكون التعبئة في مجالات أخرى، مثل تعبئة الفلاحين أو طبقات العمال، هي عملية تجمعات مشلولة عن العمل. يبدو أن تجربة الاتحاد السوفياتي أثبتت بالفعل أن القومية أقوى من الحزب، فالنظام السوفياتي ادعى أن الحزب سوف يعمل على استئصال "الوعي القومي والإثني الزائف"، ولكن بعد عقود من التجربة، فقد ثبت فشلها، إذ تم إعادة إحياء القوميات في عدد من المناطق، بمجرد انهيار النظام الذي حكمها بالحديد والنار، وأكد أن الإثنيات والقوميات يمكن أن تخلق وطنًا، بخلاف المنظمات

(87) Varshney "Nationalism" P. 90.

والتجمعات الأخرى[88].

في ما يتعلق بالعقلانية أيضًا، فقد قسمها ماكس فيبر Max Weber (1864–1920) إلى ثلاثة أقسام:[89]

1. عقلانية القيم النفعية: لقد ذكرنا هذا النوع من العقلانية عند الحديث عن القومية في الفصل الثاني، وهي التي تتعلق "بالشهادة" والطموح في الحياة الأفضل بعد الموت، وهذا السلوك كما يرى فيبر مستقل عن فرص النجاح.

2. العقلانية الذرائعية النفعية: يحتشد فيها الأفراد لمصلحة واضحة، مثل اقتراب المجموعة من الوصول إلى السلطة أو عند انهيار النظام داخل الدولة، فيكون الحشد في هذه الحالة للتضامن مع الآخرين.

3. عقلانية الذرائع والقيم: تعني النظر إلى الإثنية على أنها وسيلة لتحقيق الأهداف الخاصة من ناحية، والأخذ بالوسائل المناسبة لتحقيق أهداف المجموعة من ناحية أخرى، مع العلم أن التماهي بالمجموعة لا يعني الموافقة على أهدافها جميعها، بل إن المناورات داخل المجموعة دائمة الوجود، ولا سيما في ما بين القادة.

تبنى التعبئة الإثنية في الأساس على القيم، غير أن تطورها في ما بعد يعتمد على السلوك الاستراتيجي[90]، والقادة الذين يقومون بهذه التعبئة ليس من الضروري أن يؤمنوا بما يصرحون به للجماهير، وخير مثال على هذا ميلوسوفيش Slobodan Milošević (1941– 2006) السياسي الصربي الذي كان أول من لعب بورقة القومية في أزمة يوغسلافيا السابقة، وكذلك فعل القائد السلوفيني ميلان كوكانMilan Kucan (1941–)، فلم يكن لهما أي سجل سابق يؤكد أن لهما نظرة قومية، وكذلك الحال بخصوص زعيم كرواتيا Franjo Tudjman (1922– 1999) وزعيم البوسنة بيغوفيتش Alija Izetbegović (1925– 2003). هؤلاء القادة برزوا في السلطة

(88) Varshney "Nationalism" P. 86 94.

(89) Varshney "Nationalism".

(90) Varshney "Nationalism" P. 86.

من خلال القدرة على تعبئة مجموعاتهم؛ معتمدين على مبدأ الظلم القوميNational Injustice، مع العلم أن المراقب من الخارج قد لا يشارك الرأي أن هناك ظلم على قومية من دون غيرها، غير أن المهم والضروري يكمنان في ما كان الشعب يشعر به، وقدرة القادة على استغلال هذا الشعور.

في حقيقة الأمر، فإن ما يسمى صراعًا عرقيًا هو في حقيقة الأمر صراع القادة السياسيين على السلطة والمكاسب الاقتصادية التي تكتسي قناعًا عرقيًا ألبسه هؤلاء القادة الحشد والتعبئة[91]. مرة أخرى، نؤكد أن التحول في الخطاب السياسي إلى خطاب قومي في يوغسلافيا حصل بعد موت الرئيس اليوغسلافي تيتو Josip Tito (1892–1980)، فعمل القادة السياسيون على إحياء الشعور القومي في الصراع على السلطة، والاستراتيجية العامة التي اتبعها هؤلاء الزعماء كانت عن طريق إقناع القوميات بأن الدولة الشيوعية لم تحقق رغباتهم، وأن هناك تجمعات أخرى داخل الدولة حرمتهم من حقهم في التراث الوطني. بذلك، فقد عملوا على تغذية العداء ضد الآخرين، وارتكزت الحملة القومية البلاغية، بصورة بعيدة عن إجراء أي اصلاح أو تغيير في الدستور اليوغسلافي، بل على أساس تمزيق الدولة اليوغسلافية. هذه التعبئة "نجحت" بالفعل في تمزيق الدولة في إثر الحرب الأهلية التي عمّت البلاد، مع العلم أن الاستياء الذي كان سائدًا في يوغسلافيا، بعد موت تيتو وتدني مستوى الاقتصاد والقمع الذي تمارسه الدولة، لم يكن ينظر إليه قبل التعبئة والحشد على أنه ضد قومية معينة.

كانت يوغسلافيا قد تعرضت خلال الحرب العالمية الثانية لحملة تدمير شرسة راح ضحيتها مليون قتيل من اليوغسلاف من أصل 17 مليون، وكان حوالى 80 في المئة من هؤلاء القتلى لقوا حتفهم على يد يوغسلاف، إذ عمل الألمان والطليان على إيقاظ الشعور القومي لدى كل قومية لزرع الفتنة، وما لبث أن استلم تيتو السلطة حتى قام بعمل معاكس، فنشر بقوة أيديولوجية "الأخوة والوحدة" التي روجت للمساواة الاقتصادية والسياسية بين العناصر الوطنية التي تشكل منها الاتحاد، وعمل على كبح جماح ظهور النزعات القومية داخل الدولة، مع تركيزه على إقامة جهاز قوي للدولة وجيش وطني وحرصه على النهوض بالاقتصاد اليوغسلافي، من خلال سياسة عدم الانحياز التي من خلالها استطاع الحصول على دعم اقتصادي من معسكري الشرق والغرب في مرحلة الحرب الباردة، وبذلك استطاع توفير مستوى لائق من المعيشة للسكان معظمهم،

(91) Smith "Trends and Causes of Armed Conflict" P. 12.

وقدرته على سحق ظهور أي تعبئة قومية[92].

ينظر بعض المحللين إلى مفهوم العدالة على أنه المفتاح الذي يفسر الصراعات السياسية معظمها، ويرى أستاذ علم الاجتماع راندال كولينز Randall Collins (1941-) أن التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والسياسية والمنزلة يزيد من احتمال الصراع، وهي الفكرة نفسها التي طرحها فيبر من قبل، غير أن احتمال الصراع تزداد إلى مستوى العنف؛ اعتمادًا على درجة التعبئة. بحسب كولينز هناك مصدران للتعبئة:

1. التعبئة العاطفية والمعنوية: تأتي من خلال استحضار رموز المجموعة، مثل الطقوس الجماعية، إذ إن الجماعات لا تحتاج إلى خوض المعركة إلى السلع المادية فقط، بل لا بد من استحضار العواطف.

2. الموارد المادية، مثل الاتصالات والأموال والأسلحة وحشد أعداد كبيرة من المقاتلين، وهذه التعبئة تعد مفتاح المشكلة في النظرية الجيوسياسية، فالموارد المادية قابلة للنفاد. من ثم، فإن الأمر لا يعتمد على من يملك الموارد الأكثر، ولكن أيضًا على كيفية تجديد تلك الإمدادات، بل إن الصراعات تضمحل عندما تنفد وسائل التعبئة ومصادرها[93]. هناك إحصائيات تؤكد هذا الطرح، ففي المرحلة ما بين عامي 1945 و1997 كان هناك 71 في المئة من النزاعات التي يعود اضمحلالها أو انتهاؤها، بناءً على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، إلى أحد طرفي النزاع أو كليهما. هذه المساعدات تشمل المال والسلاح والمستشارين والقوات المسلحة، وقد استمرت الحروب الأهلية لمرحلة أطول، بنسبة 248 في المئة في المتوسط من تلك النزاعات التي لم تتلقَ مساعدات من الخارج[94]. لقد أثبتت الثورة السورية هذا الطرح، فلولا المساعدات الإيرانية والروسية المعلنة لنظام الأسد في سورية، والمساعدات من دول أخرى غير معلنة، لما استطاع البقاء في السلطة طوال هذه المرحلة.

(92) Glenn Bowman "The violence in identity" in: Anthropology of Violence and Conflict edited by Bettina Schmidt and Ingo W. Schroeder (London GBR: Routledge 2001) Pp. 39– 42.

(93) Dahrendorf and Collins "Conflict and Critical Theories" Pp. 234- 235.

(94) Thoms and Ron "Do Human Rights."

هناك اتجاه يتبناه أصحاب النظرية الاقتصادية، ويرى أن السبب الرئيس للحروب الأهلية يكمن في تلهف المنظمات الثورية إلى زيادة دخلها، عن طريق المخدرات أو الاختطاف والحصول على فدية مالي. يرى هؤلاء أن هناك فجوة بين "النظرة الشعبية" و"التحليل الاقتصادي الحديث"، في ما يخص الحروب الأهلية، فالأولى ترى أن سبب الحروب هو قيام المنظمات الثورية للدفاع عن العدالة، بينما ترى الأخرى أن هذه المنظمات ما هي إلا وجه آخر للمنظمات الإجرامية، وبما أن وجهة نظر الشعب تتشكل عن طريق ما تطرحه المنظمات الثورية من أنها تقاتل من أجل دفع الظلم، ظلم الحكومات، وكون هذه الحكومات فعلًا ظالمة، فإن الشعب يتبنى الطرح الثوري، مع العلم أن التظلم بحد ذاته في التحليل الاقتصادي ليس سببًا للنزاع بقدر ما هو شعور بالظلم، وقد أنتج بصورة متعمدة من المنظمات الثورية[95].

من ثم، فإن جذور الصراع العرقي تكمن في التصورات، إذ إن تأثير هذه التصورات، عندما ترقى إلى قناعة بأن مجموعة معينة معرضة للخطر من مجموعة أو مجموعات أخرى، وعندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على التوسط بين المجموعات وتأمينهم على حياتهم -قد تكون الدولة طرفًا في الصراع-، هو تأثير يؤدي إلى العنف، بل قد تلجأ بعض هذه المجموعات إلى ضربة استباقية وقائية. في مثل هذه الظروف، تقوم الأساطير والذكريات بدور مهم في الصراع، إذ يعمل الزعماء السياسيون داخل المجموعات الإثنية على استغلال هذه الأساطير والذكريات في إذكاء[96] الصراع، فالتجارب التاريخية والمعتقدات الدينية والأساطير تصبح أمورًا حاسمة، إذ يمكن من خلالها تشكيل وعي مشترك Shared Perception يميز مجموعة من غيرها من المجموعات.

يتكرس هذا الوعي عن طريق التعبئة السياسية التي تركز على تاريخ الجماعة في الماضي، ومصالحها في الحاضر[97]. في هذه الأحوال، ومع ظن المجموعة أنها معرضة لخطر الإبادة، يزداد الولاء للمجموعة ويصبح قتل المدنيين والقسوة المفرطة أمرًا مستساغًا، بل يمجد الجاني وتوصف أفعاله بالبطولية. لقد توصل علم النفس والأنثروبولوجيا إلى أن الرجال

(95) Paul Collier "Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy" (April 2006) Pp. 1-2: http://users.ox.ac.uk/~econpco/research/pdfs/EconomicCausesofCivilConflict-ImplicationsforPolicy.pdf.

(96) Edmond J. Keller "Culture Politics and The Transnationalization Of Ethnic Conflict In Africa: New Research Imperatives" P. 5: http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol10ns/keller.pdf.

(97) Smith "Trends and Causes of Armed Conflict" P. 10.

العادين في أوقات السلم يمكن أن يضحوا بأنفسهم، إذا ما تعرضت المجموعة للخطر، ويعزز هذا التفسير النظرية المعتمدة على الأحقاد القديمة Ancient Hatreds التي تفترض أن حدود الجماعات العرقية وهوياتها جامدة منذ أمد بعيد، فهي بدائية تقاوم الاستيعاب والاضمحلال الذي يمكن أن ينجم عن التعليم والعلمنة والتحديث، وتعد القضايا الخلافية والمظالم هي المستوطنة في العلاقات بين الجماعات العرقية، ويتواتر نقل تاريخ الجماعة من السلف إلى الخلف، وما يرافق ذلك من مشاعر الخوف والعداء.

بحسب هذه النظرية، فإن الإقامة السلمية لمرحلة طويلة بين الجماعات العرقية لا تعني زوال هذه المشاعر، بل إن هذا السلم يمكن أن يتحول بسرعة إلى عنف مدمر. هذه النظرة المتشائمة ترى أنه لا يمكن منع الصراعات أو إدارتها من خلال الإصلاح، بل بالانفصال التام بين العرقيات المختلفة. يتصل بهذه النظرية نظرية أخرى هي سياسة الهوية Identity Politics التي يظن أصحابها أن السبب الجوهري للصراع العرقي يكمن في إمكان تغيير التسلسل الهرمي العرقي السائد في المجتمع، وما يرافق ذلك من هيمنة وتبعية، ويفترض هؤلاء أن سيكولوجية العلاقات بين الجماعات لها ميل فطري نحو النعرة العرقية والثقافية، وما يرافقه من دفاع مستميت عن المجموعة. هذا الشيء طبيعي وليس مظهرًا عرضيًا في العلاقات بين المجموعات.

استنادًا إلى ذلك، فإن القادة السياسيين عند التعبئة يميلون عادة إلى إثارة الهويات القومية والعرقية المبنية على ذكريات الماضي وخلقها، وما تجد له من صدى عاطفي كبير لدى جماهير الناس[98]، ويبدو أن هذه النظرية تغاضت عن واقع دولة القانون الذي يستند إلى "الفردية" Individualism، بعيدًا من الطائفية والقبلية والأشكال الأخرى من الإثنيات؛ مكرسًا المبادئ الليبرالية، حيث يعيش المواطنون جميعهم بعيدًا من العنف، إلى أبعد الحدود.

على أي حال، فإن عملية التصعيد لا تؤدي بالضرورة إلى اندلاع العنف بصورة آلية، وحتى يحصل ذلك لا بد أن يعمل القادة السياسيون في البداية على إثارة العواطف، واستحضار صور حية من الواقع المعيش تعمل على الإثارة وخلق جو مشحون يؤدي إلى الاستقطاب، كل في إثنيته، وعادة ما يكون المتطرفون هم أول من يركب هذه الموجة، ويختلف الحشد العرقي في هذه الأجواء عن الحشد الطبقي، فالأول محصور في معايير

(98) Oberschall "Conflict Theory" Pp. -179 181.

ثقافية غير قابلة للتوافق أو الوصول إلى حلول وسط، خصوصًا إذا سيطر المتطرفون على الساحة السياسية، فالهوية الثقافية ثابتة وغير قابلة للتفاوض؛ مستندة في تركيبتها إلى أسطورة "التفوق" و"الحقوق الجوهرية"، وما يتبع ذلك من عدم تقديم أي تنازلات[99]، بينما الثاني المستند إلى الطبقية يسعى عادة إلى تلبية أهداف مادية محددة وقابلة للتفاوض، ويمكن من خلالها الوصول إلى تسوية بعيدًا من العنف.

حتى يتطور الصراع إلى عنف دموي مسلح، يجب أن تقتنع المجموعة بأن السلاح ليس أمرًا شرعيًا فحسب، ولكنه أيضًا الطريق الوحيدة للمحافظة على متطلبات الحياة، وهذا الأمر لا يأتي بصورة عفوية، بل يكون من خلال التعبئة السياسية التي تأسر القلوب والعقول[100]، وإذا كان أصل هذه التعبئة مبني على القيم، فإن تطورها يستند إلى السلوك الاستراتيجي[101] والقدرة على تمويل التمرد وإطالة أمده. قد تكون الدوافع في البداية دوافع سياسية، ولكن مع مرور الوقت قد تميل إلى النشاط الإجرامي الذي قد يصبح متأصلًا، بوصفه طريقة في الحياة، من أجل تمويل التمرد أو الاستيلاء على مصادر الماس والبترول والأخشاب والسلع التصديرية الأخرى التي تمول الحرب من جهة، وتحفز على الانفصال من جهة أخرى[102]، بل إن المناطق الغنية بثرواتها قد تنفصل بثرواتها، فيكون ذلك سببًا للنزاع، كما فعلت حركة انفصال كاتنغا في زائير حيث المنطقة الغنية بالنحاس، وحركة انفصال بيافاريا في نيجيريا حيث البترول، وحركة انفصال آشية في إندونيسيا حيث البترول أيضًا، وحركة تحرير إريتيريا الناجحة حيث حصة الفرد ضعف ما هو في إثيوبيا[103].

عندما تشارك المجموعات العرقية المختلفة في صراع ما، فإن لهذا الصراع نتائج وظيفية، خصوصًا إذا كان هذا الصراع على مستوى عالٍ من العنف، حيث تزداد حدود المجموعة قوة ويزداد الائتلاف والترابط بصورة قوية بين أفراد المجموعة. بالمقابل، يقتضي الأمر إقصاء الآخرين وتزداد كفاية السلطة الحاكمة، وهذا ينتج سلوكيات مختلفة

(99) Crawford and Lipschutz The Myth P. . 29

(100) Smith "Trends and Causes of Armed Conflict" P. . 7

(101) Varshney "Nationalism" P. 86.

(102) Oberschall "Conflict Theory" P. 182.

(103) Collier "Economic Causes" P. . 9

وطرقًا من التفكير والشعور والرموز الثقافية وينظمها. هذه الاختلافات تشكل حدود المجموعة التي تميز بوضوح الذين ينتمون من الذين لا ينتمون إلى المجموعة، فمثلًا خلال الحرب العالمية الثانية قامت حكومة الولايات المتحدة بسجن الأميركيين ذوي السلالة اليابانية لترسم بوضوح "نحن" و"هم"، وهي طريقة لزيادة تماسك المجموعة والوعي بها، مقابل الانفصال عن الآخرين.

في حال الأزمات، تميل أكثر إلى التضامن ويميل الأفراد إلى الشعور بأنهم أكثر صداقة من أوقات السلم، ويرون التشابه في ما بينهم وكأنهم عائلة واحدة، ويعيشون من أجل هدف واحد، وتزداد مشاركة المجموعة في الطقوس الاحتفالية مع مزيد من الحماسة، ومن ثم إنتاج المزيد من العلاقات العاطفية بين الأعضاء، وخلق شعور من القدسية بشأن المجموعة، وكذلك تميل المجموعات في أثناء الصراع نحو إنتاج سلطة مركزية تكون عادة أكثر فعالية، من حيث الاستجابة للخطر، كما تميل إلى إنتاج تحالفات لم تكن محتملة قبل الصراع(104).

من أجل تفعيل صراع محتمل، يجب على الأطراف أن يكون لديها إحساس أخلاقي، فالمجموعات تجد صعوبة في شن الحرب من أجل أسباب نفعية، بل يجب أن يحوز شعورًا بالتفوق الأخلاقي، ويكون سببًا يتجاوز السيطرة على النفط أو المعادن. من ثم، فإن المجموعات التي حرضت بصورة قوية يكون لديها الميل إلى المشاركة في تبادل طقوس الوحشية، وكل طرف ينظر إلى هذه الوحشية على أنها حق أخلاقي Morally Right، ولا يمكن أن ينظر إلى نفسه على أنه على باطل. يبدو أن التعبئة السياسية يمكن العمل بها حتى في ظل الدول الأكثر تجانسًا من الناحية العرقية، ففي الصومال الذي يحتوي تجانسًا عرقيًا، وكما هو الحال في المجتمعات التقليدية، هناك تعددية قبلية، بعد انهيار نظام الجنرال سياد بري (1919– 1995) وما رافقه من عدم استقرار سياسي، استطاع أمراء الحرب أن يستغلوا التقسيم القبلي مكان التقسيم العرقي في النزاع، واستطاعوا أن يقودوا البلاد إلى دمار شامل(105).

---

(104) Dahrendorf and Collins "Conflict and Critical Theories" Pp. 219- 220.

(105) Collins Randall "Conflict & Geopolitical Theory" P. 3 10: http://atgstg01.pineforge.com/upmdata/13296_Chapter7WebByteRandallCollins.pdf

الإرهاب: تفسير سيكولوجي

تصنف ظاهرة الإرهاب على أنها من الظواهر الحديثة في السياسة الدولية والمحلية، وكان للإرهاب نصيب وافر في الدراسات السيكولوجية، وعد التفسير السيكولوجي الكلاسيكي أن بواعث الإرهاب يكمن في اللاوعي، وهو ناتج عن المعاملة السيئة في الطفولة. بحسب التفسير الفرويدي، فإن الإرهاب تفاعل سيكولوجي يضرب جذوره في "عقدة أوديب"، وهذه الفكرة أخذ بها بعض المحللين المعاصرين: "إن جذور الإرهاب لم تكن بسبب أخطاء السياسة الخارجية الأميركية، ولكن بسبب المعاملة العائلية السيئة للإرهابيين"، غير أن هذا التفسير واجه الكثير من التحديات أمام الدراسات الحديثة، وتلك الدراسات التي اتضح من خلالها أن معظم الأشخاص الذين لديهم العوامل المساعدة على ارتكاب العنف الإجرامي العام -ليس له صفة سياسية- لم تكن لديهم أعمال إرهابية، أي إنه عنف ذو طابع سياسي، في حين إن الإرهابيين لم يكن لديهم العوامل المساعدة تلك، إذ إن معظم هؤلاء الذين خضعوا للبحث ليس لديهم مشكلات عائلية، أو تاريخ جريمة في مرحلة المراهقة مثلاً.

لقد دلت على ذلك دراسة قام بها كل من راسيل Russell وميلر Miller عام 1977 بعنوان (الملف الشخصي لإرهابي Profile of a Terrorist) جمعا فيها معلومات شخصية عن 350 من كوادر وقياديي المجموعات الإرهابية وشملت قارات آسيا وأوروبا وأميركا الجنوبية، في المرحلة ما بين عامي 1966 و1976، وكانت النتائج أن هؤلاء الاشخاص أعمارهم تراوح بين 22 و25 سنة، ومعظمهم غير متزوجين ومن الذكور وسكان المدن ومن الطبقة المتوسطة العليا، ولديهم مؤهلات جامعية، ويتبنون فلسفة سياسية راديكالية تمثلت في الفوضوية Anarchism والماركسية اللينينية والقومية[106]، والملاحظ أن الأيديولوجيا الدينية كانت غائبة في تلك المرحلة.

وفقًا لنظرية غور Ted Robert Gurr (1936-) التي لاقت رواجًا لدي محللي العنف السياسي في المستوى الجمعي، فإنه كلما زاد حجم الحرمان النسبي ونطاقه زاد حجم العنف الجماعي، وأخذت كلير ريتشاردسون Clare Richardson هذه النظرية وطبقتها على العمليات الإرهابية، عبر دراستها الاحصائية التي شملت 56 بلدًا على مدار المرحلة الممتدة من 1980 إلى 2008 وكانت النتيجة سلبية، أي عدم وجود رابط

---

(106) Borum "Psychology of Terrorism" P. 16 18 37.

بين الحرمان النسبي من جهة والانقياد للإرهاب من جهة أخرى، كما أن التعليم العالي لم يكن له تأثير يذكر إيجابيًا أو سلبيًا، فمعدلات الالتحاق بالتعليم بعد المرحلة الثانوية ليس مقيدًا ولا محفزًا للإرهاب، بينما كانت البطالة عاملًا إيجابيًا.

هذه النتائج تعارضت والكثير من الدراسات النظرية والتجريبية حول الموضوع، بل إن ريتشاردسون نفسها أشارت إلى ذلك من خلال أدبيات سابقة عالجت الموضوع: "تشير الدراسات إلى أن المستوى التعليمي والاقتصادي للإرهابيين أعلى من المتوسط الموجود في محيطهم، فمثلًا تشير السير الذاتية لأعضاء تنظيم القاعدة عمومًا أن معظمهم متعلمون تعليمًا عاليًا في التخصصات العلمية أو التقنية". كذلك، "وبما أن الإرهابيين ينتمون إلى الفئة المتعلمة تعليمًا عاليًا وغالبًا من الشريحة العليًا، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك يمثل مشكلة لنموذج الاختيار العقلاني Rational-choice Model الذي يأخذ بمفهوم التكلفة والخسارة ولم يحل دون الإقدام على الانخراط في العمليات الإرهابية كبيرة التكلفة، بما في ذلك الموت أو الاعتقال[107]".

يبدو أن الأفراد يمكن أن يلجؤوا إلى الانتقام، ليس لأسباب استراتيجية أو تحقيق مكاسب في المستقبل، وهي مكاسب تتسم بالعقلانية، إنما للحصول على شعور فوري بالرضا النفسي. في هذا الصدد، تشير "نظرية الإدمان العقلاني Theory of Rational Addiction" إلى أن الفرد عندما يلجأ إلى استهلاك المواد التي تؤدي إلى الإدمان، مثل السجائر والكحول، يقوم بهذا التصرف بطريقة عقلانية؛ لأنه أقبل على هذا التصرف بعد أن وازن بين الاستمتاع الحالي والأضرار المستقبلية، وهو الذي يقرر كيفية التصرف[108]، وليس بالضرورة أن يكون قراره قد بني على معلومات مغلوطة، فالأطباء أكثر الناس معرفة بأضرار السجائر والكحول، ولم يمنعهم ذلك من تدخين السجائر وقرع الكؤوس.

لقد صرحت جيسكا ستيرن Jessica Stern (1958-)، وهي أستاذة جامعية متخصصة في قضايا الإرهاب في جامعة بوسطن، بأنها قابلت عددًا من الإرهابيين من مختلف الأديان وهؤلاء وصفوا تشكيلة متنوعة من المظالم والشكاوى، إلا أنهم تحدثوا جميعًا عن الإذلال. وقد لاحظ الباحث المتخصص في الأديان وعلم الاجتماع يورغنزماير

(107) Richardson "Relative Deprivation Theory" P. 16.

(108) Bray "Rational Choice" P. 6.

Mark Juergensmeyer (1940 -) أنه عند "طيف واسع من الإرهابيين الدينيين يبدو أن محو العار والذل يحتل أهمية محورية"، إذ إن اليأس الاقتصادي أو الاجتماعي لا يبدو أنهما يؤديان إلى العنف بصورة آلية، نظرًا إلى أن كل إنسان على الأرض قد عانى المشقة الاقتصادية والاجتماعية في حياته[109].

تشير أستاذة العلوم السياسية المتخصصة في شؤون الإرهاب لويز ريتشاردسون Louise Richardson (1958 -) إلى أن الأخطاء الشخصية قد تحفز على العنف السياسي، إلا أن دوافع العنف السياسي تكمن في الانتقام والسمعة أو الشهرة وردود الفعل، وأن الانتقام المرغوب يرجع عادة إلى الظلم الاجتماعي الذي قد يستمر لسنوات أو أجيال وليس إلى الأخطاء الشخصية، كما أن السمعة أو الشهرة تأتي من خلال رد فعل الحكومة المستهدفة أو من خلال وسائل الإعلام، بينما الانتقام يمكن أن يحقق أهدافه، حتى لو كانت الهجمات المنفذة مجهولة المصدر[110].

يمكن أن نحدد أهداف العمل الإرهابي في ما يأتي[111]:

1. إثارة اهتمام الرأي العام الدولي والداخلي، وتحسيسه بمدى صعوبة المسألة، ونيل تعاطفه ومساندته المادية والسياسية.

2. المس برمزية السلطة السياسية المادية والرمزية، وحشد الرأي العام الوطني والدولي وتعبئته بعجز النظام ومحدودية قدراته التنظيمية والسياسية والعسكرية، فممارسة العنف واحتكاره محتكر من طرف السلطة، والإقدام على ممارسة العنف في دولة ما من شأنه منافسة السلطة في احتكار العنف.

3. خلق حالة من الخوف وعدم الأمن والاستقرار، وتحسيس الناس بعدم الأمان والقدرة على العيش باطمئنان، فالتأثير النفسي في الجماهير بأعمال العنف من شأنه أن يؤدي إلى استنباطهم انعدام سلطة سياسية قادرة على حمايتهم. من هنا، يأتي خطر العمل العنيف، إلا أن تأثيراته تبقى

---

(109) كين، حرب بلا نهاية، ص 62، 68.

(110) Bray "Rational Choice" P. 5.

(111) مقتدر، «الإرهاب والعنف السياسي».

محدودة في مرحلة ما بعد الحدث والانفعالات التي خلفها.

4. الضغط على النظام السياسي لتقديم المزيد من التنازلات، ونيل الأهداف التي كانت وراء هذه الأعمال، وقد يتم الضغط بوسيلة أخرى في حال احتجاز رهائن من بلدان مؤثرة دوليًا، بغرض الضغط على هذه البلدان لتقديم تنازلات.

أصبحت الفكرة القائلة إن الإرهاب ناتج عن أمراض نفسية أو عقلية هي فكرة مرفوضة، فالأبحاث التي أجريت على الأشخاص الذين اعتقلوا أثبتت أن هؤلاء الاشخاص لم يعانوا أي أمراض نفسية خطرة، وحتى من كان لديه أي مشكلة نفسية، فقد أدت الأوضاع السياسية الدور الأهم في تصرفه، بل توصل بعض علماء النفس إلى أن هؤلاء الإرهابيين يمثلون شكلًا آخرًا من العنف السياسي الطموح الذي يرتكب بطريقة عقلانية، ويبدو أن السمات الشخصية فشلت في توضيح أنماط السلوك الإنساني، بما فيها العنف. تجادل كرينشو Martha Crenshaw، وهي أستاذة العلوم السياسية في ستانفورد، في أن تضامن المجموعة والمشاركة الجماعية في الأيديولوجيا تقوم بدور أهم من دور الصفات الشخصية في تشكيل الإرهاب، ومعظم المراقبين، مع بعض الاستثناءات، يرون أن الصفات الشخصية تسهم في القرار المؤدي إلى العنف، ولكن ليس هناك مجموعة من الصفات النفسية المحددة يمكن من خلالها تفسير تصرف الإرهاب[112].

مع ذلك، سجلت حالات من العنف السياسي كان للخلل النفسي دور فيها، حيث ينجذب بعض القتلة نحو السياسيين البارزين، ولديهم محرك داخلي لقتلهم، بصرف النظر عن سياسة هؤلاء السياسيين أو رد الفعل في وسائل الإعلام. من الأمثلة على ذلك جون هنكلي John Hinckley الذي أصيب بجروح خطرة في إثر محاولته اغتيال الرئيس الأميركي ريغان، وقد صرح علنًا أن هدفه كان الحصول على اهتمام الممثلة الأميركية جودي فوستر Jodie Foster (1962-)، بدلًا من تقديم أي بيان سياسي أو أيديولوجي، وتبين لاحقًا أن لديه مشكلات نفسية خطرة[113]. غير أن هذه الحادثة لا تصنف ضمن قائمة الإرهاب، نظرًا إلى خلوها من الهدف السياسي والتأثير في نفسية الرأي العام.

---

(112) Borum "Psychology of Terrorism" Pp. 30- 36.

(113) Frey "Why Kill Politicians?" P. 12.

يبدو أن الأيديولوجيا تقوم بعمل يؤثر في النواحي السيكولوجية لدى البشر، الأمر الذي يجعل الفرد يقدم على الموت بشجاعة كاملة، ولكي تقوم الأيديولوجيا بدورها يجب أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر:[114]

1. يجب أن تقدم الأيديولوجيا مجموعة من المعتقدات التي تسوغ العمل الذي ينفذه معتنقها، وذلك حتى لا يكون هناك صراع داخلي في النفس، عند ارتكاب عمل يستنكره المجتمع.

2. هذه المعتقدات يجب أن تكون غير قابلة للتساؤل أو التشكيك أو نقدها أو وضعها موضع الاختبار، فهي مطلقة لا تنتهك، وبما أن المعتقدات بالمغزى والهدف فهي بذلك تخفض من مستوى عدم اليقين، ومن ثم تسهل من عملية "التكيف والتعديل Adaption and Adjustment"، ما يؤدي إلى الاطمئنان الداخلي لدى الفرد، وهؤلاء الذين يشتركون في الأيديولوجيا لا يعتمدون على الدليل الحسي أو السببي لإثبات أفكارهم، بل يعدون ذلك نوعًا من الهرطقة وخيانة أفكارهم.

3. السلوك يجب أن يكون موجهًا نحو هدف محدد ذي معنى، مثل تحطيم الشر Evil، إذ إنه ينظر إلى الأمور بالمطلق، فإما أبيض أو أسود، وخير أو شر، وبما أن الشر غير أخلاقي وخطر، فمن الضروري مقاومته.

علق جيرولد بوست (1934-) Jerrold M. Pos، وهو أستاذ الطب النفسي وعلم النفس السياسي والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، على هذا التفسير بقوله: "من أجل التصدي للإرهاب، علينا ولوج عقول الإرهابيين، وعقل الإرهابي ليس مختلًا بجلاء؛ مضيفًا أن الجماعات الإرهابية تعمل بصورة منهجية على استبعاد الأشخاص المضطربين عاطفيًا، حينما يجندّون الإرهابيين، لأن هذه الفئة تشكل خطرًا أمنيًا مهمًا. ويجادل أستاذ علم النفس ومدير برنامج السيكولوجية السياسية في أنه عوضًا عن ذلك، فإن الإرهاب هو ثمرة ما يدعوه بهوية جماعية يتم تطويرها على مدى سنوات، وذلك مع غسل أدمغة الأطفال وتغليفها برسالة من الأحقاد، إما من قبل قادة في المجتمع أو جماعة من الراديكاليين

(114) Frey "Why Kill Politicians?" Pp. 41- 42.

المتدينين، ممن يرفض السواد الأعظم من السكان تأويلاتهم للكتب الدينية"[115]، الأمر الذي يزودهم بأيديولوجية راسخة في العقول.

يؤكد إبراهيم الحيدري، وهو عالم اجتماع عراقي (1936-)، ذلك بقوله: "الإرهابيون مخلصون تمامًا لمعتقداتهم، فلا يوجد أكثر إخلاصًا للمعتقد من أن يضحي الفرد بحياته من أجله، ولا فرق من حيث الفعل النفسي والإدراكي بين إرهابي يشد نفسه بحزام ناسف ليفجرها بين حشد من الناس، وعمر المختار الذي يضحي بنفسه من أجل وطنه، فكلاهما ينتهي إلى واحدة: تدمير الذات وإفنائها، والفرق يكمن في المعتقد، فالسياسي الذي يخير بين الإعدام والتخلي عن معتقده ويختار الإعدام، إنما يضحي بنفسه من أجل هدف واقعي يراه خيرًا وجيدًا للناس، ولا يلحق الأذى بالآخرين وإنما يتعاطف معهم، في ما يؤدي تدمير الإرهابي الانتحاري نفسه إلى ارتكاب جريمة بقتل نفوس بريئة وإلحاق الأذى بآخرين، من أجل هدف خيالي نسجه في تفكيره ومعتقده، ويراه الآخرون هدفًا وهميًا أو باطلًا[116].

يبدو أن مفهوم العدالة لا يغيب عن تحليل أي عنف سياسي، فالوعي بعدم العدالة وإدراكها يعدان محورًا أساسيًا في فهم أسباب العنف بصورة عامة والإرهاب بصورة خاصة، فالرغبة في الثأر والانتقام تعد استجابة شائعة لتعديل ميزان العدالة، وقد يكون الانتقام محدد بصورة خاصة باتجاه الأشخاص المسؤولين عن غياب العدالة، وإدراك الظلم قد ينظر إليه بتذمر وشكوى من القيم السائدة أو الوضع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو أي مجال آخر في المجتمع، وقد يكون الانتقام من أشخاص أو مؤسسة أو مجموعة من الشعب توجه لها تهمة الظلم[117].

مع أن العنف ينتج عن الغضب، إلا أنه ليس بالضرورة أن ينتج الغضب عن البؤس والألم، فما من أحد يتصرف بغضب بسبب هزة أرضية أو داء لا يوجد له علاج، فهذه أمور لا يمكن السيطرة عليها، ولكن يكون الغضب في المواقف القابلة للتغير، وفقدان العدالة أحد الأمور التي تثير الغضب وهي قابلة لتغير ميزانها،

(115) مرافئ، دراسات في المجتمع المدني:

http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=15574.

(116) الحيدري، سوسيولوجيا العنف، ص 229.

(117) Borum "Psychology of Terrorism" P. 24.

بل يمكن للفرد أن يغضب وينتقم، ليس لمصلحة شخصية ولكن لرفع الظلم عن الآخرين، فـ "في مواجهة أحداث وشروط اجتماعية مثيرة للغضب يكون ثمة إغراء كبير، بضرورة اللجوء إلى العنف بسبب قدرته التفجيرية وميزته، بوصفه عملًا فوريًا. إن ثمة أوضاعًا تكون فيها القدرة التفجيرية للعنف الترياق الوحيد الناجع، فليس التنفيس العاطفي هو ما يهم. المهم هو أن العنف في ظروف معينة يصبح الوسيلة لإعادة التوازن إلى ميزان العدالة"[118].

من ناحية أخرى، فإن النجاح في نمو الهوية الشخصية وتطورها يعدان أمرًا أساسيًا في سلامة الشخصية واستمراريتها وكمالها، فالبحث عن الهوية قد يدفع الشخص إلى المجموعات الإرهابية بطرق مختلفة، وأحد هذه الطرق ما سماها عالم النفس جيم ماركيا Jim Marcia استئثار الهوية Identity Foreclosure، وحيث إن مجموعة الأفكار والقيم داخل الهوية تؤخذ من دون اختبار نقدي، ويصبح الأبيض والأسود هما الأساس، فإن هذه الأفكار تصبح جذابة لدى هؤلاء الذين يشعرون بالقهر والظلم، وبانضمامه إلى المجموعة تتحدد هوية الشخص من خلال هذه المجموعة والانتماء إليها، وهو المكون الأهم للهوية السيكولوجية، ويصل بذلك إلى الإجابة عن التساؤل: من أنا؟ فيجد الإجابة: "مقاتل من أجل الحرية" أو "الشهيد" أو أي مسمى آخر، فالهجمات الانتحارية في نظر منفذيها نوع من الشهادة، سواء أكان من أجل المعتقد أم الشعب أم القضية. في حالة الجهاديين، فإن الهدف الأساس ليس الانتحار، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف ذات غايات سامية، وهذا الأمر لا يقتصر على المجموعات ذات الفكر الديني، فحركة نمور التاميل برهان واضح على أن الهجمات الانتحارية ليست وقفًا على المتطرفين الدينيين، إنما في ظل التطرف السياسي وأوضاع نفسية معينة، فإن المتطوعين العلمانيين قابلون للعمل نفسه، فنمور التاميل كانوا مسؤولين عن نصف العمليات الانتحارية حول العالم، في المرحلة الممتدة بين عامي 1993 و 2003[119].

---

(118) أرندت، في العنف، ص 56- 57.

(119) Borum "Psychology of Terrorism" P. 25 33 34.

خاتمة واستنتاجات

يعد العنف أحد الطرق من أجل حلّ الخلافات السياسية، سواء أكان في المستوى الفردي أم الجماعي أم الدولي، ولما كان العنف في حاجة إلى مسوغ، فقد لجأ الساسة عبر التاريخ إلى البحث عن المسوغات ضمن المقدسات التي تؤمن بها شعوبهم، وكانت غالبًا مسوغات دينية صبغت التاريخ البشري لقرون عدة، وعندما ترسخت المفهومات القومية والعلمانية وما رافقها من ليبرالية وحقوق الإنسان لدى الشعوب، أو على الأقل بعضها وخاصة في أوروبا، فإن الدفاع عن حقوق هذه القوميات حلت مكان الدين، بما هو أيديولوجيا تبيح العنف من قتل وتدمير.

من الناحية المبدئية، فإن الدين بحد ذاته لا يولد العنف، بل إن الأوضاع المادية هي التي تشرعن ذلك، فهناك أديان تجيز العنف ضمن شروط محددة، وهناك أديان ترفض العنف رفضًا تامًا، مهما كانت الأسباب. مع ذلك، فإن الإنسان بفكره قادر على اشتقاق المسوغ الديني للعنف ومن النصوص الدينية نفسها، فكل إنسان في داخله وحش كاسر، وفي الوقت نفسه فيه ملاك طاهر. إن الأوضاع المادية المحيطة بالإنسان هي التي تفسح المجال لظهور أي منهما، وبما أن الإنسان عندما يلجأ إلى العنف، فإنه لا يستطيع ذلك من دون مسوغ ديني أو أخلاقي، فلا بد أن يستند إلى أيديولوجيا معينة تبيح له ذلك.

مع مرور الوقت تتحول هذه الأيديولوجيا إلى حالة سيكولوجية من الصعب الانفكاك عنها، ومع أول رصاصة تصبح الحرب كأنها هي الحياة الطبيعية للفرد المقاتل، وكلما كانت أكثر دموية ازداد الإصرار على الانتقام، ولو بعد حين، فكل فعل له رد فعل، ليس في الفيزياء فقط، بل في الحياة الاجتماعية والسياسية أيضًا. بذلك، تتأكد القاعدة القائلة إن العنف يولد العنف، ويبدو أن الحرب على الرغم من بشاعتها تبقى وسيلة لا غنى عنها في بعض الأحوال، بل هي تجعل الفرد يطرب لصوت البارود أيضًا.

الإنسان الذكي هو القادر على إدارة الأزمات، وهو القادر أيضًا على سوق الحجج والبراهين بشأن عدالة قضيته، والذكاء المقصود في هذا المجال هو الذكاء الاجتماعي؛

لأن الذكاء في المجال العلمي أو الفلسفي مرتبط بالشك والاحتمالات، وهي أمور غير مطلوبة وقت تعبئة الجماهير والاستعداد لارتكاب العنف، ويبقى التفاعل بين العوامل المادية والقدرة على التعبئة الأيديولوجية والسيكولوجية هو ما يحدد السلم والحرب.

كل حالة، حتى تتسنى لنا القدرة على استيعابها، يجب أن تعامل بمفردها، وذلك بسبب الاختلاف في النسب الداخلة في التفاعل، غير أن المشكلة تكمن في صعوبة ترجمة هذه النسب إلى صيغ كمية. ما دمنا قاصرين عن ذلك، فإن القدرة على تحليل الأزمات وما تشمله من عنف تبقى محدودة، فما زال المحللون مختلفين حول أسباب العنف السياسي، حتى في الحادثة المفردة، فالغزو الأميركي للعراق عام 2003 أعاده المحللون إلى أسباب كثيرة، منها استراتيجية وأيديولوجية أو سيكولوجية، وإذا كانت هذه الأسباب صحيحة، فإن نسبة كل واحد من هذه الأسباب تبقى عصية عن ترجمتها إلى صيغ كمية. إذا كان الأمر كذلك، فإن القدرة على التنبؤ بالأحداث السياسية المستقبلية العنيفة أمر شديد الصعوبة، فلم تستطع أي من النظريات مثلًا التنبؤ بموعد الثورات، على الرغم من شرح الشروط اللازمة لتلك الثورات، وإذا كان أحد الأطراف قادرًا على تحديد موعد للحرب، فإنه غير قادر على التنبؤ بالتفاعلات اللاحقة لتلك الحرب.

على أي حال، يمكن استقراء بعض الاستنتاجات المهمة التي قد تقترب أو تبتعد من فرضيات الدراسة، وهذه الاستنتاجات هي:

1. يعود العنف السياسي معظمه، في المستويات الفردية والجمعية والدولية جميعها، إلى عوامل مادية غالبًا ما تكون غير معلنة، أي إنه يعد العامل المستقل في الحالات معظمها، غير أنه لا بد للطرف الذي يبادر إلى العنف أن يستند إلى أيديولوجيا ذات قيم عليا مستمدة من الدين أو الأخلاق أو القومية أو الديمقراطية وحقوق الإنسان ورفع الظلم وتحقيق العدالة ونشر الحضارة والعلم وغير ذلك من الأفكار الرفيعة. إضافة إلى ذلك، لا بد أن يستند العنف السياسي إلى سيكولوجية تدفع باتجاه العنف، وهذه السيكولوجية تتشكل استنادًا إلى الأيديولوجيا التي يؤمن بها الفرد والمجتمع، لتصبح السلسلة كالآتي:

(العوامل المادية ← ← الأيديولوجيا ←← السيكولوجيا ←← العنف السياسي)

يبدو أن الإنسان لا يبادر إلى العنف لأسباب مادية معلنة في الحالات معظمها؛

لأنه غالبًا يؤمن بأفكار ذات قيم عليا، فالأديان والفلسفات معظمها تدعو إلى الفضيلة، إذ إنها تدعو إلى الابتعاد عن القتل وأخذ ممتلكات الغير والغش والسرقة والاعتداء على الأعراض وغير ذلك. من ثم، فإن الإنسان عندما يقدم على العنف بصورة عامة والسياسي بصورة خاصة، فلا بد أن يسوغ هذا العنف حتى لا يصطدم بأفكاره وأفكار المجتمع الذي يعيش فيه. طبعًا، ليس هناك أسلوب لذلك إلا من خلال ليّ أعناق النصوص التي يؤمن بها وتحويرها، بحيث يجعلها تسوغ له أعماله. من ناحية أخرى، فإن الإنسان لا يقدم على العنف إذا لم يستعد نفسيًا، ويأتي هذا الاستعداد من خلال القناعة بالقضية، فصور الدماء والأشلاء غير مستساغة، وحتى يقدم على هذه الأفعال يجب أن يقتنع بأن هؤلاء الأعداء لا يستحقون الحياة، أو أنهم أشرار، وإن لم نبادر إلى التخلص منهم والقضاء عليهم، فسيقومون هم بهذه المبادرة.

2. يمكن الأيديولوجيا بحد ذاتها أن تكون سببًا للعنف السياسي، فتكون في هذه الحالة عنصرًا مستقلًا. لكن في هذا الشأن، من المفيد التفريق بين الأيديولوجيا، بوصفها أداةً بيد القادة السياسيين، ووقع الأيديولوجيا على المحكومين. يبدو أن القيادات معظمها تلجأ إلى الأيديولوجيا أداةً لتحقيق أهداف مادية براغماتية، غير أن ذلك لا يمنع من وجود قادة يخوضون غمار العنف لأسباب أيديولوجية، بعيدًا البعد كله من البراغماتية. طبعًا، هذه الأيديولوجيا من وجهة نظر معتنقيها هي أفكار سامية، وقد تكون مقدسة وتستمد مقوماتها من الأديان وتستحق التضحية، ويعد أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة مثالًا على ذلك، فالرجل ورث ثروة كبيرة عن والده الملياردير، ولو أراد تنميتها لسلك عملًا بعيدًا من العنف، ولكنه سلك طريقًا لتحقيق أهداف لا تعود عليه بالرفاهية التي كان من الممكن أن ينعم بها، فالعيش في جبال أفغانستان وكهوفها لا يقاس من الناحية المادية بالعيش في فنادق باريس ولندن.

أما المحكومون الذين يتلقون الأوامر وغالبية الأفكار من النخبة الحاكمة، فإن عنفهم يستند بالدرجة الأولى إلى الأيديولوجيا، فالجندي الأميركي الذي قاتل في فيتنام أو العراق قد فعل ذلك من أجل دحر الشيوعية الملحدة الشمولية في حالة فيتنام، ومن أجل نشر الديمقراطية والعدالة في حالة العراق، وفي الحالتين ظن الجندي أنه يناضل من أجل أهداف نبيلة تشرّبها بفعل التعبئة العسكرية، كما أن

أغلب النزاعات العرقية العنيفة تندلع على أثر التعبئة التي يقوم بها القادة السياسيون وهي المستندة إلى أساطير التفوق العرقي وغياب العدالة.

هذه التعبئة تشكل سيكولوجية مندفعة باتجاه العنف، وهذا النوع الذي يكون أساسه أيديولوجيًا لا يدور في فراغ، بل تصبح أراضي الخصم وثرواته هدفًا من أهداف العنف، وإذا طال الصراع فمن المحتمل أن يتحول إلى صراع جيوسياسي وجيواستراتيجي بصورة واضحة، فيتحول المتغير المستقل إلى تابع والعكس صحيح، وبذلك تبقى العلاقة جدلية بين أسباب العنف.

3. من الممكن أن تكون العوامل السيكولوجية سببًا في اندلاع العنف السياسي، فيكون في هذه الحالة هو العامل المستقل. لكن يبدو أن هذا العامل قد يرتفع سقفه في الدول الأوتوقراطية، فيكون رأس الهرم هو الزعيم الذي "يسبح بحمده" باقي الرعية، وهو الذي يلقي بظلاله "وبطولاته" وأفكاره وسيكولوجيته على مناحي الحياة كلها، بما في ذلك العنف السياسي، فالشرف والمجد والكرامة والهيبة والغرور وغير ذلك مما ينشده قد يدفع به إلى حروب مدمرة، وهو غير مبالٍ بمصير الشعب ما دام "جلالته" قد بقي في عرشه.

لقد مثلت حروب الأسر الحاكمة في العصور الوسطى هذا النوع من الحروب ومثيلاتها كثيرة في العصر الحديث، وهذه السيكولوجية من السهل تحويلها إلى أيديولوجية يؤمن بها الشعب، فكانت صيحة هتلر: "ألمانيا فوق الجميع" و"تفوق الشعب الآري" قد جمعت بين الأيديولوجيا والسيكولوجيا في آن واحد، ليندفع الشعب الألماني إلى حرب مدمرة أكلت الأخضر واليابس. بالتأكيد، فإن هذه الحروب لا تدور في فراغ، فقد استطاع هتلر أن يجمع بين النواحي السيكولوجية والأيديولوجية وأن يضم إليهما النواحي المادية عبر تبنيه نظرية المجال الحيوي التي تدعو إلى السيطرة على الأراضي المجاورة لألمانيا، من أجل الفضاء المطلوب للشعب الألماني.

في المستوى الفردي، انصبت الدراسات الحديثة التي تفسر الإرهاب، من خلال المدخلين الأيديولوجي والسيكولوجي، إذ إن المدخل المادي يبدو أنه غير كافٍ لتفسير هذه الظاهرة، وإذا كانت الأيديولوجيا المستمدة من الأديان لها وقع كبير في هذا المجال وقادرة على شحن الفرد سيكولوجيًا، فإنها تضعف أمام تفسير سلوك الشخص الإرهابي الملحد أو الذي يؤمن بديانات غير سماوية لا تعترف بيوم الحساب والجنة والنار.

بالمقابل، فإن المدخل السيكولوجي قد يفيد في ذلك، إذ إن رد المهانة والشعور بالذل وشهوة الانتقام قد يدفع الفرد إلى تفجير نفسه بالعدو أو بما يعتقد أنه عدو. يعد نمور التاميل في سيريلانكا والكميكاز في اليابان خلال الحرب العالمية الثانية أمثلة على ذلك، بل قد تدفع العوامل السيكولوجية الفرد إلى إشعال النار في جسده كما فعل الشاب التونسي محمد بوعزيزي (1984– 2011)، وهو ما كان شرارة الربيع العربي. بهذا الأمر، فمن المستبعد أن يكون قد قام بذلك لأسباب مادية أو أيديولوجية بل سيكولوجية، احتجاجًا ورفضًا للذل الذي واجهه من الشرطية التي لطمته على وجهه أمام الناس، وربما لو استطاع أن يقوم بعمل أعنف من ذلك لفعل.

4. يبدو أنه لا توجد دالة قادرة على الجمع بين العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية، بحيث تفسر العنف السياسي بأطيافه وأشكاله جميعها، وإذا كان لا بد من اشتراك هذه العوامل مجتمعة في العنف السياسي، إلا أن العامل المستقل يختلف من حالة إلى أخرى، بل قد يتبدل العنصر المستقل بحد ذاته، في أثناء صيرورات الصراع وسيروراته ليصبح عاملًا تابعًا، كما أن أطراف النزاع عادة تختلف لديهم الأسباب، بل إن الأسباب قد تختلف في داخل الصف الواحد، فإذا كان هدف النزاع في الغالب لدى القادة السياسيين يعود إلى أسباب مادية، فالأمر يختلف عند الجمهور أو الجنود الذين يضحون بحياتهم وأموالهم في حالات كثيرة، في سبيل أوهام زرعها في عقولهم إعلام الدولة، باسم الأمن القومي والرسالات الحضارية.

عدا عن ذلك، فإن العوامل المحفزة على العنف يختلف أثرها من حالة إلى أخرى، فالأثر الذي تحدثه حادثة معينة لا تؤثر بالمقدار نفسه في الأحوال جميعها، فتجاوز الحدود قد يؤدي إلى حرب طاحنة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يمر بسلام، وعراك بين أفراد من عرقيتين مختلفتين قد يؤدي إلى حرب أهلية، بينما قد يحل بسلام من أجل مصالح كبرى. هذه التداخلات المتبادلة عصية على التنبؤات، الأمر الذي يجعل الموضوع برمته أقرب إلى نظرية الشواش/ الفوضى Chaos Theory.

5. يمكن العنف السياسي أن ينفجر بإرادة فئة معينة، كما هو الحال في الحروب أو العمليات الإرهابية أو عمليات الاغتيال المعتمدة على التخطيط، ويمكن أن ينفجر بسبب عوامل هيكلة ليس لأحد القدرة على التحكم بها، كما هو الحال في كثير من الثورات بفعل العوامل الاقتصادية والتعليم، ويمكن أن

ينفجر بفعل عمليات التصعيد غير المقصودة. غير أن العنف ما يلبث أن يشتعل، حتى تجد من يديرون دفته أو يزيدون سعيره، فالنخب السياسية في الحكم أو المعارضة، بفعل المنافسة على السلطة والمغانم الاقتصادية، قد يصبون الزيت على النار، وفي ظل غياب حكم القانون تدخل العصابات الإجرامية في تجارة السلع المهربة والمتاجرة بالبشر، كما قد تدخل دول خارجية في العنف لتصفية حسابات أو دعم فئة من دون أخرى، الأمر الذي يشعّب الصراع.

مصادر الكتاب ومراجعه

بالعربية

- أرندت. حنة، في العنف، إبراهيم العريس (مترجمًا)، (بيروت: دار الساقي، 1992).

- إسبوزينو. جون، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، قاسم عبده قاسم (مترجمًا)، ط 2، (القاهرة: دار الشروق، 2002).

- أمين. سمير، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرة (مترجمتان)، (بيروت: دار الفارابي، 2003).

- أنجلر. باربرا، مدخل إلى نظريات الشخصية، فهد بن عبد الله بن دليم (مترجمًا)، (الطائف: مطبوعات نادي الطائف الأدبي، 1991).

- الآلوسي. هاشم همام، السيخ في الهند: صراع الجغرافية والعقيدة، (القاهرة: الدار الدولية للاستشارات الثقافية، 2001).

- البطريق. عبد الحميد وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث: من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، (بيروت: دار النهضة العربي، بلا ت).

- البيطار. نديم، حدود الهوية القومية: نقد عام، ط2، (بيروت: بيسان للنشر، 2002).

- التير. مصطفى عمر ورولف فيغر سهاوس، دور الدين في المجتمع، حسن صقر (مترجمًا)، (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010).

- الجزيري. محمد مجدي، نقد التنوير عند هيردر، (طنطا: دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

- الحيدري. إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، (بيروت :دار الساقي، 2015).

- الخضيري. زينب، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، (القاهرة: دار الثقافة، 1989).

- الشامي. رشاد عبد الله، الشخصية اليهودية الإسرائيلية، عالم المعرفة، عدد 102 (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986).

- ـــــــــــ، إشكالية الهوية في إسرائيل، عالم المعرفة، عدد 224 (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997).

- الشريف. ماهر، تطور مفهوم الجهاد في الفكر الإسلامي، (دمشق: المدى، 2008).

- الطيب. مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، (الزاوية: جامعة السابع من أبريل، 2007).

- العروي. عبد الله، مفهوم الأيديولوجيا، ط 5، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993).

- القاسمي. علي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008).

- القصاب. عبد الوهاب، الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988): قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

- الكيالي. عبد الوهاب، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).

- المسيري. عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط 2، (دمشق: دار الفكر، 2007).

- ـــــــــــــ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (القاهرة :دار الشروق، 1999).

- الميمي. نردين، "دور العوامل الخارجية في تشكيل النخبة الفلسطينية في أواخر الدولة العثمانية وفترة الانتداب"، سلسلة أوراق عمل (35)، جامعة بيرزيت ومعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية (2011).

- بارزي. تريتا، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، أمين الأيوبي (مترجمًا)، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008).

- باري. بريان، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية، كمال المصري (مترجمًا)، عالم المعرفة، عدد 383 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012).

- بدوي. منير محمود، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط (تموز/ يوليو 1997).

- براون. سيوم، وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، فاضل جتكر (مترجمًا) (بيروت: الحوار الثقافي، 2005).

- برينتن. كرين، تشريح الثورة، سمير الجلبي (مترجمًا)، (بيروت: دار الفارابي، 2009).

- بريجنسكي. زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، ط 2، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999).

- بلقزيز. عبد الإله، من العروبة إلى العروبة: أفكار في المراجعة (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2003).

- بيير. دوروزيل رينوفان وجان باتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، فايز كم نقش (مترجمًا)، ط3، (بيروت وباريس: دار عويدات، 1989).

- تد. آلان، ديموقراطيات وديكتاتوريات سادت أوروبا والعالم (1919– 1989)، مروان أبو جيب (مترجمًا)، (بيروت: الحوار الثقافي، 2004).

- توفيق. إبراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

- جنسن. لويد، تفسير السياسة الخارجية، محمد مفتي ومحمد سليم (مترجمان)، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1989).

- جونسون. ديفيد، مختصر تاريخ العدالة، مصطفى ناصر (مترجمًا)، عالم المعرفة، عدد 387 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012).

- حمدان. جمال، استراتيجية الاستعمار والتحرر (القاهرة وبيروت: دار الشروق، 1983).

- خليفة. عبد الرحمن، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999).

- ديفونتيت. فرانسوا، العنصرية، عاطف علبي (مترجمًا)، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999).

- رايلي. كافين، الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، عبد الوهاب المسيري وهدى حجازي (مترجمان)، عالم المعرفة، العدد 90 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985).

- رستون. جيمس، مقاتلون في سبيل الله: صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد والحملة الصليبية الثالثة، رضوان السيد (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).

- روز. ستيفن وآخرون، علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية، مصطفى إبراهيم فهمي (مترجمًا)، عالم المعرفة، عدد 148 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990).

- رويه. ريمون، الممارسة الأيديولوجية، عادل العوا (مترجمًا)، ط 2، (بيروت وباريس: منشورات عويدات، 1989).

- رياض. محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

- زيعور. علي، الفلسفة في الهند: قطاعاتها الهندوكية والإسلامية المعاصرة مع مقدمات عن الفلسفة الشرقية في الصين (بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1993).

- سباين. جورج، تطور الفكر السياسي، حسن جلال العروسي (مترجمًا)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب. ت).

- ستالين، المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، خالد بكداش (مترجمًا)، (دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، ب. ت).

- سوزوكي. د. ت، التصوف البوذي والتحليل النفسي، ثائر ديب (مترجمًا)، ط 2، (اللاذقية: دار الحوار، 2007).

- سيليرييه. بيير، الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، أحمد عبدالكريم (مترجمًا)، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988).

- سميث. أري إي ولايت مارغوت، الأخلاق والسياسة الخارجية، فاضل جتكر (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005).

- شاحاك. إسرائيل، التاريخ اليهودي: وطأة ثلاثة آلاف سنة، صالح علي سوداح (مترجمًا)، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1995).

- شيلينج. توماس، استراتيجية الصراع، نزهت طيب وأكرم حمدان (مترجمان)، (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، 2010).

- عبد الحميد. رأفت، بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1997).

- عبد الرزاق. انتصار وصفد الساموك، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، طبعة إلكترونية (بغداد: جامعة بغداد، 2011).

- عودة. جهاد، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014).

- غلبين. روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

- فرجسون. نيل، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، معين الإمام (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006).

- فروم. إريك، تشريح التدميرية البشرية، محمود منقذ الهاشمي (مترجمًا)، (دمشق: وزارة الثقافة، 2006).

- فرويد. سيغموند، علم نفس الجماهير، جورج طرابيشي (مترجمًا)، (بيروت: دار الطليعة، 2006).

- قاسم. قاسم عبده، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، عدد 149 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990).

- كلير. مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، عدنان حسن (مترجمًا)، (نسخة إلكترونية، ب. ت).

- كين. ديفيد، حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب، معين الإمام (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008).

- كرباج. يوسف، "هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ نموذجا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، عمران (شتاء 2013).

- كورتن. فيليب، العالم والغرب: التحدي الأوروبي والاستجابة في ما وراء البحار في عصر الإمبراطوريات، رضوان السيد (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

- كوك. ريتشارد وسميث كريس، انتحار الغرب، محمد التوبة (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009).

- لوبون. غوستاف، سيكولوجية الجماهير، هاشم صالح (مترجمًا)، (بيروت: دار الساقي، 1991).

- لورنس. بروس، تحطيم الأسطورة: تخطي الإسلام للعنف، غسان علم الدين (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

- ليبو. ريتشارد نيد، لماذا تتحارب الأمم،: دوافع الأمم في الماضي والمستقبل، إيهاب عبد الرحيم علي (مترجمًا) ، عالم المعرفة، عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013).

- لينين، كارل ماركس: سيرة مختصرة وعرض للماركسية (تونس: دار صامد، ب. ت).

- ماركس. كارل وأنغلز، الأيديولوجية الألمانية، فؤاد أيوب (مترجمًا)، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1976).

- مجموعة مؤلفين، الإمبرياليون الجدد: أيديولوجيا الإمبراطورية، معين الإمام (مترجمًا)، كولن مويزر (محررًا)، (الرياض :مكتبة العبيكان، 2008).

- ـــــــــــ، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي، عبد الوهاب الأفندي وآخرون (محررون) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002).

- ـــــــــــــ، الحروب والحضارات، أحمد عبد الكريم (مترجمًا)، ط 3، (دمشق: دار طلاس، 1992).

- ـــــــــــــ، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، كاتز نشتاين (محررًا)، فاضل جتكر (مترجمًا)، عالم المعرفة، العدد 385 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012).

- ـــــــــــــ، سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد، الجماعة والدولة، عبد الكريم ناصيف (مترجمًا)، (عمان: دار منارات للنشر، 1986).

- ـــــــــــــ، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، ديما الخضرا (مترجمة)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

- مقتدر. رشيد، "الإرهاب والعنف السياسي: مقاربة مفهوماتية ونظرية"، فكر ونقد (مارس 2006).

- مكنامارا. روبرت وروبرت بلايت، شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، هشام الدجاني (مترجمًا)، (الرياض :مكتبة العبيكان، 2003).

- مونتجمري. الفيلد مارشال، الحرب عبر التاريخ، فتحي النمر (مترجمًا)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1971).

- ناصر. يوسف وماهر عساف، الدين وتبرير العنف (الخليل :دار الإسراء للطباعة، 2010).

- نوار. عبد العزيز وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية (بيروت: دار النهضة العربية، ب. ت).

- هالبرشتام. ديڤيد، حرب في زمن السلم: بوش، كلينتون والجنرالات، فاضل جتكر (مترجمًا)، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

- هتلر، كفاحي، ط 2، (بيروت: دار الكتب، 1975).

- هندي. روبرت وجوزيف رتبلات، أوقفوا الحرب: إزالة النزاع في العصر النووي، أمل حمود (مترجمة)، (بيروت: الحوار الثقافي، 2005).

- هوتون. دايفد باتريك، علم النفس السياسي، ياسمين حداد (مترجمة)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،)2015.

- هيود. أندرو، مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، محمد صفار (مترجمًا)، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، مجلد 1830 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012).

- والتز. كينيث. ن، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، عمر التل (مترجمًا)، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2013).

- ولسون. كولن، التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف البشري، رفعت السيد علي (مترجمًا)، (القاهرة: جماعة حوز الثقافية، 2001).

- وهبان. أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، ط 5 (الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007).

بلغة أجنبية

- Anderson. Craig A, Nicholas L Carnagey and Janie Eubanks, “Exposure to Violent Media: The Effects of Songs with Violent Lyrics on Aggressive Thoughts and Feelings”, Journal of Personality and Social Psychology (2003).

- Ayuk. Awunghe and Others, “Curbing Multi-Dimensional Violence in Nigeria Society: Causes, Solutions and Methods of Solving this Trend”, Journal of Emerging Trends in Educational Research and Policy Studies (2012).

- Biddle. Stephen, “Seeing Baghdad Thinking Saigon”, Foreign Affairs (March- April 2006).

- Bowman. Glenn, “The violence in identity”, in: Anthropology of Violence and Conflict, edited by Bettina Schmidt and Ingo W. Schroeder (London, GBR: Routledge, 2001).

- Crawford. Beverly and Ronnie D Lipschutz, The Myth of “Ethnic Conflict” (Univ of California at Berkeley Intl, 1999).

- Draman. Rasheed, “Poverty and Conflict in Africa: Explaining a Complex Relationship”, Experts Group Meeting on Africa-Canada Parliamentary Strengthening Program, Addis Ababa (May 2003).

- Druckman. Daniel, “Nationalism and War: A Social- Psychological Perspective”, in: Peace, Conflict and

Violence: Peace Psychology for the 21st Century, edited by D. J. Christie, R. V. Wagner and D. A. winter (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice- Hall, 2005).

- Fearon. James D, “Iraq's Civil War”, Foreign Affairs (March- April 2007).

- Frey. Bruno S, “Why Kill Politicians? A Rational Choice Analysis of Political Assassinations”, Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich (2007).

- Gier. Christina, “Gender, Politics and the Fighting Soldier’s Song in America during World War I”, in: Music And Politics (winter 2008).

- Henrik. Urdal, “The Demographics of Political Violence: Youth Bulges, Insecurity and Conflict”, in: Too Poor for Peace? Global Poverty, Conflict and Security in the 21st Century, edited by Brainard and D. Chollet D. Chollet (Washington DC: Brookings Institution Press, 2007).

- Hensel. Paul R, “Territory: Theory and Evidence on Geography and Conflict”, in: What Do We Know about War?, edited by John A Vasquez (London: Rowman & Littlefield, 2000).

- James. Carolyn C and Zdamar O¨ Zgu¨ R O¨, “Religion as a Factor in Ethnic Conflict: Kashmir and Indian Foreign Policy”, in Terrorism and Political Violence (2005).

- Joshi. Shashank, “Honor In International Relations”, Weatherhead Center For International Affairs- Harvard University (2008).

- Kalmoe. P Nathan, “Fueling the Fire: Violent Metaphors, Trait Aggression and Support for Political Violence”, Political Communication (2014).

- Kalyvas. Stathis N, “The Ontology of Political Violence: Action and Identity in Civil Wars”, American Political Science (September 2000).

- Kershaw. Ian, “War and Political Violence in Twentieth-Century Europe”, Contemporary European History (Feb 2005).

- Keskin. Tugrul and Patrick Halpern, “Behind Closed Doors, Elite Politics, Think Tanks and U.S. Foreign Policy”, Insight Turkey (April– June 2005).

- Kevin. Woods, Lacey James and Willia Murray, “Saddam's Delusions: The View From the Inside”, Foreign Affairs (may–June 2006).

- Kloos. Peter, “A Turning Point? From Civil Struggle to Civil War in Sri Lanka” in: Anthropology of Violence and Conflict, edited by Bettina Schmidt and Ingo W. Schroeder (London: Routledge, 2001).

- Knight. Kathleen, “Transformations of the Concept of Ideology in the Twentieth Century”, The American Political Science Review (Nov 2006).

- Küng. Hans, “Religion, Violence and Holy Wars”, International Review of the Red Cross (June 2005).

- Lake. David A, “International Relations Theory and Internal Conflict: Insights from the Interstices”, International Studies Review (2003).

- Le Billon. Philippe, “The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts”, Political Geography 20 (2001).

- Leonhard. Jörn, “Nation- states and Wars”, in: What is a Nation? Europe (1789-1914), edited by Timothy Baycroft and Mark Hewitson (Oxford: Oxford University Press, 2006).

- Levy. Jack S and William R Thompson, Causes of War (U.K: Wiley- Blackwell, 2010).

- Lieberfeld. Daniel, “Theories Of Conflict and The Iraq War”, International Journal of Peace Studies (Autumn-Winter 2005).

- Moles. David, “The Decision for War and the Limits of Rationality”, Lincoln College, Introduction to Research: Method and Themes in Economic and Social History 17(December 1999).

- Møller. Bjørn, “Conflict Theory”, International and Social Studies, Aalborg University- Denmark, Working Paper, No. 122, DIR & Institute for History (2003).

- Mulligan. William, “Restrained Competition: International Relations”, in: A Companion to Nineteenth-Century Europe (1789- 1914), edited by Stefan Berger (UK: Blackwell Companions to European History, 2006).

- Oberschall, “Conflict Theory”, in: Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective, edited by K.T. Leicht and J.C. Jenkins (N.Y., 2010).

- Pieslak. Jonathan, Sound Targets American Soldiers and Music in the Iraq War (Bloomington: Indiana University Press, 2009).

- Pincus. Steven, “Rethinking Revolutions: A Neo-Tocquevillian Perspective”, in: The Oxford Handbook of Comparative Politics, edited by Carles Boix and Susan C. Stokes (Oxford: Oxford University Press, 2007).

- Premasiri. PD, “A Righteous War In Buddhism”, in: Buddhism, Conflict and Violence in Modern Sri Lanka, edited by Mahinda Deegalle (USA and Canada: Routledge, 2006).

- Richardson. Clare, “Relative Deprivation Theory in Terrorism: A Study of Higher Education and Unemployment as Predictors of Terrorism”, New York University (2011).

- Robst. John, Solomon Polachek and Yuan-Ch Chang, “Geographic Proximity, Trade and International Conflict/Cooperation”, IZA Discussion No. 1988, Bonn (February 2006).

- Sinha. Manoj Kumar, “Hinduism and International Humanitarian Law International”, Review of the Red Cross (June 2005).

- Thoms. Oskar N.T and James Ron, “Do Human Rights Violations Cause Internal Conflict?”, Human Rights Quarterly (August 2007).

- Varshney. Ashutosh, “Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality”, American political science (March 2003).

- Waltz. Kenneth N, “Structural Realism after the Cold War”, International Security (Summer 2000).

- Yao. Xinzhong, “Conflict, Peace and Ethical Solutions: A Confucian Perspective on War”, Sungkyun Journal of East Asian Studies (2004).

- Zhu. Tianbiao, “Nationalism and Chinese Foreign Policy”, The China Review (2001).

هذا الكتاب

تكمن أهمية دراسة العنف السياسي في كونها تعالج إحدى القضايا التي شغلت البشرية منذ فجر التاريخ، فقد انبرى لها مفكرون، من التخصصات المختلفة وعلى مرّ الوقت، ومع ذلك ما زالت تثير كثيرًا من التساؤلات بحثًا عن جواب. لقد ازداد الاهتمام بهذه القضية مع ظهور الثورة التكنولوجية التي أصبحت تقدم صور الموت والدمار للجمهور مباشرة ومن قلب الأحداث، الأمر الذي يؤثر في تفكير هذا الجمهور ونفسيته، وتزداد الأهمية في كونها تمس الأفراد والمجتمعات والدول بصورة مباشرة، وتؤثر في شؤون حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية والصحية، وبذلك فهي تسهم في رفع الوعي النظري بالأسباب الكامنة التي تؤدي إلى العنف السياسي.

طارق رشاد محمود

باحث أردني، من مواليد رام الله 1966، يحمل شهادة الماجستير في العلوم السياسية - تخصّص العلاقات الدولية من الجامعة الأردنية 1991، من دراساته المنشورة: مدخل الى النظام السياسي في الأردن (عمان: دار البشير، 1999)، الحكم العسكري في ميانمار (1962 – 2018) (برلين: المركز الديموقراطي العربي، 2018)، يعمل حاليًا مدرسًا في مدينة حائل بالمملكة العربية السعودية.

السعر: 12 دولارًا



